وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد

دراسات في اللغة والنحو

تأليف
الدكتور عدنان محمد سلمان

١٩٩١

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

دِرَاسَاتٌ فِى اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد / كلية الاداب

دِرَاسَاتٌ في اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ

الدكتور عدنان محمد سلمان

استاذ

كلية الآداب ـ جامعة بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

- تقديم -

هذا الكتاب هو مجموعة بحوث في اللغة والنحو سبق ان نشرتها في مجلات متفرقة . وكان قسم منها محاضرات القيتها على طلبة الدراسات العليا . وقد اقترح علي السيد رئيس قسم اللغة العربية الاستاذ الدكتور حاتم الضآمن ان اجمع هذه البحوث في مؤلف ليكون كتاباً مساعداً يستعين به طلبة الدراسات الاولية والعليا ...

فاستجبت لمقتريه هذا . فقمت بالجمع بينها في هـذا الصنف المصنف الذي سميته ((دراسات في اللغة والنحو)) وكلي امل انه سيحظى بالرضا والقبول من لدن كل من يطلع عليه ...

والله الموفق لما يحب ويرضى والحمد لله رب العالمين ..

(١)

اللغة العربية
بين المنطق العقلي والاعتباط

إنّ دارس العربية يقف امام قضايا كثيرة تجعله يحس ان هذه اللغة تجري في كثير من سننها على وفق تفكير عقلي مقصود ، يتمثل فيه جانب كبير من قوانين الحياة .

وليس ذلك بغريب ؛ لأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية ، تخضع لما يخضع له كثير من الظواهر الاجتماعية . التي تقع تحت تأثير حركة الحياة حركة الحياة المستمرة . بما فيها من تناقض وتضادّ ، أو **توافق وترابط** .

واذا كانت الظواهر العامة للحياة خاضعة لسنن عامة او خاصة ، تسير بموجبها تلك الظواهر ، فان اللغة العربية وسائر اللغات ايضاً خاضعة لقوانين وضوابط ، تنتظم في سلكها سواء أكان ذلك متصلاً بمفرداتها ، أم كان متصلاً بتراكيبها . وكما أن الحياة قد تظهر في بعض صورها بعيدة عن المنطق العقلي ، فكذلك اللغة قد تبدو لنا بعيدة عن ذلك في كثير من احكامها ، ومن هنا كان الاعتباط أصلاً مكيناً ترتكز عليه جميع اللغات ، وخاصة فيما يتصل بالدلالة الوضيعة للألفاظ ، فعامة الفاظ اللغة لاترتبط بمدلولاتها بأي سبب قائم على العقل او المنطق(١) .

اللغة العربية بين المنطق العقلي والاعتباط

وليس بمرضيّ عندي ماذهب اليه سيبويه وبعض المعتزلة مثل ابن جنيّ وعباد ابن سليمان الصيمريّ من ان « بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على ان يضع » (٢) ، إلا أن ذلك قد خفي علينا ، لبعد زمان ذلك الوضع عنا . وقد لخص ابن جنيّ هذا المذهب ، واحتج له بقوله : « يمكن ان تكون اسباب التسمية تخفى علينا ، لبعدها في الزمان عنا ، ألا ترى إلىقول سيبويه : « أوْ لعلَّ الاول وصل اليه علم لم يصل ألى الأخير ، يعني أن يكون الاول الحاضر شاهد الحال ، فعَرَف السبب الذي له ومن اجله ما وقعت عليه التسمية ، والآخر لبعده عن الحال لم يعرف السبب للتسمية » (٣)

---

(١) اسرار البلاغة للجرجاني ٢٧٧ ــ ٢٧٨ ، والمخصص لابن سيدة ١ / ٣ .

(٢) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ١ / ٤٧ ، وانظر الاحكام في اصول الاحكام للآمدي ١ / ٧٠ ، وشرح مسلم الثبوت ١ / ١٨٥ .

(٣) الخصائص ابن جني ١ /٦٦ وانظر الكتاب لسيبويه ١ /٢٦٨ .

وهذا المذهب قائم على الغيب . ونحن لسنا مكلفين بكشف أسراره . وإنما نريد ان ندرس ظاهرة معينة ماثلة بين أيدينا بالوسائل المتاحة لنا . على وفق ماتيسر لنا من علم منقول او معقول . قائم على الاخبار الصادقة . أو متحصل من التفكير البشري السليم .

فلوا تتبعنا مفردات العربية الأسماء والافعال والحروف، لتعذر علينا أن نجد أي ترابط منطقيّ بين ألفاظ جلّ هذه المفردات وما تدلّ عليه من معانٍ (٤) . فالفعل (ضَرَب) مثلاً . يدل على حدث معين . له صورة مستقرة في الذهن . ولكن ليس هناك أيّ ارتباط منطقي بين هذه الصور الذهنية والاصوات التي يأتلف منها لفظ هذا الفعل . وهي :

(ض ـ ر ـ ب) . وينطبق هذا الامر على جمهرة الألفاظ العربية . فما العلاقة المنطقية أو العقلية بين لفظة (رجل) ـ مثلاً ـ وما تدل عليه من معنى معروف أو بين لفظة (إلى) وما تدل عليه من معنى الانتهاء ؟

ومما يَقوي انتفاء العلاقة العقلية والمنطقية بين اللفظ ومدلوله في أصل الوضع أن الواضع الاول كان قادراً على أن يطلق أيّ لفظة على أيّ معنى يراد التعبير عنه . لأنّ وضع الألفاظ بإزاء المعاني هو أمر اختياريّ وليس اضطرارياً(٥) . فكان بمقدوره أن يطلق لفظة (أسود) على ما أطلق عليه لفظة (أبيض) أو يطلق لفظة (رجل) على ما أطلق عليه لفظة (امرأة) . وقد عبّر الجرجانيّ عن هذه الحقيقة المتصلة بأصل الوضع . فقال : « فلم يكن من حيث المعقول أن يكون لفظ (اليد) اسماً للجارحة دون (النعمة) . ولا في العقل أن شيئاً بلفظ أ أن يكون دليلاً عليه . أولى منه بلفظ آخر لاسيما في الأوَل . التي ليست بمشقة . وإنما وزان ذلك وزان اشكال الخط التي جعلت إمارات لأجراس الحروف المسموعة، في انه لا يتصور أن يكون العقل اقتضى اختصاص كل شكل منها بما اختصّ به دون أن يكون ذلك لاصطلاح وقع . أو تواضُع اتفق »(٦) .

---

(٤) سر الفصاحة ٣٩ . والمخصص ١ /١٣ .

(٥) المخصص ١ / ٣ . وانظر سر الفصاحة ٣٦ . و ٣٩ .

(٦) اسرار البلاغة ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .

ولو كانت هناك علاقة منطقية بيـن الألفـاظ وما تدلّ عليه من معانٍ، لما اختلفت اللغات (٧)، لأن معاني الصور الخارجية والذهنية متساوية عند جميع الناس (٨)، وليس العمدة هو اللفظ، ولكن العمدة هو المعنى النفساني القائم في ذات المتكلم، واللفظ دليل عليه (٩).

ومعنى دلالة اللفظ ـ كما يقول الرئيس بن سينا ـ «أن يكون اذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحِسّ على النفس التفتت اليه (١٠).

ودلالة ما في النفس على الامور دلالة واحدة «لاتختلف، لا الدالّ، ولا المدلول عليه» (١١). لا كما في «الدلالة التي بين اللفظ والاثر النفساني، فان المدلول عليه وإن كان غير مختلف فان الدالّ مختلف (١٢).

ولنضرب لذلك مثلاً هذا الجِرمَ السماوي الذي يضيء الكون منذ بـدء الخليقـة، والذي يسميه العربيّ: (الشّمس)، ويسميه الإنكليزي (Sun) فمدلوله في ذهن كل منهما واحد، وصورته الخارجية واحدة، إلا أن التعبير عنه باللفظ الدالّ عليه مختلف (١٣)، فلو كانت هناك علاقة منطقية أو عقلية بين مدلوله الحقيقي وما عبر عنه باللسان من ألفاظ، لما اختلفت تلك **الألفاظ** **باختلاف** الناطقين (١٤).

ولو لم تكن دلالة الألفاظ على المعاني قائمة على الاعتباط، لكان للعقل سبيل الى معرفة اللغات (١٥)، فتمكن العقلاء من معرفة جميع اللغات عن طريق العقل، لاعن طريق المحاكاة والتلقي والتعليم. والمُشاهدَ أن الانسان العاقل لايتوصل إلى معرفة لغته ألا عن طريق المحاكاة والتعليم (١٦)، ناهيك عن معرفة لغات غيره.
وليس هناك عاقل يستطيع أن يزعم أنه قادر على معرفة اللغات بدلالة عقله.

---

(٧) اسرار البلاغة ٢٧٨، وسر الفصاحة ٣٦، و٣٩، والمزهر ١/ ١٦، ٢٠/ ٤٧.
(٨) الشفاء ـ المنطق ـ العبارة، ص ٥.
(٩) المزهر ١/ ١٨ ـ ١٩.
(١٠) الشفاء ـ العبارة، ٤.
(١١) الشفاء ـ العبارة، ٥.
(١٢) الشفاء ـ العبارة، ٥.
(١٣) أسرار البلاغة ٢٧٨، وسر الفصاحة ٣٩، والمزهر ١/ ٣٩.
(١٤) منهاج البلغاء ١٩، والبرهان في وجوه البيان ١١١.
(١٥) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ١/ ٢٢١، والمخصص ١/ ١٣.
(١٦) الصاحبي ٣٠، والمزهر ١/ ٥٨.

وحكمنا على وضع الألفاظ بازاء المعاني بأنه قائم على الاعتباط. حكم عام يتصل بأصل وضع الألفاظ. ولكن هذا الحكم العام لم يحل دون نشوء ألفاظ في العربية لها ارتباط حسّي بما تدل عليه من معانٍ. ويتمثل هذا الامر في الألفاظ الدالّة على الاصوات. مثل (القرقرة) و (الصرير) و (الأزيز) و (القهقهة) (١٧).

ومما يقوي هذا عندي. ماحكاه بن الجنيّ عن ذلك الاعرابي الذي « بايع أن يشرب عُلْبة لبن ولا يتنحنح. فلمّا شرب بعضه كدَّه الأمر. فقال: كبش أملح. فقيل له: ماهذا؟ تنحنحت. فقال: من تنحنح فلا أفلح »(١٨).

فنطقه لفظة « تنحنح » وما معها من ألفاظ فيها صوت « الحاء » الذي هو عمدة هذه الكلمة. خفَّفَ عنه ما كابده وكَدّه. وكأنّه قد قام بعملية التنحنح. إذ نطق بأصوات تُماثل صورتها الصوتية تمام التماثل.

ولعل وجود مثل هذه الألفاظ الدالّة على الاصوات هو الذي دعا ابن جنّي أن يستحسن قول من قال: إنّ اللغة نشأت عن محاكاة الأصوات التي في الطبيعة (١٩).

ولا يظننّ ظان أن انتفاء الرابط العقلي أو المنطقي بين الالفاظ ومدلولاتها قضية منحصرة باللغة العربية. بل هي قضية عامة تسري على العربية وغيرها من اللغات الانسانية.

فما العلاقة المنطقية مثلاً بين لفظة hai. او لفظة man أو لفظة booK في الانكليزية وما تدل عليه من معانٍ؟ إن هذا الامر في اعتقادي يشمل جميع اللغات. لأن أصل اللغات واحد. وإن اختلفت ألفاظها. فكلّها عبارة عن اصوات مؤتلفة فيما بينها. وضعت مفرداتها وضعاً اعتباطياً للدلالة على المعاني الموضوعة بإزائها. واللغة في حقيقتها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم(٢٠) العامة. أو

---

(١٧) العين ١ / ٦٢، ٧٣، ٨٩، والكتاب ٢ / ٦٣، وفقه اللغة للثعالبي ٢١٥، ٢١٦، واللسان (قرر) و (صرر) و (قهقه).

(١٨) الخصائص ١ / ٥٨.

(١٩) الخصائص ١ / ٤٧، والمزهر ١ / ٥٥.

(٢٠) الخصائص ١ / ٣٣ والمخصص ١ / ٦، والاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ١ / ٤٦ واللسان (لغا) والاقتراح. والمزهر ١ / ٨.

الخاصة . المفردة . أو المركبة . المتخيلة أو المنظورة . ومصدر هذه الاصوات هو جهاز الصوت . وهذا الجهاز واحد عند جميع الخلق(٢١) . والغرض من اللغة واحد . ومهما اختلفت أجناس الناس وتباعدت أصقاعهم وأزمانهم . فانهم يخضعون لسنن مشتركة . واللغة من ابرز تلك السنن .

وقد أسهمت اللغة في تمكين الانسان من الإفادة من معرفة غيره . إذ يسرت نقل المعرفة من أمة إلى أمة . ومن طبقة الى طبقة . على تباعد الأمكنة والأزمنة(٢٢) . ومن هنا كانت اللغة آيةً من آيات الله تعالى التي أشار اليها القرآن الكريم بقوله : « وَمِنْ آياتِه خَلْقُ السَّمواتِ والأرضِ واختِلاف أَلْسِنَتِكُمْ »(٢٣) .

وإن استعمال الإنسانِ اللغةَ في حدّ ذاته . يُعدُّ أمراً منطقياً . لأن المنطق يقضي بأن تكون هناك وسيلةٌ تستعين بها المجموعات البشرية على التعاون فيما بينها . لتذليل مايعترضها من صعوبات الحياة(٢٤) . فكانت اللغة أيسر وسيلةٍ لذلك الأمر .

فالحاجة إلى اللغة إذنّ قائمة على منطق عقليّ اقتضته حياة الانسان . الميّال بطبعة إلى التمدن (٢٥) . وقد تنبه علماؤنا الأوائل على الحكمة من وضع اللغة ونشوئها . فقد نقل السيوطيّ عن الإمام فخر الدين الرازيّ أن سبب وضع اللغة هو : « أن الانسان الواحد وحدَهٌ لايستقل بجميع حاجاتْه . بل لابد من التعاون (٢٦) . ولا تعاوُنَ إلاّ بالتعارف . ولا تعارف إلاّ باسباب . كحركات أو أشارات أو نقوش أو ألفاظ توضع بازاء المقاصد . وأيسرها وأفيدها وأعمّها الألفاظ . أمّا أنها أيسر . فلأنّ الحروف كيفيات تعرض لأصوات عارضة للهواء الخارج/ بالتنفس الضروري المحدود مـن قبل الطبيعة . دون تكلف اختياريّ . أمّا أنها أفيد، فلأنها موجودة عند

---

(٢١) الاحكام في اصول الأحكام لابن حزم ١/ ٣٥ .

(٢٢) مقدمة ابن خلدون ٤١٧ . واشتقاق اسماء الله للزجاجي ٤٩١ .

(٢٣) الروم / ٢٢ وانظر الكشاف ٣ / ٢٨١ والبحر المحيط ٧ / ١٦٧ . والمزهر ١ / ١٨ ـ ١٩ والاحكام في اصول الاحكام / للآمدي ١ / ٧٣ .

(٢٤) مقدمة ابن خلدون ٤٢ ـ ٤٣ والمزهر ١ / ٣٥ ـ ٣٧ .

(٢٥) مقدمة ابن خلدون ٤١ . والمزهر ١ / ٣٥ .

(٢٦) انظر أدب الدين والدنيا للماوردي ٦٦: وانظر مقدمة ابن خلدون ٤٢ ـ ٤٣ . والاحكام في أصول الاحكام / الآمدي ١ / ١٥ .

(٢٧) المزهر ١ / ٣٨ وانظر مقدمة ابن خلدون ٣٩ وسر الفصاحة ٤٧ وانظر أيضاً رأي أبن سينا في الشفاء ـ العبارة ص ٢ . وهو قريب من رأي الرازي الذي نقله السيوطي . وانظر الاحكام في أصول الاحكام للآمدي ١ / ١٥ ـ ١٦

الحاجة معدومة عند عدمها . وأمّا أنها أعمّ . فليس يمكن أن يكون لكل شيء نقش كذات الله ، أو إليه اشارة كالغائبات . ويمكن أن يكون لكل شيء لفظ ، فلما كانت الألفاظ أيسر وأفيد وأعمّ صارت موضوعة بازاء المعاني »(٢٧) .

والمنطق العقلي يقضي أنّ اللغة لم تنشأ دفعة واحدة بل نشأت بالتدريج شيئاً فشيئاً(٢٨) . بحسب حاجة الانسان وبيئته . وهذا التدرج في النشوء أتاح للانسان أنْ يُعملَ فكرهُ في اللغة ويضفيَ عليها شيئاً كثيراً من العقلانية والمنطق . فلم يحل كون وضع المفردات في الأصل قائماً على الاعتباط . دون تأثير العقل ا الانسانيّ في اللغة ، فجاء كثير من المظاهر اللغوية مشرباً بروح العقل والمنطق سواء أكان ذلك متصلاً بالتراكيب أم كان متصلاً بالمفردات .

وتُعدُّ ظاهرة الاعراب في العربية خير مثال على التنظيم العقلي للتراكيب . فهي قائمة على وَفْق نظام عقلي صادر عن تفكير مقصود ، مبني على منطق لغويّ يهدف الى نظم تراكيب العربية في أسلوب يرمي إلى الإبانة والوضوح ، ويسعى إلى بيان المعاني المختلفة التي تعتور الكلم في التراكيب(٢٩) ، فُجعِلَ لكلّ معنى علامة تميزه . فاختص الرفع بالعمد ، والنصب بالفضلات والجر بالإضافة(٣٠) . وهذا النظام لايمكن أن يقع اعتباطاً أو ارتجالاً ، لأنه قائم على علة مقصودة ، فرفع الفاعل ، ونصب المفعول وجر المضاف إليه ، كلّه قائم على قصد عقليّ من المتكلم(٣١) . ولولا اختلاف أحوال إعراب الاسم . لمَا أتيح للعربي أن يتصرف في كلامه من حيث التقديم والتأخير(٣٢) ، ولاَضْطُرَّ أن يضيق على نفسه في نظمه ونثره ، ويسلك كلامه في نظام صارم ، لايسمح له أن يقدم كلمة حقها التأخير ، ولا يؤخر كلمة محقها التقديم ، فيجعل للفاعل موضعاً لايغيره ، وللمفعول موضعاً لايتخلف عنه ، فقد أتاح نظام الاعراب للمتكلم ، للمتكلم ، شاعراً أم ناثراً ، أن يقدم ويؤخر في الكلام بحسب مايقتضيه منه نظم الكلام(٣٣) .

---

(٢٨) الخصائص ٢ / ٣٨ والمزهر ١ / ٥٥ والاقتراح ٩ .

(٢٩) الايضاح في علل النحو ٦٩ ، والخصائص ١ / ٣٥ ، والصاحبي ٣١ / ٤٢ والأشباه والنظائر في النحو ١ / ٦١ ، و ٧٨ .

(٣٠) شرح الكافية للرضي الاستر باذي ١ / ٢٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٤ .

(٣١) الخصائص ١ / ١١٠ ، ومفتاح العلوم ٢٠٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢١ .

(٣٢) شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٤ .

(٣٣) الايضاح في علل النحو ٧٠ وأسرار البلاغة ٦٧ .

وظاهرة الاشتقاق . تمثل جانباً آخر من جوانب التنظيم المنطقيّ العقليّ للغة . وهذا الجانب متصل بالمفردات . وإذا كانت المادة اللغوية الأصلية لأيّ معنى من المعاني قد وُضِعَتْ اعتباطاً وارتجالاً . فان المعاني المتفرعة من المعنى الأصلي قد صيغت ألفاظها على وَفْق قياس عقلي صادر عن تفكير منظم بعيد كل البعد عن الاعتباط والارتجال . ويشهد لهذا أمران . الأول : اختلاف صيغ المشتقات مع احتفاظها بالمادة اللغوية الأصلية(٣٤) التي تشير إلى المعنى العام الذي تشترك فيه جميع الفروع . والأمر الثاني : صياغة المشتقات على أنماط مختلفة . اختص كلّ نمط بدلالة معينة فلاسم الفاعل صيغة خاصة تندرج فيها جميع المفردات الدالة على هذا المعنى . مثل : ضارب . وقارىء . وكاتب . ولاسم المفعول صيغة أخرى تقع ضمنها المفردات الدالة على ذلك المعنى . مثل : مضروب . ومقروء . ومكتوب(٣٤) . وللفعل علـى اختلاف دلالاته صيغ قياسية معينة . اختصت كلّ صيغة بحالة من حالاته(٣٥) . **وقد ارتبطت الافعال ربطاً منطقياً بالزمن الذي هو أحد مدلولي** الفعل(٣٦) . فجاءت على ثلاثة مُثُل . متفقة مع الأزمنة الثلاثة . الماضي والحاضر والمستقبل(٣٧) . ومهما اختلفت معاني الأفعال . فانها متفقة في الصياغة . وتجري في أوزان متسقة(٣٨) . فنظام تصريف الفعل العربي مبنيّ على قياس مُتْلَئِبّ . فالأصل التصريفي للفعل هو الماضي تمثله صيغة « فعل »(٣٩) . فاذا أريد صياغة المضارع . أضيف إلى أول الماضي حرف من أربعة أحرف هي : الهمزة « أفعل » . والنون « نفعل » . والتاء « تفعل » . والياء « يفعل » وكلّ حرف من هذه الأحرف يشير إلى نوع الفاعل . فالهمزة للمتكلم المفرد . والنون للمتكلم المعظِّم نفسَه أو المشارك . والتاء للمخاطب أو المخاطبة أو الغائبة . والياء للغائب(٤٠) . وهذا النظام التصريفيّ لا يمكن أن يقع اعتباطاً أو ارتجالاً . بل لابُدَّ من أن يكون قد صدر عن تفكير عقليّ مقصود يهدف إلى تنظيم اللغة على وَفْق قواعد قياسية محكمة قلّ نظيرها في غير العربية .

---

(٣٤) المزهر ١ / ٣٤٧ .

(٣٤ أ) كتاب التكملة ٥٠٨ . وهمع الهوامع ٦ / ٥٧ . والأشباه والنظائر في النحو ١ / ٥٦ .

(٣٥) الخصائص ٣ / ٣٣١ والمقرب لابن عصفور ٢ / ١٤٤ . والمخصص ١٤ / ١٢٧ .

(٣٦) كشف المشكل في النحو ١١٩ . و ٢٠١ شرح الكافية للجامي ٢ / ٢٢٨ .

(٣٧) اللمع في العربية ٧٧ شرح الكافية للجامي ١ / ١٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٢٧ والموجز .

(٣٨) المخصص ١٤ / ١٣٠ .

(٣٩) المقتضب للمبرد ١ / ١٠٤ . و ٢٥٦ – ٢٥٧ . والمنصف لابن جني ١ / ١١ .

(٤٠) الكتاب ١ / ٣ . وكشف المشكل في النحو ١ / ٣٧٧ – ٣٧٩ . وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٢٩ . والمرتجل في شرح الجمل ٢١ .

وإنّ الناظر في أوزان الأفعال والمصادر ليحسُّ إحساساً قوياً أنّ ارتباط هذه الأوزان بمعانيها ليس أمراً قائماً على الاعتباط أو الارتجال . فما فيها من تنظيم واختصاص كل وزن بمعنى أو أكثر يجعل المرأ يشعر شعوراً قوياً بأنّ هذا الأمر قائم على تفكير مقصود ، مبنيّ على منطق عقلي ، يهدف إلى حصر المعاني المتشابهة في أوزان متماثلة ، فلم يَحُل كون وضع الألفاظ بازاء المعاني قد وقع اعتباطاً في بدء نشوء اللغة دون أن تنشأ مناسبة بين كثير من ألفاظ اللغة ومعانيها(٤١) في مراحل متطورة من حياة اللغة . فكون الأوزان المتشابهة للأفعال أو المصادر تدل على معان متشابهة ، لم يقع في اللغة اتفاقاً من غير قصد . فدلالة صيغة « استفعل » على الطلب(٤٢) ، نحو « استخرج ، واستفهم ، واستخبر » . ودلالة صيغة (فاعَل) على المشاركة(٤٣) . مثل : « سالَمَ ، وقاتَلَ ، وصافَحَ » ومجيء المصادر التي على وزن « فُعال » دالّة على الصوت ، مثل « صُراخ ، وعُواء ، وبُكاء » ، أوْ دالة على الدّاء(٤٤) ، مثل : « صُداع ، وعُطاس ، وسُعال » ، كل هذا يدل دلالة يقينية على أن هذه اللغة – في جوانب كثيرة منها – قائمة على تفكير عقلي منطقي يتوخى التنظيم والتقعيد ، بعيداً عن الاعتباط والارتجال .

وقد تنبه علماؤنا الأوائل على العلاقة بين الألفاظ والمعاني ، وكان الخليل وسيبويه وابن جني من أوائل الذين أشاروا الى هذه الحقيقة ، فنصّوا على أن العرب تبني الأشياء على بناء واحد إذا تقاربت معانيها(٤٥) ؟ وعززوا قولهم هذا بأمثلة كثيرة . من ذلك – على سبيل المثال – ماأورده سيبويه ، وهو يتحدث عن المصادر ، فقد قال : « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني ، قولك : النَّزَوانِ والنَّقَزان ، والقَفَزان ، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ، ومثلة : العَسَلان والرَّتكان وقد جاء على فُعال ، نحو : النُّزَاء والقُماص ، كما جاء عليه الصوت ، نحو : الصُراخ النُّباح ؛ لأن الصوت قد تَكَلَّفَ فيه من نفسه ما تَكَلَّفَ فيه من نفسه في النَّزوان »(٤٦) . وقال في موضع آخر : « ونظير هذا فيما تقاربت معانيه ، قولهم جعلته رُفاتا ، وجُذاذاً ، ومثله الحُطام والفُضاض والفُتات ،

---

(٤١) بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ١ / ١٠٨ .
(٤٢) التسهيل ٢٠٠ .
(٤٣) التسهيل ١٩٩ .
(٤٤) الكتاب / ٢١٥ – ٢١٦ ، ٢١٨ ، ادب الكاتب ٦٠٤ – ٦٠٥ ، المخصص ١٤ / ١٣٥ والتسهيل ٢٠٥ .
(٤٥) الكتاب ٢/٢١٧–٢١٨ ، والخصائص ٢ / ١٥٣ ، والمخصص ١٤ / ١٣٨ والمزهر ١ / ٤٨ .
(٤٦) الكتاب ٢ / ٢١٨ وأدب الكاتب ٦٠٠ ، والمزهر ١ / ٤٨ .

فجاء هذا على مثال واحد حين تقاربت معانيه . ومثل هذا مايكون معناه نحو : معنى الفُضالة . وذلك نحو : القُلامة والقُوارة والقُراضة والنُفاية والحُسالة والكُساحة . والجُرامة وهو مايُصرَمُ من النخل . والحُثَالة . فجاء هذا على بناء واحد لما تقاربت معانيه »(٤٧) .

ولابن جنيّ مباحث قيّمة تتصل بالتوافق بين اللفظ والمعنى . نثرها في كتابه « الخصائص » . وخصها ببابين منفردين . هما : باب « في امساس الألفاظ أشباه المعاني »(٤٨) . وباب « تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني »(٤٩) . وحذا في ذلك حذو الخليل وسيبويه . قال . وهو يتحدث عن الباب الأول : « إعلم أن هذا موضع شريف لطيف . وقد نبه عليه الخليل وسيبويه . وتلقته الجماعة بالقبول له . والاعتراف بصحته . قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجُنذُب استطالة ومدّاً . فقالوا : صَرَّ الجُنذُب . وتوهموا في صوت البازي تقطيعا . فقالوا : صرصر . وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان إنهاَ تأتي للاضطراب والحركة . نحو : النَقَزان . والغَلَيان والغثَيان . فقابلوا بتوالي حركات الأمثال توالي حركات الأفعال » (٥٠) . وقال أيضاً : « ووجدت أنا من هذا أشياء كثيرة على سَمْت الخليل وسيبويه ــ ومنهاج مامثّلاه . وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير . نحو : الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصَعصَعة والجرجرة والقرقرة .. ووجدت أيضاً الفَعَلىَ في المصادر والصفات . إنما تأتي للسرعة . نحو : الوَشَكَى والجمَزَىَ والوَلَقى ... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر . ــ أعني باب القلقلة ــ والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها »(٥١) .

ووصَف ابن جني الباب الآخر . وهو باب : « تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » . بأنه : « غور من العربية لا ينتصف فيه . ولا يكاد يحاط به »(٥٢) وساق في هذا الباب أمثلة كثيرة جاءت المعاني فيها متسقة مع اللفظ من حيث القوة والضعف . من ذلك حديثه عن الفرق بين (أزّ) . و (هزّ) . والحكمة من مجيء

---

(٤٧) الكتاب ٢ / ٢١٧ وأدب الكاتب ٦٠٦ والمخصص ١٤ / ١٣٦ . وفقه اللغة وسر العربية ٢٣٢ .
(٤٨) الخصائص ٢ / ١٥٦ .
(٤٩) الخصائص ٢ / ١٤٦ .
(٥٠) الخصائص ٢ / ١٥٢ وانظر الكتاب ٢ / ٢١٨ . وفقه اللغة وسر العربية ٥٥٣ . وبدائع الفوائد ١ / ١٠٨ .
(٥١) الخصائص ٢ / ١٥٣ .
(٥٢) الخصائص ٢ / ١٥٢ .

الفعل (أزّ) في قوله تعالى : « أزّاً »(٥٣) فقال : والحكمة من مجيء الفعل (أزّ) في قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا »(٥٣) فقال « أي : تزعجهم . فهذا في معنى تهزّهم هزّاً . والهمزة اخت الهاء . فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين . وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة . لأنها أقوى من الهاء . وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ . لأنك قد تهزّ مالا بال له . كالجِذْع وساق الشجرة(٥٤) .

والناظر في أوزان المفردات العربية يحسّ بارتباط كثيرمن هذه الأوزان بالمعاني التي تعبر عنها . فكأن صورة اللفظ تعبير مجسم للمعنى ومن أصدق صور هذا النوع من الارتباط مانراه متمثلاً في الافعال المضاعفة العين . فقد جاءت قوة اللفظ فيها معبرة عن قوة المعنى من حيث الدلالة على مضاعفة الفعل وكثرة وقوعه(٥٦) . فالفعل (غَلَقَ) مثلاً يدل على المعنى الساذج للحدث . ولكن اذا قلنا : (غلّقَ) بتضعيف عين الفعل دلّ على احكام الغلق . والمبالغة فيه . وكثرة وقوعه . وعلى هذا جاء قوله تعالى : « وغلّقتِ الأبوابَ وقالتْ هيْتَ لكَ »(٥٧) . ومثل الآية قول العرب : (موّتتِ **الإبل**)(٥٨) . اذا كثر الموت فيها وفشا .

وإن في تضعيف عين الفعل للدلالة على قوة المعنى لَحكمةً بالغةً . فالعين وسط الفعل . وهي أقوى أصواته وأكثرها ثباتاً . فجعلت العرب تكرير العين في المثال ـ كما يقول ابن جني ـ « دليلاً على تكرير الفعل . فقالوا : كسّر وقطّع . وفتّح . وغلّق . وذلك انهم لّما جعلوا الالفاظ دليلة المعاني . فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل . والعين اقوى من الفاء واللام . وذلك لانها واسطة لهما . ومكنوفة بهما فصارا كأنّهما سياج لها . ومبذولانْ للعوارض دونها ... فلما كانت الأفعال دليلة المعاني . كرروا **أقواها** . دليلاً على قوة المعنى المُحدَّث به . وهو تكرير العين »(٥٩) .

---

(٥٣) مريم / ٨٣ .
(٥٤) الخصائص ٢ / ١٤٦ .
(٥٥) بدائع الفوائد ١ / ١٠٨ .
(٥٦) بدائع الفوائد ١ / ١٠٨ . ومفتاح العلوم ١٦٥ .
(٥٧) يوسف / ٢٣ وانظر الجامع لاحكام القرآن ٩ / ١٦٣ . وفقه اللغة وسر العربية ٥٥٠ . واللسان (غلق) .
(٥٨) الكتاب ٢٥ / ٢٣٧ . والخصائص ٣ / ٢٦٦ . والمخصص ١٤ / ١٧٤ . واللسان (موت) .
(٥٩) الخصائص ٢ / ١٥٥ . وانظر سر الفصاحة ٢٩ . والمزهر ١ / ٥٠ .

وللعرب اساليب أخرى في إكساب اللفظ قوة . لينقل من معناه الساذج إلى معنى فيه دلالة على المضاعفة والتكثير . كأنْ يزاد على الفعل أكثر من حرف مع تكرار العين ، نحو : خَشُنَ واخشوشن(٦٠) . أو انْ يـزاد على الفعل أكثر من حرف من غير تكرار العين ، نحو : كسب واكتسب ، وحمل واحتمل .

ولابن جنيَ مبحث خاص تناول فيه قسماً من هذه الاساليب ، سمّاه : « باب في قوة اللفظ لقوة المعنى »(٦١) ، قال فيه : « هذا فصل من العربية حَسَنٌ . منه : خَشُن واخشوشن . فمعنى خَشُنَ دون معنى اخشوشن(٦٢) . لِما فيه من تكرير العين وزيادة حرف الواو . ومنه قول عمر رضى الله عنه : « اخشوشنوا وتمعددوا » . أي : اصلُبُوا وتناهوا في الخُشنة . وكذلك قولهم أعشب المكان ، فاذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : اعشوشب . ومثله : حلا واحلولى ، وخلق واخلولق ، وغَدِن واغدودن . ومثله باب فعل وافتعل ، نحو : قدر ، واقتدر ، فاقتدر أقوى معنى من قولهم ، قدر ، كذلك قال أبو العباس ، وهو محض القياس ، قال الله سبحانه « أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ »(٦٣) ، فمقتدر هنا أوفق من قادر ، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ »(٦٤) .

وأورد ابن جني أمثلة أخرى تتصل بالزيادة التي تكسب اللفظ قوة في المعنى ، منها قولهم : كسب واكتسب ، واستشهد على ذلك بقوله : « لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ » فقد فَخَّم لفظ العبارة الدالة على السيئة ، وزيد في لفظها لبيان فظاعة ارتكابها(٦٥) . ومثل ذلك : حمل واحتمل (٦٦) في قول الشاعر :

---

(٦٠) الكتاب ٢ / ٢٤١ .

(٦١) الخصائص ٢ / ١٥٥ ، وانظر سر الفصاحة ٢٩ ، والمزهر ١ / ٥٠ .

(٦٢) انظر كتاب سيبويه ٢ / ٢٤١ ، والمخصص ١٤ / ١٧٣ ، والمثل السائر ١ / ٣٩٥ والصاحبي ٢٢١ .

(٦٣) القمر ٤٢ وانظر تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢٧ / ٦٥ .

(٦٤) الخصائص ٣ / ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ، وانظر اللسان (قدر) ، والمثل السائر ١ / ٣٩٥ والصاحبي ٢٢١ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٤٤ ـ ١٤٦ .

(٦٥) البقرة ٢٨٦ وانظر الالفاظ الكتابية للهمداني ١٨٧ .

(٦٦) الخصائص ٣ / ٢٦٥ ، وللزمخشري رأي يختلف عن رأي ابن جني في تفسير الآية حيث قال : « فان قلت لم خص الخير بالكسب والشر بالاكتساب ؟ قلت ، في الاكتساب اكتمال ، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه ، وامارة به ، كانت في تحصيله اعمل واجد ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لادلالة فيه على الاكتمال . » ورايه هذا لايخرج عما نحن بصدده من اكتساب اللفظة قوة في المعنى بسبب الزيادة التي طرات عليها فأكسبتها قوة في اللفظ تتناسب وقوة المعنى الذي دلت عليه .

إناً اقتسمنا خُطَّتينا بيننا
فحملتُ بَرَّة واحتملتَ فجارِ

فعَبّر عن البَرَّة بالحمل ، وعن الفَجْرَة بالإحتمال ؛ « لأن حمل البرة بالإضافة إلى احتمال الفجرة أمر يسير ومستصغر »(٦٧) .

ومثل ذلك أيضاً قولهم : « رجل جميل ووضيء . فاذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وُضّاء وجُمّال ، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة المعنى » (٦٨) .

ولما كانت الألفاظ عنوان المعاني ، والطريق الى اظهار الأغراض والمرامي(٧٠) . فقد عمدت العرب إلى العناية بألفاظها(٧١) ، لتوافق المعاني الدالّة عليها . وذلك لأن : « الألفاظ للمعاني أزمّة ، وعليها أدلّة ، وإليها موصلة . وعلى المراد منها محصلة »(٧٢) .

وقد دعت عناية العرب بألفاظها كثيراً من العلماء الى القول بوجود مناسبة بين الألفاظ وما تدلّ عليه من معانٍ . وممّن ذهب هذا المذهب ابن جنيّ ، وابن قيم الجوزية ، والسيوطي .

فقد قال ابن جني : « فان كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر عنها ، ألا تراهم قالوا : قضم في اليابس ، وخضم في الرطب . فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ، والصوت الاضعف للفعل الاضعف »(٧٣) .

وقال ابن قيم الجوزية : « اللفظ قالب المعنى ، ولباسه يحتذي حذوه . والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى ، طولاً وقصراً ، وخفة وثقلاً ، وكثرة وقلة ، وحركة وسكوناً ، وشدة وليناً »(٧٤) .

---

(٦٧) الخصائص ٣ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .
(٦٨) اللسان (حمل) .
(٦٩) الخصائص ٣ / ٢٦٦ .
(٧٠) الخصائص ١ / ٢١٥ .
(٧١) سر صناعة الاعراب ١ / ٢٦٨ .
(٧٢) الخصائص ١ / ٣١٢ .
(٧٣) الخصائص ١ / ٦٥ .
(٧٤) بدائع الفوائد ١ / ١٠٨ .

وقال السيوطيّ : « فانظر الى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها . وكيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني . فجعلت الحرف الأضعف فيها والألْيَن والأخفى والأسهل والأهمس لما هو أدنى وأقل وأخف عملاً وصوتاً . وجعلت الحرف الاقوى والأشدّ والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملاً واعظم حِسّاً . ومن ذلك المد والمطّ . فان فعل المطّ أقوى . لأنه مدّ وزيادة جذب . فناسب الطاء التي هي أعلى من الدال »(٧٥) .

والناظر في مفردات العربية يجد أمثلة كثيرة تعزز هذا المذهب . فالقبصة مثلاً تقارب في لفظها ومعناها القبضة . ولكنها دونها . لأنّ القبص بأطراف الأنامل والقبض الأخذ بالكف كلها(٧٦) . والفرق بينهما من جهة اللفظ منحصر في لاميهما . وهما الصاد والضاد . فجعلوا الصوت الأقوى – وهو الضاد – للمعنى الأقوى . والصوت الأضعف – وهو الصاد – للمعنى الأضعف .

وشبيه بهذا قولهم : المصمصة والمضمضة . والمصمصة بطرف اللسان . وهي دون المضمضة التي تكون بالفم كله . وقد جاءت الأولى بالصاد والثانية بالضاد . ليتناسب اللفظ مع المعنى من حيث القوة والضعف(٧٧) .

ومثل ذلك ايضا قسم وقصم وفصم . فكلها تدل على الكسر . إلا أن القصم أقوى من القسم والفصم . وهذا منسجم مع قوة لفظها . فالصاد اقوى من السين . فناسب ذلك قوة المعنى الذي دلّ عليه القصم إذا ماوُوزِن مع دلالة القسم . « لأن الفصم يكون معه الدقّ . وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما . فلذلك خُصّت بالأقوى الصاد . وبالأضعف السين(٧٨) .

والفرق بين القصم والفصم هو أن الفصم كسر من غير إبانة . أما القصم . فهو كسر مع ابانة . فقد جاء في اللسان أن « القصم كسر الشيء الشديد حتى يبين ... أما الفَصْم بالفاء . فهو أن يتصدع الشيء من غير أن يبين »(٧٩) . ومنه قوله تعالى : « لاانفصامَ لها »(٨٠) . قال أبو هلال العسكري : « لم يقل : لا انقصام لها . لأن الانفصام ابلغ

---

(٧٥) المزهر ١ / ٥٣ .

(٧٦) الجمهرة ١ / ٢٩٨ . وانظر المزهر ١ / ٥١ واللسان (قبض) .

(٧٧) اللسان (مصص)

(٧٨) الخصائص ٢ / ١٦١ وانظر الفروق اللغوية ١٢٣ .

(٧٩) اللسان (فصم) و (قصم) وانظر الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢٨٢ والبحر المحيط ٢ / ٢٨٣ .

فيما أُريد به . وذلك انه إذا لم يكن لها انفصام كان أحرى أنْ لا يكون لها انقصام »(٨١) .

فقد جاء الفرق بين المعاني منسجماً تماماً مع الفرق بين الألفاظ من حيث القوة والضعف . فاختير صوت القاف القوي للمعنى الأقوى . واختير صوت الفاء الضعيف للمعنى الأضعف ، فجاءت الألفاظ مشاكلة للمعاني . وقد وصف ابن جنيّ هذا الباب بأنه « باب واسع » حيث قال : « فأمّا مقابلة الالفاظ بما يشاكل أصواتها . فباب عظيم واسع ونهج مُتْلَئِبّ ... وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْت الاحداث المعبرّ عنها .فيعدلون بها . ويحتذونها عليها . وذلك أكثر مما نقدر وأضعاف ما نستشعره »(٨٢) .

إن تصُرف العرب في ألفاظها هذا التصرف يجعل الناظر في لغتهم يؤمن بأن ذلك لم يقع اعتباطاً أو اتفاقاً . بل وقع بعد إعمال فكر ورويّة . لأن هذا التصرف قائم على أسس منطقية عقلية تسعى إلى جعل الألفاظ موافقة للمعاني التي تدلّ عليها من حيث القوة والضعف والقلة والكثرة . فتضعيف عين الفعل للدلالة على مضاعفة معناه أو كثرة وقوعه . واختيار الصوت ليعبر به عن المعنى الأقوى . والصوت الضعيف ليُعبّر به عن المعنى الأضعف في الألفاظ المتقاربة المعاني والمباني . لا يمكن أن يقع من غير قصد وتفكير من أهل هذه اللغة .

وإن تصُرف العرب في ألفاظها لا ينحصر في استبدال صوت بصوت لغرض متصل بدلالة الألفاظ . فقد تجاوزوا ذلك إلى نواحٍ أخرى . أذكر منها على سبيل المثال باب الأحرف المزيدة . وهي عشرة أحرف(٨٣) . جمعها العلماء في عبارات كثيرة تسهيلاً لحفظها . واشهرها عبارة (سألتمونيها)(٨٤) . وقد تتبع العلماء هذه الأحرف . فثبت عندهم بالاستقراء أنها تدخل لأغراض(٨٥) . أشهرها وأعمّها إضافة معنى(٨٦) جديد

---

(٨٠) البقرة ٢٥٦ .

(٨١) الفروق اللغوية ١٢٣ .

(٨٢) الخصائص ٢ / ١٥٧ .

(٨٣) الكتاب ٢ / ٣١٢ . والمنصف ١ / ٩٨ . كتاب التكملة ٥٤٣ .

(٨٤) المنصف ١ / ٩٨ والمقرب ٢ / ١٤٤ . وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤١ والايضاح في شرح المفصل ٢ / ٣٧٢ . والتسهيل ٢٩٣ . وهمع الهوامع ٦ / ٢٣٧ .

(٨٥) انظر هذه الاغراض في المنصف ١ / ١٣ وهمع الهوامع ٦ / ٢٤٤ .

(٨٦) همع الهوامع ٦ / ٢٤٤ . وانظر الكتاب ٢ / ٢٣٣ . و٣٣١ والمقرب ٢ / ١٤٤ . والمقتضب ١ / ٢٥٧ . والبرهان ١٣٦ .

إلى الألفاظ التي دخلت عليها ، لم تكن دالة عليه قبل زيادتها ، فمثلاً الأفعال دخل وخرج وجلس ، أفعال لازمة . فاذا قلنا ، أدخل ، وأخرج ، وأجلس ، بزيادة الهمزة في أولها ، أصبحت افعالاً متعدّية(٨٧) . ومن هنا أطلق العلماء على هذه الهمزة همزة النقل والتعدية(٨٨) .

والأفعال ، كسر وصرف وقطع ، أفعال متعدية ، فاذا قلنا ، انكسر وانصرف وانقطع ، بزيادة الهمزة والنون في أولها ، أصبحت أفعالاً لازمة دالة على المطاوعة(٨٩) .

إن لحوق هذه الأفعال وغيرها من الألفاظ معانٍ جديدة بسبب اتصالها بحرف أو أكثر من أحرف الزيادة وجريان ذلك على وَفْق ضوابط يمكن استقراؤها ، أمر صادر عن منطق عقلي سديد ، لأن الألفاظ أدلة المعاني ، فاذا زيد شيء في مبناها ، أوجبت القسمة العقلية أن يتبع ذلك زيادة في المعنى (٥٩) . وقد جاءت العربية على وَفْق هذه القسمة ، فكان دخول « الزوائد على الحروف الأصلية منبّهاً على معان زائدة على معنى الكلمة الذي وضعت الحروف الأصلية عبارة عنه »(٩١) .

ولا يَظُنَّنَّ ظانٌ أني أزعم أن هناك علاقة منطقية أو عقلية بين أحرف الزيادة وما تدلّ عليه من معان ، فمما لاجدال فيه أنه ليس هناك أي علاقة بين زيادة هذه الأحرف والمعاني التي دلت عليها في مازيدت فيه من ألفاظ . فقد كان بوسع العرب أن يختاروا غير هذه الأحرف لهذا الأمر ، وكان بوسعهم أيضاً ألّا يخُصُّوا أيَّ حرف منها بما خصُّوه من معانٍ ، فاختيارهم هذه الأحرف لتدل على مادلت عليه من معان في الألفاظ التي زيدت فيها ، قد وقع في لغتهم اتفاقاً ، وهو جزء من الأصل العام لوضع الألفاظ بإزاء المعاني القائم على الاعتباط والارتجال . فاختيار الهمزة مثلاً للدلالة على التعدية دون غيرها من أحرف الزيادة ، ليس له مايوجبه من الناحية المنطقية أو العقلية ، وكان في استطاعة الواضع أن يختار أيّ حرف من أحرف الزيادة

---

(٨٧) الكتاب ٢ / ٢٣٣ ، ومفتاح العلوم ١٦٤ ، وأسرار العربية ٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٤ ـ ٦٥ والمخصص ١٤ / ١٦٦ .

(٨٨) التسهيل ٧٤ ، و ٨٥ وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٤٨ .

(٨٩) الكتاب ٢ / ٢٣٨ ، ومفتاح العلوم ١٦٥ .

(٩٠) الخصائص ٣ / ٢٦٨ .

(٩١) بدائع الفوائد ١ / ٨٧ .

العشرة . أو من غيرها للدلالة على هذا المعنى . ويصدق هذا القول على جميع أحرف الزيادة وما ارتبطت به من معانٍ .

وقد حاول ابن جنيّ أن يربط ربطاً عقلياً بين موضع بعض أحرف الزيادة في الكلمة وما تدلّ عليه من معنى . وخصّ بذلك « الهمزة . والسين . والتاء » في حالة إفادتها معنى الطلب . فرأى ان هناك مناسبةً عقلية بين موضع هذه الأحرف في أول الكلمة وبين ماتدلّ عليه من معنى الطلب إذْ لابُدّ لمن يريد حاجة من غيره أن يُقدّمَ بين يدي حاجته مايُمهد لها من التماس ورجاء . فجعل هذه الأحرف المزيدة المتقدمة على أصل الكلمة بمثابة ذلك الرجاء والالتماس . فقال : « ... إنّهم جعلوا « استفعل » في أكثر الأمر للطلب . نحو : استسقى . واستطعم . واستوهب . واستمنح ... فرُتِّبَتْ في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال . وتفسير ذلك أن الأفعال المحدَث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفُها الأصولَ أوماضارع بالصنعة الأصول . فالأصول نحو قولهم : طعم ووهب . ودخل وخرج . وصعد ونزل . فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت . ولم يكن معها دلالة تدلّ على طلب لها ولا إعمال فيها . وكذلك ماتقدمت الزيادة فيه على سَمْت الأصل . نحو : أحسن وأكرم وأعطى وأولى . فهذا من طريق الصنعة بوزن الأصل . نحو : دحرج . وسرهف ... وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني . فكلما ازدادت العبارة شبهاً بالمعنى كانت أدلّ عليه وأشهد بالغرض فيه .

فلما كانت اذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المُثُل الدالة عليها . أو ماجرى مجرى أصولها نحو : وهب ومنح وأكرم وأحسن . كذلك اذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها . وجب أن نقدم أمام حروفها الأصول في مُثُلِها الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها . والمؤدية اليها .

وذلك نحو استفعل . فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد . ثم وردت بعدها الأصول . الفاء والعين واللام . فهذا من اللفظ وَفْق المعنى الموجود هناك .

وذلك ان الطلب للفعل والتْماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدمه . ثم وقعت الإجابة اليه . فتبع الفعلُ السؤالَ فيه . والتسبب لوقوعه . فكما تبعت أفعال الاجابة أفعالَ الطلب . كذلك تبعت حروفُ الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة . وذلك نحو : استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطى »(٩٢) .

(٩٢) الخصائص ٢ / ١٥٣ ـ ١٥٤ .

وذا كان ابن جنيّ قد أصاب في ربطه بين موضع أحرف الزيادة « الهمزة والسين . والتاء » وما دلت عليه من معنى الطلب . فانه لم يوفق للصواب حينما أراد أن يربط بين ترتيب أصول بعض المفردات وما تدلّ عليه من معانٍ . بحيث يكون كل أصل متّسقاً مع جزء من الحدث . فقد ذكر ان العرب « قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبّر عنها بها ترتيبها . وتقديم مايضاهي أول الحدث . وتأخير مايضاحي آخره . وتوسيط مايضاحي أوسطه . سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود . والغرض المطلوب »(٩٣) .

وقد مثّل ابن جني لهذه القضية بأمثلة من مفردات اللغة . فقال . وهو يتحدث عن أحد تلك الأمثلة : « وذلك قولهم : بحث . فالباء لفظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض . والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد . وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض . والثاء للنفث . والبث للتراب(٩٤) . وقال وهو يتحدث عن مثال آخر : « ومن ذلك قولهم : شدّ الحبل ونحوه . فالشين بما فيها من التفشّي تُشبِّه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد . ثم يليه إحكام الشد والجذب . وتأريب العقد . فيعبر عنه بالدال التي هي أقوى من الشين . لاسيّما وهي مدغمة . فهو أقوى لصنعتها وأدلّ على المعنى الذي أريد بها »(٩٥) .

وكان دافع ابن جنيّ في ذلك كله . هو إعجابه بالعربية وحكمة العرب في بناء ألفاظها(٩٦) . وما اعتملته من أجل صياغة تلك الألفاظ . لتأتي على نسق المعاني الموضوعة بازائها . فراح وراء هذا القصد . يتتبع مفردات العربية . ويسبر غورها . ليستخلص أسرارها وحكمة واضعها . فيما نهجه من سبيل يتصل بارتباط المعاني بالألفاظ . وحمله هذا التتبع والموازنة بين الألفاظ والمعاني على الاعتقاد بأن كثيراً من المفردات تشترك في معنى عام اذا ماشتركت في المادة اللغوية . سواء أكانت أجزاء تلك المادة متسقة الترتيب أم غير متسقة . وبنى على هذا الأساس مذهبه في الاشتقاق الكبير أو الأكبر(٩٧) القائم على تقليب المفردات . ثم توسع في ذلك فذهب إلى أن الالفاظ التي تشترك في بعض الأصول ترتبط بمعنى عام مشترك وإن اختلف كثير

---

(٩٣) الخصائص ٢ / ١٦٢ .
(٩٤) الخصائص ٢ / ١٦٣ .
(٩٥) الخصائص ٢ / ١٦٣ .
(٩٦) الخصائص ٢ / ١٦٤ .
(٩٧) الخائص ٢ / ١٣٣ ـ ١٣٩ .

من أصولها مادة وترتيباً . وقد صرح بشيء من ذلك . وهو يتحدث عن قسم من مفردات اللغة التي اشتركت في بعض الأصول . حيث قال : « ومن طريف مامرَّ بي في هذه اللغة التي لايكاد يعلم بعدها ولا يحاط بقاصيها . ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون اذا مازجهن الفاء على التقديم والتأخير . فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما . من ذلك الدالف : للشيخ الضعيف . والشيء التالف ... والطنف : لما أشرف خارجاً عن البناء . وهو إلى الضعف . لأنه ليست له قوة الراكب على الأساس والأصل . والنطَف : العيب . وهو إلى الضعف . والدنف : المريض ... ومنه التُرفة . لأنها إلى اللين والضعف . وعليه قالوا : الطَرَف . لأن طرف الشيء أضعف من قلبه ووسطه... ومنه الطفل للصبي لضعفه ... والفطر : الشَق . وهو إلى الوهن »(٩٨) .

وما أورده ابن جنيَ في هذا الباب لا يشكل قانوناً عاماً في العربية يعتمد عليه في إيجاد علاقة منطقية بين الألفاظ ومعانيها ؛ وذلك لأننا نجد الفاظاً اخرى في اللغة . بنيت من الاصوات التي أشار اليها ومزجت معها الفاء . ولكنها لاتدل على الضعف . وليس بينها أيَ ترابط في المعنى . نحو : فطن . ونفت . وفلط . وفدن .

ولو كان هناك ترابط منطقي وعقلي بين أصوات اللفظ وما يدلّ عليه من معنى لجاءت المعاني المتفقة ملازمة لأصوات معينة لاتدخل في تركيب غيرها من المعاني . وخاصة تلك المعاني المضادَة لها . « حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الايلام والضرب . لمنافاتهما لهما »(٩٩) .

ويبقى الأصل العام في وضع المفردات بازاء المعاني قائماً على الاعتباط . وأنه ليس بين أصوات المفردات وما تدلّ عليه من معانٍ أيّ رابط عقليّ أو منطقي . لأن ائتلاف هذه الأصوات قد وقع اتفاقاً . لا لعلة كانت قبل الوضع أوجبت أن يطلق ذلك اللفظ على ما اطلق عليه من معنى . واذا كان وضع اللغة اضطرارياً لحاجة الانسان إلى آلة يتفاهم بها مع غيره . فان موضوعات الألفاظ بازاء المعاني أمر اختياريّ . لأن ذلك قد تمّ ــ كما يقول ابن سنان الخفاجي ــ « لا لشيء من أحواله وهو قبل المواضعة . إذْ لااختصاص له . ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف اللغات »(١٠٠) .

---

(٩٨) الخصائص ٢ / ١٦٦ ــ ١٦٨ .

(٩٩) المزهر ١ / ٣٤٧ .

(١٠٠) سر الفصاحة ٣٩ .

واللغة العربية وسائر اللغات إنما تتمثل بمفرداتها وتراكيبها . وكل من المفردات والتراكيب خاضعة لظواهر لغوية وقوانين نحوية . وكل ظاهرة لغوية أو قانون نحوي في العربية أو غيرها من اللغات خاضعان للتعليل فهما عندي صادران عن منطق عقلي سديد . وكل ماخرج عن مقاييس اللغة وقوانين النحو . فهو قائم على أسس غير منطقية . وهو جزء من الاعتباط الذي هو الأصل في وضع مفردات اللغة .

فظاهرة الإبدال والإعلال في العربية مثلاً ظاهرة منطقية . لأنها قائمة على التخفيف والفرار من الثقل . فابدال التاء طاءً في صيغة « افتعل » ومشتقاتها . اذا كانت فاء الفعل حرفاً من حروف الإطباق . وهي : الصاد . والضاد . والطاء . والظاء »(١٠١) . أخف من ابقائها (تاءً) . فاصطبر . واضطرب واطّرد . واظطلم . أخف من أصلها الذي هو : اصتبر . واضترب . واطترد . واظتلم . والعلة في هذا الابدال كما يقول ابن يعيش : « إنّ هذه هذه الحروف (يعني الصاد . والضاد . والطاء والظاء) مستعلية فيها اطباق والتاء حرف مهموس غير مستعلٍ . فكرهوا الاتيان بحرف بعد حرف حرف يضاده. فأبدلوا من التاء طاءً لأنهما من مخرج واحد ... وفي الطاء اطباق واستعلاء يوافق ماقبلهما . فيتجانس الصوت . فيكون العمل من وجه واحد فيكون أخفَّ عليهم »(١٠٢) .

وهذا الابدال لم يقع في اللغة اعتباطاً لأنه قائم على علة قياسية توجب هذا التغيير في كل لفظ جاءت فاؤه حرفاً من أحرف الإطباق . ثم زيدت على مادته الاصلية الهمزة والتاء(١٠٣) .

وأمثلة الابدال والاعلال كثيرة تنتظمها في الغالب قواعد قياسية . منها قلب الواو ياء اذا كانت ساكنة وقبلها كسرة نحو : ميزان . وميعاد . وقيمة . والأصل فيها : موْزان . ومِوْعاد . وقِوْمة(١٠٤) . وعلة القلب هنا قائمة على الفرار من الثقل . فلفظة (ميزان) مثلاً أخف من لفظة (مِوزان) وكذلك سائر الألفاظ التي يجري فيها اعلال سواء أكان الاعلال بالقلب كما مثلنا أم بالنقل مثل : يَقُولُ . إذا أصلها : يَقْوُلُ(١٠٥) . أم كان بالحذف نحو : قُم . ولم يقُمْ(١٠٦)

---

(١٠١) سر صناعة الاعراب ١ / ٢٢٣ شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٥٨ .
(١٠٢) شرح المفصل ١٠ / ٤٦ ـ ٤٧ .
(١٠٣) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٥٨ .
(١٠٤) شرح الشافية للرضي الاستربادي ٣ / ٨٣ .
(١٠٥) همع الهوامع ٦ / ٢٧٣ .

وهذا التغيير اعلالاً كان أو ابدالاً له مايسوغه عقلا ومنطقاً لأنه خاضع لعلل قياسية مبنية على الخفة والفرار من الثقل .

والناظر في سنن العرب في كلامها يرى مسائل كثيرة قائمة على منطق عقلي سديد . فظاهرة الحذف مثلاً من الظواهر التي سرت في العربية . سواء أكان ذلك في مفرداتها أم في تراكيبها . وهذه الظاهرة لم تقع اعتباطاً . لأنها مبنية على اسس عقلية فالفعل (رأى) مثلاً فعل ثلاثي على وزن « فعل » . فاذا صُغنا منه فعلاً مضارعاً للمتكلم نقول « أرى » . وكان الأصل أن نقول « أرأى »(١٠٧) . ولكننا حذفنا الهمزة التي هي عين الكلمة . وليس فيه علة صرفية توجب الحذف . الا أن العرب وجدوا فيه ثقلاً سببه تعاقب همزتين بينهما حرف ساكن هو الراء . والساكن حاجز غير حصين . فحذفوا الهمزة التي هي عين الفعل(١٠٨) . وأبقوا الهمزة الأولى . لأنها جاءت لمعنى هو المضارعة مع الدلالة على الفاعل . فمجيؤها طارىء . والعرب تجعل الحكم للطارىء(١٠٩) . لأنه مرتبط بمعنى جديد لايتحقق الا به .
ولما حذفوا « عين » الفعل المضارع « أرى » فراراً من الثقل . عمموا هذا الحذف في سائر صيغ هذا الفعل مما لايجتمع فيه همزتان . فقالوا : « نرى » و « ترى » و « يرى » وذلك طرداً للباب(١١٠)

ووقع لبعض الأفعال حذف لايختلف كثيراً عما وقع للفعل « أرى » . وذلك في الأفعال الثلاثية المزيدة فنقول « أُكرم » وكان الأصل « أؤكرم » . وفراراً من ثقل اجتماع الهمزتين حذفوا الهمزة الثانية . وضموا همزة المضارعة لِيُنبّهوا على أن أصله رباعي (١١١) . ثم طردوا هذا الحذف مع غير الهمزة(١١٢) فقالوا : نُكرم . وتُكرم . ويُكرم » . ليجعلوا هذا الفعل على باب واحد متّسق(١١٣) . وماجرى للفعل « أكرم » ينطبق على غيره من الافعال الثلاثية المزيدة بهمزة مثل « أحْسن »و « أصْلح » و « أذْهب »و « أجلس » .

---

(١٠٦) كتاب التكملة ١٧١ .
(١٠٧) اللسان (رأي) .
(١٠٨) الاشباه والنظائر في النحو ١ / ٣٣٤ واللسان (رأى) .
(١٠٩) الخصائص ٣ / ٦٢ .
(١١٠)الاشباه والنظائر في النحو ١ / ٢٣٣ ـ ٢٣٤ واللسان (رأى) .
(١١١) الاشباه والنظائر في النحو ١ / ٢٧٩ .
(١١٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٦٥ ـ ٢١٦٦ وانظر الاشباه والنظائر في النحو ١ / ٢٣٤ . واللسان (كرم) .
(١١٣) همع الهوامع ٦ / ٢٥٠ .

وإذا كان هذا النوع من الحذف قد وقع في اللغة وله ما يسوغه عقلاًفان هناك حذفاً قد وقع في اللغة وليس له ما يسوغه . وماهو إلا حذف اعتباطيّ وارتجاليّ ! لأنه غير قائم على علّة قياسية تجيزه، فمثلاً حذف فاء الكلمة في نحو: (صفة،وزنه، وعدة) ليس له سبب منطقي فيما أرى ، بل هو قائم على الاعتباط . ويبدو لي أن العرب قد أحست بانها أجحفت هذه الالفاظ بحذف فائها(١١٤) فعوضت عن هذا الحرف المحذوف حرفاً ألحقته آخر الكلمة ، وهو التاء ، لتعادل بها الحرف المحذوف . فكان لهذا التعويض قصد ، وهو جبر الكلمة لما أصابها من إجحاف(١١٥) بسبب **الحذف** .

وقد وردت في الغة أسماء متمكنة على حرفين خلافاً لأصل المفردات العربية . إذ الأصل فيها أن تكون ثلاثية(١١٦) ، فقرر جمهور اللغويين أن هذه الألفاظ قد جرى لهاحذف ، وحكموا على هذا الحذف بأنه غير مطرد ، وأنه حذف اعتباطي(١١٧) قال ابن القيم : « فالمشهور عند النحاة أن حذف لام يد ، ودم ، وغد ، وبابه ، حذف اعتباطيّ لاسبب له لأنهم لم يروه جارياً على قياس الحذف »(١١٨)

وباب الحذف في العربية ، لايقتصر على حذف حرف من بنية الكلمة . بل يتجاوز ذلك الى حذف بعض مفردات التراكيب ، وهو باب واسع في اللغة(١١٩) ويتمثل فيه جانب كبير من المنطق العقلي . سواء أكان هذا الحذف جائزاً أم كان واجباً .

فالحذف الذي يجري في جواب الاستفهام مثلاً ، حذف جائز ، وله ما يسوّغه من حيث العقل : لأن في جملة الاستفهام دليلاً لفظياً على المحذوف ومما جاء على هذا النوع من الحذف قوله تعالى : « وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خيراً)(١٢٠) . أيّ أنزل خيراً(١٢١) ويسمّي النحاة هذا الحذف حذفَ اختصار . أما إذا لم يكن في الكلام السابق دليل لفظي على المحذوف ، فيسمونه حذف اقتصار(١٢٢) .

---

(١١٤) شرح الشافية ٣ / ٨٩ .
(١١٥) شرح الشافية ٣ / ٨٩ .
(١١٦) الكتاب ٢ / ٢١٠ ، و ٣٩٩ .
(١١٧) شرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٥ .
(١١٨) بدائع الفوائد ١ / ٨٧ .
(١١٩) انظر الخصائص ٢ / ٣٦٠ ـ ٣٨١ .
(١٢٠) النحل / ٣٠ .
(١٢١) الكشاف ٢ / ٤٠٧ والبحر المحيط ٥ / ٤٨٧ .
(١٢٢) الاشباه والنظائر ٢ / ١٨٣ ويراجع المغني .

ومما جاء على هذا النوع من الحذف قوله تعالى : « يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا »(١٢٣) . فقد حذف حرف النداء . وهو مفهوم من السياق . وفي حذفه حكمة . قال الزمخشريّ : (حذف منه حرف النداء . لأنه منادى قريب . مفاطن للحديث . وفيه تقريب له وتلطيف لمحله »(١٢٤)

فحذف حرف النداء هنا قائم على منطق عقلي رصين . لأن المنادى قريب . فهو في موضع لا يحتاج فيه الى أصوات تشده الى المنادى . اذ يكفي لتبليغه الخطاب همسةٌ مسموعةٌ . فاستغني عن حرف النداء . واكتفي باسم المنادى .

ويبدو لي ان استعمال أحرف النداء في العربية أمر قائم على تفكير لغوي سديد . لأن الغرض من النداء هو التنبيه والخطاب(١٢٥) . ولو اقتُصر على ذكر اسم المنادَى . لكان ذلك وافياً بالغرض . ولكن العرب قرنت بالمنادى اصواتاً أخرى . هي احرف النداء . لتكثير الصوت . فيكون ذلك أدعى الى انتباه المنادى ولهذا فرقوا بين المنادى القريب والمنادَى البعيد . حقيقة او حكماً . مثل النائم والساهي . فجعلوا للمنادى القريب الهمزة(١٢٦) . وهي صوت قصير . وجعلوا للمنادى البعيد أحرفاً أخرى أشهرها :

« يا . وأيا وهيا » (١٢٧) . وهي أصوات طويلة . وهذا التفريق قائم على أساس عقلي منطقي . فالقريب يكفي لندائه صوت قصير أما البعيد فيحتاج الى صوت طويل . لينتبه على النداء فنادوه بأصوات طويلة تتفق ووضعه المكاني .

وقد يكون حذف بعض مفردات التراكيب واجباً كما في باب التحذير . نحو قول المُحذِّر : « السيارة السيّارةَ » . فقد حُذفَ الفعلُ . ولم يبق الا المفعول به مكرراً . وهو المُحذَّر منه(١٢٨)

وحذف الفعل في هذا الباب قائم على منطق عقلي رصين . لأن هذا الأسلوب لا يستعمل إلا اذا شارف مكروه أن يقع . ولما كان همّ المحذر أن يفرغ سريعاً من تنبيه المخاطب . ولضيق الوقت . ومخافة أن يقع المُحذَّرُ منه . يسارع المتكلم الى

---

(١٢٣) يوسف / ٢٩ .
(١٢٤) الكشاف ٢ / ٣١٥ . (١٢٥) المقتصد ٢ / ٧٦١ .
(١٢٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١١٨ وكشف المشكل في النحو ٥١٩ والجنى الداني للمرادي ١٠٠ و ٢٥٠ .
(١٢٧) شرح المفصل لابن يعيش ٨ /١١٨ وشرح الكافية الشافية ٣ /١٢٨٨ ــ ١٢٨٩ .
(١٢٨) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٧٩ .

التصويت بالمحذر منه وحده حتى يأخذ المخاطب حذره منه، فيذهل المتكلم عن ذكر أيّ شيء سوى المحذر منه. فمقتضى الحال إذنْ يدعو الى الإسراع في التبليغ، ولايناسب ذلك إلّا الايجاز، فاستغني عن ذكر الفعل (١٢٩). واقتصر على ذكر المفعول به. فكأنه قد أصبح وحدَه محطَّ الفائدة من الكلام.

ومواضع الحذف في العربية كثيرة. ولم يكن غرضي متجهاً صوب حشد تلك المواضع كلها، وإنما كان غرضي متجهاً الى انتخاب نماذج من تلكم المواضع لتكون معالم توضح مدى ارتباط العربية بالمنطق العقلي. وما ذكرنه يفي بهذا الغرض.

وتعد ظاهرة أمْن اللبس في العربية من الظواهر المرتبطة بالمنطق العقلي، لأنها ترمي الى الإبانة عن القصد، ودفع الغموض، وتحديد مدلول الكلام، والإفصاح عن وظائف المفردات في التراكيب. وهذا كله، من مرامي العقل وأغراض المنطق.

وأمْن اللبس هو سرٌّ العربية في نظمها ومفرداتها، وعليه جل اعتمادها في كثير من أبوابها، فالإعراب مثلاً الذي هو من أخصّ سماتها قائم على أمن اللبس، لأنه يحدد وظائف المفردات في التركيب من فاعلية ومفعولية وإضافة، ولولا الاعراب، لالتبست المعاني واختلطت(١٣٠)، وعليه قامت أبواب النحو المختلفة. ولأهميته سموا النحو إعراباً(١٣١). وقاموا بضبط أنواعه وعلاماته، وكشفوا عن أسراره وحكمته.

ومسألة أمن البس لاتنحصر في وظيفة حركات الإعراب وعلاماته، بل تتجاوز ذلك الى حركات البناء، فهي قد تسهم في التفريق بين المعاني بازالة اللبس الحاصل من اشتراك بعض الألفاظ في أكثر من دلالة لغوية، فمثلاً الضمير «نا» في العربية مشترك بين الفاعلية والمفعولية والإضافة(١٣٢). واتصاله بالأسم أو حروف الجر يصرفه الى الاضافة، ولا اشكال في ذلك، ولكنّ اتصاله بالفعل الماضي يلبس؛ لأنه يحتمل الفاعلية والمفعولية، فعمدت العرب الى التفريق بين هاتين الحالتين، ببناء آخر الفعل على السكون إذا كان الضمير «نا» دالاً على الفاعلية، وبابقائه

---

(١٢٩) الاشباه والنظائر ١/ ٢٧٥، والفوائد الضيائية ١/ ٣٦٥ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٢.
(١٣٠) الخصائص ١/ ٣٥.
(١٣١) الايضاح في علل النحو ٩١.
(١٣٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٥.

مفتوح الآخر إذا كان الضمير « نا » دالاً على المفعولية(١٣٣) . فقالوا : « أكرَمْنا عيسى » ، و « أكرَمَنا عيسى » . وبهذا التفريق أمن اللبس(١٣٤) . وهذا لم يقع في اللغة اعتباطاً . بل صدر عن منطق عقلي رصين يسعى الى الدقة في الابانة عن الأغراض والمعاني .

وإنّ بناء الفعل الماضي على السكون ، لاتصاله بالضمير « نا » في حالة الفاعلية ، ليست حالة خاصة بهذا الضمير ، بل يشاركه فيها جميع ضمائر الرفع المتحركة مثل « تاء » الفاعل ونون النسوة . وهذا الأمر مبني على حكمة عقلية تتصل بشدة امتزاج الفاعل بالفعل ، فهو كأنه جزء منه ، وهما كالكلمة الواحدة(١٣٥) . والفعل لا يستغني عن الفاعل(١٣٦) ، لالغةً ولا عقلاً . وذلك لأن دلالة الفعل عليه دلالة لزوم(١٣٧) . ولما كانت شدة امتزاج الفاعل بالفعل جعلتهما كالكلمة الواحدة ، عمدت العرب الى تسكين آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير الفاعل المتحرك . لئلّا تتوالى الأمثال في الكلمة الواحدة(١٣٨) . لأنّ تواليها يؤدي الى الثقل والعرب تفر منه . فتسكن آخر الفعل ، لأن في التسكين راحة للنفس .

ولمّا كانت حاجة الفعل الى المفعول به ليست لازمة لزوم حاجته الى الفاعل(١٣٩) ، لم ترقَ صلة المفعول به بالفعل الى أن يكون كالجزء منه . ولهذا عدُّوا المفعول به في حكم المنفصل عن الفعل(١٤٠) . فاذا اتصل الضمير « نا » بالفعل الماضي وهو مفعول به ، أبقوا الفعل على حركته (١٤١) ، لأنهم لا يجعلونها بمثابة كلمة واحدة . فلا يكونون بحاجة الى الفرار من توالي أربع حركات . لأن ذلك إنما يكون في الكلمة الواحدة ، أو ما كان في حكم الكلمة الواحدة . وهذا لم يحصل في حالة مجيء (نا) للمفعولية(١٤٢)

---

(١٣٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩١ .
(١٣٤) همع الهوامع ١ / ١٩٧ .
(١٣٥) أسرار العربية ٧٩ والاشباه والنظائر في النحو ٢ / ٢٦٣ .
(١٣٦) الكتاب ١ / ٤٠ .
(١٣٧) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٦ .
(١٣٨) المقتصد في شرح الايضاح ١ / ٣٢٨ ، والاشباه والنظائر في النحو ٢ / ٦٣ .
(١٣٩) الكتاب ١ / ٤٠ .
(١٤٠) أسرار العربية ٨١ ، والتسهيل ٢٣ ، والأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٦٣ .
(١٤١) أسرار العربية ٨١ .
(١٤٢) شرح المفصل لابين يعيش ١ / ٧٦ .

وإنّ استعمال العرب للحركات والسكون في حد ذاته يمثل جوانب منطقية كثيرة ، وهذه الجوانب لاتنحصر في الوظائف النحوية . بل تتجاوز ذلك فتشمل أموراً أخرى ذات أهمية كبيرة . يتعلق قسم منها بربط أجزاء بنية المفردات .

وكان الخليل هو أول من أكّد هـذه الوظيفة حيث قال : « إنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد . وهن يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به »(١٤٣)

وقد شاركت حروف العلة (الواو والياء والألف) الحركات في ربط الأصوات . ولهذا لا يخلو لفظ في العربية من وجود هذه الأحرف أو الحركات اللواتي هن أبعاض حروف العلة(١٤٤) . قال سيبويه : « فأمّا الأحرف الثلاثة (يعني حروف العلة) . فانهن يكثرن في كل موضع . ولا يخلو منهن حرف . أو من بعضهن »(١٤٥)

فوجود الحركات وأحرف العلة قائم على حاجة عقلية منطقية . ولهذا لم تخل منها لغة من اللغات فلا يمكن أن تعثر على كلمة في العربية أو الانكليزية . ـ مثلاً ـ خالية من بعض هذه الأصوات . التي يعبر عنها في العربية بالحركات وحروف العلة أو اللين والمد . ويعبر عنها في الانكليزية بـ (Vowels) .

ولما كانت كثرة الحركات تؤدي الى الثقل في النطق صارت الحاجة ماسة الى إسكان بعض أجزاء الكلمة . وخاصة اذا كانت الكلمة طويلة ومن هنا قرر النحاة أن العرب تكره أن تتوالى في كلمة واحدة من كلامها أربعة متحركات(١٤٦) لا يتخللها صوت ساكن . كما تكره أن تتوالى أكثر من أربع حركات في كلمتين متجاورتين . في الشعر قال سيبويه : « ليس حرف في الكلام فيه أربعة متحركات »(١٤٧) وقال في موضع آخر : « لاتتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة »(١٤٨)

فوجود الحركة والسكون في العربية قائم على منطق عقلي . فالحركة تسهم في تأليف المفردات . وربط أجزاء الكلمة . بعضها ببعض . والسكون يسهم في التخفيف عن آلة النطق . ولكون وجودهما أمراً اضطرارياً في اللغة . أصبح من المتعذر علينا

---

(١٤٣) الكتاب ٢ / ٣١٥ .
(١٤٤) الكتاب ٢ / ١٦٥ .
(١٤٥) الكتاب ٢ / ٣٤٩ .
(١٤٦) الايضاح في علل النحو ٧١ .
(١٤٧) الكتاب ٢ / ٣٣٥ .
(١٤٨) الكتاب ٢ / ٤٠٧ .

أن ننطق أيَ كلمة اذا جردناها من الحركات . كما يصعب علينا ويثقل أن ننطق بأيَ كلمة طويلة مؤلفة من أربعة أحرف أو أكثر مالم نسكن حرفاً من حروفها .

وللسكون أحكام في العربية قائمة على منطق عقلي رصين . منها أن العرب لاتجمع بين ساكنين في كلامها لا في الشعر ولا في النثر(١٤٩) . وهذا منسجم مع منطق الحياة القائم على الحركة والسكون .

وقد يجتمع ساكنان في كلمة واحدة أو كلمتين متجاورتين وفي هذه الحالة لا بدّ من إجراء تغيير يدفع هذا الالتقاء .

فاذا كان الحرف الساكن الأول حرف مدّ فان العرب تحذفه . للتخلص من التقاء الساكنين . نحو : لم يبِعْ . ولم يقُلْ . ولم يَخَفْ **فقد حذفت حروف المدّ :** الياء والواو والألف . لأنها ساكنة التقت بساكن(١٤٩) .

وحذف حرف المدّ في هذه الحالة قائم على منطق سليم . لأنه صوت ضعيف(١٥٠) . وفي الحركة السابقة له دليل عليه . ولهذا تجاسروا على حذفه .

أما اذا كان الحرف الأول من الساكنين ليس حرف مدّ . ففي هذه الحالة يحرك أحد الساكنين . لئلا يجتمع ساكنان . نحو : جاءتِ الفتاة واخشَوُا القومَ(١٥١)

وهناك حالة واحدة جاز فيها أن يلتقي ساكنان . وذلك إذا كان أحد الساكنين مدغماً . وعندئذ يسمَّى هذا الحرف الساكن المدغم : « ساكناً على حدّ المتحرك » ولاتقع هذه الحالة في العربية إلاّ اذا كان الساكن الأول حرف مدّ . نحو : شابّة . ودابّة . والضالّين(١٥٢) . والذي سهل اجتماع الساكنين هنا أمران . أحدهما الإدغام : لأنه « أنبى اللسان نبوة واحدة . فصارا (يعني الحرفين المدغمين) لذلك كالحرف الواحد(١٥٣) . والأمر الآخر : هو أن الساكن الأول حرف مدّ . فصار «فضل الاعتماد بالمدّ ... (يعني إطالة صوت المدّ) كأنه تحريك للحرف الأول المدغم حتى كأنه لم يجمع بين ساكنين »(١٥٤)

---

(١٤٩) **الكتاب ٢ / ٣٩٨ و ٤٠٠ والايضاح في علل النحو ٧١ .**

(١٤٩) **الكتاب ٢ / ٢٧٦ وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٠٦ .**

(١٥٠) **الخصائص ٢ / ٢٩٤**

(١٥١) **الاشباه والنظائر في النحو ٢ / ١٣٢ ـ ١٣٤ .**

(١٥٢) **شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٠٥ .**

(١٥٣) **الخصائص ٢ / ٤٩٦ .**

(١٥٤) **الخصائص ٣ /٢٢٠ وانظر الكتاب ٢ / ٤٠٧ .**

ولما كان معنى السكون انتفاء الحركة كان من الطبيعي أن تبدأ العرب كلامها بمتحرك . لأن الكلام حدث مبني على حركة آلة النطق . والسكون نقيض الحركة فلا يمكن أن تبدأ العرب كلامها به . ومن هنا امتنع الابتداء بالساكن(١٥٥)

ولما كان التوقف عن الكلام معناه انقطاع الحركة . كان من الطبيعي أن لاتقف العرب على متحرك . فكان الوقف على الساكن أصلاً من أصول كلامهم .

وفي ضوء هذا قرر النحاة أن العرب لاتبدأ بساكن . **ولاتقف** على متحرك (١٥٦) . فالابتداء إنما يكون بحركة والوقف، إنما يكون على السكون .

وإذا ماوقع في تصاريف كلامهم لفظ اقتضت صياغته أن يقع في أوله صوت ساكن جاؤوا بهمزة متحركة في أوله ليتوصلوا الى النطق بالساكن(١٥٧) . وسمّوا هذه الهمزة همزة الوصل(١٥٨) . لأنهم يتوصلون بها الى النطق بالساكن . ولا يلفظون هذه الهمزة الا اذا وقع اللفظ في ابتداء الكلام . وذلك لئلا يبتدئوا كلامهم بساكن . أما في وصل الكلام ودَرْجِهِ فانهم يسقطون هذه الهمزة من لفظهم لإنتفاء الحاجة اليها(١٥٩)

ومسألة الوقف والابتداء في العربية قائمة على منطق عقلي سديد . فالعرب لانبدأ بساكن ولا تقف على متحرك(١٦٠) . وهذا أصل منسجم تماماً مع طبيعة الحياة . فكل شيء في الحياة يبدأ بحركة وينتهي بسكون . هذه طبيعة الأشياء في نشوئها وفنائها . وظهورها واختفائها . وجميع ظواهر الحياة تبدأ بحركة وتنتهي بسكون . فالحياة حركة . والموت سكون وقد كان سيبويه ذا نظرة ثاقبة حينما سمّى الحرف الساكن ميتاً . والحرف المتحرك حيًّا(١٦١) .

وإن جريان كثير من الظواهر اللغوية على منطق عقلي سديد لايعني في أيّ حال من الأحوال أن اللغة في جميع سننها قائمة على المنطق أو العقل . لأن هناك مسائل كثيرة يمرّ بها دارس العربية لايجد لها تفسيراً منطقياً .

---

(١٥٥) الكتاب ٢ / ٣٧١ . وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٥٠ ـ ٢٥١

(١٥٦) الخصائص ١ / ٥٦ وهمع الهوامع ٦ / ٢٠٧ . والايضاح في علل النحو ٧٦ .

(١٥٧) الكتاب ٢ / ٢٧١ وانظر همع الهوامع ٦ / ٢٢٣ .

(١٥٨) الخصائص ٢ / ٤٩٧ ، وهمع الهوامع ٦ / ٢٢٢ .

(١٥٩) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٧٢ وهمع الهوامع ٦ / ٢٢٣ .

(١٦٠) المقتضب ١ / ٣٦ والخصائص ١ / ٥٦ .

(١٦١) الكتاب ٢ / ١٦٤ ، و ٢٢٢ ، و ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، و ٣٦٩ ، و ٣٧٠

وقد تكون بعض هذه المسائل التي ليس لها تفسير منطقي هي جزء من قضية لغوية عامة خاضعة لمنطق عقلي سديد . يجري على وفق سنن قائمة على قياس مُتْلئِبّ . ولكن هذا القياس قد يتعثر في مواضع جزئية . فيأتي الكلام في تلك المواضع بعيداً عن المنطق العقلي واللغوي . فمثلاً مسألة تطابق الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث . قضية منطقية . لأن الصفة من تمام الموصوف . وهي معنى من معانيه(١٦٢) . وهذا يلزم أن تطابقه إذا كانت جارية عليه . وهذا هو القانون العام للصفة والموصوف في العربية(١٦٣) . وعليه جاء كلام العرب . إلاّ أن العرب قد خالفت هذا القانون في مواضع خاصة . منها باب العدد . فجاء العدد من ثلاثة الى عشرة مؤنثاً مع المعدود المذكر . ومذكراً مع المعدود المؤنث . سواء أكان العدد اسماً أم صفة . نحو : عندي كتبٌ ثلاثة . واشتريت ثلاثة كتب . وقرأت قصائد ثلاثاً . وحفظت ثلاث قصائدَ (١٦٤)

والغريب أن العدد « عشرة » له حكمان مختلفان . فهو في حالة الإفراد يخالف المعدود . تذكيراً وتأنيثاً . فنقول : اشتريت كتباًعشرة . وعندي مجلات عشر . وقرأت عشر صفحات . وأنشدت عشرة أبيات . ولكن إذا رُكب العدد عشرة مع الواحد الى التسعة . كان له حكم آخر . هو مطابقة المعدود . تذكيراً أو تأنيثا . نحو أقبل أحد عشر رجلاً . وسافرتْ احدى عشرة فتاة(١٦٥)

فمجيء العدد من ثلاثة الى عشرة في هذه الصورة . المخالفة لقوانين اللغة في بابي التذكير والتأنيث والصفة والموصوف . شاذ . لا يخضع لمنطق اللغة . وليس له تفسير عقلي تطمئن اليه النفس تمام الاطمئنان . وكل ماقيل في تعليله لا يقف أمام المنطق والمناقشة(١٦٦)

ومجيء الضمير في العربية وغيرها من اللغات كناية عن المتكلم أو المخاطب أو الغائب قائم على منطق عقلي يسعى الى الايجاز ودفع التكرار واللبس إذا ما كُرِّرَ الاسم الظاهر(١٦٧) . فمثلا لو قلنا : حضر خالد فأكرمت خالداً . جاز أن يُتوهم أن (خالداً) الثاني غير (خالد) الأول . للاشتراك الواقع بين الاعلام . فجيء

---

(١٦٢) الكتاب ١ / ٤٥ والمقتصد ٢ / ٩٠٠ .
(١٦٣) أسرار العربية ٢٩٤ . وأوضح المسالك ٣ / ٥ .
(١٦٤) شرح الكافية للرضي ٢ / ١٤٧ .
(١٦٥) اسرار العربية٢١٩ .
(١٦٦) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١٤٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٦ /١٨ .
(١٦٧) شرح الكافية للرضي الاسترباذي ٢ / ٤ . والاشباه والنظائر ١ / ٣٧٩ .

بالضمير كناية عن الاسم . فقيل : (حضر خالد فأكرمته) . فأمنَ اللبس ، وتُخلّص من التكرار المخل بنظم الكلام . فضلاً عما في ذلك من الايجاز . اذ التعبير بالضمير أكثر ايجازاً من التعبير بالظاهر(١٦٨) وخاصة اذا كان كناية عن متعددين ، نحو قولنا : (حضر خالد وسعيد ومحمود فأكرمتهم) .

وقد جاءت صيغ الضمائر مختلفة بحسب ماجاءت كناية عنه .وبحسب اتصالها وانفصالها ووظائفها النحوية في التراكيب . فجاءت ضمائر الرفع مختلفة عن ضمائر النصب ، وضمائر المتكلم مختلفة عن ضمائر المخاطب أو الغائب . وهذا كله متّسق مع المنطق العقلي ، لأن هذا الاختلاف يتوخى الإبانة والتوضيح ، ويعبر عن المعنى النحوي للضمير(١٦٩)

ولكنَّ الذي يتفحص الضمائر تفحصاً دقيقاً يجد في بعض جوانبها خروجا عمّا تقتضيه القسمة العقلية الموافقة اللغة العربية . فمثلاً : ضمائر الرفع المنفصلة جاءت في العربية اثني عشر ضميراً . هي أنا . نحن . أنتَ . أنت أنتما . أنتم . أنتن . هو . هي . هما . هم . هنَّ(١٧٠)

ولكن القسمة العقلية تقتضي أن تكون ثمانية عشر ضميراً(١٧١) . لأن الضمير كناية عن متكلم أو مخاطب أو غائب . وهؤلاء الثلاثة إما مذكر . وإما مؤنث . فيكون حاصل الضرب ستة . وهم إما مفرد أو مثنى أو جمع . وحاصل ضرب هذه الثلاثة في الستة يكون ثمانية عشر ضميراً : ستة للمتكلم . وستة للمخاطب . وستة للغائب(١٧٢) . وعلى هذا يكون الساقط من ضمائر الرفع المنفصلة ستة ضمائر . وهذا العدد يمثل الفرق بين ما استعمل من الضمائر وما توجبه القسمة العقلية للضمائر . وهذه القسمة . مبنية على مايقتضيه منطق اللغة العربية الذي يفرق بين المذكر والمؤنث . والمفرد والمثنى والجمع .

وقد جاءت صور ضمير الغائب قريبة مما يقتضيه كل من منطق اللغة والقسمة العقلية . حيث جاءت في خمس صور . هي : « هو » للمفرد المذكر . و « هي » للمفرد المؤنث . و « هم » للجمع المذكر . و (هنّ) للجمع المؤنث . و (هما)

---

(١٦٨) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩٢ والفوائد الضيائية ٢ / ٨٢ .

(١٦٩) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٦ .

(١٧٠) الكتاب ١ / ٣٧٧ ـ ٣٧٨ .

(١٧١) شرح الكافية ٢ / ٧ .

(١٧٢) الفوائد الضيائية ٢ / ٨٠ .

للمثنى المذكر والمؤنث (١٧٣). وكان المنطق اللغوي والعقلي، يقضي أن تكون هناك صيغة للمثنى المذكر، وصيغة للمثنى المؤنث، لتكون هذه الضمائر ستة، فتكتمل قسمتها العقلية. لأن العرب في قانون لغتهم العام يفرقون بين المذكر والمؤنث سواء أكانا مفردين أم مثنيين أم جمعين، وقد فرقوا بينهما هنا في الافراد والجمع، فكانا المنطق يقضي أن يفرقوا بينهما أيضاً في حالة التثنية، ولكن الذي وقع في اللغة جاء على خلاف ذلك، فكان الضمير «هما» مشتركاً بين المذكر والمؤنث، ولهذا جاءت ضمائر الغائب خمس صيغ، فيكون الساقط منها صيغة واحدة، بحسب ماتقتضيه القسمة العقلية، ويوجبه منطق اللغة العربية.

ولو تفحصنا كلاً من ضمير المتكلم والمخاطب على غِرار تفحصنا ضمير الغائب، لوجدنا أن الساقط من ضمير المتكلم أربع صيغ، إذ المستعمل فيه صيغتان فقط، هما «أنا» وهو مشترك بين المفرد والمؤنث، و «نحن»، وهو مشترك بين المثنى والجمع المذكر والمؤنث(١٧٤)
والمستعمل من ضمير المخاطب خمس صيغ، مثل الغائب تماماً. والساقط منه صيغة واحدة، فالضمير «أنتَ» للمفرد المذكر، و (أنت) للمفرد المؤنث، و «أنتما» مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث (١٧٥)، و «أنتم» للجمع المذكر و (أنتن) للجمع المؤنث.

وعلى هذا يكون الساقط من ضمائر الرفع المنفصلة ستة: أربعة من ضمائر المتكلم، وواحد من ضمائر المخاطب، وواحد من ضمائر الغائب.

وقد وقع في باب أسماء الاشارة شيء شبيه بما وقع في باب الضمير، فالقسمة العقلية تقتضي أن تكون أسماء الإشارة التي للقريب ستة ألفاظ (١٧٦)، لأن المشار اليه إمّا أن يكون مذكراً وإما مؤنثاً، وهما إما أن يكونا مفردين أومثنيين أو جمعين، وحاصل ضرب الثلاثة في الاثنين يكون ستة (١٧٧)، ولكن المستعمل منها خمسة(١٧٨)، هي: هذا للمفرد المذكر، وهذه، للمفرد المؤنث، وهذان، للمثنى

---

(١٧٣) الكتاب ١/ ٣٧٨.
(١٧٤) الكتاب ١/ ٣٧٧ وشرح الكافية للرضي الاستراباذي ٢ / ٧.
(١٧٥) شرح الكافية للرضي الاستراباذي ٢ / ٧ والفوائد الضيائية ٢/ ٨٠.
(١٧٦) الايضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٩.
(١٧٧) كشف المشكل في النحو ١٩٢.
(١٧٨) الفوائد الضيائية ٢ / ٩٧.

المذكر . وهاتان . للمثنى المؤنث . وهؤلاء . مشترك بين جمع المذكر والمؤنث . وكانت القسمة العقلية بحسب منطق العربية . تقضي أن يفرق بين جمع الذكور وجمع اناث . كما فرق بين المفرد المذكر والمفرد المؤنث . وفرق بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث . ولكن الذي وقع في الاستعمال جاء على خلاف ذلك . فجاءت صيغة « هؤلاء » مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث(١٧٩) . وبهذا يكون الساقط من أسماء الإشارة صيغة واحدة بموجب ماتقتضيه القسمة العقلية المبنية على منطق العربية التي تفرق بين المذكر والمؤنث . والمفرد والمثنى والجمع . في الصيغ الموضوعة إزاء المعاني القابلة للاختلاف في الجنس والعدد .

وقد اقتضى المنطق اللغوي أن تختلف صيغ الأسماء باختلاف عدة ماتدل عليه . فجاءت الأسماء الدالّة على الجمع مختلفة عن صيغ الأسماء الدالة على المفرد . وهذا أمر قائم على منطق عقلي سديد يسعى الى التفريق بين الألفاظ الدالّة على المعاني المختلفة(١٨٠) . وإن كانت تلك الألفاظ لها دلالة مشتركة .

والقياس اللغوي يقتضي أن يكون لكل مفرد جمع من لفظه . وأن يكون هذا الجمع على صيغة تختلف عن صيغة المفرد(١٨١) . وهذا هو القانون العام للعربية وعليه جرى جمهور جموعها . إلا أن هناك مواضع قليلة في اللغة قد ندت عن هذا فعُبرّ عن الجمع بنفس صيغة المفرد . أو جاء الجمع فيها غير جار على لفظ المفرد . فمثلاً المفرد « امرأة » . القياس في جمعها أن يكون « امرآت » . ولكن الذي جرى في اللغة على خلاف ذلك . فجاء جمعها على لفظ مخالف للفظ مفردها . فقالوا : « نساء ونِسوة » . ومثل ذلك : « امرؤ » . فقد جمعته العرب على لفظ مخالف للفظ مفرده . فقالوا : « قوم » (١٨٢)

ولفظة « فُلْك » جاءت مشتركة بين المفرد والجمع(١٨٣) . والقياس العقلي يقضي بأن يُفرَق بين صيغة كلّ منهما . لاختلاف دلالتهما . إذ الاصل المنطقي الذي قامت عليه اللغات هو أن يكون لكل معنى لفظ يدلّ عليه(١٨٤) . ليختص كل لفظ

---

(١٧٩) أوضح المسالك ١ / ٩٥ . وهمع الهوامع ١ / ٢٦٠ .
(١٨٠) الاشتقاق لأبي بكر بن السراج / ٣٣ .
(١٨١) شرح الكافية للرضي الاسترابادي ٢ / ١٧٧ .
(١٨٢) الصاحبي ٢١٤ .
(١٨٣) انظر اللسان (فلك) .
(١٨٤) الفروق اللغوية ١٠ ــ ١٢ .

بالدلالة على معنى موضوع له . فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم منه المعنى الذي وضع له . ولئلا تلتبس المعاني(١٨٥) . إذا عُبّر عنها بألفاظ مشتركة الدلالة . ولهذا عدّ علماء الأصول واللغة المشترك اللفظيّ من مواضع اللبس . وسبباً من أسباب إشكال الكلام(١٨٦) . لأن : « اللغة أنما هي وضع الألفاظ في دلالتها على المعاني . أيْ : وضع الأسماء على المسميات . لتكون مُنبِئَةً عنها عند إطلاق اللفظ . والاشتراك لا بيان فيه . وإنما هو ضد البيان »(١٨٧)

والمنطق العقليّ الذي تفرضه قوانين اللغة وأغراضها . يقتضي ألّا تكون هناك ألفاظ مشتركة الدلالة . لأن الألفاظ قوالب المعاني(١٨٨) . فاذا اختلف المعنى وجب أن يختلف اللفظ . لأنه صورته المنطوقة . وما الألفاظ في الأسماع إلا كالصور في الأبصار(١٨٩) . فينبغي أن تختلف الألفاظ المعبرة عن المعاني المختلفة . مثلما تختلف الصور المعبرة عن الأشياء المختلفة . فصورة « الأسد » غير صورة « الرجل » . وصورة « الشجرة » غير صورة « الخيمة » . فكذلك يجب أن تكون الألفاظ دالة على المعاني دلالة محددة خالية من الاشتراك(١٩٠) . وعلى هذا جاءت جمهرة ألفاظ اللغة في أصل وضعها . فلكل لفظ معنى واحد يدل عليه . ولكل معنى لفظ واحد يدلّ عليه . لئلا تكثر الألفاظ الدالّة على المعنى الواحد . ولئلا تلتبس المعاني بسبب دلالة اللفظ الواحد على معان كثيرة مختلفة(١٩١) . سواء أكان ذلك الاختلاف دالاً على التضادّ أم كان غير دالّ على التضادّ . ومن هنا كان كل من الترادف والمشترك اللفظي والتضادّ ظواهر لغوية بعيدة عن المنطق العقلي واللغوي . ولهذا أنكر وجودها بعضٌ من العلماء(١٩٢) . وسعى سواهم ممن اثبت وجودها الى تفسيرها تفسيراً منطقياً . فعزوا جلّ تلك الألفاظ الى اختلاف لغات القبائل . وأخذ بعضها من بعض . وممن فعل ذلك ابن جني – رحمه الله – حيث قال : « وكلّما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد . كان ذلك أولى أن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا وهنا »(١٩٣)

---

(١٨٥) الفروق اللغوية ١٢ ومنهاج البلغاء ١٧٣ .

(١٨٦) العمدة لابن رشيق القيرواني ٢ /٢٦٦ . ومنهاج البلغاء ١٧١ .

(١٨٧) المثل السائر ١ / ٥٧ .

(١٨٨) العمدة ٢ / ١٢٧ .

(١٨٩) العمدة ٢ / ١٢٨ .

(١٩٠) الاشتقاق لابن لابن السراج ١٣ .

(١٩١) الفروق اللغوية ١٢ .

(١٩٢) انظر المزهر ١ / ٣٦٩ . ٣٨٧ . ٣٩٦ . ٤٠٣ . ٤٠٥ .

(١٩٣) الخصائص ١ / ٣٧٤ وأنظر الصاحبي

وقال في موضع آخر : « وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة . فسمعت في لغة إنسان واحد . فان أحرى ذلك أن يكون قد افاد أكثرها أو طرفاً منها»(١٩٤) لأن اللغة في الأصل « قد وضعت على بيان واخلاص لكل معنى لفظ ينفرد به »(١٩٥) . ولكن اختلاط القبائل أدى الى أن يستعمل كل منهم شيئا مما انفرد به غيره . فالعرب وإن كانوا كثيراً منتشرين وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متحاجزين ولا متضاغطين . فانهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم . يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة . فبعضهم يلاحظ صاحبه . ويراعي أمر لغته . كما يراعي ذلك في مهم أمره »(١٩٦)

وليس غرضي أن أتناول هذه الظواهر اللغوية ـ أعني الترادف والمشترك والتضادّ(١٩٧) . ولكنّي أردت أن أبين أن هذه الظواهر لاتتفق والمنطق العقلي الذي يقضي بأن يخص كل معنى بلفظ . لأن الألفاظ « انما جعلت لتدل على المعاني فحقها ان تختلف كاختلاف المعاني . ومحال أن يصطلح أهل اللغة على مايلبس دون مايوضح »(١٩٨) . فكان المنطق يقضي بأن يسعى علماء اللغة الى تفسير هذه الظواهر والكشف عن سر وجودها في العربية . فخلصوا الى أن جلّها قد وقع في اللغة بسبب تداخل لغات العرب . وأخذ بعضهم من بعض(١٩٩) . وهذا أمر قائم على منطق سليم . وقانون لغوي عام يسري على كل اللغات . فما من لغة الا قد تأثرت بغيرها من اللغات وأثرت في غيرها . بسبب الاحتكاك والتجاور . هذا في لغات الأمم المختلفة . فحري بالعربي الذي ينتمي الى قبيلة مّا أن يتأثر بما انفرد به غيره من أبناء جنسه من ألفاظ وأن يضمها الى بناء لغته لتصبح وجزءاً منها .

فوجود المترادفات في اللغة أو المشترك اللفظي أو الأضداد . هو خلاف مايقتضيه المنطق في أصل وضع اللغة . ولكن له مايسوغه ويدعو الى وجوده . فهو في غالب الأمر مظهر من مظاهر احتكاك لغات القبائل العربية . ولهذا ينبغي أن يكون غير ممتنع عقلاً أن يتفق في اللغة لفظان ويتباعد المعنيان (٢٠٠) أو أن يختلف اللفظان ويتفق معناهما(٢٠١) . وإن كان الأصل هو أن يختلف اللفظان لاختلاف

---

(١٩٤) الخصائص ١ / ٣٧٣ .
(١٩٥) الاشتقاق لابن السراج ٣٣ .
(١٩٦) الخصائص ٢ / ١٦ .
(١٩٧) انظر في تفسير هذه الظواهر اللغوية المزهر ١ / ٣٦٩ ـ ٤١٢ ودراسات في فقه اللغة ٢٩٥ ـ ٣١٣ .
(١٩٨) الاشتقاق لابن السراج ٣٣ .
(١٩٩) الخصائص ١ / ٣٧٧ والصاحبي ٢٢ .
(٢٠٠) الاشتقاق لابن السراج ٣٣ .
(٢٠١) الكتاب ١ / ٧ .

المعنيين(٢٠٢) . وأن يختلف المعنيان لاختلاف اللفظين(٢٠٣) . وقد سجل سيبويه هذه الحقيقة اللغوية في أول كتابه . فقال : « هذا باب اللفظ للمعاني : إعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لأختلاف المعنيين . واختلاف اللفظين والمعنى واحد . وانفاق اللفظين واختلاف المعنيين »(٢٠٤)

فالعربية تجري فيما يتصل بمفرداتها وتراكيبها بين المنطق العقلي والارتجال . فهي في أصل وضع المفردات بازاء المعاني قائمة في عامة أمرها على الارتجال . إذْ ليس هناك أي علاقة عقلية بين اللفظ ومدلوله في أصل الوضع . وإنْ طرأ في مراحل متقدمة من حياة اللغة شيء من الربط المنطقي بين الألفاظ المتقاربة المعاني ففرق بين أصوابها على وَفْق ماتدل عليه من قوة أو ضعف . وخفة أو ثقل . وهي في قوانينها المتصلة بتراكيبها أو اشتقاق مفرداتها . وما يطرأ على تلك المفردات من تغيير بالزيادة أو الحذف . أو الاعلال . أو الإبدال . أو الإعراب . أو تقارب أوزانها لتقارب معانيها . تجري على وِفْق سنن مطردة . وقواعد منظمة قائمة على منطق عقلي سديد . ومبنية على علل محكمة . ومن هنا استطاع دارسو هذه اللغة أن يقعوا على حكمة أهلها في اختيارهم نظام كلامهم في مفرداته وتراكيبه . ويتعرفوا أسرار تلك اللغة . وما أصدق ماأورده ابن جني . وهو يتحدث عن حكمة العرب في ذلك كله . حيث قال : « ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً . وحثواً مهيلاً . لكَثُرَ خلافها . وتعادت أوصافها »(٢٠٥)

---

(٢٠٢) الصاحبي ١٧١ .
(٢٠٣) الفروق اللغوية ١٠ .
(٢٠٤) الكتاب ١ / ٧ .
(٢٠٥) الخصائص ١ / ٢٤٤ . وانظر ٣١٢ .

(٢)
الاستقراء في اللغة

اعتمد علماء اللغة والنحو الاستقراء(١) في تتبعهم كلام العرب واستخلاص الظواهر اللغوية . والقواعد النحوية . وقد خيّل لبعض الباحثين المحدثين أن علماء النحو واللغة قد كانوا يفرضون القواعد ثم يعمدون الى اخضاع كلام العرب لهذه القواعد . فيرتضون ماوافقها . ويرفضون ماجاء خارجاً عنها . « فتصوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية . وركبوا مركب الشطط . فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطاناً على المرويّ المأثور . يحكمونها فيه . ويحسبون أن ذلك هو الصواب »(٢)

وهذا الكلام لايستند الى حجة مدروسة . ولا يمتلك الدليل الناصع . وإن تتبع أعمال اللغويين والنحاة الأوائل الذين استقروا كلام العرب . يدحض هذا الرأي وينفي عن علماء النحو واللغة هذه التهمة . التي تنقص من قدرهم وتقلل من قيمة عملهم العظيم .

لقد كانت وظيفة اللغويين والنحاة الأوائل متجهة صوب وصف الحقائق لا فرض القواعد(٣) . وقد بذلوا من أجل ذلك جهوداً مضنية . مكنتهم من جمع اللغة . وتتبع كلام العرب في مظانه المختلفة . وسيبقى عملهم مفخرة تعتز بها الأجيال المتعاقبة . وعملهم هذا يُعدّ من أعظم الأعمال للفكرية التي قام بها سلفنا الصالح . فقد جاهدَ أولئك الرجال الأفذاذ في حفظ اللغة والتراث . وقدموا الينا دراسات علمية تناولوا فيها : تراكيب اللغة ومفرداتها ومعانيها . وحصروا ظواهرها المختلفة . معتمدين في ذلك كله على الاستقراء والتتبع . ولولا ذلك الاستقراء الذي قاموا به . لما وصل الينا شيء من اللغة أو الشعر . اذ لم تكن للعرب دواوين مدونة . ولا أسفار مرسومة تضم في طياتها كلامهم وشعرهم . ونوادر أخبارهم . فقد كان اعتمادهم على المشافهة والرواية في نقل ذلك التراث الضخم من جيل الى جيل . الى أن نبغ أولئك الأعلام من أمثال : عبد الله بن أبي اسحاق . وعيسى بن عمر . وأبي عمرو بن العلاء . والمفضل الضبي . والخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه . ويونس بن حبيب والكسائي . والفراء . وأبي زيد الأنصاري . والأصمعي . فوقفوا أنفسهم على جمع اللغة واستقرائها وتدوينها . ولا أظن أنّ هناك أمةً من الأمم قد مرّت بمثل

---

(١) الاستقراء : مصدر على وزن (الاستفعال) . وفعله المجرد (قرا) بمعنى : تتبع . جاء في اللسان : « قرا الأمر . واقراه : تتبعه ... وقروت البلاد قرواً . وقريتها قرياً . واستقريتها إذا تتبعتها . تخرج من أرض الى ارض . »

(٢) نحو القرآن / الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، ٧ .

(٣) دراسات في فقه اللغة / الدكتور صبحي الصالح ، ٢٦ .

تلك التجربة العلمية الفذة . التي نفرت فيها نخبة ممتازة من أبنائها لمثل هذا العمل الإنساني العظيم . الذي كان هذا التراث الضخم من المؤلفات اللغوية والنحوية ثمرة من ثمراته . لقد كان البحث اللغوي والنحوي همَّ أولئك الرجال . فتفرغوا له . وأوتوا من الفطنة والذكاء والصبر نصيباً كبيراً . فتمكنوا من تحقيق أمرين عظيمين . هما : جمع اللغة وتدوينها . ثم دراستها وكان الاستقراء هو السبيل القويم الذي سلكوه في ذلك كله . واذا كان فقهاء اللغة اليوم قد انتهوا الى أن « وظيفة اللغوي هي وصف الحقائق لافرض القواعد » فان تلك الوظيفة لم يفهمها على حقيقتها أحد مثلما فهمها وطبقها سلفنا الصالح من علمائنا الأولين . إذْ أنشؤوا في فجر الاسلام يجمعون رواياتها ويمحصون نصوصها كل التمحيص . ويخضعونها لطرائق الاستقراء . ليخرجوا منها بما يسمونه : سنن العرب في كلامها(٤) .

ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي . من أوائل الذين قاموا باستقراء اللغة . فقد ابتكر طريقة هندسية مكنته من ضبط كلام العرب وحصره . ويسرت له معرفة مااستعمل من كلامهم . وما أهمل منه . بأسلوب دقيق قائم على حصر الألفاظ المحتملة التي يصح أن تأتلف منها مفردات الأصوات العربية . فقد هداه فكره الرياضي النيّر الى وضع تلك الطريقة القائمة على جمع الأصوات . وربطها ثم تقليبها على وفق عدد مفردات أصوات ذلك اللفظ(٥) وقد توصل الى أن اللفظ الذي يتألف من صوتين يمكن أن يتولد منه تركيبان(٦) . نحو : قد . فاذا قلبت تتولد منها لفظة ثانية . وهي : دَقْ . ولفظة : شدْ . الثنائية . إذا قلبت تتولد منها لفظة ثانية . وهي : دش . واللفظ الذي يتألف من ثلاثة أصوات يصح أن يتولد منه ستة مفردات . نحو : ضرب . ضبر . برض . بضر . رضب . ربض . والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين لفظاً . قال : « وذلك أن حروفها وهي أربعة . تضرب في وجوه الثلاثي . وهي ستة أوجه . فتصر أربعة وعشرين »(٧) . والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجهاً . وذلك أن حروفها خمسة . تضرب في وجوه الرباعي . وهي أربعة وعشرون وجهاً فتصير مئة وعشرين لفظة .

---

(٤) دراسات في فقه اللغة . ٢٦

(٥) دراسات في فقه اللغة . ٢٦ .

(٦) العين . ٥٩ .

(٧) العين ١ / ٥٩ .

وقد هداه الاستقراء الى أن كثيراً من هذه الالفاظ غير مستعمل في كلام العرب(٨) وتوصل عن طريق الاستقراء أيضاً إلى أن هناك أصواتاً لاتأتلف فيما بينها فلا تجتمع في كلامهم . فقد قال في مطلع كتابه العين : « إن العين لاتأتلف مع الحاء في كلمة واحدة . لقرب مخرجيهما . إلا أن يشتقّ فعل من جمع بين كلمتين . مثل : (حَيَّ على) . كقوب الشاعر :

ألارُبَّ طيفٍ بات منك مُعانِقي
إلى أن دعا داعي الفلاح فحيعلا(٩)

يريد : قال : حيَّ على الفلاح . وقال في موضع آخر من العين : « العين مع هذه الحروف : الغين والهاء . والحاء . والخاء مهملات »(١٠) . ويعني بقوله هذا : أننا لانستطيع أن نؤلف كلمة من حرفين . يكون أحدهما العين والآخر أحد هذه الحروف . بغض النظر عن ترتيب العين . سواء أكانت في أول الكلمة أم آخرها . وقد توصل الخليل الى هذه الحقيقة اللغوية باستقرائه كلام العرب . فليس في كلامهم المستعمل مثل : عغ . ولاغع . ولاعح . ولاحع . فهذه الألفاظ وماشابهها . مما جاءت فيه العين مؤتلفة مع أحد تلك الحروف . كلها مهملة في كلامهم .

وقد عُني علماء كثيرون بعد الخليل باستقراء كلام العرب . وأكملوا مابدأه وتوسعوا فيما رسمه من أصول قائمة على الاستقراء . ولأبي بكر بن السراج مبحث قويم أورده في كتابه الاشتقاق . تناول فيه مايصح أن يأتلف من الأصوات العربية . وما يمتنع . ومتى يحسن تأليف تلك الأصوات ؟ ومتى يقبح ؟ قال : « إعلم أنه اذا تباعد مخرج الحروف حسن التأليف . واذا تقارب قبح . فأمّا مايأتلف من حروف الحلق . وهي : الهمزة . الهاء . والحاء . والعين . والخاء . والغين . هذه الحروف الستة لايأتلفن بأنفسهن إلاّ في أماكن قليلة . فالهمزة مع الهاء والحاء والخاء إذا كانت الهمزة مبدوءة . فاذا أخرت الهمزة لم تأتلف . فأمّا الهمزة المبدوءة فمثل : أخ . وأهل . وأحد . وتأتلف العين مع الهاء اذا كانت مبتدأة . مثل : عهد . فاذا جعلت الهاء قبل العين لم تأتلف والخاء مع العين تأتلفان . مثل : تنخع . والنخع . فاذا

---

(٨) العين / ٥٩ .

(٩) البيت في اللسان (حمل) . ولم ينسبه .

(١٠) العين ١ / ٦٠ . وتهذيب اللغة . الأزهري ١ / ٥٥ .

جاوزت ماذكرته لك ، لم يأتلف حرفان من حروف الحلق الاّ بحاجز بينهما ، مثل : عبء ، فصلوا بين العين والهمزة بباء(١١) .

وقد تتبع ابن السراج وغيره من العلماء العلاقة بين الأصوات العربية واستقروا الأصول التي اتبعها العرب في ربط تلك الأصوات لتأليف المفردات الموضوعة بازاء المعاني المختلفة . فتوصلوا الى : أنَ الأصوات المتقاربة لاتأتلف في كلام العرب . الا اذا بدىء بالصوت الأقوى(١٢) فمثلاً (التاء والدال) صوتان متقاربان في المخرج . وكان حقهما ألاّ يجتمعا في مفردات كلامهم ، فاذا جاءا مجتمعين في كلمة واحدة ، بدىء بالتاء ؛ لأنها أقوى . وممّا جاء على ذلك قولهم (وتد) ، والراء واللام متقاربان في المخرج . وكان حقهما ألا يجتمعا في مفرداتهم ، فاذا جاءا في مفرد من المفردات بُدِىء بالراء قبل اللام ؛ لأن الراء أقوى من اللام ، نحو قولهم (ورل)(١٣) .

وقد توصل العلماء باستقرائهم كلام العرب الى وضع ضوابط تتسم بالدقة والشمول ، وكان الخليل على رأس أولئك العلماء فقد استقرى لغة العرب استقراءً واسعاً ، مكنه من وصفها وصفاً دقيقاً بلغ فيه الغاية في الضبط والحصر وقد بدأ ذلك برسم أصناف المفردات العربية من حيث عدد حروفها قال في مقدمة العين : « كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف : على الثنائيّ والثلاثيّ ، والرباعيّ ، والخماسيّ ، فالثنائيّ على حرفين ، نحو : قد ، لم ، هل ، ..... ، والثلاثي من الأفعال : ضرب خرج ... ومن الأسماء : عمر ، وجمل ، وشجر ، ... والرباعي نحو : دحرج ، هملج(١٤) قرطس(١٥) ، ... ومن الأسماء : عبقر ، وعقرب ، وجندب ، وشبهه ، والخماسيّ من الافعال : اسحنكك(١٦) ، واقشعرّ ، واسحنفر ، واسبكرّ ، مبنيّ على خمسة أحرف ، ومن الأسماء ، نحو : سفرجل ، وهمرجل(١٧) ، وشمردل »(١٨) ، (١٩) .

---

(١١) الاشتقاق ، ابو بكر بن السراج ٤٥ ـ ٤٦ ، والجمهرة لابن دريد ١ / ٩ .

(١٢) الاشتقاق ، ٤٦ ، والجمهرة١ / ٩ .

(١٣) الاشتقاق ، ٤٦ .

(١٤) أمر مهملج مذلل منقاد (القاموس المحيط) .

(١٥) في القاموس المحيط ، رمى فقرطس أي أصاب القرطاس أديم وهو أديم ينصب للرمي .

(١٦) اسحنكك الليل ، أظلم .(القاموس المحيط) .

(١٧) الهمرجل ، الجواد السريعوالناقة السريعة . (القاموس المحيط) .

(١٨) الشمردل ، الفتي السريع من الأبل وغيرها . (القاموس المحيط) .

(١٩) العين ١ / ٤٨ ـ ٤٩ .

وقد تنبه الخليل على أن الفعل المجرّد لا يتجاوز أصل بنائه الأربعة . فقال : « والألف في اسحنكك . واقشعرّ . واسحنفر . واسبكرّ . ليست من أصل البناء . وإنما أدخلت هذه الألفات في الافعال . وامثالها . لتكون الألف عماداً وسلماً للسان الى حرف البناء . لان اللسان لا ينطلق بالساكن من الحروف . فيحتاج الى ألف الوصل(٢٠) . واعتماداً من الخليل على الاستقراء القائم على التتبع والضبط والحصر بأنه : « ليس في الاسماء . ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف . فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم . فاعلم أنها زائدة على البناء . وليست من أصل الكلمة . مثل : قرعبلانة(٢١) . انما أصل بنائها : قرعبل ومثل : عنكبوت إنما أصل بنائها : عكب(٢٢) » .

وقد جاء بعد الخليل علماء كثيرون استقروا أبنية مفردات اللغة العربية فلم يضيفوا شيئاً الى ماأورده . وكلهم مجمعون على أنه لم يرد في أصل أبنيتهم مفرد على أكثر من خمسة أحرف أصلية قال أبو بكر الزّبيدي في كلامه على أبنية الأسماء : « ويجيء على خمسة أحرف ... ولا يجاوز الاسم هذا البناءْ الا مزيداً(٢٣) » . وقال في كلامه على أبنية الأفعال : « وقد يجيءَ على أربعة أحرف ... ولا يجاوز الفعل هذا البناء الرباعيّ إلاّ مزيداً»(٢٤) .

ويعد سيبويه أوسع من استقرى عدة حروف المفردات العربية فقد قام بدراسة استقرائية دقيقة . رصد فيها عدة حروف تلك المفردات . ومراتبها من حيث تردّدها في الكلام العربي . وسار في ذلك على نهج شيخه الخليل في الإفادة من الاستقراء فوضع ضوابط عامة تتعلق بهذا الباب . من ذلك قوله : « وأمّا ماجاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كلّ شيء من الأسماء والافعال وغيرهما مزيداً وغير مزيد فيه . وذلك لأنه كأنّه الأول فمن ثمّ تمكن في الكلام. ثمّ ماكان على أربعة أحرف بعده ثم بنات الخمسة وهي أقل. لاتكون في الفعل البتّة ولا يكسر بتمامه للجمع؛ لأنها الغاية في الكثرة فاستثقل ذلك فيها . فالخمسة أقصى الغاية في الكثرة فالكلام على ثلاثة أحرف وأربعة أحرف . وخمسة لازيادة فيها ولا نقصان والخمسة أقل الثلاثة في الكلام .

---

(٢٠) العين ١ / ٤٩ .

(٢١) القرعبلانة ، دويبة عريضة عظيمة البطن . اللسان (قرعبل) .

(٢٢) العين ١ / ٤٩ .

(٢٣) الاستدراك على سيبويه في كتاب الابنية ص ٣ .

(٢٤) الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية . ٣ .

فالثلاثة أكثر ماتبلغ بالزيادة سبعة أحرف وهي أقصى الغاية والمجهود وذلك نحو : اشهيباب . فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة . والأربعة تبلغ هذا (أي : تبلغ السبعة) نحو : احرنجام ولا تبلغ السبعة الا في هذين المصدرين وأمّا بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة الى ستة ... ولاتبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثة والأربعة ... فعلى هذا عدة حروف الكلم فما قصر عن الثلاثة فمحذوف . وما جاوز الخمسة فمزيد فيه»(٢٥) . ولا أظن أن هناك باحثاً لغوياً معاصراً كان أم غير معاصر استطاع أن يستدرك شيئاً على هذا الاستقراء الذي أورده سيبويه في كتابه . وهناك نصوص كثيرة في الكتاب تتعلق بعدة حروف المفردات العربية وكلها قائمة على الاستقراء من ذلك قوله : « ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين(٢٦) » . وقوله : « ولم يجىء اسم واحد(٢٧) عدته ثمانية أحرف(٢٨) » وقوله : « ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف . ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثةٍ حرفاً وهو في الأصل له . ويردونه في التحقير والجمع وذلك قولهم في دم : دُميّ وفي حر(٢٩) : حُريح وفي عدة : وعيدة(٣٠) » . وقد تنبه الخليل قبل سيبويه على هذا الأصل القائم على الاستقراء فقال : « الاسم لايكون أقلّ من ثلاثة أحرف . حرف يبتدأ به . وحرف يحشى به الكلمة . وحرف يوقف عليه(٣١) .

والأحكام اللغوية التي استنبطها العلماء عن طريق الاستقراء كثيرة . تشهد لهم بسعة الاطلاع وقوة الملاحظة . وقد هيأ لهم ذلك خبرة لغوية جعلتهم قادرين على التفريق بين مايصح أن يقع في كلام العرب مما لايصح . فوضعوا ضوابط يعرف بها الكلام العربي من غيره . وكان الخليل من أقدم النحاة واللغويين الذين طرقوا هذا الباب من أبواب اللغة ـ فوضع فيه قواعد حكيمة عوّل فيها على الاستقراء . من ذلك ماأورده في مقدمة العين عند حديثه عن الحروف الذلق والشفوية(٣٢) . قال : « فلما ذلقت الحروف الستة . ومذل بهن اللسان . وسهلت عليه في النطق . كثرت في أبينة الكلام . فليس شيء من بناء الخماسيّ التام يعرى منها أو من بعضها . ....

---

(٢٥) الكتاب . سيبويه ٢ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ . بولاق ١٣١٦ هـ .
(٢٦) الكتاب ٢ / ٦٣ .
(٢٧) يعني سيبويه بقوله . (اسم واحد) الاسم المفرد
(٢٨) الكتاب ٢ / ٨٧ .
(٢٩) حر . أصلها حرح . اللسان (حرح) .
(٣٠) الكتاب ٢ / ٦٤ .
(٣١) العين ١ / ٤٩ وتهذيب اللغة . الأزهري ١ / ٤٢ ـ ٤٣ .
(٣٢) حروف الذلق والشفوية هي : الباء والراء والفاء واللام والميم والنون . انظر العين ١ / ٥١ . وتهذيب اللغة ١/٤٤ .

فان وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية ، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان ، أو فوق ذلك ، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب ، لأنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة رباعية أو خماسية ، الاّ وفيها من حروف الذلق والشفوية ، واحدا أو اثنان أو أكثر »(٣٣) . وبعد أن ذكر الخليل هذا الضابط الخاص بأبنية الرباعي والخماسي ، وأنه ينبغي أن لايخلو من حرف واحد من حروف الذلق والشفوية ، استدرك على نفسه ، فذكر أن الجمهور من الرباعي لايُعرى من تلك الحروف ، أو من بعضها ، إلا كلمات نحواً من عشر جئن شَواذَّ ، وذكر من هذه الألفاظ : العسجد ، والقسطوس، والدعسوقة ، والزهزقة ، وقال معقباً على ورود مثل هذه الألفاظ : « وهذه الأحرف قد عرين من الحروف الذلق ، ولذلك نزرن فقللن ، ولولا مالزمهن من العين والقاف ، ماحَسُنَّ ؛ ولكن العين والقاف لاتدخلان في بناء إلا حسَّنتاه ؛ لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرساً(٣٤)».

واذا ماألقينا نظرة فاحصة على المعجم العربي ودققنا النظر فيما ورد فيه من أبنية رباعية أو خماسية ، وجدناها قد جاءت على وفق ماذكره الخليل ، فلم يخل أيّ منها من حرف من حروف الذلق أو الشفوية ، مثل : درهم ، وبرثن ، وسفرجل ، وفرزدق ، في الأسماء ، ودحرج ، وزخرف ، وسلْسل ، في الافعال .

ولم ينفرد الخليل في وضع الضوابط التي تفرق بين الألفاظ العربية وغيرها ، فقد شاركه في ذلك كثير من العلماء ممن جاؤوا بعده ، فحذوا حذوه في استقراء كلام العرب ، واستخلاص سمات ألفاظه ، وتعرُّف مايصح أن يجتمع في تلك الألفاظ العربية والمعربة ، وقد شارك الجواليقي في هذا الباب أيّما مشاركة فأورد في مقدمة كتابه (المعرب) جملة وافية من تلك الضوابط منها : « أن الجيم والقاف لاتجتمعان في كلمة عربية ، فمتى جاءتا في كلمة ، فاعلم أنها معربة ، من ذلك : الجوق والقبج ، وأن الجيم والصاد لاتجتمعان في كلمة عربية ، فاذا جاءتا مجتمعتين في كلمة ، فاعلم أن تلك الكلمة ليست عربية مثل : الجصّ والصولجان وأنه ليس في كلامهم زاي بعد دال الا وهو دخيل »(٣٥) .

---

(٣٣) العين / ٥٢ ، وتهذيب اللغة ١ / ٤٤ ــ ٤٥ .

(٣٤) العين ١ / ٥٣ والجمهرة ١ / ١١

(٣٥) المعرب من الكلام الأعجمي ، الجواليقي ، تحقيق أحمد شاكر ، القاهرة ١٣٦١ هـ (ص ٥٩ ــ ٦٠) .

وقد يسر الاستقراء لعلماء اللغة والنحو أن يضعوا باباً في اللغة اطلقوا عليه : « ليس في كلام العرب » . أوردوا فيه ضوابط كثيرة حصروا فيها . مالم يقع في كلامهم . ولعل الخليل وسيبويه هما أول من أشار الى هذا الاصطلاح . فقد تردد في أقوالهم كثيراً . قال الخليل : « ليس في كلام العرب .... كلمة صدرها (نر) »(٣٦) . ويقصد بالكلمة هنا الأبنية المجردة من الزيادات وعلى ضوء هذا الاستقراء قرر العلماء أن كل كلمة جاءت مبدوءة بهذين الحرفين النون والراء مجتمعين والنون قبل الراء وكانت النون أصلية . فالكلمة غير عربية بل معربة مثل : نرجس . ونرمق . ونورج »(٣٧) .

وهناك أمثلة أخرى . وردت في كتاب العين . فيها حصر لما ورد في كلام العرب على مثال أبنية مخصوصة . من ذلك قوله : « والمعزابة : الذي يعزب بغيره . ينقطع به عن الناس الى الفلوات . وليس في التصريف مفعالة غير هذه الكلمة »(٣٨) . وقوله : « رجل أعجف وامرأة عجفاء . وتجمع على : عجاف (بكسر العين) . ولا يجمع أفعل على فعال غير هذا . رواية شاذة عن العرب . حملوها على لفظ سمان(٣٩) » .

وفي كتاب سيبويه شيء كثير من هذه الضوابط التي جاءت على « باب ليس في كلام العرب » من ذلك قوله : « ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح »(٤٠) . ولهذا لما جعلوا (لو) اسماً على سبيل الحكاية ألحقوها واواً اخرى أدغموها في الأولى فقالوا (لَوٌّ)(٤١) . قال أبو زبيد(٤٢) :

ليت شعري وأين مِنّيَ ليتُ
إنَّ لَيْتاً وإنَّ لوّاً عَناءُ

---

(٣٦) العين ١ / ٥٣ .

(٣٧) البارع للقالي ، بيروت ١٩٧٥ (ص ٥٤٤) ، والمعرب ٥٩ والمزهر السيوطي ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٨ هـ (١ / ٢٧٠) .

(٣٨) العين ١ / ٣٦١ .

(٣٩) الكتاب ١ / ٢٣٤ .

(٤٠) الكتاب ٢ / ٣٢ .

(٤١) الكتاب ٢ / ٣٢ ، والمخصص ١٧ / ٥٠ .

(٤٢) ديوان أبي زبيد ٢٤ ، والكتاب ٢ / ٣٢ .

وقال في موضع آخر : « ليس في كلام العرب حرف(٤٣) آخره ياء ماقبلها مفتوح(٤٤) » وقال في كلامه على أبنية الأسماء : « ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم . وإنما هذا بناء اختصّ به الافعال . ألا ترى أنه قال : أنا أدلو حين كان فعلاً . ثمّ قال : « أدلٍ(٤٥) . حين جعلها اسماً(٤٦) » . وقال في باب أسماء الافعال المشتقة على وزن (فعال) :

« فالحدّ في جميع هذا (افعلْ) . ولكنه معدول عن حده . وحرّك آخره : لأنه لايكون بعد الألف ساكن . وحرّك بالكسر . لأن الكسر مما يؤنث به . تقول : إنكِ ذاهبة . وأنتِ ذاهبة . وتقول : هاتي هذا . للجارية . وتقول : هذي أمة اللّه . واضربي . اذا أردت المؤنث . وإنما الكسرة من الياء »(٤٧) . وقال عن حديثه عن أبنية الأسماء : « ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات »(٤٨) .

والناظر في كتاب سيبويه يجد عبارة « ليس في كلام العرب » قد ترددت كثيراً(٤٩) وقد ضمنها أحكاماً ضبط فيها كلام العرب ضبطاً دقيقاً . مكنه من وضع أحكام حصر فيها مايصح ان يقع في كلامهم مما لايصح وبنى ذلك كله على الاستقراء . فقد ذكر فيما ذكر أنه ليس في الأسماء ولا الصفات شيء على وزن (افعُل) الا أن يكون جمعاً مكسراً ، نحو : أكلب وأعبد(٥٠) وليس في كلامهم (أفاعل) بكسر العين الا أن يكون جمعاً نحو : أجادل(٥١) ولا (أفاعيل) إلا أن يكون جمعاً أيضاً نحو : أقاطيع(٥٢) وأنه لم يرد في الأسماء اسم على وزن (تفاعل) بفتح العين(٥٣) لأنه وزن خاص بالأفعال . نحو : تقاتل وتشارك .

---

(٤٣) يعني سيبويه بالحرف هنا الاسم . لأن الحديث عن الأسماء المحكية . واللغويون والنحاة قد يطلقون الحرف ويريدون الفعل أو الأسم .

(٤٤) الكتاب ٢ / ٣٣ .

(٤٥) أدل ، جمع دلو . وكان حقها أن تكون (أدلو) على وزن (أفعل) لأن مفردها على وزن (فعل) ، فحدث لها اعلال . فقلبت الواو ياء والضمة كسرة . لتوافق أبنية الأسماء .

(٤٦) الكتاب ٢ / ٦٠ .

(٤٧) الكتاب ٢ / ٣٧ ـ ٣٨ والمخصص ١٧ / ٦٣ .

(٤٨) الكتاب ٢ / ٣١٦ .

(٤٩) الكتاب ٢ / ٣٣٥ .

(٥٠) الكتاب ٢ / ٢٤٤ .

(٥١) الكتاب ٢ / ٣٢ ، و ٣١٧ ، ٣٣٤ .

(٥٢) الكتاب ٢ / ٣١٦ .

(٥٣) الكتاب ٢ / ٣١٦ .

وقد أفاد ابن خالويه من هذه الاشارات التي وردت في كتاب سيبويه فوضع كتاباً سماه : « ليس في كلام العرب » أورد فيه ضوابط كثيرة اعتمد في وضعها على الاستقراء . وقد استعان في ذلك بما استقراه من سبقهُ من العلماء . مضيفاً اليه ماوقع له من ذلك في تتبعه كلام العرب . قال في أحد أبوابه : « ليس في كلام العرب فَعَلَ يَفْعِلُ فِعْلاً . الا سَحَر يَسْحَرُ سحراً(٥٤) » . وقال في باب آخر : « ليس في كلام العرب المصدر للمرة إلا على فَعْلَة (بفتح الفاء) . نحو : سجدت سَجدة واحدة . وقمت قومة واحدة . إلا حرفين : حججت حِجة واحدة . بالكسر . ورأيته رُؤية واحدة . بالضم . وسائر الكلام بالفتح »(٥٥) .

لقد بذل اللغويون والنحاة جهوداً كبيرة في استقراء كلام العرب . فاستطاعوا أن يرصدوا ظواهر لغوية كثيرة . أوردوها في كتبهم المختلفة . وليس غرضي في هذا البحث أن أورد جميع النتائج التي سجلها العلماء في أثناء تتبعهم كلام العرب . وإنما أريد أن أضع بين يدي الباحثين نماذج من تلك الاستقراءات لأبين للباحثين المحدثين ممن يتعلقون بمناهج البحث الحديث . أن هذه المناهج لم تكن خافية على علمائنا الأوائل . فقد كانوا سباقين في انتهاجها . وأنهم قد بنوا قواعد اللغة والنحو على الاستقراء . وأن استخدامهم المنطق والقياس والتعليل لم يحل دون انتفاعهم بالمنهج الاستقرائي القائم على تتبع الظواهر اللغوية ورصدها ومن ثم دراستها . والظواهر اللغوية التي رصدها العلماء عن طريق الاستقراء . كثيرة . وتعد ظاهرة « الاضداد » في العربية من أقدم الظواهر التي سجلها العلماء . ولعل الخليل هو أول من أشار الى هذه الظاهرة . وإن لم يطلق عليها مصطلح الأضداد . قال في العين : « وشعبّت بينهم : فرقتهم . وشعبت بينهم بالتخفيف : أصلحت . والتأم شعبهم . أيْ : اجتمعوا بعد تفرقهم . وتفرق شعبهم . قال الطرماح :

شت شعب الحيّ بعد التئام

وشعب الرجل أمره : فرّقه . قال الخليل : هذا من عجائب الكلام ووسع اللغة والعربية أن يكون الشعب تفرقاً ويكون اجتماعاً(٥٦) .

---

(٥٤) ليس في كلام العرب / الطبعة الثانية ٣١ . ط . مكة المكرمة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .

(٥٥) ليس في كلام العرب / الطبعة الثانية ٣٥ .

(٥٦) العين ١ / ٢٦٢ .

وجاء اللغويون والنحاة بعد الخليل فأتموا استقراء هذه الظاهرة . فوضعوا فيها كتباً خاصة، ضمت مفرداتها، وجمعت ماتفرق منها في كلام العرب، وقد فعل ذلك علماء كثيرون . منهم : قطرب والأصمعي والتَّوَّزيّ وأبو بكر بن الأنباري(٥٧) .

والترادف والاشتراك ظاهرتان لغويتان . وقعتا في كلام العرب . وقد سجلهما علماء اللغة عن طريق الاستقراء والتتبع الواسع للعربية . ويعد سيبويه أول من نبه على هاتين الظاهرتين . وان لم يذكر مصطلحي : (الترادف والاشتراك) . قال في أول كتابه عند كلامه على الألفاظ والمعاني : « اعلم أن من كلامهم .. اختلاف اللفظين والمعنى واحد . واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . .... . واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو : ذهب وانطلق . واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه . من الموجدة . ووجدت اذا أردت وجدان الضالة . وأشباه هذا كثير »(٥٨) . وقد عمد علماء اللغة والنحو بعد سيبويه الى استقراء هاتين الظاهرتين . فأفردوا فيهما مؤلفات قيمة . جمعوا فيها ما وقع في العربية من ألفاظ المشترك والمترادف. فألف كراع كتابه «المُنجّد في اللغة»(٥٩). تناول فيه المشترك اللفظي في كلام العرب . وألف في الترادف علماء كثيرون . منهم : ابن خالويه . والفيروز آبادي والسيوطي(٦٠) .

وهناك ظواهر لغوية أخرى . رصدها علماء اللغة عن طريق الاستقراء . منها : ظاهرة الاشتقاق . بأنواعه المختلفة . فقد لاحظ العلماء أن هناك علاقة معنوية بين كثير من الألفاظ التي اشتركت في موادها اللغوية . وعن طريق هذه الملاحظة الاستقرائية . حكموا بأن أكثر الألفاظ بعضها مشتق من بعض . ولاحظوا أيضاً أن هناك ألفاظاً غير مشتقة من غيرها . فقسموا الألفاظ في ضوء هذا الاستقراء الى الفاظ جامدة . وألفاظ مشتقة(٦١) . وقد أفاد علماء اللغة من ظاهرة الاشتقاق إفادة عظيمة حينما وضعوا المعاجم اللغوية العامة . اذْ رتبَ كثير من العلماء معاجمهم على وَفْق المواد اللغوية . وتناولوا ضمنها كلّ ماستعملته العرب مما اشتقَ من أصل من أصول

---

(٥٧) المزهر . السيوطي ـ ١ / ٣٩٧ . وكشف الظنون ١ / ٥١٧ . ٢ / ١٩٦٠ والأضداد في العربية . الدكتور محمد حسين آل ياسين ٣١٢ ـ ٣١٨ .

(٥٨) الكتاب ١ / ٧ ـ ٨ .

(٥٩) سماه القفطي في ترجمته لكراع النمل بـ « المنجد فيما اتفق لفظه واختلف معناه » . إنباه الرواة على انباه النحاة (٢ / ٢٤٠) .

(٦٠) المزهر ١ / ٤٠٧ .

(٦١) المزهر ١ / ٣٤٨ .

تلك المواد اللغوية . سواء أكانت تلك المعاجم مبنية على الحروف أم كانت مبنية على أبنية كلام العرب وقد تمَ لهم جمع تلك المواد اللغوية وما اشتق منها عن طريق الاستقراء . فلولا ذلك الاستقراء الواسع الذي قاموا به . لما استطاعوا أن يجمعوا كلام العرب في ثنايا معاجمهم المختلفة .

واستطاع العلماء بتتبعهم كلام العرب واستقرائه . أن يرصدوا سِماتٍ كثيرة للعربية ترتبط بمعاني مفرداتها وأبنيتها . وأصول موادها اللغوية . وتوصلوا الى نتائج محكمة سجلوها في كتبهم . وما زالت تلك الأحكام ثابتة لم يطرأ عليها تغيير . ولم يلحقها مايقلل من قيمتها أو ينقض صحتها .

فقد لاحظوا مثلاً أن المفردات العربية منها مفردات مجردة قائمة على أصول ليس فيها شيء مزيد(٦٢) . ومنها ألفاظ قد طرأت عليها زيادات(٦٣) في أولها أو آخرها أو وسطها . وربما لحقت بعض المفردات زيادات في أكثر من موضع . كأن تكون في الأول والوسط . أو الوسط والآخر . نحو (أكرم) . فأصلها (كرم) وزيدت همزة في أولها . ونحو (شارك) وأصلها (شرك) زيدت ألفاً في وسطها . و (ذكرى) وأصل المادة (ذكر) وزيدت ألفاً في آخرها . ونحو (اعتقد) وأصلها (عقد) وزيدت همزة في أولها وتاءً في وسطها . ونحو : (ناجحة) وأصل المادة (نجح) . وزيدت ألفاً في أولها وتاءً في آخرها(٦٤) .

ولاحظ العلماء عن طريق الاستقراء أن العرب قد تستعمل المزيد . وتترك الأصل المجرد نحو : (اشتدّ الأمر) . و (افتقر الرجل) و (أحمرّ البسر) و (استعان الرجل بالله) . فقد استعملت العرب المزيد من هذه الأفعال ولم تستعمل المجرد . وسموا هذا الباب بالأصول المتروكة . أو الأصوال المرفوضة(٦٥) .

وقد استقرى العلماء حروف الزيادة . وأحصوها . فكانت عشرة حروف . وقد جمعوها في عبارات مختلفة . لتسهيل حفظها . قال ابن جني : « حكي أن أبا

---

(٦٢) **شرح الشافية . الرضي الاستربادي ١ / ٧ ، ٩ ، ٣٥ ، ٤٧ . والمزهر ٢ / ٥ ــ ٤٢ . وأوزان الفعل ومعانيها للدكتور هاشم طه شلاش ١٩ ، ٢١ ، ٤٩ ، ٥١ .**

(٦٣) **الكتاب ٢ / ٣١٥ ــ ٣٤٢ . وشرح الشافية ١ ، ٩ ــ ١٤ . والمزهر ٢ / ١٠ ــ ٢٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤٤ .**

(٦٤) **الكتاب ٢ / ٢٢٥ . ولسان العرب (شدد) و (فقر) و (حمر) و (عون) .**

(٦٥) **الكتاب ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٥٥٢ . والمنصف ٢ / ١٧٣ . شرح التصريف . لابن جني القاهرة ١٣٧٣ هـ ــ ١٩٥٣ م . والخصائص ١ / ٢٥٩ ، والأشباه والنظائر ١ / ٧٠ .**

العباس (المبرّد) سأل أبا عثمان (المازنيّ) عن حروف الزيادة ، فأنشده :

هَوِيتُ السِمانَ فَشيّبْنَني   وما كنت قِدْماً هَوِيتُ السِمّانا

فقال له : الجواب ؟ ، فقال أبو عثمان : قد أجبتك في الشعر دفعتين ، يريد : « هويت السمان » ؛ ويجمعها أيضاً في اللفظ : « اليوم تنساه » ، وقيل : (سألتمونيها) ، وهي .... الالف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والميم ، والنون ، والتاء ، والهاء ، والسين ، واللام »(٦٦) .

ويبدو لي أن أول من استقرى عدة هذه الحروف الزوائد هو : سيبويه . وقد عقد لها أبواباً كثيرة في كتابه ، بدأها بـ : « هذا باب علم حروف الزوائد(٦٧) » . فبين عدتها ، ومواضع زيادتها في الأسماء والأفعال . وقد جاء بعده علماء كثيرون ، فلم يستطيعوا أن يستدركوا عليه شيئاً . وقد توصل علماء اللغة عن طريق الاستقراء الى أن الزيادة كثيراً ماتلحق المفردات العربية لمعنى جديد تريده العرب عن طريق هذه الزيادة وقد عبر سيبويه عن هذه الملاحظة الاستقرائية بقوله : « إلاّ أن الزوائد تختلف ليعلم ماتعني »(٦٨) .

وأمثلة الحروف المزيدة التي دلت على معان جديدة ، كثيرة ، منها : زيادة أحرف المضارعة على أول الماضي ، فقد دخلت عليه ليدل على معنى جديد ، وهو الحال أو الاستقبال ، بعد أن كان يدل على المضي ، فضلاً عن أن كل حرف منها يدل على المسند اليه الذي صدر عنه الفعل ، فالهمزة للمتكلم غير المشارك ، والنون للمتكلم المعظم نفسه ، أو المتكلم المشارك ، والياء للغائب ، والتاء للغائبة ، أو المخاطب المذكر أو المؤنث(٦٩) .

وتوصل علماء اللغة باستقرائهم حروف الزيادة في كلام العرب الى أنّ حروف العلة تزاد في المفردات العربية أكثر من غيرها ولعلّ أول من أشار الى هذا ا الاستقراء اللغوي هو سيبويه ، إذ قال : « فأما الأحرف الثلاثة ، فانهنّ يكثرن في كل موضع ، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن ... ثم ليس شيء من الزوائد يعدل كثرتهن في الكلام ، هنّ لكلّ مدٍ ومنهنّ كل حركة ، وهنّ في كلّ جميع ، وبالياء الاضافة (يعني النسب) ، والتصغير ، وبالألف التأنيث ، وكثرتهن في الكلام ، وتمكنهنّ فيه زوائد أفشى من أن يحصى ويدرك »(٧٠) .

---

(٦٦) المنصف ، ١/ ٩٨ وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٤١ .

(٦٧) الكتاب ٢ / ٣١٢ ، و ٣١٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٦٨) الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، والجمهرة ١/ ١٢ .

(٦٩) الكتاب ١ / ٢ .

(٧٠) الكتاب ٢ / ٣٤٩ ، وشرح المفصل ٩ / ١٤١ .

وهناك ظاهرة أخرى ، تتصل بالحروف ، وهي ظاهرة الإبدال ، وقد توصل اليها علماء اللغة عن طريق الاستقراء أيضاً ، وأول من استقرى حروف الابدال هو سيبويه ، فذكر في : « باب حروف البدل »(٧١) أنها أحد عشر حرفاً ، وهي : « الهمزة ، والالف ، والهاء ، والياء ، والتاء ، والدال ، والطاء ، والميم ، والجيم ، والنون ، والواو » ، وأضاف اليها حرفاً آخر عند شرحه هذا الباب ، والحرف الذي أضافه هو اللام(٧٢) ، وبهذا تكون اثني عشر حرفاً ، والذي جعل سيبويه يؤخر ذكر اللام عن ذكره سائر حروف الابدال ، هو أنها لاترد في هذا الباب الا قليلاً ، فقد قال : « وقد أبدلوا اللام من النون وذلك قليل جداً ، قالوا ، أصيلال ، وانما هو : أصيلان(٧٣) .

وقد جاء علماء كثيرون فتتبعوا هذه الحروف في كلام العرب ، فلم يستطيعوا أن يزيدوا حرفاً واحداً على ماذكر سيبويه ، وقد جمع هذه الحروف بعض العلماء في عبارة (طال يوم أنجدته)(٧٤) ، لتسهيل حفظها .

وقد قرّر علماء اللغة بعد استقرائهم كلام العرب وتتبعه أن الابدال قد يكون لغة من اللغات ، وقد يكون إبدالاً قياسيّاً في عامة لغات العرب وقد اتجه كثير من العلماء الى استقراء الإبدال اللغوي ، وأفردوا له كتباً ، ويأتي في مقدمة هؤلاء العلماء : ابن السكيت ، وأبو الطيب اللغوي(٧٥) ، الذي قال في كتابه : « ليس المراد بالابدال ان العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ، وانما هي لغات مختلفة لمعان متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد ، حتى لاتختلفان الا في حرف واحد ، ... والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لاتتكلم بكلمة طوراً مهموزة ، وطوراً غير مهموزة ، ولا بالصاد مرة ، وبالسين أخرى ، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً ، والهمزة عيناً ، كقولهم في نحو « أن » : « عن » ، لاتشترك العرب في شيء من ذلك ، إنما يقول هذا قوم ، وذاك آخرون »(٧٦) .

---

(٧١) الكتاب ٢ / ٣١٣ .

(٧٢) الكتاب ٢ / ٣١٤ .

(٧٣) الكتاب ٢ / ٣١٤ وأصيلان ، تصغير ، (أصلان) جمع (أصيل) .

(٧٤) المزهر ١ / ٤٧٤ .

(٧٥) المزهر ١ / ٤٦٠ .

(٧٦) المزهر ١ / ٤٦٠ ، وقول أبي الطيب الذي ذكره السيوطي ساقط من (كتاب الإبدال) المطبوع انظر مقدمة محقق الكتاب الأستاذ عز الدين التنوخي ١ / ٦٩ .

أما الإبدال القياسيّ ، الذي يجري في عامة لغات العرب ، فقد أفرد له علماء النحو والصرف أبواباً خاصة في كتبهم ، ووضعوا له ضوابط وقوعد استنبطوها من استقرائهم كلام العرب ، مثل : قلب الواو ياء اذا سكنت وقبلها كسرة ، نحو : ميزان ، وميعاد فأصلهما : موْزان ، ومِوْعاد(٧٧) . وقلب (تاء) افتعل (طاءً) ، اذا كان قبلها « صاد ، أو ضاد ، أو طاء » ، نحو : اصطبر ، واضطرب ، واطلع ، فاصلهما : اصتبر ، واضترب ، واطتلع(٧٨) ، ولاحظوا أيضاً أن الواو في الفعل المثال المعتل الأول ، تقلب (تاء) فيما ورد على وزن (افتعل) ، نحو : اتصف ، واتّسع ، واتّحد ، وكان اصلها : « اوتصف ، واوتسع ، واوتحد »(٧٩) ، أنها من : وصف ، ووسع ، ووحد .

وباب الإبدال باب واسع في اللغة ، وقد وضع له علماء النحو والصرف واللغة قواعد دقيقة ، تناولوا فيها جميع أنواع الإبدال ، سواء أكان الحرف المبدل حرف علة ، أم حرفاً صحيحاً ، وخصوا النوع الاول ، أي الابدال الذي يكون الحرف المبدل فيه حرف علة ، باسم خاص ، وهو الإعلال .

وقد لاحظ علماء اللغة عن طريق الاستقراء ان أحرف العلة تتعرض الى التغيير أكثر من غيرها، وذلك لكثرة ترددها في كلام العرب(٨١)، ولاحظوا ايضاً أن أحد هذه ألاحرف وهو الألف لايأتي في الأسماء المعربة أو الافعال الا منقلباً عن (ياء) أو (واو) أو مزيداً ، ولا يكون حرفاً اصلياً ، ولعل أول من نبه الى ذلك هو المازني حيث قال : « والألف لاتكون أصلاً أبداً ، انما هي زائدة ، أو بدل مما هو من نفس الحرف ، ولا تكون أصلاً البتة في الاسماء ، ولافي الافعال ، فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصل فيهن »(٨٢) . وقد عقب على ذلك ابن جني موضحاً كلام المازني فقال : « إنما قال أبو عثمان : إن الألف لاتكون اصلاً في الأسماء ولا في الافعال ، وانما تكون زائدة أو بدلاً ، لأنه استقرى جميع الاسماء والافعال او جمهورها ، فلم يجده فيها الا كذلك ، فقضي بهذا الحكم ، فأما الحروف فالألف

---

(٧٧) الكتاب ٢ / ٣٥٧ .
(٧٨) شرح الشافية ٣ / ٢٢٦ .
(٧٩) الكتاب ٢ / ٣٥٦ ، والمنصف ١ / ٢٢٢ ـ ٢٢٥ .
(٨٠) الكتاب ٢ / ٣٥٩ ، وشرح الشافية ٣ / ٦٨ ، والمخصص ١٣ / ٢٦٧ .
(٨١) الكتاب ٢ / ٣٤٩ .
(٨٢) المنصف ١ / ١١٨ .

فيهن أصل غير زائدة ولامنقلبة . والدليل على ذلك أنها غير مشتقة . ولا متصرفة . ولا يعرف لها اصل غير هذا الذي هي عليه(٨٣) وقد حصر ابن جني الأسماء التي لاتكون الألف فيها اصلاً بالأسماء العربية المتصرفة المعربة . وذكر أن هذا هو مقصد المازنيّ . وأنه لم يرد جميع الاسماء ؛ لأن هناك أسماءً الألف فيها مجهولة ؛ لأنها غير مشتقة . مثل : الأسماء المبنية والأصوات المحكية(٨٤) والاسماء الاعجمية . فالألف في هذه الاسماء مجهولة الاصل . فهي مثل الألف التي في الحروف . لا يعرف أصلها في الاشتقاق . فحكموا عليها بأنها أصلية لامنقلبة ولامزيدة(٨٥). ولولا الاستقراء الدقيق للغة . لما استطاع العلماء أن يضعو تلك الضوابط والقواعد . المنثورة في ابواب الإبدال والإعلال . وهي قواعد ثابتة لم يستطع أحد من المعاصرين لنا أن ينقضها . او ينقض شيئاً يسيراً منها . أو يستدرك عليها أي شيء كان .

واستقرى علماء اللغة أوزان ألافعال . والمصادر . واستطاعوا ان يحصروا تلك الأوزان في معان خاصة تشترك في الدلالة عليها كل الافعال والمصادر الواقعة ضمن تلك الأوزان . وإن اختلفت ألفاظها . فوضعوا بإزاء كلّ وزن معنى . أو أكثر من معنى . وقد تشترك الأوزان المختلفة في الدلالة على معنى واحد . قال سيبويه : « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد . حين تقاربت المعاني . قولك : النّزَوان والنّقَزان . والقَفَزان . وانما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع . ومثله : العَسَلان . والرّتكان . وقد جاء على فُعال . نحو النُزاء والقُماص . كما جاء عليه الصوت . نحو : الصُراخ والنُّباح ؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ماتكلف من نفسه في النّزَوان ونحوه . ... ومثل هذا (يعني ماجاء على وَزْن فَعَلان) : الغَليان . لأنه زعزعة وتحرك . ومثله : الغَثَيان : لأنه تجيّش وتنوُّر . ومثله : الخَطَران واللمَعان ؛ لأن هذا اضطراب وتحرك »(٨٦) . وهذه الملاحظة الاستقرائية التي أوردها سيبويه في كتابه . ستبقى ضابطاً تخضع له هذه الاوزان التي أشار اليها في حديثه عن دلالة أوزان المصادر والافعال على المعاني المختلفة . وكتابه ثري بمثل هذه الملاحظة الاستقرائية(٨٧) .

---

(٨٣) المنصف ١ / ١١١٨ – ١١١٩ .

(٨٤) الأصوات المحلية . مثل : غاق . لصوت الغراب . وحاء وماء لصوت الشاء . وجاه لزجر البعير . أنظر المنصف ١ / ١٢٢ .

(٨٥) المنصف ١ / ١٢٠ . ١٢٨ . (٨٦) الكتاب ٢ / ٢١٨ .

(٨٧) الكتاب ٢/٢١٧، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢ ، ٢٢٣ .

وقد تتبع اللغويون والنحاة بعد سيبويه كلام العرب . وأتموا ما بدأه ؛ وقد كان ابن جني من أنشط العلماء الذين استقروا كلام العرب . وقد تناول في كتبه مباحثَ كثيرة تتصل بمعاني الأوزان ، أورد فيها ضوابط كثيرة . قال في كتابه المنصف وهو يتكلم على وزن (استفعل) : « ويقع استفعل في الكلام لمعان . منها : الطلب . نحو : استعتبته . أي طلبت اليه العُتْبى . (أي الرضى)، واستعفيته . . أيْ : طلبت منه الإعفاء . ويكون استفعلت للشيْ تصيبه على هيئة ما . نحو : استعظمته . أي أصبته عظيماً وقد تأتي استفعلت بمعنى : فعلت ... نحو : مرّ واستمرّ . وقرّ واستقرّ(٨٨) .

ولم يقف الغويون والنحاة . في استقرائهم أبنية الأفعال . عند حدّ بيان معانيها . بل تعدوا ذلك فحصروا أبنيتها . ووضعوا لها ضوابط في غاية الدقة .فقد استقصوا مثلاً أوزان الافعال . وخلصوا الى أنّ الفعل الثلاثي المجرد ينحصر في ستة أبواب . هي : فعَلَ يفعُل. وفعَلَ يفعِلُ. وفعَل. يفعَلَ. وفعِل. يفعَل. وفعُل. يفعُل. وفعِل. يفعِلُ. والرباعي ينحصر في باب واحد : فعْلَلَ : يُفْعِللُ . وتوصلوا عن طريق الاستقراء أيضاً الى أن باب (فعَلَ . يفْعَل) بفتح العين في الماضي والمضارع . ينحصر في الافعال التي تكون عينها أو لامها حرفاً من حروف الحلق(٨٩) . ولم يشذّ عن ذلك إلا أفعال قليلة . استقراها العلماء . وأوردوها في كتبهم . قال ابن خالويه : « ليس في كلام العرب فعَلَ . يفعَلُ . مما ليس فيه حرف الحلق عيناً . أوْ لاماً . إلاّ عشرة أحرف : أبى . يأبى . وقلى . يقْلى . وجَبَى . يجبَى . (أيْ) جمع الماء في الحوضِ . وسلى . يَسْلَى . وخظا . يخظى . اذا سمِن . ... وغضضت . تغَضَ . وبضضت . تبَضُ . وقنط : يقنَط . وغسَى الليل : يَغْسَى . اذا أظلم . وركن . يركَنُ . ولم يحكِ سيبويه إلا حرفاً واحداً . وهو : أبى . يأبى . لأنه لاخلاف فيه . والبواقي مختلف فيها »(٩٠) .

واستقرى النحاة الفعل من حيث التعدي والزوم . فتوصلوا الى أن هناك أوزاناً خاصة باللازم . وأوزاناً مشتركة بين المتعدي واللازم . قال سيبويه : « ولما لايتعداك ضربُ ... لايشركه فيه ما يتعدّاك . وذلك : فعُلَ . يَفْعُلُ (بضم العين في

---

(٨٨) المنصف ١ / ٧٧ ، وانظر ١ / ٧٨ و ٨١ و٩١ ، ٩٢ .

(٨٩) حروف الحلق . هي ، الخاء ، والحاء ، والعين ، والغين ، والهمزة ، والهاء . انظر اصلاح المنطق ٢١٧ .

(٩٠) ليس في كلام العرب ٢٨ ـ ٢٩ ، وانظر اصلاح المنطق ٢١٧ ، والأفعال ، ابن القوطية ص ٣ ، والأفعال ، ابن القطاع ١ / ٨

الماضي والمضارع) نحو : كرُم ، يكرُم ، وليس في الكلام فَعُلْتُهُ متعدياً »(٩١) . ثم قال : : « وفعل(٩٢) على ثلاثة أبنية ، وذلك فعَل ، وفعِل ، وفعُل ، نحو : قتَل ، ولزِم ، ومكُث ، فالأولان مشترك فيهما المتعدي وغيره ، والآخر لما لا يتعدى »(٩٣) .

ان الجهود التي بذلها اللغويون والنُحاة في استقراء اللغة لم تكن منحصرة في جانب واحد من جوانب اللغة ، ولذلك اتسعت مباحثهم التي وضعوها عن طريق الاستقراء ، فهم لم يكتفوا برصد أبنية المفردات وبيان معاني تلك الأبنية وما يطرأ عليها من زيادة أو إبدال ، بل تجاوزوا ذلك ، فوضعوا ضوابط لغوية كثيرة ، توصلوا اليها بدراستهم كلام العرب دراسة وصفيّة ، اعتمدوا فيها على الحصر والاستقراء ، ولم يكن للمنطق أو التعليل أو القياس أيّ اثر فيها . وتُعَدُّ ظاهرة الوقف والابتداء مثالاً من أمثلة كثيرة لتلك الدراسة الوصفية الاستقرائية . فقد لاحظ العلماء أن العرب لاتبدأ بالساكن ولا تقفُ على المتحرك(٩٤) فاذا ماجاء الحرف الأول من الكلمة ساكناً ، ألحقوا في أول الكلمة همزة سموها همزة الوصل ، جعلوها سلماً للنطق بالساكن(٩٥) قال ابن جني : « إعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً الى النطق بالساكن ، وهرباً من الابتداء به ، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة »(٩٦) . وقد رصد العلماء مواقع هذه الهمزة في الكلام ، فخلصوا الى أنها تتردد كثيراً في الافعال والمصادر ، نحو فعل الأمر من الثلاثي ، والخماسي ، ومصادر الأفعال الخماسية والسداسية(٩٧) . وهذه الهمزة لاتقع في أوائل الأسماء التي ليست بمصادر مثل اسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الذوات الجامدة ، إلا أنَّ هناك عشرةَ أسماء قد جاءت هذه الهمزة في أولها ، وقد جمعها العلماء عند استقرائهم كلام العرب ، وهي : ابن وابنة ، وامرُؤ ، وامْرأة واثنان واثنتان واسم واسْت وايمن وابْنم وهو بمعنى : ابن

---

(٩١) الكتاب ٢ / ٢٢٦ — ٢٢٧ .
(٩٢) يعني سيبوية بقوله ، (فعل) الفعل الثلاثي المجرد .
(٩٣) الكتاب ، ٢ / ٢٢٧ .
(٩٤) الخصائص ٢ / ٣٢٨ وشرح المفصل ، ٩ / ٦٧
(٩٥) العين ١ / ٤٩ .
(٩٦) المنصف ١ / ٥٣ .
(٩٧) المنصف ١ / ٥٦ ، ١ / ٦٥ ، وسر صناعة الإعراب ابن جني ، ١٢٦ — ١٢٧ ، القاهرة ١٣٧٤هـ — ١٩٥٤ م

قال الشاعر :

وهل لي أمٌّ غيرها إنْ تركتها
أبى الله الا أنْ أكونَ لها ابنما(٩٨)

وعلى الزغم من أن العلماء ، قد بذلوا جهوداً كبيرة في استقراء كلام العرب لم يتهيأ لأحد منهم أن يستقري اللغة استقراءً تاماً يستطيع أن يزعم معه انه لم يَفُتْهُ شيٌ من اللغة ، وذلك لأن العربية لغة واسعة ، ومواردها متشعبة ، فمن المحال أن يستطيع فردٌ مّا أن يُلّم بها(٩٩) ، مهما أوتي من قدرة وعلم ، ولهذا رأينا اللاحق منهم يستدرك على السابق ، فقد استُدرِكَ مثلاً على سيبويه ، وهو من أوسع العلماءاستقراءً للعربية ، استدرك عليه أبو بكر الزبيدي في باب أبنية مفردات العربية ، ووضع في ذلك كتاباً سماه : « كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية » ، أورد فيه الأبنية التي وقعت في كتاب سيبويه ، وأعقب كل بناء بذكر الأبنية الزائدة على أبنية سيبويه ، قال في مقدمة استدراكه : « وكان جلة المشايخ من اهل النحو فيما روينا عنهم يزعمون ، أن ما ألّفه سيبويه يستوفي جميع أبنية الكلام ، ماخلا ثلاثة أبنية ، شذت عن جميعه ، فاستقصيت البحث عن ذلك ، وأنعمت النظر فيه ، فألفيت نحو الثمانين بناءً لم يذكرها سيبويه في أبنية ... فرأيت أن أُفرد في الأبنية كتاباً أَلخَص ذكرها فيه »(١٠٠) .

وقد كانت استدراكات الزبيدي نوعين ، أحدهما يتعلق بأصول أبنية الكلام ، والآخر يتعلق بفروع الأبنية، فقد ذكرسيبويه مثلاًأن وزن (فُعِل) لم يرد في الأسماء لأنه وزن خاص بالفعل الثلاثي المجرد المبني للمجهول ، فاستدرك عليه الزبيدي ، فنقل عن أبي حاتم عن الأخفش أنه قد جاء وزن (فُعِل) في الأسماء ، حيث قالوا (دُئِل) ، وأنشد :

جاؤوا بجيش لو قيس مُعْرَسُهُ
ما كان الا كمُعْرَسَ الدُّئِلِ

ونقل أيضاً أنه يقال للاست رُئِم ، عل مثال فُعِل(١٠١) .

---

(٩٨) الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، والمنصف ١ / ٥٨ ، وسر صناعة الاعراب ١٢٩ ـ ١٣٠ . والصاحبي ١٢٩ .

(٩٩) تهذيب اللغة ١ / ٤ والصاحبي ٢٦ والمزهر ١ / ٦٤ .

(١٠٠) الاستدراك ، ١ . (١٠١) الاستدراك ،

وذكر سيبويه أنه لم يرد في الأسماء أوالصفات على وزن (فِعِل) بكسر الفاء والعين غير (إِبِل)(١٠٢) . فاستدرك عليه الزبيدي . ونقل عن الأخفش أنه جاء في كلامهم (امرأةٌ بِلِزٌ)(١٠٣) و (حِبِرة) للصفرة على الاسنان(١٠٤) . وذكر سيبويه أنه لم يأت على وزن (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين في الصفات غير (عِدَى)(١٠٥) أي : أعداء . فاستدرك عليه . فقال : « قد جاء صفة غير عِدَى . قالوا ماكان سِوَى . أي : مستوٍ .. وماء رِوَى . وماء صِرَى »(١٠٦) .

ولولا الاستقراء الواسع للغة الذي قام به أبو بكر الزبيدي لما استطاع أن يستدرك شيئاً على سيبويه . وان كانت جل استدراكاته لاتعدو أن تكون أبنية لم يرد على مثالها في كلامهم الا الشيء اليسير وغالبها مهجورة لم يتردد استعمالها في العربية(١٠٧) . ولعل استقرار تدوين اللغة بعد سيبويه . وتوفر مصادرها(١٠٨) . هو الذي أتاح للزبيدي وغيره من العلماء أن يستدركوا على سيبويه بعض مافاته .

وممن استدرك عليه أيضاً ابن خالويه . قال : « ليس في كلام سيبويه هذه الأبنية . أغفلها . الزِّيزَم : صوت الجن . الهزنبزان : الرجل السَّيء الخلق . وشمنصير : اسم أرض . والدَّرْداقس : عظم في الرقبة »(١٠٩) . وأورد أمثلة أخرى كلها من مهجور اللغة وغريبها . وليس فيها بناء من الأبنية المعتمدة .

واستدرك عليه كذلك ابن جني . وعقد في كتابه « الخصائص » مبحثاً تناول فيه فوائت الكتاب . قدم له بتوطئة أطرى فيها سيبويه واعتذر له . ووصف الأبنية التي استدركت عليه بأنها قليلة . وأنه لم يُفِتْه من اللغة على سعتها الا أحرف « تافهة المقدار متهافتة على البحث والاعتبار . ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمن فسدت لغته)(١١١) .

---

(١٠٢) الكتاب ٢ / ٣١٥ .
(١٠٣) امرأة بلز ، في القاموس (البلز) بكسرتين القصير. وامرأة بلز الضخمة أو الخفيفة
(١٠٤) الاستدراك ، ٦ . (١٠٥) الكتاب ٢ / ٣١٥ .
(١٠٦) الاستدراك ، ٦ . (١٠٧) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، ٤٣٩ .
(١٠٨) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٣٩
(١٠٩) ليس في كلام العرب ١٧٤ ، و ١٧٥ ـ ١٧٧ ، ٦٥ .
(١١٠) الخصائص ٣ / ١٨٥ ـ ٢١٨ .
(١١١) الخصائص ٣ / ١٨٦ .

وليس سيبويه هو أول من استُدْرك عليه . فقد دأب علماء اللغة على أن يستدرك بعضهم على بعض . على وفْق مايتمّ لهم من استقراء . فمثلاً استدرك الفيروز آبادي على من سبقه من أصحاب المعاجم . وخاصة الجوهري . فذكر في مقدمة قاموسه « أنه فاته نصف اللغة أو أكثر . إما باهمال المادة . أو بترك المعاني الغريبة النادرة (١١٢) . وأحصى محمد مرتضى الزبيدي في مقدمة شرحه القاموس المواد التي استدركها الفيروزآبادي على الصحاح فكانت عشرين ألف مادة(١١٣) .

وإن عقد أي موازنة بين أبواب المعجمين تبين لنا نسبة المفردات التي استدركها الفيروزآبادي على الجوهري . ولنأخذ على ذلك مثلاً باب الهمزة . ولننظر من فصوله: الهمزة . والباء . والتاء . والثاء من هذا الباب في كلا المعجمين . سنجد أن صاحب القاموس قد استدرك على الجوهري عشرة االفاظ هي : « الأباءة . أتأة . الأثئية . أزأ . أكأ . بتأ . بثأ . التِرْطِئة . الأيأة ثاءة »(١١٤) .

واذا ما وضعنا في حسابنا قلة المفردات العربية التي وردت في هذه الفصول في جميع المعاجم العربية . علمنا أن الفيروزآبادي قد أفاد من الاستقراء إفادة عظيمة في اثراء المعجم العربي . فلولا تتبعه كلام العرب في مظانة المختلفة . واستقراؤه جمهرة كبيرة مما دون منه لما استطاع أن يقدم لنا ذلك المعجم العظيم الذي يعد من أوسع المعاجم العربية .

ومع أن صاحب القاموس قد توسع في الاستقراء والتتبع . ورام أن يجعل قاموسه قاموساً للغة . فقد فاته شيء من اللغة . فلم يدونه في معجمه . وقد نبه السيوطي على ذلك . فقال : « ومع كثرة ما في القاموس من الجمع للنوادر والشوارد . فقد فاته أشياء ظفرت بها في أثناء مطالعتي لكتب اللغة »(١١٥) .

ولما شرح محمد مرتضى الزبيدي «القاموس » عمد الى استدراك ما فات صاحبه من موادّ وألفاظ . فذكر عقب كل مادة الألفاظ التي استدركها . وندر أن تمرّ مادة لغوية في التاج : ولا نجد الزبيدي قد استدرك فيها شيئاً على القاموس(١١٦) . وعمله

---

(١١٢) القاموس المحيط ١ / ٣ .
(١١٣) تاج العروس ١ / ٢٣ .
(١١٤) الصحاح . والقاموس . باب الهمزة . فصل الهمزة . والباء . والتاء . والثاء .
(١١٥) المزهر ١ / ١٠٣ .
(١١٦) انظر مثلاً المواد الآتية في التاج . (الأشاء) . و (الألاء) . و (بأبأ) . و (بدأ) . و بـذأ) . و (برأ) . و (بطؤ) . و (بكأ) . و (باء) .

هذا إنما يمثل جزءاً يسيراً من الاستقراء الواسع الذي قام به علماء اللغة على ممر العصور المختلفة . واستطاعوا عن طريقه أن يضبطوا معاني مفردات اللغة . وما يعرض لها مـن ضوابـط واوضاع مختلفة معتمدين فـي ذلك على التتبع والرصد . فوصفوا اللغة وصفاً دقيقاً . وأحاطوا بأبنية مفرداتها . وما يطرأ عليها من زيادة . أو تغيير في أصواتها . وقد وضعوا موازين دقيقة ضبطوا فيها كلام العرب . وتعرفوا مايصح أن يأتلف من مفردات أصواتهم وما لايصح . واستطاعوا بذلك أن يفرقوا بين كلام العرب الأصيل . وما تسرب الى لحنهم من كلام دخيل . سرى اليهم من مخالطتهم غيرهم من الأمم . وان النتائج التي قدمها علماء اللغة في دراستهم الظواهر اللغوية مثل الأضداد والترادف والاشتراك والاتباع والإعلال والإبدال وغير ذلك لخير شاهد على مدى تمسكهم بالاستقراء منهجاً وتطبيقاً . وان عناية علماء اللغة والنحو بالمنطق والتعليل والقياس لم تحل دون تمسكهم بالمنهج الوصفي الاستقرائي في دراسة اللغة وتسجيل ظواهرها .

المصادر

١ ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه ـ الدكتورة خديجة الحديثي ـ الطبعة الاولى ـ بغداد ـ ١٩٦٥ ـ ١٣٨٥ هـ .

٢ ـ الأشباه والنظائر في النحو ـ جلال الدين السيوطيّ ـ الطبعة الثانية ـ حيدر آباد سنة ١٣٦٠ هـ .

٣ ـ الاشتقاق ـ أبو بكر بن السراج ـ تحقيق الدكتور محمد صالح التكريتي .

٤ ـ انباه الرواة على انباه النحاة ـ القفطي ـ تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ـ القاهرة ـ ١٩٥٠ .

٥ ـ اصلاح المنطق ـ أبو يوسف يعقوب بن السكيت ـ تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٧٠ .

٦ ـ الأفعال ـ ابن القطاع ـ الطبعة الاولى ـ حيدر آباد ـ ١٣٦٠ هـ

٧ ـ الأفعال ـ ابن القوطية ـ تحقيق علي فودة ـ القاهرة ـ ١٩٥٢ .

٩ ـ أوزان الفعل ومعانيها ـ الدكتور هاشم طه شلاش ـ النجف ـ ١٩٧١ .

١٠ ـ البارع ـ أبو علي القالي ـ تحقيق هاشم الطعان ـ بيروت ـ ١٩٧٥ .

١١ ـ تاج العروس ـ السيد محمد مرتضى الزبيدي ـ مصر ـ الطبعة الأولى ـ سنة ١٣٠٦ هـ

١٢ ـ تهذيب اللغة ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ القاهرة ـ ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .

١٣ ـ جمهرة اللغة ـ ابن دريد .

١٤ ـ الخصائص ـ أبو الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ـ دار الكتب المصرية ـ سنة ١٩٥٢ .

١٥ ـ دراسات في فقه اللغة ـ الدكتور صبحي الصالح ـ الطبعة الخامسة ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٣ .

١٦ ـ سر صناعة الإعراب ـ ابن جني ـ تحقيق مصطفى السقا وجماعة الطبعة الأولى ـ القاهرة ـ سنة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م

١٧ ـ شرح الشافية الرضي الاستربادي ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وجماعة ـ بيروت ـ ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

١٨ ـ الصاحبي ـ احمد بن فارس ـ تحقيق أحمد صقر ـ القاهرة ـ ١٩٧٠

١٩ ـ الصحاح ـ الجوهري ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .

٢٠ ـ القاموس المحيط ـ الفيروزآبادي ـ القاهرة ـ مؤسسة الحلبي وشركائه .
٢١ ـ الكتاب ـ سيبويه ـ الطبعة الأولى ـ الأميرية ببولاق ـ القاهرة ـ ١٣١٦ هـ .
٢٢ ـ كتاب الابدال ـ أبو الطيب اللغوي ـ تحقيق عزالدين التنوخي ـ طبع المجمع العلمي العراقي بدمشق ـ ١٣٧٩ هـ ١٩٦٠ .
٢٣ ـ كتاب العين ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور مهدي المخزومي ـ مطابع الرسالة ـ الكويت ـ ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .
٢٤ ـ كشف الظنون ـ حاجي خليفة ـ طهران ـ ١٣٨٧ هـ .
٢٥ ـ اللسان ـ ابن منظور ـ طبعة دار صادر ـ بيروت .
٢٦ ـ ليس في كلام العرب ـ ابن خالويه ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـ الطبعة الثانية مكة المكرمة ـ ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .
٢٧ ـ المعرب ـ الجواليقي ـ تحقيق أحمد شاكر ـ القاهرة ١٣٦١ هـ .
٢٨ ـ المزهر في علوم اللغة ـ جلال الدين السيوطي ـ تحقيق محمد جاد المولى وجماعة ـ دار احياء الكتب العربية ـ القاهرة ـ ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م .
٢٩ ـ المنَجد في اللغة ـ كراع النمل ـ تحقيق احمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي ـ القاهرة ـ سنة ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م .
٣٠ ـ المنصف شرح التصريف ـ أبو الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله امين ادارة احياء التراث القديم ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٣ م .
٣١ ـ المخصص ـ ابن سيده ـ المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت .

(٣)

ظاهرة التثنية في اللغة العربية

التثنية : ضمّ اسم الى اسم مثله(١) ، واشتقاقها من : ثني الشيء ، أي : جعله اثنين ، قال الفيروزآبـادي : « وثناه تثنية ، أي : جعله اثنين ، وهذا واحد فاثنه ، أيْ : كن ثانيه »(٢) .

والمثنى : اسم مفعول ، من : تني يثني ، وقد وضعت العرب من هذه الصيغة اسماً للعدد الذي هو ضعف الواحد ، فقالوا : (اثنان) ، والمؤنث (اثنتان) ، وفي لغة تميم (ثنتان) من غير همزة وصل(٣) ، وسموا أحد أيام الاسبوع (الاثنين) ، وربما جاء في الشعر بلا (ألف ولام)(٤) ، قال الشاعر(٥) :

أرائح أنت يوم اثنين أم غادي
ولم تُسلِّم على ريحانة الوادي

والمثنى في المصطلح النحوي هو : « كل اسم معرب دلّ علىاثنين او اثنتين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد منها ، مع عطفه على مثله(٦) » ، وكل اسم لاينطبق عليه هذاالحدّ لا يَعدّه النحاة مثنى وان شارك المثنى في الدلالة على الاثنين أو الاثنتين ، أو شاركه في الاعراب بالحروف ، فمثلاً لفظة (الشفع)(٧) تدل على الاثنين أو الاثنتين ، ولكنها ليست مثنى ؛ لأنها خالية من قيود حد المثنى ، فهي تدل على الاثنين أو الاثنتين بصيغتها الوضعية ، فلم تكن في الأصل مفرداً ، ثم لحقتها الزيادة التي تدخل على الاسم المفرد لتجعله مثنى ، وكذلك لم يعد النحاة مثل (الاثنين والاثنتين وكلا وكلتا) ألفاظاً مثناة وإن شاركت المثنى في علامة إعرابه بل هي عندهم ملحقة بالمثنى ؛ وذلك لأن حدّ المثنى لاينطبق عليها . فالاثنان والاثنتان غير صالحتين للتجرد من الالف والنون والياء والنون ؛ اذ لامفرد لهما من لفظهما ، فليس (اثن) ولا (اثنة) لفظتين تدلان على واحد الاثنين أو

---

(١) المقرب لابن عصفور ٢ / ٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٧ .
(٢) القاموس المحيط (ثني) .
(٣) اللسان ، والمصباح المنير للفيومي (ثني) ، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة لغالب فاضل المطلبي ١٧٢ .
(٤) القاموس المحيط (ثني) .
(٥) البيت لأبي صخر الهذلي ، اللسان (ثنى) .
(٦) همع الهوامع للسيوطي ١ / ٤٠ وانظر شرح عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٥٦ .
(٧) المصباح المنير (شفع) .

الاثنتين(٨) . وكذلك (كلا وكلتا) ليس لهما مفرد من لفظهما . فهما غير صالحتين للتجريد من الزيادة(٩) . فلم يرد عن العرب (كِل) بكسر الكاف مفرداً لكلا . ولا (كِلة) مفرداً لكلتا . وما أورده الكوفيون من شعر استدلوا به على مجيء الفرد لكلتا لا يعول عليه . وهو قول الشاعر :

كـلتا همـا مقرونـة بـزائدهْ
في « كِلتَ » رجليها سُلامى واحده

فالشاعر أراد (كلتا) . ولكنه حذف الألف للضرورة أو التخفيف . وأبقى الفتحة دالةً عليه(١٠). وكلا وكلتا لا يعربان اعراب المثنى عند جمهور المعربينَ إلا إذا اضيفتا الى الضمير . أما اذا اضيفتا الى الظاهر فان إعرابهما يكون بالحركات المقدرة على الألف(١١) . إعراب الاسم المقصور . لأنهما تكونان ملازمتين للألف في جميع أحوالهما . نحو : سافر كلا الضيفين ورأيت كلا الضيفين وسلمت على كلا الضيفين . وهذا الإعراب جارٍ على مذهب الكوفيين(١٢) . أما البصريون فقد ذهبوا الى أن لهما إعراباً واحداً سواء أكانتا مضافتين الى مضمر أم ظاهر . وهو أنهما يعربان بالحركات المقدرة على آخرهما . على الأصل في إعراب الأسماء المفردة المنتهية بحرف معتل(١٣) . وهذا مبني على أن كلا وكلتا مفردتان لفظاً . وان دلتا على ما يدل عليه المثنى من حيث المعنى(١٤) . فهما يشبهان لفظة (كل) في كون لفظها مفرداً ومعناها جمعاً . واستدلوا لمذهبهم هذا بأن العرب تعيد الضمير عليهما مفرداً نحو قوله تعالى : (كلتا الجنتين آتت أكلها)(١٥) . فالضمير في الفعل (آتت) جاء مفرداً وهو عائد على كلتا . ولو لم يكن لفظها مفرداً لما جاز ذلك . واذا جاء

---

(٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٧٦ والمصباح المنير (ثنى) .

(٩) التسهيل لابن مالك ١٢ . وشرح الأشموني ١ / ٧٧

(١٠) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٢ ـ ١٤٣ . والمذكر والمؤنث للانباري ٦٧٤ . والانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الانباري ٢ / ٤٤٩ وخزانة الأدب للبغدادي ١ / ٦٢ والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكري الألوسي ١١٦ .

(١١) أوضح المسالك لابن هشام ١ / ٦ ٣٦ وانظر همع الهوامع ١ / ٤١ . والمطالع السعيدة للسيوطي ايضاً ١ / ١٤٧ .

(١٢) الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٣٩ .

(١٣) الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٤٩ .

(١٤) همع الهوامع ١ / ٤١ والأشباه والنظائر للسيوطي ٣ / ١٤٤ .

(١٥) الكهف / ٣٣ .

الضمير عائداً عليهما مثنى فهو محمول عندهم على معناهما . وكذلك خبرهما قد يأتي مفرداً حملاً على لفظهما كما يأتي مثنى حملاً على معناهما .وقد اجتمع الحمل على معناهما ولفظهما في قول الشاعر(١٦) .

كلاهما حين جد الجري بينهما
قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

حيث قال : (كلاهما ... قد أقلعا) فجاء الضمير مثنى حملاً على معنى (كلا) . وقال : (كلا أنفيهما) رابي فجاء الخبر مفرداً حملاً على لفظهما المفرد(١٧) .

ويرد على مذهب البصريين اعتراض . وهو اذا كانت كلا وكلتا تعربان بالحركات في جميع احوالهما . فلماذا قلب الفهما ياءً في الجر والنصب اذا كانتا مضافتين الى الضمير ؟ فأجاب البصريون على هذا الاعتراض بأن الألف في كلا وكلتا قلبت ياءً مع الضمير كما يقلب ألف (لدى) و (على) ياءً عند اضافتهما الى الضمير نحو : (عليهما ولديهما)(١٨) . وجواب البصريين صحيح لو أن هذه الألف قلبت أيضاً مع الضمير ياءً في حالة الرفع ولم تبق ألفاً . والأمر خلاف ذلك . فقد بقيت ألفاً مع الضمير . وهذا دليل على أن كلا وكلتا لها حال مع الضمير يختلف عن حالها مع الظاهر . وأن انقلابها مع الضمير ياءً في النصب والجر وبقاءها الفاً معه في الرفع دليل على اعرابهما اعراب المثنى اذا اضفتا الى الضمير(١٩) .

وهنا اعتراض على مذهب الكوفيين في اعراب هاتين اللفظتين . وهو أننا لم نرَ اسماً في العربية له اعرابان . اعراب اذا أضيف الى الظاهر واعراب اذا أضيف الى المضمر . فيعرب مع الأول بالحركات ويعرب مع الثاني بالحروف . وهذا الاعتراض وجيه وقوي اذ الأصل في الاسم ان يعرب باعراب واحد سواء أكان مضافاً الى الظاهر أم مضافاً الى الضمير(٢٠) . ومع هذا الاعتراض فان جمهور المعربين والنحاة المتأخرين قد اختاروا مذهب الكوفيين في اعراب هاتين اللفظتين(٢١) لأن انقلاب

---

(١٦) البيت للفرزدق خزانة الأدب ٢ / ٥١ والدرر اللوامع للشنقيطي ١ / ١٦ ـ ١٧ .
(١٧) الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٤٧ .
(١٨) الكتاب لسيبويه ٢ / ١٠٥ المذكر والمؤنث ٦٨٤ . والأشباه والنظائر في النحو ١ / ٢٢٧ .
(١٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١٢٨ .
(٢٠) أسرار العربية لأبي البركات بن الانباري ٢٨٧ وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٢ .
(٢١) التسهيل ١٢ . أوضح المسالك ١ / ٣٦ وهمع الهوامع ١ / ٤١ .

ألفهما ياءً في حالتي النصب والجر وبقاءها ألفاً في الرفع عند الاضافة الى الضمير فيه دلالة ظاهرة على أنهما يعربان اعراب المثنى . ومما يقوي مذهب الكوفيين أن قبيلة من القبائل العربية تعربها بالحروف مع المضمر والظاهر اعراب المثنى . وهذه القبيلة هي كنانة(٢٢) .

ووردت ألفاظ في اللغة على صيغة التثنية وهي في حقيقتها لا تعدّ مثناة في المصطلح النحوي فمثلاً لفظة (كرتين) في قوله تعالى : (ثم ارجع البصر كرتين ، ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير)(٢٣) فهذه اللفظة في هذه الآية لاتعد في المصطلح النحوي مثنى وان جاءت على صيغة التثنية واعربت اعراب المثنى . وذلك لأن هذه اللفظة لاتدل هنا على مايدل عليه المثنى بل تدل على التكثير والمبالغة(٢٤) . لأنه ليس من المألوف أو المعقول أن يرتد البصر خاسئاً كليلاً من نظرة أو نظرتين في السماء . فلابد من تكرار النظر والتأمل في السماء(٢٥) . وهذا التأمل الكثير سيؤدي الى التعب والكلال ومن ثم التيقن بأن هذه السماء ليس فيها من فطور . إذاً فقوله (كرتين) في الآية ليس على حد قولنا : (كرّ الجندي كرتين) ؛ لأن (كرتين) في هذا المثال الأخير مثنى حقيقي . إذ ينطبق عليه حد المثنى من حيث الدلالة العددية والاعراب .

وأما قوله (المشرقين) في الآية الكريمة (ياليت بيني وبينك بعد المشرقين)(٢٦) فقيل ان معنى (المشرقين مشرق الشمس في الصيف ومشرقها في الشتاء . وقيل : معناها المشرق والمغرب . فقال : المشرقين . قال الفراء « وهو أشبه الوجهين لأن . العرب قد تجمع الاسمين على تسمية أشهرهما(٢٧) .

والعرب اذا أرادت ان تعبر عن اسمين متقابلين أو متقاربين كأن يكونا أخوين أو خليفتين مشهورين أو مكانين يقترن أحدهما بالآخر . فقد تغلب أخفهما أو

---

(٢٢) التسهيل ١٢ . همع الهوامع ١ / ٤١ .
(٢٣) الملك / ٤ .
(٢٤) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الانباري ٤٥٠ . همع الهوامع ٤٠ .
(٢٥) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ١٩ / ٢١٠ . والبيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٤٥٠ والبحر المحيط لأبي حيان الاندلسي ٨ / ٢٩٨ .
(٢٦) الزخرف / ٣٨ .
(٢٧) معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٣ إصلاح المنطق لابن السكيت ٤٠٠ .

أشهرهما . أو قد تغلب المذكر منهما فمثلاً قالوا : العُمَران . وهم يعنون الخليفتين عمر بن الخطاب وأبا بكر رضي الله عنهما . فاختاروا الأخف . وعلى هذا جاء القول المشهور ! (أعطيكم سنة العمرين)(٢٨) .

وعبروا عن البصرة والكوفة مجموعتين فقالوا : البصرتان(٢٩) . ويبدو أن البصرة عندهم أشهر وأهم . وعبروا عن الموصل والجزيرة فقالوا : الموصلان(٣٠) . قال الشاعر :

فبصرة الأزد منا والعراق لنا
والموصلان ومنا مصر والحرم

وسمّوا مكة والطائف مجموعتين بالقريتين . قال تعالى : « وقالوا لولا نُزِّل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم »(٣١) .

وربما عبروا عن علمين مكانين أو غير مكانين بمثنى ما اشتهر به هذان الاسمان أو وصفا به . قالوا عن مكة والمدينة : الحرمان(٣٢) . لأن كلاً منهما حرم آمن . وقالوا عن دجلة والفرات : الرافدان .(٣٣) ومن هنا سمي العراق بلاد الرافدين . وعبروا عن بعض أشهر السنة بصيغة التثنية . فقالوا : الصفران . والمحرمان وهم يعنون شهري صفر والمحرم(٣٤) .

وهذا باب واسع في اللغة أفرده أبو الطيب اللغوي بكتاب سماه المثنى . كما أفرد له ابن سيده فصلاً خاصاً في كتابه المخصص سماه : المثنيات(٣٥) .

---

(٢٨) اصلاح المنطق ٤٠٢ . والمثنى لأبي الطيب اللغوي ٤ والمخصص لابن سيده ١٣ / ٢٢٧ .
(٢٩) المثنى ١٢ .
(٣٠) معاني القرآن ٣ / ٣٤ قال الفراء : وأنشدني رجل من طيء . ثم ذكر البيت .
(٣١) الزخرف / ٣١ . وانظر المخصص ١٣ / ٢٢٥ .
(٣٢) اصلاح المنطق ٣٩٧ . ٤٥ .
(٣٣) اصلاح المنطق ٣٩٧ . ١٣٢ / ٢٢٥ .
(٣٤) المثنى ١٧ .
(٣٥) المخصص ١٣ / ٢٢٣ ـ ٢٣٦ .

وللعرب عناية خاصة بالمثنى . ولهذا وردت هذه الصيغة في أمثالهم كثيراً . نحو قولهم : (إنما المرء بأصغريه)(٣٦) يعنون : قلبه ولسانه وقولهم : (القلم أحد اللسانين)(٣٧) . وقولهم : : (خفة الظهر أحد اليسارين)(٣٨) .

وقد وضعت العرب للتثنية صيغة قياسية بسيطة تتمثل بزيادة ألف ونون الى المفرد في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر(٣٩) . هذا هو قانون لغتهم وعليه جل كلامهم نثراً وشعراً . الا ان هناك قبائل عربية معينة ألزمت نفسها بصيغة واحدة في جميع الأحوال الإعرابية . فالتزمت بزيادة الألف والنون في الرفع والنصب والجر . فحكم المثنى على هذه اللغة . حكم الاسم المقصور لملازمته الألف . ويكون اعرابه بحركات مقدرة على الألف . رفعاً ونصباً وجراً . والقبائل التي ورد فيها المثنى على هذه الصورة هي : قبيلة بلحارث بن كعب . وخثعم . وزبيد وكنانة . وبنو العنبر من تميم . وبنو الهجيم(٤٠) . وعلى هذه اللغة ورد قولهم : (قيّد بعيراك)(٤١) . ولو جاء على لغة عامة العرب لقيل : (قيّد بعيريك) . ومثله قول الشاعر :

فأطرق اطراق الشجاع ولو رأى
مساغاً لناباه الشجاع لصمّما(٤٢)

فقد قال (لناباه) . ولو جاء على اللغة العامة لقال : (لنابيه) . وجاء شيء من الحديث النبوي على هذه اللغة . وهو قوله صلى اللّه عليه وسلم : (لا وتران في ليلة)(٤٣) ولو جاء على لغة عامة العرب لقال : (لا وترين في ليلة) : لأن (لا) هنا نافية للجنس عاملة عمل إنّ(٤٤) .

---

(٣٦) اصلاح المنطق ٣٩٦ .
(٣٧) همع الهوامع ١ / ٤٣ .
(٣٨) همع الهوامع ١ / ٤٣ .
(٣٩) الكتاب ١ / ٤ .
(٤٠) شرح المفصل ٤ / ١٤٣ . وشرح الأشموني ١ / ٧٩ .
(٤١) صفة جزيرة العرب للهمداني ١٣٥ .
(٤٢) البيت للشاعر المتلمس (ديوانه ٢) . وخزانة الأدب ٤ / ١٦ ـ ١٧ .
(٤٣) سنن أبي داود ٢ / ٦٧ . وهمع الهوامع ١ / ٤٠ .
(٤٤) المطالع السعيدة ١ / ١١٤ .

وقد خرّج كثير من النحاة على هذه اللغة قوله تعالى (إنّ هذان لساحران)(٤٥) في قراءة من قرأ الآية بتشديد نون (إنّ) ومجيء اسم الاشارة بالألف والنون(٤٦). ومما يقوي هذا التخريج أن ابن خالويه نقل عن ابن عباس أنه قال : « إنّ الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حيّ من أحياء العرب . وهذه اللفظة (يعني قوله : هذان) بلغة بلحارث بن كعب خاصة ، لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه ، لا يقلبونها لنصب ولا خفض »(٤٦) .

وعلل أبو زيد الانصاري هذه اللغة بأن قبيلة بني الحارث بن كعب تقلب الياء الساكنة اذا انفتح ما قبلها في المثنى أو غيره وتجعلها ألفاً . ولهذا فهم يقولون : أخذت الدرهمان ، عوضاً عن (أخذت الدرهمين) ، وفي عليها يقولون : علاها(٤٧) . وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

أيّ قلوص راكب تراها
طاروا عليهن فشل علاها(٤٨)

ولما عرض االفراء للآية الكريمة أجاز فيها وجهين الأول أن تكون على لغة بني الحارث بن كعب ونقل عنهم أنهم يقولون : (هذا خط يدا أخي بعينه) . ولو جاء على اللغة العامة لقال خط يدي أخي . باضافة خط الى (يدي) وجرها بالياء . وهذه اللغة على ما حكى الفراء قليلة ولكنها أقيس من اللغة المشهورة في اعراب المثنى : واحتج الفراء لقياسيتها بقوله : « لأن العرب قالوا : مسلمون ، فجعلوا : الواو تابعة للضمة ، لأن الواو لاتعرب ، ثم قالوا رأيت مسلمين ، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم ، فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها ، وثبت مفتوحاً ، تركوا الألف تتبعه ، فقالوا : رجلان ، في كل حال(٤٩)

---

(٤٥) طه / ٦٣

(٤٦) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي ، أنظر اختلاف القراء في قراءة هذه الآية ، كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤١٩ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢١٧ واتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٣٠٤ . وانظر في أوجه إعراب الآية الكشاف ٢ / ٥٤٣ ، ومشكل اعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب ٢ / ٤٦٦ ـ ٤٦٨ .

(٤٧) النوادر في اللغة لأبي زيد الانصاري ٥٨ . وانظر دراسة اللهجات العربية القديمة للدكتور داود سلوم ١٥ .

(٤٨) قال أبو زيد الأنصاري النوادر (ص ١٥) قال المفضل ، وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن ثم ذكر البيت .

(٤٩) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

أما الوجه الآخر الذي حمل عليه الفراء الآية فهو ان الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل . فلما ثنيّت زدت على المفرد نوناً وتركت الألف ثابتة على حالها ، لاتزول على كل حال ، كما قالت العرب في الاسم الموصول (الذي) ثم زادوا نوناً لتدل على الجمع ، فقالوا : (الذين) في الرفع والنصب والجر ، وكذلك فعلوا في تثنية (هذا) فقالوا (هذان) في الرفع والنصب والجر . وتكون الألف في هذا الاسم الدال على الاثنين هي ألف (هذا) وليست الف التثنية(٥٠) ومذهب الفراء هذا ليس بسديد لأمرين ، الأول : أنه جعل النون وحدها علم التثنية . والصحيح أن هذه النون ليست علم التثنية ، وانما علم التثنية الألف والياء بدليل أن هذا النون ليست علم التثنية ، وانما علم التثنية الألف والياء بدليل أن هذه النون تحذف في الاضافة ولا يفرق بين المفرد وتثنيته إلا بالألف والياء ، والأمر الثاني : ان الزام الألف في المثنى لم يقتصر على أسماء الاشارة فقد جاء في غيره من الأسماء ، وقد نقل الفراء نفسه عن رجل من بني الاسد(٥١) وصفه بأنه مارأى ، افصح منه : أن بني الحارث ابن كعب يجعلون المثنى بالألف على كل حال في أسماء الاشارة وغيرها من الأسماء المثناة(٥٢)

ونقل ابن فارس عن بعض أهل العلم أنه يذهب في توجيه الزام اسم الاشارة الألف على كل حال بأن الاعراب يقتضي أن يقال (إنّ هذان) بالألف وليس بالياء ، لأن اسم الاشارة (هذا) اسم منهوك أي ضعيف ، فهو على حرفين أحدهما حرف علة . وهو الألف من(ذا) أما لفظة (ها) فهي كلمة تنبيه وليست من اسم الاشارة في شيء ، فلماء ثنيّ اسم الاشارة احتيج الى ألف التثنية . فالتقت بألف اسم الاشارة وكل منهما ساكنان أصلاً ، فاحتيج الى حذف احداهما . فان حذفوا الألف الاصيلة بقي الاسم على حرف واحد ، وإنْ أسقطنا ألف التثنية كان في النون عوض عنها ودلالة على معنى التثنية فحذفوا ألف التثنية ، ولما كانت الألف الباقية هي ألف اسم الاشارة ، واحتاجوا الى اعراب التثنية لم يغيروا الألف عن صورتها ، لأن الاعراب واختلافه في التثنية والجمع انما يقع على الحرف الذي هو علامة التثنية والجمع ، والألف في (هذان) ليست ألف التثنية وانما هي ألف اسم الاشارة فتركوها

---

(٥٠) الخصائص ٣ / ٦٥ وشرح المقدمة المحبسة لابن باشاذ ١ / ١٣٢ .

(٥١) الأسد ، بفتح الهمزة وسكون النون هم (الأزد) ، أنظر اصلاح المنطق ١٨٥ .

(٥٢) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ والخصائص ٣ / ٦٥ .

على حالها في النصب والجر . قال ؛ ومما يدل على هذا المذهب قوله جل ثناؤه : (فذانك برهانان من ربك)(٥٣) . لم تحذف النون . وقد أضيف . لأنه لو حذفت النون لذهب معنى التثنية . لأنه لم تكن للتثنية هاهنا علامة الا النون وحدها . فاذا حذفت أشبهت الواحد لذهاب علامة التثنية(٥٤)

وهذا التفسير يشبه الى حد ماتفسير الفراء الثاني للآية . إلا أن فيه تفصيلاً وبسطاً أكثر . وأعتقد أن هذا التفسير أيضاً ليس بسديد . وما استدل به على أن نون المثنى هي علم التثنية بدليل عدم حذفها في قوله (فذانك) مع أن (ذان) مضافة الى كاف الخطاب . استدلال غير صحيح ؛ لأن اسم الاشارة في الآية ليس مضافاً الى كاف الخطاب(٥٥) . وقوله (ذانك) ليس من باب التركيب الاضافي . لامن حيث المعنى الذي تفيده الاضافة . ولا من حيث القياس النحوي ؛ وذلك لأننا لانريد في قولنا (ذانك) أن نضيف اسم الاشارة الى المخاطب . على حد اضافة اي اسم الى اسم آخر . كما في قولنا : (هذان كتاباك) . والاضافة نسبة تقييدية بين اسمين . وليس في قولنا (ذانك) أي معنى من معاني هذه النسبة . وليس فيه أيضاً اي معنى من المعاني التي تفيدها الاضافة من ملك أو شبه ملك أو ظرفية أو بيان جنس(٥٦) . فالكاف ليس مضافاً اليه . وانما جيء به لتقوية التنبيه وقصد توجيهه للمخاطب . وأما من حيث القياس النحوي فان اسماء الاشارة لاتضاف البتة لأنها أسماء معارف والمعارف لاتضاف(٥٧) . ولو كان (ذانك) من باب التركيب الاضافي لوجب حذف النون لأن القياس النحوي يقتضي حذفها . اذ لم يرد في كلامهم ثبوت هذه النون مع المثنى المضاف . وقد حكم النحاة على هذه الكاف بأنها حرف خطاب(٥٨) . وأنها ليست . اسماً . بدليل عدم حذف النون من قوله (فذانك)(٥٩) .

(٥٣ القصص / ٣٢ .
(٥٤) الصاحبي لابن فارس ٢٩ ــ ٣٠ .
(٥٥) الجامع لاحكام القرآن ١٣ / ٢٨٦ .
(٥٦) المرتجل لابن الخشاب ٢٦٠ ــ ٢٦١ وهمع الهوامع ٢ / ٤٦ ــ ٤٧ .
(٥٧) الكتاب ٢ / ١٠٤ المقتضب للمبرد ٤ / ٢٧٩ . وأوضح المسالك ٢ / ١٨٣ وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٤ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ١٣٩ ــ ١٤٠
(٥٨) شرح المفصل ٣ / ١٣٤ وهمع الهوامع ١ / ٧٦ والمرتجل ٣٠٢ .
(٥٩) شرح المفصل ٣ / ١٣٤ . والأصول في النحو لابن السراج ٢ / ١٣١ ــ ١٣٢ .

وبعد هذا كله نخلص الى ان الصحيح في قوله (إنّ هذان) هو : أن هذه القراءة قد وافقت لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من القبائل العربية . ممن يجعلون المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجراً . على حد قول الشاعر(٦٠) :

تزود منا بين أذناه ضربة
دعته الى هابي التراب عقيم

وفي ضوء هذه اللغة التي تلزم المثنى الألف أستطيع أن أرجح أن(٦١) الأصل القديم للمثنى أن يأتي بالألف في كل الأحوال الاعرابية . ثم توسعت العرب فيما بعد فاستعملت الياء للنصب والجر وخصت الألف بالرفع للتفريق بين المعاني الاعرابية التي تعرض للمثنى . كما فرقت بين تلك المعاني حينما تعرض للمفرد . ومما يعزز ذلك عندي أن كثيراً من هذه القبائل التي تلزم المثنى الألف قبائل يمنية . ومما لاشك فيه أن عربية القبائل اليمنية أقدم من عربية القبائل الشمالية وربما يكون شيوع هذه اللغة في بعض القبائل العربية الشمالية قد جاء نتيجة تأثر هذه القبائل بلغات أهل اليمن(٦٢) الذين كثيراً مااتجهوا صوب الشمال واستقروا بين قبائله .

ومما يقوي قولي أن الأصل في المثنى أن يكون بالألف وأن الياء قد استحدثت فيما بعد أننا نرى الألف قد جاءت علماً للتثنية في أسماء كثيرة لا يعدُّها النحاة ضمن الأسماء المثناة . كما هو الحال في الضمائر نحو : (هما) و (أنتما) و (كما) . في نحو قولنا : (هذا كتابكما) . كما جاء الألف مع الأفعال دالاً على التثنية في مثل قولنا : (فعلا) و (يفعلان) و (افعلا) و (فعلتما)(٦٣) .

والنحاة قد فرقوا بين ألف التثنية الذي يلحق الأسماء المثناة وألف التثنية الذي يلحق الأفعال المسندة الى المثنى المضمر . فقرروا بأن ألف التثنية في الأسماء حرف . لأنه علامة تلحقها لتدل على أن الاسم قد صيغ ليدل على الاثنين أو الاثنتين .

---

(٦٠) البيت لهوبر الحارثي . لسان العرب (صرع) .
(٦١) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة للدكتور هاشم الطعان ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .
(٦٢) دراسة اللهجات العربية القديمة ١٥ والأدب لجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة ٢٢١
(٦٣) المقتضب ٣ / ١٨٦ همع الهوامع ١ / ٥٧ ـ ٥٨ .

فهذه الألف لاتدل على الاسم . وانما هي علامة تثنية واعراب .(٦٤) . والدليل على أنه علامة اعراب تغيُّره بتغيُّر اعراب الاسم . اذ يحل محله الياء في غير الرفع . أما الألف الذي يلحق الأفعال فهو اسم ؛ لأنه يدل على ان الفعل قد اسند الى المثنى المضمر . فهو اذاً قد حلّ محل المسند اليه . ولا يكون المسند اليه الا اسماً . فضلاً عن أن هذه الألف كناية عن مخاطب أو غائب(٦٥) . وكل منهما لا يكون الا اسماً . وهناك حالة واحدة عدّ فيها النحاة ألف التثنية مع الأفعال حرفاً . وذلك اذا كان الكلام قد جاء على لغة (أكلوني البراغيث) . نحو قولهم : (سافرا الضيفان) ؛ لأن هذه الألف قد جيء بها علامة تدل على عدد الفاعل الظاهر الذي أسند اليه الفعل . فحكمها حكم تاء التأنيث التي تلحق الفعل المسند الى فاعل مؤنث . نحو : جاءَتْ فاطمة)(٦٦) .

والأصل في الاسم اذا ثني أنه يبقى على صورته في المفرد من غير تغيير . ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، فان كان في المؤنث علامة تأنيث فانها تثبت ولا تحذف بخلاف جمع المؤنث السالم . فنقول في تثنية (قائمة) : (قائمتان) فنثبت التاء لأنها علم التأنيث . فلو حذفت لالتبس بتثنية المذكر . وليس كذلك في الجمع(٦٧) ، إذ لو أبقينا التاء الأولى لقلنا (قائمتات) وعندئذ يلحق الاسم علامتا تأنيث(٦٨) ويكون فيه ثقل والعرب تفر من ذلك كله .

وهناك اسمان مؤنثان حذفت منهما التاء عند التثنية خلافاً للقياس . وهذان الاسمان هما : (خصية وألية) . فقالوا في تثنيتهما (خصيان وأليان) . وهناك من العرب من يجري هذين اللفظين على الأصل في التثنية فيبقي التاء فيقول : (أليتان) و (خصيتان)(٦٩) .

وقد تطرأ على صورة المفرد تغييرات عند تثنيته . وهذه التغيرات قياسية . وتنحصر هذه التغيرات القياسية في الأسماء المقصورة والممدودة . فاذا كان الاسم المفرد مقصوراً فعند التثنية ينظر اليه من جهتين . الأولى عدد أحرفه والثانية أصل

---

(٦٤) الأصول في النحو ٢ / ٢٨٩ ــ ٢٩٠ وشرح المقدمة المحسبة ١ / ١٢٨ .

(٦٥) المقتضب ١ / ٢٦٢ . و ٢٦٣ وهمع الهوامع ١ / ٥٧ .

(٦٦) سيبويه ١ / ٢٣٦ . وأوضح المسالك ١ / ٢٥١ . وهمع الهوامع ١ / ١٦٠ ودراسة اللهجات العربية القديمة للدكتور داود سلوم ٣١ .

(٦٧) شرح المفصل ٤ / ١٤٣ وشرح المقدمة المحسبة ١ / ١١١ .

(٦٨) المقتضب ١ / ٦ و ٤ / ٧ وشرح المقدمة المحسبة ١ / ١١٠ .

(٦٩) المقرب ٢ / ٤٥ . وشرح المفصل ٤ / ١٤٣ .

ألفه المقصورة . فاذا كان عدد أحرفه اكثر من ثلاثة أحرف قلبت ألفه في التثنية سواء أكان أصلها (واواً) نحو (مصطفى) أم كان أصلها ياءً نحو (مرمى) أم كان الألف للتأنيث نحو : (حبلى) فنقول في ذلك كله (مصطفيان ، ومرميان ،وحبليان) . أما اذا كان المفرد ثلاثياً نحو (رحى وقفا) فينظر الى اصل الفه . فان كان واواً قلب واواً . وإن كان ياءً قلب ياءً نحو « رحى ـ رحيان) و (قفا ـ قفوان)(٧٠) .

واذا كان المفرد اسماً ممدوداً فعند التثنية ينظر الى الهمزة أهي أصلية أم مزيدة أم منقلبة عن أصل أم جيء بها للالحاق . فان كانت أصلية فالقياس أن تبقى همزة ثم تلحقها علامة التثنية نحو : (وضاء ـ وضاءان) و (قراء ـ قراءان) . واذا كانت الهمزة منقلبة عن واو أو ياء فعند التثنية يجوز فيهما وجهان ، أولهما : ان تبقى الهمزة على حالها من غير تغيير ، وثانيهما : أن تقلب الهمزة واواً ، والاول هو الاصل . فنقول في (كساء ورداء) (كساءان وكساوان ، ورداء إن ورد أو ان) أما اذا كانت الهمزة مزيدة للتأنيث نحو : (حمراء وصحراء) ففي التثنية تقلب واواً فنقول : (حمراوان وصحراوان) . أما إذا كانت الهمزة للالحاق ففي تثنيتها وجهان : اقرار الهمزة ، أو ابدالها واواً والأجود اقرارها ، فنقول في (علباء) : (علباءان أو علباوان)(٧١) .

وهناك لفظة جاءت مثناة على خلاف قياس كلام العرب . وهذه اللفظة هي قولهم (مذروان) ، وكان القياس أن يقولوا : (مذريان) . لأنها على قياس تثنية المقصور الزائد على ثلاثة أحرف نحو : (ملهى وأعشى)(٧٢) . ويبدو أن العرب قد صاغت هذه اللفظة صياغة مرتجلة فوضعتها للدلالة على التثنية من غير نظر الى المفرد . اذ انها لم تستعمل مفردهـا في كلامها(٧٣) ، بل وضعت هذه اللفظة دالّة على التثنية كما وضعت مثل : الشقاوة والأداوة على التأنيث من غير تقدير دخول التاء على المذكر ، اذ ليس لها مذكر ، كما جرى القياس فيما أنث بالتاء ، نحو : قائمة ونائمة ، مما ورد له مذكر من لفظه ثم ادخلت عليه التاء لغرض التأنيث(٧٤) .

---

(٧٠) أوضح المسالك ٣ / ٢٤٦ ، وشرح المفصل ٤ / ١٤٨ ـ ١٤٩ ، المقرب ٢ / ٤٥ .

(٧١) شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٣٢ ـ ١٣٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٤٨ .

(٧٢) شرح المفصل ٤ / ١٤٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٤٤

(٧٣) فقه اللغة وإسرار العربية للثعالبي ٥٧٦ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة الافظ لابن مالك ١٣٦ .

(٧٤) التسهيل ١٧ وشرح المفصل ٤ / ١٤٩ .

والعرب قد تستغني عن تثنية بعض الأسماء بتثنية ما يشابهها في المعنى أو باستعمال لفظة ارتجلت للتثنية استغناءً بها عن تثنية اسم آخر. فمثلاً العرب لم تثن (أجمع) ولا (جمعاء) فقد استغنوا عن ذلك باستعمال (كلا) و (كلتا) للدلالة على ماتدل عليه تثنية هذين الاسمين(٧٥)، فيقولون مثلاً: جاء الجيش أجمع. وجاءت القبيلة جمعاء. فاذا ثنّوا المؤكد في مثل هذا الكلام قالوا: جاء الجيشان كلاهما. وجاءت القبيلتان كلتاهما. ولم يسمع عنهم مثل : (جاء الجيشان أجمعان) ولا (جاءت القبيلتان جمعاوان). وقد أجاز ذلك الكوفيون(٧٦) قياساً على تثنية الأسماء المفردة في غير هذا الباب والبصريون يمتنعون من ذلك التزاماً منهم بالسماع(٧٧). وفي هذا دليل على ان الكوفين قد لايقفون عند المسموع بل يتجاوزونه فيحملون الكلام على القياس.

واستغنت العرب أيضاً بتثنية (سيّ) عن تثنية (سواء). اذ لم يرد عنهم (سواءان). بل ورد (سيّان) في تثنية (سواء) و (سيّ)(١). فقالوا: (الأمران سيّان). ولم يقولوا: (الأمران سواءان).

وقد يستغنون بتثنية المؤنث عن تثنية المذكر خلافاً لما عهد عنهم في تغليب المذكر على المؤنث في كثير من كلامهم(٢). فمثلاً (ضبع) مؤنث. ومذكره (ضبعان) فاذا أرادوا أن يثنوا هذين الاسمين قالوا: (ضبعانِ) سواء أكان المفرد مذكراً أم مؤنثاً(٣). وجعلوا الفرق بين (ضبعان) مذكر (ضبع) و (ضبعان) المثنى في الاعراب وحركة النون. ففي المفرد تتلزم الألف في جميع الاحوال الاعرابية وتكون النون حرف الاعراب. وفي التثنية تكون النون مكسورة ويجري على الاسم ما يجري على غيره من الأسماء المثناة فيعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً فنقول: (أقبل ضبعانِ) و (رأيت ضبعين) و (مررت بضبعين) سواء أكان المفرد مذكراً أم مؤنثاً. واعتقد أن العرب قد استغنت بتثنية المؤنث هنا عن تثنية

---

(٧٥) الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٥٢.

(٧٦) التسهيل ١٦٥، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢.

(٧٧) الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٥٢. والتصريح ٢ / ١٢٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ٧٨.

(٧٨) أوضح المسالك ٣ / ٢٢، الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٥٠.

(٧٩) المذكر والمؤنث ٦٧٦ وانظر شرح الكافية للرضي الاستربادي ٢ / ١٧٢.

(٨٠) الكامل للمبرد ١ / ٢٨٠ والأشباه والنظائر في النحو ١ / ٥٠ والمقرب٤٣٢.

المذكر لئلا يطول الكلام فيما لو قالوا : ضبعانان . فيكون ثقيلاً والعرب تفرّ دائماً من الثقل في كلامها . فاختاروا تثنية (ضبع) المؤنث لخفته على تثنية المذكر (ضبعان) .

وقد استغنت العرب في باب الأعداد عن تثنيتها بذكر ألفاظ أخرى . فقالوا : في تثنية الواحد : (اثنان) . ولم يقولوا : (واحدان) واستغنوا عن تثنية الأثنين والاثنتين . فقالوا : : (أربعة وأربع) واستغنوا عن تثنية الثلاثة والثلاث فقالوا : (ست وستة) واستغنوا عن تثنية عشرة فقالوا : (عشرون) ولم يقولوا : (عشرتان)(٨١) . ولم ترد عنهم تثنية في باب العدد الا تثنية (مائة) و (ألف)(٨٢) .

واذا ثنت العرب العلم سلبت منه التعريف(٨٣) ؛ لأن التثنية فيها تعدد وشيوع . والأصل في العلم أن يكون خاصاً بفرد(٨٤) . ولهذا كان معرفة . فاذا تعدد فقد هذه الخاصية . قال سيبويه : « فان قلت هذان زيدان منطلقان وهذان عمران منطلقان . لم يكن هذا الكلام الا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمر . وليس واحد منها أولى به من الآخر»(٨٥). فاذا أردنا الابقاء على تعريفه بعد تثنيته الحقناه مانلحق الاسماء النكرات من أداة ليتعرف . وهذه الأداة هي (أل)(٨٦) . على الأصل في تعريف الأسماء النكرات . فاذا ثنينا مثل : (محمد) وقلنا (محمدان) فالمثنى هنا نكرة . فاذا اردنا تعريفه قلنا : (المحمدان) . الا اذا كان العلم مركباً اضافياً فلا يحتاج صدره الى اداة تعريف . لأن تعريفه بالاضافة . فهو يكتسب التعريف من المضاف . والمضاف اليه باق على تعريفه(٨٧) فنقول في تثنية مثل (عبدالله): (عبدالله). وهناك سبب آخر يمنع دخول (أل) على المضاف في مثل هذه الاعلام المركبة وهو أن العلم هنا مضاف واضافته محضة وفي الاضافة المحضة لاتدخل (أل) على المضاف البتة(٨٨) .

---

(٨١) الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٥١ .
(٨٢) التسهيل ١١٩ . وانظر المقرب ٢ / ٤٢ .
(٨٣) المقتضب ٢ / ٣١٠ . والتسهيل ٣١ .
(٨٤) المقرب ١ / ٢٢٢ . المرتجل ٢٨٧ .
(٨٥) الكتاب ١ / ٢٦٨
(٨٦) للكتاب ١ / ٢٦٨ . المقتضب ٢ / ٣١٠ . والتسهيل ٣١ .
(٨٧) المقتضب ٢ / ٣١٠ .
(٨٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ٤٦ . وهمع الهوامع ٢ / ٤٨ .

واذا سمي العلم بالمثنى جاز في اعرابه ثلاثة أوجه . أولهـا أن تبقـى المثنـى على حاله قبل التسمية . فتعربه بعد النقل الى العلمية اعراب المثنى قبل هذا النقل . فترفعه بالألف وتنصبه وتجره بالياء . نحو (البحرين) البلد المعروف . فأصله تثنية (بحر) . ثم جعل علماً . فالمختار فيه أن تقول : هذا البحرانِ . ورأيت البحرين . ومررتُ بالبحرين قال سيبويه : « هذا باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع... فاذا سميت رجلاً بـ (رجلين) فان أقيسه وأجوده أن تقول : هذا رجلان . ورأيت رجلين . ومررت برجلين »(٨٩) . واحتج المبرد لمذهب سيبويه هذا فقال : « اذا سميت رجلاً (رجلين) . فان أحسن ذلك ان تحكي حاله التي كانت في التثنية ... وانما اخترت ذلك لأن القصد انما كان في التثنية(٩٠) .

والوجه الثاني : هو أن تلزم العلم المنقول من صيغة التثنية الألف وتجعل الاعراب على النون . وعندئذ يعرب العلم اعراب الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون . فيكون أعرابه اعراب : (سلمان وعمران) علمين . فتقول فيمن اسمه (مسلمان) : هذا مسلمانُ قد جاء . ورأيت مسلمانَ مقبلاً . وسلمت على مسلمانَ جالساً(٩١) . وعلل المبرد هذا الوجه فقال : « وان شئت قلت في التثنية : (هذا مسلمان قد جاء) فتجعله بمنزلة زعفران . وانما جاز ذلك لأن التثنية قد زالت عنه . والألف والنون فيه زائدتان فصار بمنزلة قولك : غضبان . وعطشان ... »(٩٢) وهذا الوجه مازال مستعملاً الى حد الآن . فقد شاع اسم (زيدان) في عصرنا هذا . وهو منقول من تثنية (زيد) . وعامة الناس يلزمونه الألف ويجرون الاعراب على النون . فيقولون : جاء زيدان مسرعاً . ورأيت زيدان جالساً . ومررت بزيدان جالساً .

والوجه الثالث : أن تجعل العلم المسمى بالمثنى على صيغة التثنية في حالة الجر أو النصب . فتلزمه الياء في كل حال . وتجعل الاعراب على النون . فيكون معرباً اعراب المفرد المنصرف بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً . وقد منع هذا الوجه سيبويه . واحتج لهذا المنع فقال : « فان قلت هلاّ تقول : هذا رَجُلِينٌ .

---

(٨٩) الكتاب ٢ / ١٧ ـ ١٨ والمقتضب ٤ / ٣٦ وشرح الكافية ٢ / ١٤٠ وهمع الهوامع ١ / ٥٠ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٧٩ .

(٩٠) المقتضب ٤ / ٣٦

(٩١) الكتاب ٢ / ١٨ . المقتضب ٤ / ٣٦ .

(٩٢) المقتضب ٤ / ٣٦ .

تدع الياء كما تركتها في مسلمين . فانه انما منعهم من ذلك أن هذه (يعني صيغة رجلين) لاتشبه شيئاً من الأسماء في كلامهم . ومسلمين مصروف كما كنت صارفاً سنيناً »(٩٣) . وقد أجاز هذا الوجه غير سيبويه(٩٤) . وهو مستعمل في كلام الناس الى يومنا هذا . فالبحرين البلد المعروف لايجريه الناس الا على هذا الوجه . وكذلك مثل (حسنين) علماً لمفرد مما جاء مستعملاً عند أهل عصرنا ملازماً الياء ومعرباً بالحركات على النون اعراب المفرد المنصرف . ولعل الذي اساغ هذا الوجه من الاعراب أن هذا اللفظ قد صار دالّاً على مفرد(٩٥) . فمعناه معنى المفرد وان كان لقطة لفظ المثنى . فحمل اعرابه على معناه فأعرب إعراب المفرد . والعرب قد تحمل الكلام على المعنى في كثير من الاحوال . كما تحمل كلامها على اللفظ في أحوال أخرى(٩٦) واذا جاء العلم منقولاً عن صيغة التثنية أو جمع المذكر السالم وأبقينا اعرابه بعد النقل الى العلمية على اعرابه قبل النقل . وذلك باعرابه بالحروف كما تعرب أي مثنى أو جمع سلامة ففي هذه الحالة لايجوز أن نثنى العلم التثنية الصناعية المعهودة في تثنية أي اسم مفرد . قال المبرد « واعلم أن من سمّي رجلاً بقولك : (رجلان أو مسلمون فأجراه مجرى التثنية والجمع لم يجز أن يثنيه ... فيقول : (هذان مسلمانان) ولا (رأيت مسلمينين) ؛ لأنه يثبت في الاسم رفعان ونصبان وخفضان(٩٧) فاذا أردنا أن نثنيه قلنا في ذلك أسلوب آخر . قال المبرد : « فاذا أردت تثنية قولك (مسلمان) اسم رجل فيمن حكى ... قلت : هذان ذوا مسلمين . وما أشبهه مثل أن تقول : كل واحد منهما يسمى مسلمين . أو كل واحد منهما مسلمان . حتى تدل عليه بهذا وما أشبه »(٩٨) .

أما اذا ألزمت المثنى الألف بعد نقله الى العلمية وجعلت الاعراب على النون جاز تثنية العلم على وفق تثنية اي مفرد لأنك تعامله في هذه الصورة معاملة مثل زعفران . فنقول في تثنية مثل (مسلمان) علماً لمفرد : (مسلمانان) في الرفع . و (مسلمانين) في النصب والجر . وذلك مثل قولك في تثنية (زعفران) (زعفرانان) في الرفع . و (زعفرانين) في النصب والجر(٩٩) . والذي أساغ ذلك أن العلم هنا مفرد

---

(٩٣) الكتاب ١ / ١٨ . وانظر المقتضب ٤ / ٣٦ .
(٩٤) شرح الكافية ٢ / ١٤٠ ولسان العرب . وتاج العروس . والمصباح المنير (بحر) .
(٩٥) المصباح المنير (بحر) .
(٩٦) الأشباه والنظائر ١ / ١٨٩ .
(٩٧) المقتضب ٤ / ٣٨ . الكتاب ٢ / ٩٥ .
(٩٨) المقتضب ٤ / ٣٩ . الكتاب ٢ / ٩٥ .
(٩٩) المقتضب ٤ / ٣٨ .

من حيث المعنى(١٠٠) وان كان لفظه لفظ المثنى . فعومل حملاً على معناه . لا على لفظه . فلحقته التثنية الصناعية التي تلحق أي مفرد منتهٍ بألف ونون زائدتين .

أما اذا كان العلم منقولاً من صيغة جمع المؤنث السالم فان تثنيته جائزة(١٠١) لأنه لايلحقه في هذه الحالة اعرابان بل يلحقه اعراب واحد . قال سيبويه : « وأما : مقبلات فيجوز فيها التثنية اذا صارت اسم رجل (يعني عَلماً) لأنه لايكون فيه رفعان ولانصبان ولاجران . فهي بمنزلة ما في آخره هاء في التثنية ... وذلك قولك في ... تمرات اسم رجل : تمراتان(١٠٢) .

أما اذا كـان العلـم مـركباً تركيب مـزج فتثنيته جـائزة تجريها على عجزه . فتقول في معد يكرب : (المعد يَكربان) . الا اذا كان العلم منتهياً بـ (ويه) . فان أغلب النحاة يمنعون تثنية هذه الاعلام على وفق التثنية الصناعية . واحتجوا لعدم جواز تثنيته أنه مبني وأن التثنية خاصة بالمعرب من الأسماء . وعلى هذا يكون القياس عندهم في مثل سيبويه أن يقال : (ذوا سيبويه . وذوي سيبويه)(١٠٣) . الا أن المبرد قد اجاز تثنية مثل هذه الاعلام تثنية صناعية . وعلى مذهبه نقول في (عمرويه) : (عمرويهان . رفعاً . وعمرويهين نصباً وجراً)(١٠٤) .

واذا كان العلم مركباً تركيب اضافة فان جميع النحاة أجازوا تثنيته ويجرونها على جزئه الأول المضاف فنقول في تثنيته (عبد مناف) : (عبدا مناف وعبدي مناف)(١٠٥) . إلا اذا كان كنية فعندئذٍ جاز فيه وجهان . أحدهما تثنية المضاف فقط وابقاء المضاف اليه على حاله كما فعلنا في غيره من المركب الاضافي . فنقول في (أبو محمد) : (أبوا محمد) رفعاً . و (أبوي محمد) نصباً وجراً . والوجه الثاني : هو أن نثني المضاف والمضاف اليه معاً . فنقول : (أبوا المحمدين . وأبوي المحمدين) . والوجه الأول في هذا أولى(١٠٦) .

---

(١٠٠) المصباح المنير مادة (بحر) .
(١٠١) المقتضب ٤ / ٣٩ .
(١٠٢) الكتاب ٢ / ٩٥ . وانظر المقتضب / ٣٩٤ .
(١٠٣) شرح الكافية ٢ / ١٨٦ .
(١٠٤) المقتضب ٤ / ٣١ وهمع الهوامع ١ / ٤٢ .
(١٠٥) شرح الكافية ٢ / ١٨٦ .
(١٠٦) شرح الكافية ٢ / ١٨٦ همع الهوامع ١ / ٤٢ .

أما اذا كان العلم مركباً تركيباً اسنادياً فان النحاة مجمعون على عدم جواز تثنيته على قياس تثنية المفردات قال المبرد : « ... والفعل والفاعل وجميع الحكايات اذا كانت أسماء لاتثنيها . لئلا تنتقض الحكاية وتزول دلالة المعاني(١٠٧) » .

فإذا اردنا ان نثني مثل (تأبط شراً) علماً نقول : (ذوا تأبط شراً) في الرفع . و (ذوي تأبط شراً) في النصب والجر(١٠٨) .

وصيغة التثنية في العربية دقيقة لأنها تدل على العدد والنوع دلالة قطعية . فمثلاً لو ثنينا رجلاً او امرأة لقلنا : (رجلان وامرأتان) . ونكون عندئذ قد جمعنا في هذه الصيغة الدلالة على النوع والدلالة على العدد دلالة قطعية . واذا ما استعرضنا صيغ الجمع وانواعه المختلفة لانرى فيها صيغة تدل على العدد دلالة قطعية . ولهذا اذا أردنا ان نبين عدد الجمع ينبغي علينا ان نذكر العدد ثم نضيفه الى الجمع الذي يدل على النوع فقط . فنقول مثلاً : (ثلاثة رجال وثلاث نساء) . وكان قياس هذا أن نقول في المثنى (اثنا رجل) و (اثنتا امرأة) . ولكن صيغة التثنية أغنت العرب عن ذلك . ومن هنا كانت صيغة التثنية أقرب الى صيغة الافراد . فكما أننا لانحتاج الى ذكر العدد في التثنية كذلك لانحتاج الى ذكر العدد في الافراد . فنقول مثلاً (رجل) فيدل هذا اللفظ على العدد والنوع دلالة قطعية ولايلزمنا أن نقول (رجل واحد) لندل على العدد . وذلك لأن كلاً من المفرد والمثنى يدلان على ضرب واحد من العدد . اما الجمع فلا يدل على ضرب واحد من العدد . لأن كل مازاد على الاثنين جمع فالثلاثة جمع والاربعة جمع والخمسة جمع . فدلالة الجمع غير محصورة ولا موقوفة على عدة معينة(١٠٩) . ولهذا اختلفت صيغة في الدلالة على الكثرة والقلة ولم تختلف صيغة المثنى في الدلالة على عدده . لأن دلالته العددية منحصرة في الاثنين والاثنتين . ورب معترض يعترض فيقول : اذاً كيف قالت العرب : جاء رجلان اثنان . كما قالوا في المفرد : جاء رجل واحد ؟ وقد جاء مثل ذلك في القرآن الكريم . قال تعالى : (وإلهكم إله واحد)(١١٠) وقال : (وقال الله لاتتخذوا إلهين اثنين انما هو إله واحد(١١١)) . ألم يذكر العدد في هذه الأمثلة والمعدود مفرد أو

---

(١٠٧) المقتضب ٤ / ٣٩ وانظر شرح الكافية ٢ / ١٨٦ . وهمع الهوامع ١ / ٤٢ .

(١٠٨) شرح الكافية ٢ / ١٨٦ ، همع الهوامع ١ / ٤٢ .

(١٠٩) المقتضب ٢ / ١٥٥ . المذكر والمؤنث ٢٥٥ ، والمخصص ١٧ / ٣٤ .

(١١٠) البقرة / ١٦٣ .

(١١١) النحل / ٥١ .

مثنى ؟ ومما لاشك فيه أن ذكر العدد هنا ليس سببه كون المثنى والمفرد **لايدلان** على عدة المعدود دلالة قطعية . ولهذا كان ذكرهما ليس لازماً لبيان عدة المعدود لزوم ذكر عدد المجموع إذا اردنا ان نعلم عدته على وجه الدقة دلالة قطعية . فذكر العدد مع المعدود المفرد أو المثنى من باب التوكيد وترسيخ المعنى في ذهن السامع ، ومن هنا أعرب العدد في مثل هذه الأمثلة صفة تفيد التوكيد(١١٢) .

وقد جاء في الشعر اضافة الاثنين الى الجمع للدلالة على المثنى وهو قليل وليس قياس الكلام عليه في النثر(١١٣) ومنه قول الشاعر :

كأن خصييه من التدلدل
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل(١١٤)

فقال الشاعر : ثنتا حنظل . والقياس أن يقول : حنظلتان . ولكن للشعر ضرورات وأساليب تسوغ فيه ولا تسوغ في النثر .(١١٥)

وقد وجد النحاة نتيجة استقرائهم كلام العرب أن التثنية خاصية انفردت بها الأسماء(١١٦) . ولهذا لم يثن الفعل . وأما قولهم : (يلعبان ويكتبان) وامثالهما من الافعال التي دخلت عليها ألف الاثنين فان الألف هنا لاتشير الى تثنية الفعل بل تشير الى تثنية الفاعل قال ابن السراج :
« الفعل لايثنى ولا يجمع . وانما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل . فاذا قلت : يقومان . فالألف ضمير الفاعلين اللذين ذكرتهما(١١٧). قال سيبويه « واعلم ان التثنية اذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون ولم تكن الألف حرف الاعراب . لأنك لم ترد ان تثني يفعل هذا البناء فتضمّ اليه يفعلا آخر . ولكنك انما ألحقته هذا علامة للفاعلين »(١١٨)

---

(١١٢) التبيان في اعراب القرآن ١/ ١٣٢ ، و ٢ / ٧٩٨ ، ومشكل اعراب القرآن ١/ ٢١٤ ، و٤٢٠ .
(١١٣) المقتضب ٢ / ١٥٦ .
(١١٤) نسب سيبويه البيت الى بعض السعديين . الكتاب (٢/ ٢٠٢) . ونسبه البغدادي الى خطام المجاشعي خزانة الأدب (٣/ ٣١٤ - ٣١٧) .
(١١٥) الدرر اللوامع ١/ ٢٠٩ .
(١١٦) أوضح المسالك ١/ ٢٣ . والمرتجل ١٢ . وشرح المقدمة المحسبة ١/ ١٨٩ - ١٩٠ والاشباه والنظائر في النحو ٢/ ٤ .
(١١٧) الاصول في النحو ١/ ٥١ وانظر الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٢٦٨ .
(١١٨) الكتاب ١/ ٥ .

وإن سبب امتناع الفعل من التثنية هو ان الفعل يدل بصيغته على القليل والكثير . فهو ليس بحاجة الى علامة تلحقه ليدل على التثنية أو الجمع . واذا ما أردنا أن ننص على عدد الفعل نفر الى صيغة المصدر الدال على المرة فنفرده أو نثنيه او نجمعه بعد ان نأتي بالفعل على صيغته المعتادة فنقول مثلاً (ضرب الطفل الكرة ضربة أو ضربتين . أو ضربات) .

ولما كان المصدر المؤكد لفعله مساوياً له في المعنى شاركه في الدلالة على القليل والكثير فلم تلحقه التثنية ولا الجمع(١١٩) . وهذا يفسر لنا سبب مجيء المصدر بصيغة المفرد وصفاً للمثنى أو الجمع في نحو قولهم : (هذان رجلان عدل) و (هؤلاء رجال عدل)(١٢٠)

وقد ذهب بعض العلماء الى أن العرب قد تثني الفعل واستدلوا لهذا بقول امرىء القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل(١٢١)

قالوا : إن الشاعر أراد : (قف . قف) فلم يكرر الفعل مرتين بل ثناه . فقال (قفا)(١٢٢) . واعتقد أن هذا التفسير ليس بسديد . وأن الشاعر قد أراد خطاب الاثنين . وذلك أن الرفقة في السفر أقل ماتكون ثلاثة نفر . فجرى كلام الواحد على صاحبيه . ألا ترى أن الشعراء أكثر الناس قولاً : (ياصاحبي) و (ياخليليَّ)(١٢٣) وقد كثر ذلك في شعرهم . ومنه قول الشاعر

خليلي أنى تأتياني تأتيا
أخاً غير ما يرضيكما لا يحاول(١٢٤)

---

(١١٩) التسهيل ٨٧ . وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ١١٣ .
(١٢٠) أوضح المسالك ٣ / ٩ وشرح الاشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ٦١ وشرح المفصل ٣ / ٥٠
(١٢١) شرح ديوان امرىء القيس للشنتمري ٦٠ .
(١٢٢) شرح الأشعار الستة الجاهلية لأبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي ١ / ٦٩ . الكشاف ٤ / ٨ والبيان والتبيين ٢ / ٣٨٦ .
(٢١٣) معاني القرآن ٣ / ٧٨ ـ ٧٩ وانظر الصاحبي ٢٦٣ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهلية لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ١٥ .
(١٢٤) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ٤ / ٣١ . وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤ / ١١

وهناك تفسير آخر لمجيء الفعل في صيغة التثنية في مثل قول امرىء القيس (قفا نبك) . وهو أن المخاطب قد يكون واحداً . ولكن الشاعر وجه الخطاب على صورة التثنية والتهويل . وقد كثر ذلك في كلامهم . قال الفراء : « العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان . فيقولون للرجل : قوما عنا . وسمعت بعضهم (يقول) : ويحك . ارحلاها وازجراها . وأنشدني بعضهم :

فقلت لصاحبي لاتحبسانا

بنزع أصوله واجتز شيحا »(١٢٥)

وقال ابن فارس : « تقول العرب : افعلا ذلك ويكون المخاطب واحداً(١٢٦) وقد جاءت اية في القرآن الكريم حملها بعض العلماء على ماحمل عليه بيت امرىء القيس في كون الفعل قد جاء فيها على صيغة التثنية . وهي قوله تعالى : « ألقيا في جهنم كل كفار عنيد »(١٢٧) . فقد جاءت صيغة الفعل (ألقيا) وكأن الخطاب موجه لاثنين . وهو في حقيقته عندهم موجه لواحد . فكأنه أراد بقوله : ألق ألق . قاصداً التوكيد . ولكنه استغنى بتثنية الفاعل عن تثنية الفعل وتكراره .(١٢٨) وذلك لشدة اتصال الفاعل بالفعل واتحادهما .(١٢٩) . وقد نسب الزمخشري هذا الرأي للمبرد.(١٣٠)

وذهب الفراء الى أن الخطاب في الآية موجه لواحد ولكن الفعل قد جاء على صيغة التثنية على عادة العرب في أنها قد تأمر الواحد والقوم بما تأمر به الاثنين .(١٣١) . واعتقد أن الأولى بالآية أن تحمل على تثنية الفاعل من غير قصدتثنية الفعل وتكراره . لأن الآية الكريمة مرتبطة بآية قبلها . وهي قوله تعالى : (جاءت كل نفس معها سائق وشهيد(١٣٢) فالألف في (ألقيا) يعود الى هذين الملكين الكريمين المذكورين في الآية(١٣٣) . فقوله (ألقيا) ليس من باب ارادة تكرار الفعل .

---

(١٢٥) معاني القرآن ٣ / ٧٨ .

(١٢٦) الصاحبي لابن فارس ٣٦٣ .

(١٢٧) سورة ق / ٢٤ .

(١٢٨) الكشاف ٤ / ٨ . والبيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٣٨٦ .

(١٢٩) الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٣٨٥ .

(١٣٠) الكشاف ٤ / ٨ .

(١٣١) معاني القرآن للفراء ٣ / ٧٨ . وانظر التبيان في اعراب القرآن ٢ / ١١٧٥ ـ ١١٧٦ .

(١٣٢) سورة ق / ٢١ .

(٣٣) أنظر الأقوال المختلفة في توجيه الآية كلا من : مشكل اعراب القرآن ٢ / ٦٨٤ . والتبيان في اعراب القرآن ٢ / ١١٧٥ ـ ١١٧٦ والبيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ٢ / ٣٨٦ ـ ٣٨٧ .

ونزلت تثنية الفاعل منزلة تثنية الفعل ، كما نسب للمبرد ، ولا من باب مخاطبة الواحد بما يخاطب به الاثنان كما يقول الفراء .

والتثنية تعيد الأشياء الى أصولها(١٣٤) . فمثلاً الاسم النكرة المنقوص يحذف من مفرده الياء في حالتي الرفع والجر ، فنقول : (جاء قاض ، وسلمت على قاض) أما في التثنية فيجب ان تعيد الياء المحذوفة (١٣٥) ثم نأتي بعلامة التثنية فنقول : (جاء قاضيان ، وسلمت على قاضيين) ، وسبب اعادة الياء هنا هو زوال علة حذفها في المفرد ، فهي إنما حذفت للتخلص من التقاء الساكنين ، والساكنان هما نون التنوين والياء المنقوصة الساكنة لخلوها من حركة الاعراب ، فلما ثني الاسم ذهب منه التنوين وحركت الياء على الأصل في تثنية الأسماء حيث يفتح الحرف السابق لألف التثنية ويائها .

واذا كان الاسم المفرد قد حذفت لامه ففي التثنية يجب ان تعاد لامه المحذوفة(١٣٦) مالم تكن العرب قد عوضت عن الحرف المحذوف بحرف آخر في موضع اللام ، فمثلاً : (أب وأخ وهن وحم) ينبغي أن نعيد اليها اللام عند التثنية فنقول : (أبوانِ ، وأخوانِ ، وحموان وهنوان) أما اذا كانت العرب قد عوضت عن اللام المحذوفة بالحاق الاسم (تاء العوض) في آخره ، كما في (سنة وعضة(١٣٧) وشفة) فلا تعيد العرب هذه الأسماء الى أصوالها اكتفاءً منها بتعويض التاء في آخر الاسم ، فيقولون : (سنتنان وشفتان وعضتان) .

ربما سلكت العرب في بعض الأسماء عند التثنية مسلكين فأجازت فيها وجهين ، أحدهما : أن تبقى المحذوف على حذفه ولاتعيد اليه أصله المحذوف وان لم تكن قد عوضت عنه بحرف آخر ، والثاني : أن تعيد اليه أصله المحذوف . فمثلاً :(دم ويد) قالوا في التثنية: (دمان ويدان) فلم يرجعوا الأصل المحذوف وأجروا التثنية على لفظ المفرد من غير نظر الى أصله ، وأجازوا فيها أيضاً : (دموان ويديان) بارجاع الأصل المحذوف ، والوجه الثاني أقلُ من الأول ، وفي تثنية (أب وأخ وذات) ، قالوا : (أبوان وأخوان وذواتا) فأرجعوا الأصل المحذوف وهو الكثير

---

(١٣٤) الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٩٣ .
(١٣٥) التسهيل ١٢ ، التصريح على التوضيح ١ / ٦٦ .
(١٣٦) التسهيل ١٩ ، الاشباه والنظائر في النحو ١ / ٩٣ .
(١٣٧) عضة ، العضة ، بكسر العين ، القطعة من الشهيء ، المصباح المنير ٤١٥ .

فيها . وربما قالوا : (أبان وأخان وذاتا) فأجروا التثنية على اللفظ من غير اعادة الأصل المحذوف .(١٣٨)

ومما يقوي قولنا : إن التثنية تعيد الأشياء الى أصلها أننا نجد العرب عند تثنية الاسم المقصور الثلاثي ترد الألف الى أصلها . فان كان أصلها واواً قلبت في التثنية واواً . وان كان أصلها ياءً قلبت في التثنية ياءً : نحو : (قفا : قفوان) ورحى : رحيان)(١٣٩) .

ومما يلفت النظر في هذا الباب أن الاعداد المركبة كلها مبنية عدا صيغتي إثني عشر (اثنتي عشرة) . فان جزءها الأول يعرب اعراب المثنى(١٤٠) . ولم تلتزم فيهما العرب ما التزمته في باب الاعداد المركبة . وما سبب ذلك الا لأن صدرها قد جاء على صورة التثنية وصيغة التثنية معربة على الأصل في الاسماء . فلم يؤثر فيها التركيب فيجلب لها البناء كما جلبه لسائر الأعداد المركبة(١٤١) . وهذا مما يقوي قولنا : ان التثنية تعيد الأشياء إلى أصولها .

ونستطيع أن نفسر في ضوء هذه القاعدة اعراب قسم من الأسماء المثناة التي تكون مفرداتها مبينة مثل صيغة التثنبة في الأسماء الموصولة وأسماء الاشارة . وذلك أن التثنية قد اعادتها الى اصلها فأعربت(١٤٢) . ومما يقوي هذا أن هذه الاسماء عدا صيغة التثنية مبنية لعلة مشابهتها الحرف(١٤٣) . فلما دخلتها التثنية أزالت شبهها بالحرف لأن التثنية من خصائص الأسماء(١٤٤) . وليس للحرف نصيب فيها . فلما زال شبهها بالحرف عادت إلى أصلها . والأصل في الأسماء الاعراب(١٤٥) . ومن هنا جاءت هذه الصيغة في الأسماء الموصولة وأسماء الاشارة معربة مثل سائر الأسماء المثناة . قال الزجاج : « فان قال قائل : فما بالك تقول : أتاني اللذان في الدار ورأيت اللذين في الدار . فتعرب في التثنية كلّ مالا يعرب نحو :

---

(١٣٨) التسهيل ١٩ . وشرح الكافية ٢ / ٧٥ .
(١٣٩) الاشباه والنظائر في النحو ١ / ٩٣ وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٧٣ .
(١٤٠) أوضح المسالك ٣ / ٢٢١ والأشباه والنظائر في النحو ١ / ٩٣ .
(١٤١) المقتضب ٢ / ١٦٢ . والأشباه والنظائر في النحو ١ / ٩٥ .
(١٤٢) أوضح المسالك ١ / ٢٣ والأشباه والنظائر ١ / ٩٣ .
(١٤٣) المرتجل ٣٥ ـ ٣٦ . والمقرب ١ / ٢٨٩ . والتسهيل ٧ . و ٤١ .
(١٤٤) أوضح المسالك لابن هشام ١ / ٢٣ ـ ٢٤ . والأشباه والنظائر ١ / ٩٣ .
(١٤٥) المرتجل ٣٥ . وهمع الهوامع ١ / ١٥ .

(هذان وهذين) وأنت لاتعرب هذا ولا هؤلاء . فالجواب في ذلك ان جميع مالا يعرب في الواحد مشبه بالحرف الذي جاء لمعنى . فاذا ثنيته فقد بطل شبه الحرف الذي جاء لمعنى . لأن حروف المعاني لاتثنى(١٤٦)

ولا بد لنا من أن نقف هنا على تثنية أسماء الاشارة والأسماء الموصولة حيث جرت تثنيتها على طريقة تختلف عن تثنية سائر المفردات فمثلاً لفظ الاشارة (هذا) مركب من حرف التنبيه (ها) واسم الاشارة (ذا) . والتثنية تجري على الأخير ذا) . وكان حق الألف أن تقلب ياء أو واواً . كما تقلب ألف أيّ اسم مقصور . ولكن العرب قالت (هذان) . فحذفت الألف . وعلة الحذف واضحة وهي أن الألف لم تقلب الى (ياء) أو(واو) بل بقيت ألفاً . فالتقت مع ألف التثنية فحذفت الألف الأولى للتخلص من التقاء الساكنين . وكذلك في حالتي النصب والجر . فان ألف اسم الاشارة تلتقي بياء النصب أو الجر . وكل منهما ساكن وعندئذ يجب أن يحذف أحدهما . فتّم حذف ألف الاشارة . فقلنا (رأيْتُ هذين الرجلين . وسلّمت على هذين الرجلين) . وحذفت ألف الاشارة ولم تحذف علامة الاعراب لأن هذه العلامة دخلت لمعنى جديد لايتضح الا بذكرها . وهذا المعنى هو التثنية . فدخولها اذاً على اسم الاشارة يضفي عليه معنى جديداً طرأ عليه . والعرب عادة تجعل الحكم والغلبة للطارىء ولهذا حذفت ألف اسم الاشارة ولم تحذف علامة الاعراب .(١٤٧)

وأما الاسمان الموصولان (الذي والتي) فقد جرت تثنيتهما أيضاً على طريقة تختلف عن طريقة تثنية ما يماثلهما من المفردات . حيث حذفت العرب منهما الياء عند التثنية . فقالت (اللذان واللتان) . وكان القياس أن يقال : (اللذيان واللتيان) . كما قيل في تثنية الاسماء المنقوصة مثل (القاصي) : (القاضيان). وأعتقد أن علة حذف الياء هنا أيضاً منحصرة في التخلص من التقاء الساكنين . فالياء في هذين الاسمين ساكنة أصلاً ووضعاً ؛ لأن الاسم الموصول مبني والأصل في المبني أن يكون ساكناً(١٤٨) . فلما التقت(ياء) الذي والتي الساكنة بعلامة اعراب المثنى حذفت هذه الياء كما حذفت ألف اسم الاشارة عندما دخلت عليه التثنية .(١٤٩)

---

(١٤٦) معاني القرآن واعرابه الزجاج ١/ ٣٤ – ٣٥ .

(١٤٧) الخصائص ٣/ ٦٥ وشرح المفصل ٣/ ١٢٧ . وشرح الكافية ٢/ ٣١ . والاشباه والنظائر في النحو ١/ ٢٣٠ .

(١٤٨) المقتضب ٢/٢ . وشرح الكافية ٢/ ٧٣ .

(١٤٩) شرح المقدمة المحسبة ١/ ١١٣ .

وقد تعرض سيبويه لتثنية أسماء الاشارة والأسماء الموصولة وعلل عدم اجرائها على اسلوب تثنية سائر المفردات بأن العرب أرادت ان تفرق بين تثنية الأسماء المعربة والأسماء المبنية كما فرقت بينها في التصغير فقال : « وتلك الأسماء ذا وتا والذي والتي فاذا ثنيت (ذا) قلت : (ذان) . وان ثنيت تا قلت تان . وإن ثنيت الذي قلت اللذان ... وانما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ماسواها من الاسماء المتمكنة غير المبهمة . كما فرقوا بينهما وبين ماسواها في التحقير »(١٥٠) .

وهناك مسألة تتعلق في رسم صيغة المثنى في الاسماء الموصولة وهي أن العرب قد فرقت بين المثنى من جهة والمفرد والجمع من جهة أخرى . فرسموا صيغة المثنى في الأسماء الموصولة بفك لام التعريف من لام الاسم الموصول فكتبوها بلامين (اللذان واللذين واللتان واللتين) . ورسموا صيغة المفرد والجمع بدمج اللامين بلام واحدة مشددة . فكتبوها هكذا (الّتي والّذي والّذين) . . وقد فسر النحاة ذلك بأن العرب أرادت أن تفرق بين صورة الجمع وصورة المثنى في حالتي النصب والجر . اذ لو لم يفكوا لام التعريف من لام الاسم الموصول في المثنى لتشابهت صورة الجمع والمثنى اذ سيكون كل منهما على هذه الصورة (الّذين) . فلما أرادوا أن يفرقوا بين المثنى والجمع فكّوا اللامين في المثنى وادغموهما في الجمع .(١٥١) وحملوا الرفع على النصب والجر لطرد الباب .

وصيغة التثنية صيغة مستحدثة في اللغة العربية فهي ليست بقدم صيغة المفرد أو الجمع . وان هذه الصيغة خاصية اتسمت بها العربية . وقد تنبه الى هاتين النظرتين الامام الجويني نقل عنه السيوطيّ أنه قال : « الظاهر أن التثنية وضع لفظها بعد الجمع لمسيس الحاجة اليها . ولهذا لم يوجد في سائر اللغات تثنية . والجمع موجود في كل لغة »(١٥٢)

ومما يعزز قول الجويني ويؤيده أننا نجد كثيراً من اللغات الحية المعروفة قد خلت من صيغة التثنية . وهذا ظاهر في عامة اللغات الاوربية وكثير من اللغات السامية . الا أن اللغة العبرية فيها بقايا من صور التثنية يعبر بها عن أحوال خاصة مثل :

---

(١٥٠) الكتاب ٢ / ١٠٤ . وانظر الخصائص ٢ / ٢٩٧ .
(١٥١) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٦٠ . وهمع الهوامع ٢ / ٢٤٠ .
(١٥٢) المزهر ١ / ٤٦ .

١ ـ أعضاء الجسم المزدوجة (العينان . الأذنان . اليدان . الرجلان) .
٢ ـ بعض الاعداد (اثنان . اثنتان . ألفان مائتان) .
٣ ـ بعض الأدوات الصناعية المزدوجة مثل : (رحيان . ملقطان . مقصان) .
٤ ـ أسماء الزمن مثل (يوم : يومان . اسبوع . اسبوعان . سنة : سنتان) .

وفيما سوى ذلك فان الطريقة العامة في تثنية الاسماء في العبرية هي أن يؤتى بلفظ (أثنا) قبل الاسم المذكر و (اثنتا) قبل الاسم المؤنث ثم يلي ذلك الاسم مجموعاً .(١٥٣)

ووردت في العربية صيغتان اشتركتا في الدلالة على التثنية والجمع وهاتان الصيغتان هما الضمير (نحن) الخاص بحالة الرفع . والضمير (نا) الذي يعبر به عن حالات الرفع والنصب والجر . وهاتان الصيغتان يعبر بهما عن المتكلم المشارك سواء أشاركه واحد أم أكثر . والذي يبرر استعمال هاتين الصيغتين في التثنية والجمع كما يقول الخليل هو : أن التثنية جمع(١٥٤) واعتقد أن بقاء هاتين الصيغتين في العربية للتعبير عن المثنى والجمع . فيه اشارة الى أن أصل الوضع في العربية هو : أن يشترك المثنى والجمع بصيغة واحدة وقد تنبه الأمام الجويني الى هذا الاصل فقال : « أقل الجمع أثنان . كأن الواضع قال : الشيء اما واحد واما كثير . لاغير . فجعل الاثنين في حد الكثرة »(١٥٥)

واعتقد ان استعمال التثنية في العربية دليل على دقة هذه اللغة في التعبير عن حقائق الأشياء . حيث جعلت لفظ المثنى حداً فاصلاً بين المفرد والجمع . فهو ليس جمعاً . لأنه ليس بكثير . ولا مفرداً . لأنه ليس بواحد . بل تكرار للواحد وتضعيف له وتثنية . وهو يشابه المفرد في الدلالة الدقيقة على العدد . فالمفرد يدل على واحد أو واحدة . والمثنى يدل على الاثنين أو الاثنتين . أما الجمع فدلالة مشتركة . اذ يدل على الثلاثة فما فوقها .(١٥٦)

والتعبير بالمثنى عن رتبة الاثنين أو الاثنتين محمول على الحقيقة لا على المجاز . أما التعبير عن رتبة الاثنين أو الاثنتين بالجمع فهو ليس من باب الحقيقة .(١٥٧) .

---

(١٥٣) دروس اللغة العبرية لربحي كمال ٩٨ ـ ٩٩ .
(١٥٤) الكتاب ٢ /٢٠١ المقتضب ٢ / ١٥٦ .
(١٥٥) المزهر ١ / ٤٦ .
(١٥٦) الصاحبي ٣٠٧ ـ ٣٠٨ . والايضاح في علل النحو ١٢١ .
(١٥٧) الصاحبي ٣٠٧ .

لأن معنى الجمع قد استقر في اللغة العربية فأصبح يدل على أكثر من الاثنين . فاذا ما عبرنا عن الاثنين بالجمع لا يكون تعبيرنا منطبقاً على حقيقة دلالة اللفظ اللغوية وانما تكون دلالته مجازية . استعرنا فيها لفظ الجمع للدلال على الاثنين فقول الخليل إن التثنية جمع(١٥٨) محمول على المجاز . لا على الحقيقة . وكذلك قول الجويني : (أقل الجمع اثنان)(١٥٩) واعتقد ان الذي دعا الخليل والجويني الى قول ذلك هو ان التثنية ضم مفرد الى مفرد . وكذلك الجمع هو ضم مفرد الى اكثر منه(١٦٠) . فكل من التثنية والجمع زيادة عددية على المفرد . ولا يكون الشيء مجموعاً الا اذا زيد على مفرده ما يماثله وأول هذه الزيادة ان يكون الشيء مثنى ثم يكون جمعاً . ومن هنا قيل : التثنية أول الجمع .(١٦١)

ولما كان كل من المثنى والجمع عبارة عن ضم مفرد الى مثله(١٦٢) قال النحاة : أن أصل التثنية والجمع عطف ثم اختصر الكلام . فعبر عن العطف بالجمع والمثنى . فمثلاً قولنا : (رجلان) أصله : رجل ورجل . ثم اختصر الكلام(١٦٣) . فقيل : رجلان . واصل (رجال) : رجل ورجل ورجل . ثم استعيض عن ذلك بصيغة الجمع اختصار أو ايجازاً .(١٦٤)

ومما تجدر الاشارة اليه أن العرب قد جمعت الجمع فقالوا مثلاً : (يد وأيد) ثم جمعوا لفظة (أيدٍ) فقالوا : (أياد) . وقالوا : بيت وبيوت . ثم جمعوا (بيوت) فقالوا : (بيوتات) . ولكنهم لم يثنوا المثنى(١٦٥) . ولعل سبب هذا هو ان (المثنى) يدل على (الاثنين أو الاثنتين) دلالة قاطعة . فاذا أرادوا تثنية (المثنى) استعاضوا عنه بذكر عدد يدل على ذلك دلالة قاطعة . وهذا العدد هو (أربعة) فاذا ثنوا مثل (رجلين) . قالوا : (أربعة رجال) . أما الجمع فليس له دلالة محددة فهو يدل على ثلاثة فأكثر . ولهذا اختلفت صيغه فجاءت منه صيغ تدل على القلة مثل (أفعل وأفعال) وصيغ تدل على الكثرة مثل (فعول وفعال) واذا ما أرادوا جعل الجمع يدل على كثرة وافرة جاؤوا بصيغة (جمع الجمع) فقالوا مثلاً أجمال . وهو جمع للجمع (جمال)

---

(١٥٨) الكتاب ٢ / ٢٠١ .
(١٥٩) المزهر ١ / ٤٦ .
(١٦٠) المقرب ٢ / ٤٠ و ٤٧ .
(١٦١) الايضاح في علل النحو ١٢٤ ، و ١٣٧ والمرتجل ٦٢ .
(١٦٢) الايضاح في علل النحو ١٢١
(١٦٣) الايضاح في علل النحو ١٢١ .
(١٦٤) الاشباه والنظائر في النحو ١ / ٢٨ .
(١٦٥) المقرب لابن عصفور ٤٣ ، وهمع الهوامع ٤٢ .

والأصل في العربية أن يثنى كل اسم . الا ان العرب قد امتنعت من تثنية أسماء كثيرة مثل : : (كل وبعض)(١٦٦) . فلم يقولوا : (كلان ولا بعضان) لفقدان الغرض من التثنية . وهو التضعيف . ولعدم جواز قولنا (كل وكل) و (بعض وبعض) . اذ الأصل في كل اسم يثنى ان يجوز عطفه على مثله . فمثلاً قولنا : (جاء رجلان) أصلها : (جاء رجل ورجل) . كذلك امتنعت العرب من تثنية الأسماء المختصة بالنفي مثل: (أحد وعريب).(١٦٧) لأن هذه الألفاظ تدل على التعميم والتثنية تدل على التحديد والتقليل. وهاتان الدلالتان متناقضتان فلا يصح ان تجتمعا في لفظ واحد . وامتنعت العرب ايضاً عن تثنية الأسماء الموغلة في البناء(١٦٨) مثل أسماء الشرط والاستفهام والضمائر . لأن التثنية من خصائص الأسماء المعربة(١٦٩) ولهذا اذا ثني المبني أعرب كما في أسماء الاشارة والاسماء الموصولة . ورب قائل يقول : ألم تقل العرب : (هما) و (أنتما) . وكل منهما يدل على مايدل عليه المثنى . وهما ضميران مبنيان ؟ أليس كل منهما مثنى ؟ هذا الاعتراض صحيح لو أن دلالة هذين الاسمين على الاثنين أو الاثنتين قد جاءت بالاسلوب القياسي للتثنية في العربية . وهذا الاسلوب هو أن يكون الاسم مفرداً ثم يضاف له الألف والنون أو الياء والنون . وهذا الأمر لم يجر في تثنية هاتين اللفظتين فمفرد (هما) : (هو أو هي) . ومفرد (انتما) :

(أنتَ أو أنتِ) بفتح التاء أو كسرها . فهذان الاسمان اذاً لاتنطبق عليهما مقاييس المثنى في العربية . ومن هنا حكم عليهما بأنهما ليسا مثنيين . وانما هما لفظان ارتجلا للكناية عن المخاطب المثنى أو الغائب المثنى .

وامتنعت العرب أيضاً من تثنية الاسماء المفردة في الوجود(١٧٠) مثل : (الشمس) . لعدم وجود ما يماثلها في الكون . ولا يصح عطف مثلها عليها . فلا يجوز ان نقول : (هاتان شمس وشمس) . على الحقيقة . لأنه ليس في الوجود الا شمس واحدة . والتثنية انما تكون في الاشياء المتعددة مثل : رجل . وامرأة . وشجرة . أما قولهم : (قمران) فهم لايعنون (قمر وقمر) . وانما يعنون

---

(١٦٦) المقرب ٤٣ وهمع الهوامع ٤٣ .

(١٦٧) المقرب ٢ ـ ٤٢ ، ومعنى عريب ، أحد يقولون ، ما بها عريب ، أي ما بها أحد . الصحاح (عرب)

(١٦٨) المقرب ٢ / ٤٢ .

(١٦٩) الاشباه والنظائر في النحو ٢ / ٤ .

(القمر والشمس)(١٧١) فلما أرادوا أن يضموا هذين الجرمين الى بعضهما ويعبروا عنهما بلفظ واحد قالوا : (قمران) . وهو من باب تغليب المذكر على المؤنث . لأن(١٧٢) (القمر) عندهم مذكر و (الشمس) مؤنث ..

وقد امتنعت العرب أيضاً من تثنية الجمع . وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة . والتثنية تدل على القلة . وهما معنيان متدافعان .(١٧٣) . ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة . فضلاً عن أن التثنية تدل على عدد محدد . ودلالتها العددية قاطعة . ولهذا جرت على المفرد ولم تجر على الجمع . لان الجمع لا يدل على العدد دلالة قاطعة . فاذا ماثني لم يتحقق الغرض من التثنية .

وعلى الرغم من أن الأصل في العربية أن لا يثنى الجمع ـ كما قلنا فيما سبق ـ الا ان هناك الفاظاً دالة على الجمع قد جرت عليها التثنية في كلامهم . وذلك لان هذه الالفاظ وان دلت على الجمع الا انها قد صارت في حكم المفرد . فقد قالوا (إبلان وغنمان وجمالان) في تثنية (إبل وغنم وجمال) . كأنهم ذهبوا بذلك الى القطيع الواحد وضموا اليه مثله فثنوه(١٧٤) . ولعل الذي سوغ لهم تثنية مثل (غنم وإبل) هو أن كلاً من هذين اللفظين جنس . وهما ليسا من باب جمع التكسير . وان دل كل منهما على جمع . فهما من حيث اللفظ في حكم المفرد ؛ لأن كلاً منهما اسم جمع(١٧٥) . وقد ورد في الحديث تثنية (غنم) قال صلى الله عليه وسلم : « مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين »(١٧٦) . وجاء في الشعر تثنية (جمال ورماح) . قال الشاعر :

لأصبح القوم أوباداً ولم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جمالين(١٧٧)

---

(١٧٤) شرح المفصل ٤ / ٥٣ .
(١٧٥) الكتاب ٢ / ١٠٤ .
(١٧٦) الفائق في غريب الحديث ٢٠ /
(١٧٧) البيت لعمرو بن عداء الكلبي . اللسان (وبد) . والمقرب ٢ /٤٣ .

وقال الآخر :

تبقلت في أول التبقل

بين رماحَيْ مالك ونهشل(١٧٨)

وقد حمل ابن عصفور ماورد في الشعر من تثنية جمع التكسير على أنه من باب الضرورة ونادر الكلام . فقال : « ..... وأما جمع التكسير فلا يثنى الا في ضرورة الشعر ونادر الكلام »(١٧٩)

واعتقد أن تثنية جمع التكسير في مثل البيتين المذكورين ليس من باب الضرورة الشعرية . ولكنه حقاً من باب نادر الكلام لقلة ماورد منه في كلامهم . وان الذي أساغه هو : أن الجمع فيه(١٨٠) محمول على معنى المفرد . وأن التثنية جاءت على معنى الفريقين أو القطيعين أو المجموعتين . وذلك واضح في قول الشاعر (بين رماحي مالك ونهشل) .أي: بين مجموعتي رماح مالك ونهشل وقوله: (ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين) أيْ : فريقين أو قطيعين من الجمال .

ولما كان جمع المذكر السالم يشابه المثنى في المحافظة على صيغة المفرد . فقد سمى النحاة هذا الجمع : جمعاً على حد التثنية . وهناك أوجه أخرى تتشابه فيها هاتان الصيغتان . وذلك أن كلاً منهما يعرب بأحرف العلة . فالمثنى يعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً . وجمع المذكر السالم يعرب بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً . كما تشترك هاتان الصيغتان بمجيء حرف النون بعد علامة الاعراب . ولما كان كل من المثنى والجمع يعربان بالياء نصباً وجراً كان لا بد من أن يفرق بين هاتين الصيغتين . فجاءت النون في المثنى مكسورة وفي الجمع مفتوحة(١٨١)

وفرقت العرب بين هاتين الصيغتين بشيء آخر . وهو حركة ماقبل الياء . فجاءت في المثنى مفتوحة . وفي جمع المذكر السالم مكسورة(١٨٢) وهناك لغة قليلة سمعت

---

(١٧٨) البيت لأبي النجم العجلي . في خزانة الأدب ١ / ٤٠٥ واللسان (بقل) . وشرح المفصل ٤ / ١٥٥

(١٧٩) المقرب ٢ / ٤٣ .

(١٨٠) الكتاب ١ / ٤٠ والتسهيل ١٢ والايضاح العضدي لأبن علي الفارسي ٢١ .

(١٨١) الكتاب ١ / ٤٠ والإيضاح العضدي ٢١ .

(١٨٢) المقرب ٢ / ٥٠ التسهيل ١٢ ـ ١٣ . والمطالع السعيدة ١ / ١٤٦ .

عن العرب جاء فيها المثنى مفتوح العين(١٨٣) . وربما نطق بها أناس ممن يلتزمون ألالف مع المثنى في جميع أحواله ومنه قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينانا

ومنخران أشبها ظبيانا(١٨٤)

وهناك أمر آخر يشارك فيه المثنى جمع المذكر السالم وهو أن كلاً منهما تحذف منه النون عند الاضافة(١٨٥) وذلك لأن هذه النون كأنها قد دخلت المثنى لتكون عوضاً عن التنوين الذي يلحق المفرد .(١٨٦) فحذفت من المثنى وجمع السلامة عند الاضافة كما يحذف التنوين من المفرد المضاف . وعلة ذلك أن التنوين والنون يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال .(١٨٧) فلا يصح أن يجتمعا على المضاف . فحذف التنوين والنون من المضاف ليتصل المضاف بالمضاف إليه اتصالاً قوياً .

ولما كانت صيغة المثنى غير صيغة جمع السلامة من حيث الدلالة كان لابد من أن يقع بينهما كثير من أوجه الاختلاف كما وقع بينهما شيء من أوجه الشبه . وقد ذكرنا طرفاً من ذلك نحو اختلافهما في علامة الرفع واختلافهما في حركة النون وحركة ما قبل ياء النصب والجر فيهما . وهناك أوجه اختلاف أخرى . منها أن التثنية يستوي فيها العاقل وغير العاقل اذ يصح تثنية كل منهما(١٨٨) نحو قولنا (رجلان . وقلمان) . أما جمع السلامة فلا يقع الا للعاقل وبشروط معينة(١٨٩) ولا يصح جمع غير العاقل جمع مذكر سالماً . والمذكر والمؤنث في التثنية سواء . ويجريان على شرع واحد . فلا تختلف صيغتهما . أما في الجمع فهما مختلفان(١٩٠) ففي المؤنث الذي على حد التثنية وهو مايسمى بجمع المؤنث السالم نزيد على المفرد ألفاً وتاءاً ونحذف منه تاء التأنيث ان كان مختوماً بها(١٩١) وصورته هذه

---

(١٨٣) شرح المفصل ٤ / ١٤٣ . والمطالع السعيدة في ١ / ١٥٣ .

(١٨٤) البيت لرجل من بني ضبة . النوادر في اللغة لأبي زيد ١٥ .

(١٨٥) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ١٣٢ . و١٣٤ .

(١٨٦) الكتاب ١ / ٤ . المقتضب ١ / ٥ . والايضاح العضدي ٢٢ .

(١٨٧) شرح المفصل ١ / ١٤٥ .

(١٨٨) الاشباه والنظائر في النحو ٢ / ٢٣٠ .

(١٨٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١١٨ .

(١٩٠) الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٢٣٠ .

(١٩١) الكتاب ٢ / ١٠٢ . والمقتضب ١ / ٦ .

تختلف عن صورة جمع المذكر السالم الذي نضيف فيه الى المفرد الواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر كما هو معهود في هذا الجمع . وهناك فرق آخر ينحصر في تثنية وجمع الأسماء المنقوصة . فالعرب تعيد اليها عند التثنية اللام المحذوفة في المفرد . فيقولون في تثنية (قاض) : (قاضيان) . أما في جمع السلامة فلا تعيد العرب اليه لامه المحذوفة . بل تجمعه على نقصه . فيقولون في جمع (قاض) : (قاضون)(١٩٢) وهذا الفرق على ما اعتقد مبني على الفرق بين حركة الحرف السابق لعلامة الاعراب في كل من المثنى والجمع . ففي المثنى يكون هذا الحرف مفتوحاً سواء أكانت علامة الإعراب الألف أم الياء(١٩٣) . أما في الجمع فيكون مضموناً مع الواو ومكسوراً مع الياء(١٩٤) . ولما كان الحرف السابق لعلامة الاعراب فيهما في الأصل هو الياء ثبتتْ في التثنية . لأن الفتحة تظهر عليها لخفتها فتسلم من الحذف . اذ لاموجب له . حيث لم يلتق ساكنان . ومما يقوي هذه عندي أن هذه الياء لاتحذف من المفرد في حالة النصب وان وليتها نون التنوين الساكنة . فنقول مثلاً : (رأيت قاضياً) . أما في الرفع والجر فتحذف . لأن الياء في هاتين الحالتين تكون ساكنة لعدم ظهور الضمة أو الكسرة عليها وذلك على الاصل في التقاء ساكنين اذا كان احدهما حرف علة(١٩٥). أما في المثنى فلا تحذف الياء لأنها مفتوحة على الأصل في فتح الحرف السابق لعلامة اعرابه فلا يلتقي ساكنان(١٩٦)

---

(١٩٢) الأصول في النحو ٢ / ٤٤٢ . والاشباه والنظائر في النحو ٣١ / ٢٣٠ .

(١٩٣) الكتاب ٢ / ٩٢ .

(١٩٤) شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٣٤ .

(١٩٥) المقتضب ١ / ٢١٠ وشرح المقدمة المحسبة ١ / ١١٣ .

(١٩٦) الكتاب ٢ / ٩٢ .

(٤)

حقيقة اللغة ومفرداتها

ذهب المعجميون العرب الى أن لفظة (اللغة) مشتقة من (اللغو)(١) . وهو : النطق(٢) . وأن أصلها من حيث التصرف هو (**لُغوة**) على وزن (**فُعلة**)(٣) . حذف لامها حذفاً اعتباطياً ؛ لأنّ هذا الحذف ليس مبنيًا على قياس . وليست له علّة صرفية أو نحوية . وقد جاء مثل هذا الحذف في قسم من الألفاظ العربية . مثل : كرَة وقُلَة وثبة . فقد حذفت لامات هذه الالفاظ وعوّض عنها بالتاء في آخرها(٤) . ويسمي اللغويون هذه الألفاظ ألفاظاً ناقصة(٥) . اذ لم تستوف ماتستحقه من عدة بنيتها . فجاءت ناقصة اللام . وعلى هذا يكون وزنها التصريفي هو : (فُعَة) .

وقد ترجح عندي ان لفظة (اللغة) ليست من الالفاظ العربية الموغلة في القدم . فهي ليست من الألفاظ القرآنية . ولا من الفاظ الشعر الجاهلي . اذ لم أعثر على بيت جاهلي وردت فيه هذه اللفظة، مع كثرة التتبع والاستقراء، وقد استعنت بأناس من ذوي الدراية بالشعر الجاهلي . لعلّهم يلتقطون لي بيتاً واحداً وردت فيه هذه اللفظة فلم يتمكنوا من ذلك .

والناظر في القرآن الكريم والشعر العربي القديم يرى ألفاظاً كثيرة تشارك مفردة اللغة في جذرها اللغوي . وتلتقي معها في الدلالة على النطق . مثل : الغوا . ولاغية . وتلغى . ولغوى وملغاة . من ذلك مثلاً قوله تعالى : (وقال الذين كفروا لاتسمعوا لهذا القرآن والغوْا فيه)(٦) . وقوله (في جَنّةٍ عاليةٍ . لاتَسمَعُ فيها لاغيَةً)(٧) . وقول الشاعر الجاهلي(٨) :

باكرته قَبل أن تلغى عَصافرُه مستخفياً صاحبي وغيرُهُ الخافي

---

(١) أنظر مادة (لغو) في كتاب العين ٤ / ٤٤٩ . ومجمل اللغة ٣ / ٨١٠ . واللسان (لغا) . وتاج العروس (لغا) .
(٢) الجمهرة ٣ / ٢٦٤ . اللسان (لغا) .
(٣) الخصائص ١ / ٣٣ . اللسان (لغا) .
(٤) الخصائص ١ / ٣٣ . وانظر شرح مختصر العزى ٢٥ . اللسان (لغا) .
(٥) الجمهرة ٣ / ٥٠٩ . اللسان (لغا) .
(٦) فصلت ٢٦ . وانظر كتاب العين ٤ / ٤٤٩ .
(٧) الغاشية ١١ .
(٨) هو عبد المسيح بن عسلة . أنظر المفضليات ٢٨٠ .

ومادة (اللغو) ، التي هي الأصل الاشتقاقي لمفردة (اللغة) . قد وردت في القرآن الكريم والشعر الجاهلي . من ذلك قوله تعالى :(لا يَسْمعوْن فيها لَغْواً ولا تأثيماً)(٩) . وقول الشاعر(١٠) .

.. باكرتهم بسباء جون ذارع قبل الصباح وقبلَ لَغْوِ الطّائرِ

وأقدم نص تراثي وردت فيه مفردة (اللغة) ، هو الحديث النبوي الشريف . من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « لم يبعث الله نبياً إلا بلغة قومه »(١١) .

أما القرآن الكريم . فقد عُبّر فيه عن مفهوم اللغة بلفظة (المنطق) في آية واحدة . وهي قوله تعالى :(ياأيّها النّاسُ عُلّمنْا مَنْطِقَ الطَّيرِ)(١٢) . وعبر عن مفهومها أيضاً فيه بلفظة (اللسان) . وقد تكرر ذلك . ومنه قوله تعالى : (وما أرسلَنْا مِنْ رسول الا بلسان قومه)(١٣) . وقوله : (لسان الذّي يُلْحِدونَ إليه أَعجميّ . وهذا لسان عربيٌ مبينٌ)(١٤) . وقوله : (ومن آياته خَلْقُ السّموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم)(١٥) .

وتكرر مجيء (اللسان) بمعنى (اللغة) في الحديث . من ذلك : (فاكتُبُوها بلسانِ قُرَيْش) . و (طلاق كلّ قوم بلسانهم) . و (ألسنتهم ألْسنَة العرِب) . و « إن الله يعلم الألسنة كلّها »(١٦) .

واستعمال (اللسان)) بمعنى (اللغة) استعمال مجازى . لأنه في الأصل موضوع للدلالة على العضو المعروف الّذيَ هو آلة النطق والكلام .

وقد تصرفت العرب بلفظه (اللسان) فكنوا بها عن الكلمة أو الرسالة . من ذلك قول أعشى باهلة(١٧) :

إنّي أَتَتْني لسان لا أُسرُّ بها

---

(٩) الواقعة ٢٥ .
(١٠) هو ثعلبة بن صعير ، جاهلي قديم ، انظر المفضليات ولسان العرب (لغا) .
(١١) انظر المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي / مادة (لغا) ٦ / ١٣٠ .
(١٢) النحل ١٦ .
(١٣) ابراهيم ٤ .
(١٤) النحل ١٠٣ .
(١٥) الروم ٢٢ .
(١٦) أنظر هذه الاحاديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي مادة (لسن) ٦ / ١١٦ ـ ١١٧ .
(١٧) اللسان (لسن) .

ومثله قول الآخر(١٨) :

.. أتتني لسانُ بني عامر ..

وقد يعبّرون بها عن (الكلام) من ذلك قول الحطيأة(١٩) :

ندمت على لسان فات مني فلَيْت بأنه في جوفِ عَكْم

واشتقوا من (اللسان) ألفاظاً وأسماءاً وأفعالاً . وكلها تدل على الكلامْ . فقالوا مثلاً : فلانٌ لَسِن بيِّن اللَّسَن . اذا كان ذا بيان وفصاحة (٢٠) . وجاء في حديث عمر (رضى اللّه عنه) : انه وصف أمرأة . فقال . (إنْ دَخلَتْ عليك لَسَنَتْكَ » . أي : أخذتك بلِسانها . يصفها بالسلاطةْ وكثرة الكلام(٢١) .

ويبدو لي أن استعمال (اللسان) للدلالة على ما تدل عليه مفردة (اللغة) أمر شائع في كثير من اللغات المعروفة . فقد جاءت في الانكليزية مثلاً – لفظة "Tongue" . ومعناها اللسان مرادفة . للفظة "Languaje" التي معناها (اللغة) . ووقع مثل هذا الاستعمال في الفرنسية والألمانية والروسية والكردية والتركية .

وجاء في العبرية استعمال (الشفة) بمعنى (اللغة) (٢٢) . وهو استعمال مجازى أيضاً . وورد في العربية شيء قريب من ذلك . اذِ اشتقت العرب من (الشفة) ألفاظاً تتّصل بالكلام الذي هو جوهر اللغة . فقالوا شافهته مشافهة . وقالوا : شفهِي وشفوي(٢٣) . وجاء في كلامهم : إن شَفَة الناس عليك لحسنة . ويعنون بالشَّفَة هنا الثناء(٢٤) . وهو إنّما يكون بالكلام والحديث . لفظاً أو كتابةً . و (اللغة) فيْ حقيقة أمرها لاتعدو هذين الأمرين .

وبقي استعمال (اللسان) في العربية بمعنى (اللغة) دارجاً على ألْسنة أهلها وأقلام علمائها . فقد سمّى ابن منظور معجمه (لسان العرب) . وهو يعني بلا ريب

---

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) المصدر نفسه (المجلة ، وفي القاموس المحيط ، « ولسنُه ، أخذه بلسانه ، وغلبهُ في الملاسنة للمناطقة » ولم يذكر « السلاطة ») .

(٢٢) قاموس عبري – عربي ٩٧١ ، وانظر معجم جيب / انكليزي – عربي ، وعبري – عربي ٣٠٣ .

(٢٣) اللسان (شفة وشفي) .

(٢٤) اللسان (شفه) .

(لغة العرب) ولكن الذي ساد في مختلف عصور العربية هو مفردة (اللغة) . ولاسيما في الدلالة الاصطلاحية . وتجري الآن محاولات لتسيير مصطلحات مأخوذة من مادة (اللسان) . مثل : اللسانيات والألسنية . وهي مصطلحات ليست ببعيدة عن جوهر اللغة ومضمونها .

وقد استقرت مفردة (اللغة) وغدت منذ قرون كثيرة هي اللفظة المستعملة عند العرب عامتهم . وخاصتهم . وأصبحت عُنواناً ينضوي تحته كلّ ما ينطق به اللسان العربي من ألفاظ لها معانٍ . مفردة أو مركبة . وارتبطت هذه اللفظة من حيث المضمون بعلم دراسة العربية . فصار (علم اللغة) و (فقه اللغة) من علومها التي اشتغل بها علماء الامة درساً وتأليفاً . من ثمّ صارت (اللغة) من المصطلحات العلمية التي حرص العلماء على أن يَضعُوا لها الحدود التي تكشف عن مدلولها .

ويترجح عندي أن أول من وضع لها حداً . هو ابن جنيّ المتوفي سنة (٣٩٢)هـ. حيث قال . « أمّا حدها . فإنّها أصوات يعبّر بها كل قوم عن اغراضهم »(٢٥) . وهذا لاينطبق على العربية وحدَها . بل يشمل كل اللغات . وقد نص ابن سيده على هذا **الشمول** . فوصف هذا الحدّ بانه : « عام لجميع اللغات . لأن الحد طبيعيّ » . ولأنَّه « حد دائر على محدوده . محيط به لايلحقه خلل . . اذ كل صوت يعَبر به عن المتصور في النفس لغة . وكل لغة فهي صوت يعبر به عن المعنى المتصور في النفس »(٢٦) .

وقد ترجح عندي ان الفارابي الفيلسوف المتوفي سنة (٣٣٩ هـ) قد سبق ابن جنّي في التوصل الى الربط بين اللغة والأصوات . وأنه هو الذي مهّد له السبيل . ليضع هذا الحدّ الدقيق للغة . حيث نص على أن الإنسان اذا « احتاج أن يعرف غيره ما في ضميره . أو مقصودة بضميره . استعمل الاشارة أولاً في الدلالة على ماكان يُريد ممن يلتمس تفهيمه اذا كان من يلتمس تفهيمه بحيث يُبصر إشارته . ثم استعمل التصويت . وأوّل التّصويتّات النداء . فإنه بهذا ينتبه من يلتمس تفهيمه أنه هو المقصود بالتفهيم . لا من سواه . وذلك حين ما يقتصر في الدلالة على ما في ضميره بالإشارة الى المحسوسات . ثم من بعد ذلك يستعمل تصويتات مختلفة . يدل بواحد واحد منها على واحد واحد ممّا يدل عليه بالإشارة اليه والى محسوساته .

---

(٢٥) الخصائص ١ / ٣٣ .
(٢٦) المخصص ١ / ٦ .

فيجعل لكل مشار اليه محدود تصويتاً مّا محدوداً لايستعمل ذلك التصويت في غيره(٢٧).

وتناول علماء أصول الفقه حد اللغة لصلتها الوثيقة بعلوم الشريعة. فهي عندهم من علوم الآلة. لأنها اداة التعبير. وفهم النصوص الشرعية من قرآن وسنة متوقف على فهم لغة تلك النصوص وكان ابن حزم الاندلسي المُتوفَّى سنة (٤٥٦ هـ) ـ وهو أحد علماء أصول الفقه ـ من جملة الذين وضعوا للغة حدّاً. حيث قال: «اللغة ألفاظ يعبر بها عن المسميات وعن المعاني المراد إفهامها»(٢٨). وهذا الحدّ. لايخرج في مضمونه عن حد ابن جِنّي. لأن الألفاظ ـ كما يقول الآمدي ـ وهو أيضاً من علماء الأصول ـ إنما تحدث من اختلاف تركيبات المقاطع الصوتية(٢٩).

وظل حد ابن جِنّي للغة هو الحد المعوّل عليه عند علماء العربية وغيرهم(٣٠). لأنه حدّ جامع مانع. جاء بعبارة وجيزة. دلّت على طبيعة اللغة ووظيفتها. وميّزتها من غيرها من الدوالّ. كالاشارة والخط والرسوم والرموز التي استعملها الأنسان للتعبير عن أغراضه المختلفة(٣١).

والأصل في لفظة (اللغة) في العربية أنها تدلّ على لغة العرب الموحّدة المختارة. ولكن أصبح لها مدلول ثانٍ إبّان عصر التدوين. فصارت تطلق ايضاً على لغات العرب الفرعية التي تختلف شيئاً ما عن اللغة الموحدة. ومن هنا صرنا نجد في كتب اللغة العربية لغات منسوبة الى قبائل أو أقاليم أومدن معينة. مثل: لغة الحجاز. ولغة قُرَيْش. ولغة تَميم. ولغة نَجْد. ولغة هُذَيْل. ولغة أهل المدينة. ولغة أهل البصرة. ولغة أهل الكوفة ولعل أول من أستعمل هذا الاصطلاح هو أبو عمرو بن العلاء المتوفَّى سنة (١٥٤ هـ). فقد قيل له. أخبرنا عما وضعت مما سميته عربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال. لا». فقيل له. «كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟» قال. «أعمل على الكثير. وأسمي ماخالفني لغات»(٣٢).

---

(٢٧) كتاب الحروف ١٣٦.
(٢٨) الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ١/ ٤٦.
(٢٩) الاحكام في اصول الاحكام للآمدي ١/ ١٦.
(٣٠) اللسان (لغا)
(٣١) البيان والتبيين ١/ ٧٦. والمغني لابن فلاح م ٢/ ٢٢.
(٣٢) طبقات النحويين واللغويين ٣٩.

وقد سار علماء العربية على هدى ما أصّلَهُ أبو عمرو بن العلاء . فوجدناهم يطلقون لفظة (لغة) على ما جاء خارجاً عن جمهور كلام العرب وقد ينسبون هذه اللغة الى قبيل معين من العرب . وقد لا ينسبونها(٣٣)

وسعى علماء العربية الى تقويم لغات القبائل والأمصار . فوصفوا قسماً منها بأنها جيّدة . أو كثيرة . ووصفوا أخرى بأنها ضعيفة . أو رديئة . أو رديئة جداً . أو قليلة(٣٤) . بل ربما سمّوا بعضها (لُغيَّة)(٣٥) على سبيل التصغير . وذلك لقلّتها وندرتها .

وقد استحدثت في عصرنا هذا لفظة حلّت محلَّ (اللغة) الفرعية . وهي مفردة (اللهجة) . فصرنا نقرأ في الكتب اللغوية الحديثة . مثل : لهجة تميم . ولهجة هُذيل . ولهجة الحجاز . وعلماء العربية المتقدمون منهم والمتأخّرون . لم يعرفوا هذا الاستعمال . فضلاً عن أن المعجمات العربية الأصلية لم يرد فيها هذا المعنى الحديث لمفردة (اللهجة) . فهو معنى مولَّد شاع في المؤلّفات الحديثة . ثم استقرّ استعماله واستحكم .

وما نسميه الآن (لهجة) . يدخل ضمن حدّ (اللغة) . لأنّ اللهجة مهما اختلفت عن اللغة الأم في بعض من المفردات والتراكيب والأساليب . لاتعدو أنْ تكون ألفاظاً بسيطة ومركبة . وأصل هذه الألفاظ اصوات متآلفة وضعت ليعبر بها الإنسان عن أغراضه . وهذا هو مفهوم اللغة وحدّها .

فاللغة ـ أعني أيّ لغة ـ لاتخرج عن كونها أصواتاً . واختلافُ اللغات في عامّته منحصر في طرق تأليف المفردات من هذه الأصوات . وفي اختلاف أساليب تركيب هذه المفردات في الكلام ففي العربية مثلاً يصح تقديم الاسم على الفعل المبنيّ عليه . كما يصح تقديم الفعل على الاسم فيجوز أن نبدأ الكلام بالاسم . فنقول مثلاً : الرجل ذهب . ويجوز أيضاً أن نبدأه بالفعل . فنقول : ذهب الرجل . أما في الانكليزية . فيجب تقديم الاسم على الفعل . فلا يصح إلاّ أن يقال : "The man-went"

---

(٣٣) انظر الكتاب ٢ / ٣ . ١٩١ . ٢٧٧ . ٢٨٧ . ٣١٣ . ٣٦١ .

(٣٤) انظر الكتاب ٢ / ٥٠ . ٥١ . ٢٨٧ . ٢٩٤ . ٣٥٨ . ٣٧٠ . ٣٨٢ .

(٣٥) الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٩٢ . واوضح المسالك على ألفيه ابن مالك ١ / ٢٣٨ .

فاختلاف اللغات اذن . غير قائم في غالب الأمر على اختلاف المادة الصوتية التي تتألف منها المفردات اللغوية في اللغات الإنسانية المختلفة . وذلك لأن جُلَّ هذه الأصوات مشترك بينها . فلوا انعمنا النظر في المادة الصوتية التي تتألف منها مفردات اللغات الإنسانية . لوجدنا هذه المفردات مؤلفة من أصوات متشابهة في غالب الأمر والاختلاف بينهما في هذا الامر يسير . فقد توجد أصوات في لغة . وهي غير موجودة في لغة أخرى . ولنأخذ مثلاً على ذلك العربية والانكليزية . فجُلّ أصوات أبجديتهما مشترك مثل : السين والباء والتاء والنون واللام والكاف والميم والراء والهمزة والألف والواووالياء وغيرذلك من الأصوات ومافيهما من اختلاف فهو يسير . فمثلاً : الخاء . والحاء . والقاف . والعين . غير موجودة في الإنكليزية . وهي موجودة في العربية . ويقابل هذا وجود مثل هذه الاصوات (P. V. ch.) في الانكليزية . وانتفاؤها من العربية الفصحى وهذا الاختلاف وقع جُزافاً . ولا علاقة له بطبيعة جهاز النطق في أصل التركيب الخلقي . عند كل من الفريقين . لأن كلاً من الناطقين بالعربية أو الانكليزي أصالة . يستطيع بالتدريب والمران أن يلفظ الأصوات غير المستعملة في لغته لأن أجزاء آلة النطق عند جميع الخلق واحدة . فضلاً عن أن العمليات الذهنية والعضوية المرتبطة بإصدار الأصوات اللغوية تجري على نمط متشابه عندهم ايضاً . فالانسان قادر على أن يلفظ أي صوت غير وارد في أصوات لغته الأصلية . لما أعطي من قدرة على محاكاة الذين يختلط بهم . ولاسيما اذا ماطالت مدة الاختلاط وقد تنبه على شيء من هذا (الجاحظ) . فقال : (إنا نجد الحاكية من الناس يحكي ألفاظ سكان (اليَمَن) مع مخارج كلامهم . لايغادر من ذلك شيئاً . كذلك تكون حكايته للخراساني والأهوازي والسِّنْدي والأحباش . وغير ذلك . نعم . حتى تجده أطبع منهم)(٣٦) ثمّ قال : « وإنما تهيأ وأمكن الحاكية لجميع مخارج الامم . لما أعطي الإنسان من الاستطاعة والتمكين . وحين فضله على جميع الحيوان بالمنطق والعقل والاستطاعة . فبطول استعمال التكلف . ذلّت جوارحه لذلك »(٣٧) .

ولكن الانسان ــ كما يقول ــ (متى ترك شمائله على حالها . ولسانه على سجيته . كان مقصوراً بعادة المنشأ على الشكل الذي لم يزل فيه . .. ألا ترىْ أن السّندي اذا جلب كبيراً . فانه لايستطيع الاّأن يجعل الجيم زاياً . ولو أقام في عليا تَميم وفي سُفلى قَيْس . وبين عَجُز هَوازِن . خمسين عاماً . وكذلك النبطي القُحّ خلاف المغلاق الذي نشأ في بلاد النبط . لأن النبطيّ القُحّ يجعل الزّاي سيناً . فاذا

(٣٦) الحيوان ١ / ٩٦ . (٣٧) المصدر نفسه .

أراد ان يقول : زورق . قال : : سورق . ويجعل العين همزة . فاذا أراد أن يقول . مشمعل . قال : مشمئل . والنخاس يمتحن لسان الجارية اذا ظن أنّها روميّة . وأهلها يزعمون أنها مولدة . بأن تقول : « ناعمة »(٣٨) . لأنها اذا كانت رومية ستقول : « نائمة » . اذ لاتستطيع أن تلفظ العين . فتقلبها همزة .

والأمم يتأثر بعضها ببعض . ويسري الى أي أمة شيء مما عند الأمم الأخرى التي تختلط بها . ومن هنا وجدنا قسماً من الأصوات الشائعة في غير العربية . قد انتقلت الى العرب منذ زمن بعيد . بسبب الجوار أو الاحتكاك . فقد ذكر سيبويه أن هناك أصواتاً غير مستحسنة ربما نطق بها قسم من العرب . مثل : الجيم التي كالشين . والباء التي كالفاء . والكاف التي بين الجيم والكاف(٣٩) . وهذه الأصوات شائعة بين كثير من لغات الأمم الأعجمية التي اختلط العرب بها قبل الإسلام وبعده . ومن ثمّ انتقلت الى لسان قسم من العرب . ولاسيما العامّة منهم . أما خاصة العرب . فقد نفوا هذه الأصوات من لغتهم . ومن هنا جاء وصف سيبويه لها بأنها « رديئة . وغير مستحسنة . ولا كثيرة في لغة من ترضى عربيته . ولا تستحسن في قراءة القرآن . ولافي الشعر »(٤٠) .

وقد حذا ابن جنّي حَذْوَ سيبويه . فتحدث عن هذه الأصوات . ووصفها بأنها مستقبحة . وأنها لا توجد. إلا في لغة ضعيفة مرذولة . غير متقبلة (٤١) . وقد نص كل منهما على أن هذه الأصوات لاتعرف الا بالسمع والمشافهة(٤٢) . وذلك لأنها ليست من الأصوات التي تواضع العرب على أن يضعوا لها رموزاً كتابية . على حد الرموز التي وضعوها لأصواتهم . التي نقلوا بها كلامهم . من ألفاظ منطوقة الى أوضاع مرسومة . على وَفْقِ أسلوب خاص بهم . يفرق خطهم من خطوط غيرهم من الأمم .

وقد توصل الإنسان منذ أمد بعيد الى نقل الأصوات اللغوية من أصوات منطوقة الى رموز مرئية ومقروءة . فوضعت كل أمة رمزاً كتابياً لكل صوت من أصواتها اللغوية . وكان لهذا الأمر اكبر الأثر في نموّ الحضارات الإنسانية . وحفظها . ونقلها من أمة الى أمة .(٤٣) فكان القلم الذي هو رمز الكتابة من أعظم

(٣٨) المصدر نفسه ١ / ٧٠ ـ ٧١ .
(٣٩) الكتاب ٢ / ٤٠٤ .
(٤٠) الكتاب ٢ / ٤٠٤ .
(٤١) سر صناعة الاعراب ١ / ٥١ .
(٤٢) الكتاب ٢ / ٤٠٤ . سر صناعة الاعراب ١ / ٥١ .
(٤٣) الحيوان ١ / ٤٧ ـ ٤٨ . كتاب الحروف ١٤٤ .

نعم اللّه على البشر . ومن هنا جاء تمجيده في القرآن الكريم . فأقسم اللّه تعالى به . فقال : (ن . والقَلَم وما يسطُرون)(٤٤) . وكانت القراءة التي هي ثمرة القلم من منن اللّه العظيمة التي أنعم بها على الانسان . ومن هنا كان أول مانزل من القرآن على نبينا . محمد صلّى اللّه عليه وسلّم . قوله تعالى : (إقرأ باسم ربك الذي خَلَقَ خَلَقَ الإنسان مِنْ عَلَقٍ . إقْرأْ وربُـكَ الأكْـرَمُ الذي عَلَم بالقلم)(٤٥) .

لقد أصبحت الكتابة سمةً من سمات الإنسان . التي تميّزه من غيره من أجناس الكائنات التي تشاركه في طبيعته الحيوانية . فصارت رديفة النطقْ فيما يميّز الإنسان من غيره من الحيوانات . إلا أن الكتابة قائمة على التطبع . أما النطق فهو جزء من طبيعة الإنسان الذاتية . فكل إنسان ناطق بأصل خلقته التي تضم جهاز النطق المهيأ لإصدار الأصوات بصورة ارادية وغير ارادية . وبقصد أو بغير قصد . كالأصوات الصادرة عن الناس في حالات ردّ الفعل عند الفزع والخوف . فغالباً مّا تكون هذه الأصوات غير إراديّة . بخلاف الكلام . فهو قائم على القصد والإرادة . في حلّ الأمر وعامته .

وقد أسهم تدوين اللغة في حفظها واستقرارها ونقلها من طبقة الى طبقة . ومن أمة الى أمة . ومن مكان الى مكان آخر(٤٦) . ولاسيما اذا ما ارتبطت اللغة بنصّ ديني . وكان هذا الارتباط قائماً على البيان اللغوي الذي اتّسم به ذلك النص (٤٧) . ومن هنا كان لارتباط العربية بالقرآن الكريم أكبر الأثر في حفظها واستقرارها وانتشارها .

واختلاف الرموز الكتابية بين الأمم المختلفة . لاعلاقة له باختلاف الأصوات اللغوية . فالاصوات غالباً مّا تكون متشابهة عند الأمم المختلفة . وما وقع من اختلاف بينها في الرموز الدالّة عـلى الأصـوات . أمـر قـائم على اصطلاح وقع . أو تواضُع اتُّفق عليه عند أهل كل لغة(٤٨) . في مرحلة من مراحل التطور الحضاري الذي مرّ به الناطقون باللغة . ومن المحال أن يتصور أن العقل قد اقتضى أن يختص كل صوت من أصوات اللغة بصورة معيّنة من صور الخط الذي جعلت أشكاله أمارات لأجراس الأصْوات المنطوقة(٤٩) .

---

(٤٤) القلم ١ . وانظر الحيوان ١ / ٤٨ .

(٤٥) العلق ١ ـ ٤ .

(٤٦) كتاب الحروف ١٤٤ .

(٤٧) الطراز للعلوى ١ / ٣٣ .

(٤٨) الحيوان ١ / ٦٨ . ٧١ .   (٤٩) اسرار البلاغة ٣٧٧ ـ ٣٧٨ .

واذا كانت الالفاظ دالّة على المعاني عن طريق النطق ، فإن الخط يدلّ على المعاني بتصوير تلك الألفاظ على هيأة رسوم . وقد مكنت هذه الرسومُ الإنسان ، الذي لم يتهيأ له سماع الألفاظ ، من أن يفهمها ويدرك معانيها .

فالخط اذن هو أحد الدوالّ(٥٠) ، لأنه يقيم صور الألفاظ التي نطق بها الإنسان ، أو خطرت في ذهنه ، او طرقت سمعه .

لقد ارتبط الخط بالأصوات اللغوية ارتباط الدالّ بالمدلول ، اذْ جُعل لكل صوت رمز اختص به اختصاص الألفاظ بالمعاني الموضوعة لها . وهذا الاختصاص قائم على الاعتباط والمجازفة في كل من وضع الخط واللفظ ، إذ لاسبيل الى معرفة الحكمة من وضع رمزٍ مّا من رموز الخط ، دالاً على مادلّ عليه من صوت اختص به دون سائر الأصوات اللغوية ، كما لا سبيل الى معرفة الحكمة من وضع أصول الألفاظ بإزاء المعاني الدالّة عليها .

فالخط إذنْ هو أداة من أدوات التعبير اللغوي ، وهو قسيم اللفظ في ذلك ، بل ربما كان إسهام الخط في هذا الباب أعظم من اسهام اللفظ ، لأنه أقدر منه على نقل أغراض الإنسان وأفكاره خلال الأزمنة والأمكنة المتباعدة(٥١) . ولاسيما قبل أن يتوصل الإنسان الى اكتشاف وسائل حديثة تسهم في نقل الأصوات من مكان الى مكان آخر ، وذلك ببثّها عن طريق الهواء ، أو تسجيلها على رقائق خاصّة .

وكان لتوصل الإنسان الى نقل اللغة من أصوات منطوقة الى رموز كتابية مقروءة ، أكبر الأثر في رقيّة وتقدمه ؛ لأن ذلك مكنه من أن ينتفع بكل تجارب الجنس البشري ، التي جاءتنا محفوظة على شكل مخطوطات أو نقوش ، دوّنها يراع الإنسان منذ أقدم العصور الى عصرنا هذا .

واختلاف الرموز الكتابية لأصوات اللغات المتباينة ، لايعدّ نتيجة لازمة لما وقع بين هذه اللغاتِ من اختلاف في الألفاظ والتراكيب ؛ لأن اختصاص خطٍ مّا بلغةٍ مالم يقع بسبب منطقي حتّم أن تختص أي لغة بالخط الذي تواضع أهلها عليه . لأن أي لغة يمكن أنْ تدونَ بأي نَمَط من أنماط الرموز الكتابية المتداولة بين الامم . وممّا يؤكد هذا ، أننا مازلنا نرى لغات كثيرة ، قد استعارت رموزاً كتابية من لغات أخرى تختلف عنها في مفرداتها وتراكيبها ، ولهذه الاستعارة مسوغات . ويأتي

---

(٥٠) البيان والتبيين ١ / ٧٦ .

(٥١) كتاب الحروف ١٤٤ .

لدين والتفوق الحضاري في مقدمة تلك المسوّغات . ولعلّ خير مثال على ذلك انتشارُ الخط العربي بين كثير من الأمم الإسلامية في الماضي والحاضر .

واذا كانت اللغة ـ أي لغة كانت ـ إنما هي مفردات وتراكيب ، فان المادة الأصلية لهذه المفردات والتراكيب هي الأصوات اللغوية ؛ لأن الكلام الذي هو الجزء المتعارف من اللغة بين الناس ، انما هو أصوات متقطعة أو مترابطة ، ينطقها الإنسان للدلالة على ما يختلج في ذهنه من المعاني ، التي يريد أن يعبر عنها في محاورته من يشاركه في الخطاب .

فالصوت ـ كما يقول الجاحظ « هو آلة اللفظ ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع ، وبه يوجد التأليف ، ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً ، الا بظهور الصوت ، ولا تكون الحروف كلاماً الا بالتقطيع والتأليف »(٥٢) .

فآلة التخاطب اذن ، هي الأصوات اللغوية ، واختيار هذه الأصوات ، لتكون آلة التفاهم بين الناس ، أمر قائم على حكمة بالغة . وقد عبر الرئيس ابن سينا عن هذه الحكمة فقال : « لمّا كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة الى المحاورة لاضطرارها الى المشاركة والمحاورة، انبعثت الى اختراع شيء يتوصل به الى ذلك... ولم يكن أخف من أن يكون فعلاً ، ولم يكن أخف من أن يكون بالتصويت ، وخصوصاً والصوت لايثبت ولا يستقر ولا يزدحم ، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به ، مع ، فائدة انمحائه .. فمالت الطبيعة الى استعمال الصوت ، ووفقَت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معاً ، ليدل بها على مافي النفس من أثر »(٥٣) .

فاللغة اذن ، هي اصوات مقطعة ، والصوت ـ كما يقول ابن منظور ـ جَرس(٥٤) . وهو « عَرَض يخرُجُ مع النفس مستطيلاً متصلاً ، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنية عن امتداده واستطالته »(٥٥) . و « تختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها »(٥٦) .

---

(٥٢) البيان والتبيين ١ / ٧٩ .

(٥٣) الشفاء ـ المنطق ـ العبارة ٢ .

(٥٤) اللسان (صوت) .

(٥٥) سر صناعة الاعراب ١ / ٦ .

(٥٦) المصدر نفسه .

فالصوت المذكور في حدّ اللغة ، هو الصوت المعتمد على احد مخارج النطق ، لأنه مرتبط بالتعبير عن الأعراض الإنسانية ، فلا يدخل ضمنه كل صوت ، لأن الصوت جنس يشمل صوت الإنسان وغير الإنسان(٥٧) ، كصوت الحيوان والأصوات المنبثقة عن الطبيعة . وقد يكون الصوت صادراً عن الإنسان نفسه ، أو يكون أثراً من آثاره ، ولكنه لايدخل ضمن مفهوم اللغة ، مثل قسم من الأصوات الصادرة عن الإنسان عند الراحة او الألم(٥٨) او الحزن أو الفرح . فالصراخ والعويل والبكاء والضحك والأنين ، أصوات لها مدلولات عرفية ، يفهمها الإنسان عند سماعها ، ولكنها لاتُعَدُّ جزءاً من اللغة . وكذلك الأصوات التي يحدثها الإنسان او غيره من الموجودات او المؤثرات الطبيعية . فالطرق على الباب صوت وله مدلول ، ولكنه لايدخل ضمن مدلول اللغة الحقيقي ، ومثل ذلك صهيل الخيل وحفيف الشجر وصرير القلم ، وغيرها من الأصوات المسموعة المنبعثة من الطبيعة الحية او الجامدة ، المحيطة بالانسان والمكتنفة حياته ، فكل هذه الأصوات لاتُعَدُّ جزءاً من مفهوم اللغة ، وان شاركت اللغة في كونها أصواتاً دالّة على معان ، يدركها الإنسان عند سماعه اياها .

والدوالّ في الوجود ، كثيرة ، وهي لاتنحصر بالأصوات أصلاً ، فقد تكون إشارات أو علامات منصوبة ، أو رموزاً مخطوطة ، أو صوراً مرسومة (٥٨ أ) ، وقد تكون تغيرات تطرأ على الإنسان في لونه أو شكله ، فتدّل على حالة من أحواله النفسية او الجسدية ، ولكنها لاتُعَدُّ في أيّ حال من الأحوال من الدلالات اللغوية ؛ لأن دلالتها طبيعية ، وليست دلالة وضعية(٥٩) ، والمعتبر هنا هو الدلالة الوضعية(٦٠) . فاللغة اذن تنحصر في الأصوات الصادرة عن جهاز النطق ، والموضوعة بإزاء معانٍ مفردة او مركبة ، تَواطَأ عليها الناطقون بها طبقةً بعد طبقة ، فلا يدخل ضمن مفهوم اللغة كل صوت صادر عن الإنسان ، ناهيك عن الأصوات الصادرة عن غير الإنسان ، كالأصوات المنبعثة عن الظواهر الطبيعية أو الحيوانات .

وربما يكون للصوت مدلول عرفي ارتبط بذهن الانسان ، ولكنه لايدخل ضمن مفهوم الأصوات اللغوية ، كصوت جرس المدرسة ، أو صوت مدْفع الإفطار ، أو

---

(٥٧) اللسان (صوت) .

(٥٨) التفسير الكبير ١ / ١٨ .

(٥٨ أ) المغني لابن فلاح م ٢ / ٢٢ .

(٥٩) التفسير الكبير ١ / ١٨ .

(٦٠) المغني لابن فلاح اليمني م ٢ / ٢٣ ـ ٢٤ .

الأصوات المنبعثة من آلات التنبيه المنذرة بالخط . كلّ هذه الاصوات، لها مدلولات مرتبطة بالذهن مثل ارتباط الألفاظ اللغوية بمدلولاتها. الا أنها لاتعَدُّ جزءا من اللغة في مفهومها الاصطلاحي . وذلك لأن أصل اللغة ألفاظ موضوعة بازاء معانٍ . وهذه الألفاظ التي تقوم عليها اللغة عبارة عن أصوات مؤتلفة فيما بينها . مشكلة وحدة صوتية متصلة زمنياً . وموضوعة بازاء معنى معين(٦١) تواضع عليه أهل اللغة .

فمادة اللغة اذن قائمة على الأصوات . ولكن ليس كل صوت لفظاً لغوياً دالاً على حزئية من جزئيات اللغة(٦٢) . وإن دلّ على معنى من المعاني المتعارف عليها عند مختلف الأقوام .

والأصوات اللغوية وغير اللغوية . مُحْدَثة . فلابد لها من سبب . أحدثها . ويعزو الرئيس ابن سينا سبب حدوث الأصوات الى « تموج الهواء دفعة وبقوة وبسرعة من أي سبب كان »(٦٣) . ولهذا التموج علتان . هما : القرع والقلع . والقرع هو « « تقريب جرم مَا إلى جِرْم مقاوم لمزاحمته تقريباً . تتبعه ة عنيفة لسرعة حركة التقريب وقوتها »(٦٤) . والقلع هو « تبعيد جِرْمٍ مَا عن جِرْمِ آخر . مماسّ له منطبق أحدهما على الآخر . تبعيداً ينقلع عن مماسّه انقلاعاً عنيفاً . لسرعة حركة التبعيد »(٦٥) . « وهذا القلع ـ كما يقول ابن سينا ايضاً ـ يتبعه صوت من غير أن يكون هنا قرع »(٦٦)

وابن سينا في حديثه هنا عن أسباب حدوث الأصوات . لايعني بذلك الأصوات الغوية وحدَها . . بل يعني جميع الأصوات . لغوية وغير لغوية .
ولو لم يكن قصده ذلك، لما ذكر (القلع)، لانه لا علاقة له بالاصوات اللغوية، فسببها منحصر بالقرع فقط . ومن هنا وجدنا الفارابي المتوفى سنة (٣٣٩ هـ) وهو اسبق من ابن سينا . لايذكر القلع في حديثه عن أسباب حدوث أصوات اللغة . بل يكتفي بذكر القرع وحَدهُ(٦٧) .

والأصوات التي تعنينا في مجال اللغة . هي الأصوات التي تأتلف منهامفردات الكلام . لأن الكلام انما هو وحدات مستقلة مؤتلفة فيما بينها . وكل وحدة من هذه

---

(٦١) المصدر نفسه م٢ / ٣٢ .
(٦٢) المصدر نفسه .
(٦٣) اسباب حدوث الحروف ٨ .
(٦٤) المصدر نفسه .
(٦٥) المصدر نفسه .
(٦٦) المصدر نفسه .
(٦٧) كتاب الحروف ١٣٦ .

الوحدات دالّة على معنى مرتسم في الذهن ، اقترنت به اقتران أي دالّ بمدلوله ، وهذه الوَحَدات مؤلفة من أصوات تنطلق من جهاز النطق على وَفْقِ الإيعازات التي يصدرها الذهن بسرعة تنسجم مع الرغبة في طريقة التعبير ، وبكيفية تتلاءم والغرض الذي يريد الناطق أن يعبِّر عنه .

ولما كانت الأصوات اللغوية تخرج من الفم ، وكأنها قد رميت منه رمياً ، أُطلق على هذه الأصوات مصطلح (الألفاظ)(٦٨) . قال ابن فلاح اليمني : « وانّما سميت الحروف ألفاظاً ، لأنها تحدث بسبب رمي النَّفَس المحدود من قبل الطبيعة للهواء الجاري من الرئة ، المعتمد على أجزاء الفم واللهوات وقصبة الرئة . إذ اللفظ في اللغة عبارة عن الرمي »(٦٩) .

فتسمية الأصوات اللغوية ألفاظاً ، أمر مرتبط بالعملية التي تجري للنفس في جهاز النطق ، والتي تؤدي الى رميه خارج الفم ، على شكل موجات صوتية ، يلتقطها جهاز السمع ، ومن ثَمَّ يقوم الذهن بتفسيرها على وفْقْ ما استقر فيه من اقتران ذلك اللفظ بما دلّ عليه من معنى .

والاصوات اعني كل الاصوات من المسموعات ، فهي ماهية محسوسة مدركة(٧٠) ، ومنفذها الى مركز الإدراك هو السمع ، فهو كما يقول ابن خلدون ، (ابو الملكات اللسانية)(٧١) ، وعليه الاعتماد في ادراك الأصوات اللغوية وغيرها ، وكلما اعتاد الإنسان سماع الأصوات ، قويت قدرته على التلفظ بها ومن هنا وجدنا تعلم اللغات قد ارتبط بالسماع أشدّ ارتباط ، لأنه هو السبيل القويم الذي يَسَّرَ للانسان إتقان اللغة ، ومكنه من التحدث بها ، ولاسيما اذا كان ذلك السماع في مرحله مبكرة من مراحل عمره .

والانسان قد يستطيع أن يتعلم لغة من اللغات عن طريق القراءة والمقابلة بين الفاظ لغته ، وألفاظ اللغة التي يريد أن يتعلمها ، ولكنه لايمكن أن ينطِق ألفاظ اللغة الجديدة النطقَ الصحيح مالم يسمعها ممن يجيد التحدث بها لأن الخط لايستطيع دائما أن يصور الألفاظ التصوير الدقيق(٧٢) ، فضلاً أن هناك أصواتاً في لغة

---

(٦٨) اللسان (لفظ) .

(٧٠) التفسير الكبير ١ / ٢٩ .

(٦٩) المغني لابن فلاح م ٢ / ١٤

(٧١) المقدمة ٥٤٦ .

(٧٢) البيان والتبيين ١ / ٣٤ .

مًا ليست موجودة في لغة أخرى ، فكيف يتسنى للانسان معرفة نطق أصوات غير موجودة في لغته ، مالم يسمعها من الناطقين بها ، او ممن أخذها عنهم . فمثلاً الصوت المرموز له بـ (ch) في الإنكليزية ، لايوجد صوت يقابله في العربية ، فاذا جاء هذا الصوت في كلمة فهل يستطيع العربي أن ينطق هذا اللفظ ، مالم يكن قد سمعه ممن يعرف نطقه ؟ وينطبق هذا الأمر على غير العربي ، ممن لاوجود في لغته لكثير من الأصوات العربية ، كالضاد ، والظاء ، والقاف ، والخاء ، والطاء ، كيف يستطيع أن ينطق هذه الأصوات النطق الصحيح مالم يكن قد سمعها من أهلها ، أو من ذوي الخبرة والدراية بطرق نطقها ؟

والإنسان يمتلك قدرة عظيمة على محاكاة الاصوات مهما كان نوعها لأن الله وهب له آلات نطق قادرة على صياغة أصوات متباينة ومتنوعة ، بسبب تباين مخارج النطق عنده ، وتنوعها ، بخلاف غيره من الحيوانات التي غالباً ماتكون أصواتها « رتيبة » ومحدودة وغير معتمدة على مخارج أو مقاطع كثيرة(٧٤) ، وان جاءت أصواتها مختلفة باختلاف نوع الحيوان ، فعُواء الذئب غير زئير الأسد ، ونُباح الكلب غير مُواء القط ، وصهيل الفرس غير نهيق الحِمار .

ومخارج الصوت عند الحيوان محدودة ، ولهذا جاءت أصواته محدودة أيضاً ، وتنوعها لايرقى في أي حال من الأحوال الى تنوع أصوات الإنسان ، والمنصت الى أي حيوان وهو يصوت قد لايسمع أكثر من نمطين ، أو ثلاثة انماط من الأصوات تتردد منه ، مشكلة مقاطع متشابهة ، تتكرر « برتابة » متصلة ، وهي لاتخلو في غالب الأمر من أصوات تشبه أصوات المد : الألف ، والياء والواو .

وأصوات أفراد أي نوع من أنواع الحيوان لاتختلف باختلاف البيئات ، أو الأصقاع التي يعيش فيها ذلك الحيوان، فعُواء الذئب هُوَهُوَ في أي مكان من الدنيا وكذلك مُواء القط ، أو نباح الكلب أو صهيل الخيل ، هذا حُكم عام يخضع له الحيوان بأنواعه المختلفة ، وليس من السهل التمييز بين صوت حيوان وصوت حيوان آخَرَ من نوعه ، أما صوت الإنسان ، فيختلف من فرد الى فرد آخر ، فلكل إنسان نغمة صوتية تميّزه من صوت الآخرين وليس من الصعب علينا أن نميّز صوت أي إنسان من بين أصوات الآخرين اذا ماسبق لنا أن ألفْنا صوته ، ومن هنا صرنا قادرين أن نعرف الأشخاص عند سماع أصواتهم ، وإن كانوا في منأى عنا ومَعْزِل عن اعيننا ومشاهدتنا .

(٧٣) الحيوان ١ / ٢١٣ .

(٧٤) المغني لابن فلاح م ٢ / ١١ .

وهناك عوامل كثيرة تتصل بهذا التمايز(٧٥)، مثل الجنس والمهنة والبيئة والثقافة. فصوت الرجل يختلف عن صوت المرأة وصوت البدوي أو الريفي يختلف عن صوت الحضري. وهناك عوامل خلقية، تؤثر أيضاً في اختلاف الأصوات بين أفراد الجنس البشري. فقد يخضع اثنان لبيئة معيشية وثقافية واحدة، الا أننا نجد اختلافاًظاهراً بينهما في نَبَرات الصوت ونغماته، فقد نرى ـ مثلاً ـ توأمين متشابهين تماماً، ولا نفرق بينهما الا بنبرات الصوت ونغماته.

وكما كان لكلّ فرد من أفراد البشر في وجه عام نغمة صوتية تميزه من غيره، كان أيضاً لكل قوم نغمة تميزهم من غيرهم من الأقوام. وهذا التمايز لا يقتصر على الذين يتكلمون لغات مختلفة، بل يشمل كذلك أولئك الذين يتكلمون لغة واحدة(٧٦)، فالعرب مثلاً امة واحدة ويجمعهم لسان واحد، الا أن لكل شعب منهم لحناً خاصاً، يتضح من حديث أبنائه، ويجري على ألسْنة عامتهم وخاصتهم. فللعراقي لحن يختلف عن لحن المصري، وكل منهما يختلف في لحنه عن لحن أبناء الشام، او أبناء المغرب العربي، بل نجد هذا الاختلاف بيّناً عند ابناء الشعب الواحد، الخاضعين لأساليب حيوية متقاربة، والمتأثرين بعوامل ثقافية موحدة فلكل صقع أو إقليم لحن خاص ينفرد به أبناؤه، بل ربما كان اختلاف اللحن مشاهداً بين أبناء المدن المتقاربة، التي لاتفصل بينها الا مسافات قليلة. وقد تدعو الفروق الاجتماعية أو الثقافية أو الانحدار الطبقي أو القبلي أو الإقليمي الى اختلاف اللحن والنغمة بين أبناء المدينة الواحدة.

والنغمة الصوتية التي يتطبع عليها الإنسان تبقى عالقة به ومهيمنة على لسانه، فان تكلم لغة غير لغته شابَ كلامَه شيءٌ من لحنه الذي درج عليه وليس من الصعب علينا ان نميز ـ مثلاً ـ غير العربي اذا تكلم العربية من العربي القُحّ، وان تفاصح بها، وحاكى اهلها في طرائق كلامهم وحذا حذوهم في إخراج أصواتهم، وصاغ حديثه على وَفْقِ قواعدهم وأساليبهم، ونزه لسانه من لحن القول وخطئه، إذْ تبقى في حديثه نغمة بعيدة عن العربية، تشير الى لسانه الأصلي الذي كان يتكلم به(٧٦).

---

(٧٥) انظر علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٨.

(٧٦) البيان والتبيين ١ / ٧٩.

والانسان قد يستطيع أن يكتب ما يشاء بلغة هي غير لغته . ويكون مجيداً في ذلك أيما اجادة . ولكنه إذا تحدث بتلك اللغة صعب عليه ذلك . وشانَ لسانهُ شيء من لغته التي نشأ عليها . وقدماً قيل عن سيبويه ، إن قلمه أبلغ من لسانه ، وأنه مات وفي لسانه لُكْنَة من أثر العجمة . ولكنه ترك لنا كتاباً عظيماً ضم قوانين العربية وأصولها الكلية والجزئية . وكان كتابه هذا مثار الإعجاب والإكبار من لدن القدماء والمحدثين ، وقد وصفه اسلافنا بأنه قرآن النحو(٧٧) .

فاللغة اذن أصوات منطوقة قبل أن تكون خطوطاً مكتوبة . وهذه الاصوات تعتمد على مخارج مختلفة ينقطع عندها النفس ، فينطلق عند ذاك الصوت ، وباختلاف المخارج تختلف الأصوات(٧٨) . وقد تتفق مجموعة من الأصوات بمخرج عام واحد ، الا أنها تختلف من حيث الصفة(٧٩) . وهذا الاختلاف في الصفة هو الذي جعل الأصوات من حيث الكمية العددية تزيد على مخارج النطق عند الإنسان .

وقد استقرى علماء اللغة مخارج الأصوات العربية . فذهب جمهورهم الى أنها ستة عشر مخرجاً(٨٠) ، ابتداءاً من الحلق وانتهاءاً بالشفتين . وتشترك الخياشيم في مخرج النون والميم الساكنتين ، لما فيهما من غُنّة(٨١) . وإن كان الأصل في مخرجهما أن النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا ، ومخرج الميم من بين الشفتين(٨٢) .

ويتم معرفة مخرج الصوت بأن ينطق به ساكناً مسبوقاً بهمزة الوصل . وأول من نص على هذه الطريقة في اعتبار مخارج الاصوات . هو الخليل بن أحمد الفراهيديّ(٨٣) . وقد عقد ابن جنّي مبحثاً يتصل بذوق أصوات الحروف ، اعتمد فيه على ما أورده الخليل في معرفة النطق بالصوت على حقيقته ، حيث قال : « وسبيلك اذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لامتحركاً . لأن الحركة تقلق

---

(٧٧) مراتب النحويين واللغويين ٨٨ ، أنباه الرواة على انباه النحاة ٢ / ٣٤٩ ، معجم الأدباء ٦ / ٨٢ ، وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٣ .
(٧٨) الكتاب ٢ / ٤٠٥ .
(٧٩) الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٥٢ .
(٨٠) الكتاب ٢ / ٤٠٥ .
(٨١) الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٥٣ .
(٨٢) الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٥٢ .
(٨٣) الكتاب ٢ / ٦١ ـ ٦٢ .

الحرف عن موضعه .. ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله ، لأن الساكن لايمكن الابتداء به(٨٤) .

وقد أمكن حصر الأصوات العربية ، فكانت تسعة وعشرين صوتاً(٨٥) ، وقد جُعِل بإزاء كل صوت من هذه الأصوات حرف من حروف الهجاء العربي(٨٦) . ومن هنا كانت حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً ، تمثل الألفبائية العربية ، الا أن أبا العباس المبرد المتوفّى سنة (٢٨٥ هـ) عدها ثمانية وعشرين حرفاً(٨٧) ، اذا أسقط الهمزة ، فلم يعدها حرفاً مستقلاً ، ، بل جعلها مع الألف حرفاً واحداً ، وقد عوّل في ذلك على أن الهمزة صورتها غير مستقرة ، فهي لاتثبت على صورة واحدة ، وفاته أن الأصل هو اللفظ لا الرسم والخط . قال ابن جني ، (فأما إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف ، واحتجاجه في ذلك أنها لاتثبت صورتها ، فليس بشيء ، وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها ، لما كانت في اللفظ الذي هو قبل الخط ، والهمزة أيضاً موجودة في اللفظ »(٨٨) مثلها في ذلك مثل سائر الحروف العربية التي تأتلف منها مفردات الكلام .

وعلماء العربية يعبرون عن الاصوات بالحروف . وهذا شائع في عباراتهم ، يستوي في ذلك قدماؤهم ومتأخروهم(٨٩) . وقد جعلوا لكل حرف من حروف هجائهم اسماً ، مبدوءاً بالصوت الذي يعبر عنه بذلك الحرف(٩٠) ، مثل ، الصاد ، والسين ، والميم ، والدال ، والعين ، والقاف ، ولم يخرجوا عن هذا السبيل الا في تسمية صوتين هما ، الهمزة والألف . وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تسمية اكثر العلماء الهمزة ألفاً ، ولا سيما قدماؤهم(٩١) ، تكون تسميتهم هذه قد ابتدأت بالصوت الذي يدلّ عليه هذا الحرف(٩٢) . ويبقى الألف وحدَه ، لايرتبط بالصوت الذي يرمز له ، ولعل سبب ذلك هو أن هذا الصوت لايمكن أن يلفظ به في ابتداء الكلام(٩٣) ،

---

(٨٤) سر صناعة الاعراب ١ / ٧ .
(٨٥) الكتاب ٢ / ٤٠٤ ، سر صناعة الاعراب ١ / ٤٦ .
(٨٦) كتاب الحروف ١٣٧ .
(٨٧) سر صناعة الاعراب ١ / ٤٦ .
(٨٨) سر صناعة الاعراب ١ / ٤٨ .
(٨٩) الكتاب ٢/ ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، الموجز في النحو ١٦٦ ، ١٦٧ ، شرح مختصر التصريف العزي ٩٦ ، ٩٧ .
(٩٠) سر صناعة الاعراب ١ / ٤٧ .
(٩١) الكتاب ٢ / ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ .
(٩٢) سر صناعة الاعراب ١ / ٤٧ .
(٩٣) المصدر نفسه ١ / ٤٨ .

بخلاف جميع الأصوات الأخرى . ولهذا لمَا ارادوا أن يلفظوا صوته ، ضمن أصوات هجائهم ، جعلوا قبله صوت اللام ، ورسموه في خطهم متصلاً به ، على نحو ما يأتي . (لا)(٩٤) . وما زال صوت معلمي الكتاتيب يرنّ في آذاننا ، وهم يرددون حروف الهجاء لطلبتهم ، فاذا ما وصلوا الى هذا الحرف قالوا ، « لام ألف لا » . ويبدو أن هذه الطريقة في لفظ الألف قديمة ، قدَمَ تعلم الهجاء العربيّ(٩٥) .

وهناك علماء فرقوا بين الصوت والحرف ، منهم ابن جني ، فقد عقد لذلك مبحثاً في « سر صناعة الاعراب » ، سمّاهُ : « فرق ما بين الصوت والحرف »(٩٦) . ذكر فيه : « أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً ، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته »(٩٧) فيسمى الصوت اينما عرض له المقطع حرفاً . « وتختلف أجراس الحروف بحَسَب اختلاف مقاطعها ، واذا تفطنت لذلك وجدته على ماذكرته لك . ألا ترى أنك تبتديء الصوت من أقصى حلقك ، ثم تبلغ به أي المقاطع شئت ، فتجد له جرساً ما . فان انتقلت عنه راجعاً منه ، أو متجاوزاً له ، ثم قطعت ، احسست عند ذاك صدى غير الصدى الأول ، وذاك نحو : الكاف . فانك اذا قطعت بها سمعت هنا صدى مّا . فان رجعت الى القاف سمعت غيره ، وإن جزت الى الجيم سمعت غير ذينك الأولين »(٩٨) .

والناظر في كلام ابن سينا في « اسباب حدوث الحروف » يجده أيضاً يفرق بين الحرف والصوت . فالحرف عنده هو ، « هيئة للصوت عارضة له ، يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزاً في المسموع »(٩٩) . والذي يفعل الحرف عنده ، هو « حال التموج من جهة الهيئات التي يستفيدها من المخارج والمحابس في مسلكه – أي : مسلك التموج – »(١٠٠) أما الصوت فهو عنده « كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع »(١٠١) . والقارع هو ، النفس الخارج على هيئة تموج(١٠٢) . والمقروع هو المقطع أو المحبس الذي ينتهي عنده النفس .

---

(٩٤) المصدر نفسه ١ / ٤٩ .
(٩٥) المصدر نفسه ١ / ٤٨ .
(٩٦) المصدر نفسه ١ / ٦ .
(٩٧) المصدر نفسه .
(٩٨) سر صناعة الاعراب ١ / ٦ .
(٩٩) اسباب حدوث الحروف ١٠ .
(١٠٠) المصدر نفسه .
(١٠١) التفسير الكبير ١ / ٢٩ .
(١٠٢) اسباب حدوث الحروف ١٠ .

فيحدث الصوت الخاص المتميز بصفاته من سائر أصوات النطق الأخرى ، والذي يفعل الصوت « هو نفس التموج »(١٠٣) . وهذا التفريق بين الصوت والحرف ، تفريق سديد . فالحرف هو الصوت المعتمد على المخارج والمحابس ، فهو صوت خاص لاينطبق إلاّ على الأصوات الصادرة من آلات النطق(١٠٤) ، التي هي الحروف . أما الصوت فهو عام يشمل الحروف وغيرها من الأصوات .

وأسباب اختلاف الحروف ، لاتعود الى اختلاف الصوت ؛ لأن الصوت في أصله ساذَج ، وهو تموج غير مخالف بعضه بعضاً في الحقيقة ، وهذا الصوت ، يمثل المادة الساذجة للحرف .(١٠٥) ، وتمثل الحروف الهيئة العارضة له (١٠٦) ، التي تلتقطها الاسماع ، أما الذي يؤدي الى اختلاف الحرف ، فهو اختلاف آلتها ، فلو لا اختلاف آلات الحروف ، لما اختلفت الحروف ، إذْ لاشيء هناك يمكن أن يؤدي الى اختلافها الاّ مادتها وآلاتها ، فاذا كانت مادتها واحدة ، وهي الصوت الذي يسببه التموج كانت آلة النطق هي وحدَها سبب اختلاف الحروف(١٠٧) ، ونعني بآلات النطق مواضع تكون الحروف في الحلق واللسان والاسنان والنطع وأصول الثنايا والشفة ، وهي المسماة بالمخارج(١٠٨) .

واللغة ــ اي لغة كانت ــ انما تتمثل بالمفردات أولاً ، ثم بالتراكيب ثانياً ، والتراكيب هي محط الفائدة(١٠٩) التي يتوخاها المتكلم ، ويتطلبها المتلقى . والكلام الذي هو الجزء المتحدث به من اللغة ، لايمكن أن يقع في أي لغة الا على هيئة مركبة من أكثر من مفرد لفظاً أو تقديراً ، لأن الكلام المفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها لابد أن يكون متشملاً على إسناد . والإسناد تركيب مؤلف من ركنين ، هما المسند والمسند اليه . وهذا قانون عام ، تخضع له كل اللغات

---

(١٠٣) المصدر نفسه .
(١٠٤) المغني لابن فلاح م ٢ / ١٣ .
(١٠٥) شرح الشافية للرضي الاستراباذي ٣ / ٢٥٠ .
(١٠٦) اسباب حدوث الحروف ١٠ .
(١٠٧) شرح الشافية للرضي الاستراباذي ٣ / ٢٥١ .
(١٠٨) المصدر نفسه .
(١٠٩) نهاية الايجاز ودراية الاعجاز ٧١ .

الإنسانية . وقد نص عليه سيبويه حيث قال : « هذا باب المسند والمسند اليه وهما مالايستغني واحد منهما عن الآخر . ولايجد المتكلم منه بُداً »(١١٠) .

والغرض الأصلي من وضع المفردات بـإزاء المعاني الدالّة عليها ـ كما يقول الرازي ـ هو ان يُضم بعضها الى بعض لتحصل منها الفوائد المركبة(١١١) . فذكر المفرد وحدَه منفصلاً عن التركيب . لا يؤدي فائدة ذات بال يمكن أن يضيفها المتلقي الى ما تحصل في ذهنه من معرفة تتصل بالمفرد .

فالمفرد خارج التركيب اشبه مايكون بلبنة ملقاة خارج البناء . فهي مجرد لبنة لاتشكل قيمة يعبأ بها . لان قيمتها الحقيقية إنما تكون اذا أخذت موضعاً مّا من البناء . وكذلك اللفظ المفرد خارج التركيب . لا يؤدي قيمة دلاليـة زائـدة عـلى قيمته المقترنة به في أصل الوضع . والتي تميزه من غيره من المفردات . فلفظة (كتاب) ـ مثلا ـ لها مدلول مستقر في ذهن المتكلم والمتلقي . يميزها من غيرها من المفردات . ولا تؤدي غرضاً زائداً على هذا المدلول فيما لو صوّت بها المتحدث وحدها . أما اذا جاءت في تركيب تام يحسن السكوت عليه . فانها تؤدي دلالة أخرى تكتسبها من وظيفتها النحوية في التركيب وذلك مثل : الفاعلية والمفعولية والإضافة والوصفيةوالحالية . وغير ذلك من المعاني التي تعتور المفردات في أثناء التركيب. وهذه المعاني كلها مبنية على علاقة المفرد بما ضم اليه من مفردات اخرى. وهذه العلاقة . يجب أن تقوم على مناسبة معنوية مشتركة يرتبط بها المفرد مع غيره من المفردات ارتباطاً حقيقياً اومجازياً . فإن لم تتوفر هذه المناسبة . امتنع تركيب المفردات . فمثلا الفعل « يقرأ » . لايمكن أن يركب تركيب إسنادٍ الا مع اسم تصح القراءة منه .

وقد لمح سيبويه الى وجوب توفر العلاقة المعنوية بين المفردات التي يتألف منها التركيب . اذ وصف نمطاً من تأليف الكلام بأنه محال . لأن فيه لفظين ينقض أحدهما الاخر . جاء ذلك في باب من أبواب كتابه القيم . سماه باب الاستقامة من الكلام والإحالة » . قال فيه : « وأما المحال » . فان تنقض أول كلامك بآخره . فتقول : أتيتك غداً . وسآتيك أمس »(١١٢) : لأن الفعل « أتى » ماض . فلا يصح أن

---

(١١٠) الكتاب ١ / ٧ .

(١١١) نهاية الايجاز ودراية الاعجاز ٧١ . وانظر دلائل الاعجاز ٦٢ ،٦٣ ، ٦٤ .

(١١٢) الكتاب ١ / ٨ .

يقترن بلفظة « غد » الدالة على الاستقبال . والفعل « آتي » مصروف للاستقبال . لاتصاله بالسين . فلا يصح أن يأتلف في التركيب مع لفظة « أمسِ » الدالة على الماضي .

فلابد اذن من وجود علاقة منطقية بين مفردات أي تركيب ليكون كلاماً تاما . يعبر به المتكلم عن معنى من المعاني التي تختلج في ذهنه أو تتردد في نفسه .

والمعاني التي تدل على أغراض المتكلم . لاتكون مفردة ابداً . بل هي معانٍ مركبة . وقد ترتب على هذا أن يكون التعبير عنها إنما يتم بالألفاظ المركبة . ومن هنا امتنع أن يقع المفرد في الكلام مجرداً من التركيب حقيقة وتقديراً .

وربما عُبّر عن هذا المعنى المركب بلفظ ظاهرهُ أنه مفرد . وهو في حقيقة الأمر لفظ مركب . وذلك لأن المتكلم قد يضمر جزءاً من الكلام . اعتماداً على أن المتلقى يدرك أن في الحديث شيئاً مضمراً . لم يظهره المتحدث . ايجازاً منه واتساعاً . وقد شاع مثل هذا الاضمار في أبواب متفرقة من الكلام . مثل : النداء . والأمر . والتحذير . والجواب .

فاللغة _ أي لغة كانت _ إنما هي تراكيب مؤلفة ضُمّ بعضها الى بعض . على شكل قوالب لفظية . تتحكم بها قوانين ونظم نحوية ولغوية وأسلوبية . تواضع عليها أهل كل لغة . وأخذها اللاحق منهم عن السابق بطريق التلقي والمحاكاة .

واللغة مرتبطة بالمعاني التي يحس بها الإنسان ويدركها . وهذه المعاني إنما تقع بادىء ذي بدء مفردةً . وبعد أن تستقر في الذهن يطرأ عليها التركيب . ولما كانت الالفاظ تابعة للمعاني . لأنها قوالبها(١١٣) . كان وضع الألفاظ المفردة سابقاً لوضع الألفاظ المركبة .

فالمفرد سابق للمركب . سواء أكان هذا المفرد معنى أم كان لفظاً . وذلك لأن المفرد بسيط . والبسيط سابق للمركب في حكم العقل المنطق(١١٤) .

ويسمي علماء العربية المفرد « كلمة » . وهي كل لفظ موضوع بازاء معنـى مستقل تواضع عليه أهل اللغة . فكل كلمة لفظ . ولكن ليس كل لفظ كلمة(١١٥) ؛

---

(١١٣) المقولات ٧٨ .

(١١٤) الحروف ٦٤ . ٧٣ . وانظر التفسير الكبير ١ / ١٠ .

(١١٥) المغني لابن فلاح م ٢ / ٢٢ .

لأن هناك ألفاظاً لامعاني لها ، سَماها علماء العربية الألفاظالمهملة(١١٦)ومثلوالهابلفظة « ديز » التي هي مقلوب لفظة « زيد » . ومثلها كل لفظ لايدل على معنى من المعاني المدركة والمستقرة في ذهن الناطقين باللغة .

والكلمة المفردة ، هي الأساس الذي قامت عليه اللغات جميعاً . وعليها بنَى علماء اللغة معاجمهم . ومن لم يدرك معاني الكلمات المفردة ، لايستطيع أن يدرك فحوى الكلام ومدلوله تمام الإدراك . وقد يُعين السياق على معرفة معاني قسم من الكلمات المفردة ، الا أن الأصل هو أن يلم المتحدث بأي لغة بمعاني الكلمات المفردة ، قبل أن يكلف نفسه التحدث بتلك اللغة . وكلما ازدادت معرفة المتكلم بمعاني المفرات وازداد محفوظه منها ، ازدادت قدرته على التعبير عما يدركه من معانٍ او يحس به من أفكار .

والكلمة المفردة في العربية وغيرها من اللغات ، تتألف من نوعين من الأصوات ، مصوتة وصامتة(١١٧) . وتنحصر الأصوات المصوتة في العربية بالواو والياء والالف . وما يتفرع منها من أصوات قصيرة سماها علماء العربية « الحركات » . وهي : الضمة والكسرة والفتحة . أما الأصوات الصامتة . فتشمل سائر الأصوات العربية عدا الأصوات المصوتة المذكورة آنفاً . ويسمى هذا النمط من الأصوات « الاصوات الساكنة »(١١٨) ايضاً . ويطلق عليها كذلك « الحروف الصحيحة » . وهذا المصطلح الأخير ، هو المصطلح الشائع في تسمية هذه الأصوات عند علماء العربية من نحاة وصرفيين ولغويين(١١٩) .

والأصوات الصامتة هي أكثر عدداً من المصوتات . وعليها يقوم بناء أصول المفردات العربية(١٢٠) .

ويطلق علماء العربية على « الواو والياء والالف » أحرف العلة واللين والمد. ولكل تسمية من هذه التسميات سبب. فالعلة لأنها ضعيفة معرضة للحذف والتغيير وسميت أحرف

---

(١١٦) المغني لابن فلاح م ٢ / ٣١ .
(١١٧) التفسير الكبير ١ / ٢٩ ، ٤٨ .
(١١٨) علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ٣٠٠ .
(١١٩) جمهرة اللغة ١ / ٧ ، سر صناعة الاعراب ١ / ٧١ .
(١٢٠) فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ١٧ ــ ٢٠ .
(١٢١) الخصائص ٢ / ٢٩١ ، شرح مختصر التصريف العزي ١٠٥ .

لين . لأنها لينة . وليس فيها صلابة الأصوات الصامتة(١٣٢) . وسميت أحرف مَدّ ، لأن الصوت يمد بها . قال سيبويه : «وحروف اللين هي حروف المَدّ التي يمد بها الصوت »(١٣٣) .

ولا تسمى هذه الأصوات أصوات مَدٍّ ، الا اذا كانت ساكنة وقبلها حركة من جنسها ، وفي ضوء هذين القيدين ، تكون الألف دائما صوت مدّ ، لأن « الألف لا بد لها من حرف قبلها مفتوح »(١٣٤) ولكونها لا تقبل الحركة(١٣٥) ابداً ، فهي ساكنة لزوماً واضطراراً ، ومن هنا سماها سيبويه حرفا ميتا(١٣٦) .

اما الواو والياء ، فقد يأتيان حرفي مَدّ ، وقد لا يأتيان . فان جاءا ساكنين ومسبوقين بحركة من جنسهما ، فهمّا حرفا مدّ . أما اذا جاءا متحركين أو مسبوقين بسكون او حركة ليست من جنسهما ، فلا يعدّان حرفي مدّ . مثل الواو والياء في كل من : يوم ، وصوم ، وظبي ، ودلو ، وقِيَم (جمع قيمة) ، واستحوذ ، ورضي ، ووعد ، وقاوم ، وعور . ويكون حكم الواو والياء في مثل هذه الالفاظ حكم أيّ صوت صامت(١٣٧) « اي حرف صحيح » ، ويجري عليهما الحكم النحوي او الصرفي الذي يجري على الاصوات الصامتة . ومن هنا سمى النحاة الأسماء المنتهية بالواو او الياء المسبوقين بسكون اسماءاً معتلة جارية مجرى الصحيح(١٣٨) . ولهذا . تظهر على أواخرها الحركات كما تظهر على آخر أي اسم منتهٍ بصوت صامت « أي : حرف صحيح » .

والاصوات التي تأتلف منها مفردات العربية لاتنحصر بالحروف الصامتة والمصوتة بل تشمل أيضاً الحركات . والحركات في حقيقة أمرها لاتعدو أن تكون نوعاً من أنواع المصوتات ، فلا تختلف عن اصوات المد الأصلية ، الا بكونها أقصر منها ، ومن هن جاءت تسمية بعض الباحثين لها « أصوات مدّ قصيرة »(١٣٩) .

---

(١٣٢) شرح مختصر التصريف العزي ١٠٦ .
(١٣٣) الكتاب ٢ / ١١ .
(١٣٤) المصدر نفسه ٢ / ٢٨٦ .
(١٣٥) المصدر نفسه ٢ / ٣٥٧ .
(١٣٦) المصدر نفسه ٢ / ٧٨ .
(١٣٧) المصدر نفسه ٢ / ٢٩٣ ، ٢٨٩ ، ٢٨١ .
(١٣٩) انظر فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ١٩ .

وقد تنبه علماء اللغة الأوائل للعلاقة الصوتية بين الحركات وأحرف المد ، فنصّوا على أن الحركات أبعاض أحرف المَدّ ، فالضمة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء ، والفتحة بعض الالف(١٣٠) . والذي يدّل على أن الحركات أبعاض لهذه الاحرف ــ كما يقول ابن جِنّي ــ « أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه »(١٣١) .

وقد نقل ابن جِنّي عن بعض متقدمي النحاة أنه كان يسمي الضمة واواً صغيرة ، والكسرة ياءاً صغيرة ، والفتحة ألفاً صغيرة(١٣٢) . وما نقله ابن جِنّي ، يشبه الى حد كبير ماأورده أبو علي في مسائله البغدادية ، حيث قال : « وهذا الذي يسميه أهل العربية حركة حقيقية انه حرف ، فالفتحة كالألف ، والضمة كالواو ، والكسرة كالياء ، في أنهن حروف ، كما أنهن حروف ، الا أن الصوت بهن أقل من الصوت بالألف وأختيها ، وقلة الصوت بهن ليس يخرجهن عن أن يَكُنّ حروفا ، لأن من الحروف ماهو أكثر صوتاً من حروف ، كـ « الصاد » و « النون » الساكنة ، فكما أن النون عندنا حرف وإن كان اقل صوتاً من الصاد ، كذلك يجب أن تكون هذه عندنا حروفاً ، وان كان الصوت بهن أقـل مـن الصوت بما هـن منه)(١٣٣) . ثم قال : « فالمسمى حركة والحرف الذي معه ، هما في الحقيقة حركتان للناطق ، وكلّ واحد منهما حرف ، ويدلك على ماذكرناه من هذا قيام كل واحد من الحرف والمسمى حركة مقام صاحبه »(١٣٤) .

فكل من الحركة والحرف صوت ، والصوت عرض ، ولما كانت « الحركةلاتوجد الا عند وجود الحرف ، صارت كأنها قد حلته ، وصار هو كأنه قد تضمنها ، تجوزا ، لا حقيقة »(١٣٥) ، لأن العرض لايحل العرض على الحقيقة .

وتردد المصوتات ــ حروفاً كانت أو حركات ــ في الكلام ، أكثر من تردد غيرهن من الأصوات ، وقد تنبه سيبويه على هذه الحقيقة اللغوية ، فقال : « فأما الأحرف

---

(١٣٠) الكتاب ٢ / ٣١٥ .
(١٣١) سر صناعة الاعراب ١ / ٢٠ .
(١٣٢) المصدر نفسه .
(١٣٣) المسائل البغدادية ٤٨٧ ــ ٤٨٨ .
(١٣٤) المسائل البغدادية ٤٨٨ .
(١٣٥) سر صناعة الاعراب ٣٧ .
(١٣٦) سر صناعة الاعراب ٣٦ .

الثلاثة ـ يعني : الواو ، والياء ، والالف ـ فإنهن يكثرن في كل موضع ، ولايخلو منهن حرف ، او من بعضهن ، ... هن لكل مد ، ومنهن كل حركة »(١٣٧).

وأحسب ان تردد هذه الاصوات الكثير في المفردات ، مُتأتٍ من وظيفتها الصوتية المتمثلة في ربط أجزاء المفرد . فبناء المفرد في أصله قائم على الاصوات الصامتة التي يسميها النحاة والصرفيون « الحروف الصحيحة » ، وهي في الأصل أصوات ساكنة ، والحركة زائدة عليها ، وتوالي السواكن يؤدي الى الثقل ، بل ربما كان ذلك متعذراً ، ولاسيما اذا ماكثرت السواكن المتوالية ، فأحدثت هذه الأصوات اضطراراً ، لتربط اجزاء المفرد ، بعضها ببعض ، ولعل الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من تنبه على هذه الحقيقة اللغوية ، التي لاتصدق على العربية وحدها ، بل تشمل سائر اللغات ، فقد نقل عنه سيبويه انه قال : « الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لازيادة فيه ، فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو »(١٣٨).

وقد جاءت قيمة المصوتات : « الحركات وحروف المدّ » من كونها أصواتاً لينة . وليونتها هذه هي التي أهلتها للقيام بوظيفة ربط الأصوات الصامتة ولولاها مااستطاع الإنسان أن يربط بين الأصوات المنطوقة ليؤلف المفردات الدالة على المعاني التي يريد أن يعبّر عنها .

فوظيفة المصوتات ـ ولاسيما الحركات ـ اذن لاتنحصر فيما تؤديه من دلالة نحوية في التركيب بل تتجاوز ذلك لتقوم بوظيفة صوتية أخرى تتصل بربط الاصوات الصامتة لتأتلف منها المفردات قبل التركيب .

وليس قيام المصوتات بربط المفردات أمراً اختصت به العربية وحدها بل هو أمر عام : يشمل ـ فيما أحسب ـ كل اللغات الإنسانية . فوجود هذه الأصوات في الالفاظ المنطوقة بمثابة قانون عام يخضع له كل لفظ منطوق سواء أكان ذلك اللفظ دالا على معنى أم كان لفظاً مهملاً لامعنى له فليس هناك لفظ في الدنيا خالٍ من صوت أواكثر من هذه الأصوات اللينة التي يطلق عليها في العربية الحركات وحروف العلة والتي تقابل في اللغات الأوربية مايطلق عليه بالإنكليزية مصطلح **(Vowels)** والذي يشمل الأصوات المرموز لها بهذه الرموز الخطية **(A. E. I. O. U.)** ومايتصل بها

(١٣٧) الكتاب ٢ / ٣٤٩ .
(١٣٨) الكتاب ٢ /٣١٥ .

من علامات توضح طريقة نطق هذه الاصوات مما هو شائع في المعاجم التي تعنى بمفردات اللغات الاوربية .

وربط أجزاء المفردات اللغوية في العربية لايقتصر على الحركات وأصوات المد الطويلة بل يسهم فيه السكون أيضاً وهو في حقيقة أمره انتفاء الحركة . ولهذا سمي سكونا ليقابل الحركة في حقيقتها اللغوية ومعناها الاصطلاحي . وقد تنبه قُطْرُب النحويّ (تلميذ سيبويه) الى قيمة كل من الحركة والسكون في ربط أجزاء الكلام فذهب الى أن حركات الإعراب لاتفيد معنى نحوياً في الكلام وانما جيء بها ليعتدل الكلام لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون . فلو جعلوا وصله بالسكون ايضاً لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج . فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت . ولا بين أربعة أحرف لانهم في اجتماع الساكنين يبطئون . وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم . فجعلوا الحركة عقب الاسكان »(١٣٩) .

فالغرض من الحركات عند قُطْرُب اذن . هو تيسير النطق من حيث الخفة والثقل . وليس الغرض منها إبانة المعاني النحوية . كما هو مذهب جمهور النحاة(١٤٠) .

ولما كان ابتداء الكلام انما هو من ابتداء خروج الأصوات من آلة النطق . تحتم أن يكون الصوت المنطلق في بَدْءِ الكلام صوتاً متحركاً . ولَما كان السكوت انقطاعاً عن الكلام . لزم أن يكون الجزء الأخير من المفرد . الذي يوقف عليه صوتاً ساكناً . لاحركة فيه . ومن هنا وجدنا جميع المفردات العربية تبدأ بصوت متحرك ووجدنا أيضاً أن العرب لاتقف إلا على صوت ساكن . وقد تنبه ابن جنّي ـ رحمه اللّه ـ على هذه الحقيقة الاستقرائية . فقال : « ألا ترى أن الابتداء لمَا كان أخذاً في القول . لم يكن الحرف المبدوء به الا متحركاً . ولما كان الانتهاء اخذاً في السكوت لم يكن الحرف الموقوف عليه الا ساكناً »(١٤١) .

---

(١٣٩) الايضاح في علل النحو ٧٠ ـ ٧١ .
(١٤٠) انظر الاصول في النحو ١/ ٤٥ . الايضاح في علل النحو ٦٩ . الخصائص ١/ ٣٥ .
(١٤١) الخصائص ١/ ٥ .

والسكون الذي هو انتفاء الحركة . لاينحصر في أواخر الكلمات . بل يأتي ايضاً داخل بناء الكلمة . وربما كان ذلك حكما لازماً . تيسيراً للنطق . لأن توالي الأصوات المتحركة في اللفظ الواحد . أو ماكان في عداد اللفظ الواحد . قد يؤدي الى الثقل في النطق . ومن هنا وجدنا العرب يفرُّون من توالي الحركات(١٤٢) . فيسكنون بعضا من أصوات الكلمة اذا كثرت حركاتها . وقد يأتي ذلك على شكل قانون صرفي عام تخضع له بنية قسم من مفردات اللغة . فقد جاءت ـ مثلا ـ فاء الأفعال الماضية الثلاثية والرباعية المجردة « فعل ـ فعلل متحركة . ولكن العرب عند تصريف هذين الفعلين الى المضارع . يعمدون الى تسكين « فاء » الثلاثي أما الرباعي . فيبقون (فاءه) متحركة . استصحاباً لأصلها في الماضي . وسُر هذا يكمن في أنهم لو ابقوا (فاء) الثلاثي متحركة على أصلها في الماضي . ثم زادوا عليه حرف المضارعة . وهو متحرك اضطراراً . لاجتمعت في المضارع أربعة أصوات متحركة . وهذا ثقيل عليهم في النظم . فسكنوا « فاءه » فراراً من الثقل . اما مضارع الرباعي . فقد أبقوا « فاءه » متحركة على أصلها في الماضي . لأن إبقاها متحركة لايؤدي الى اجتماع أربعة أصوات متحركة متتابعة . وذلك لان « عين » الفعل الرباعي ساكنة في الماضي في أصل الوضع . وسكونها هذا هو الذي يسر النطق بهذا النمط من الأفعال في الماضي . لانه لم تجتمع فيه أربعة أصوات متحركة . لا في الماضي . ولا في المضارع .

والأصل في آخر الماضي الثلاثي أنه مبني على الفتح . ولكن اذا اتصل به ضمير رفع متحرك مثل « تاء الفاعل » بني على السكون . وذلك لئلا تتوالى أربعة أصوات متحركة في لفظ صار كأنه كلمة واحدة(١٤٣) . لشدة اتصال الفعل بالفاعل(١٤٤) . ولوأبقي الفعل على أصله مبنياً على الحركة . لأدى ذلك الى الثقل في النطق . وقد حملوا غير الثلاثي المتصل بضمير رفع متحرك على الثلاثي . وان لم تجتمع فيه أربعة أصوات متحركة متوالية . وذلك طرداً للباب . ويتمثل هذا الامر . في الرباعي والسداسي . نحو : دحرجت واستخرجت .

وهذه التغيرات الصوتية . التي تتصل بالحركة والسكون . تدل على عظيم عناية العرب بألفاظهم . وحرصهم على انسجام أصوات أبنيتهم . وشدة رغبتهم في توخي الخفة في النطق والفرار من الثقل . ولكن هذا . لايعني في أي حال من الأحوال أنهم

---

(١٤٢) الكتاب ٢ / ٣٣٥ .
(١٤٣) الاصول في النحو ١ / ٤٩ ـ ٥٠ .
(١٤٤) اسرار العربية ٧٩ ـ ٨٣ .

غير قادرين على نطق الأصوات الثقيلة أو القوية فهم يمتلكون جهازاً صوتياً يؤهلهم للنطق بأي صوت أو لفظ مَهْما كان ثقيلا وذلك بسبب طول الدُرْبَة على التلفظ بأصوات قوية مثل العين والحاء والغين التي خلت منها أو من بعضها كثير من اللغات الإنسانية .

فاللغة اذن هي مفردات وتراكيب موضوعة بإزاء معان لها دلالة مستقرة في الذهن وخارجه . وهذه الدلالة مفردة أو مركبة والكلام الذي هو الجزء المستعمل من اللغة مركب من ألفاظ مفردة متآلفة فيما بينها على وَفْق أساليب . غالباً ما تكون مستقرة على شكل نظام لغوي موروث . والمفردات التي تشكل أجزاء الكلام هي أصوات مترابطة على شكل وحدات مستقلة . كل وحدة موضوعة للدلالة على معنى مستقل . وهذه الوحدات التي هي الكلمات مؤلفة من نوعين من الأصوات : اصوات صامتة ، وأصوات مصوتة . وتشكل الأصوات الصامتة عمدة كل كلمة . وتسهم الأصوات المصوتة في ربط تلك الأصوات الصامتة ، التي هي في الأصل أصوات ساكنة . وتتمثل الأصوات المصوتة في العربية بالحركات وأحرف المدّ واللِين . وتشمل الأصوات الصامتة سائر حروف الهجاء الأخرى .

فحقيقة اللغة في مفرداتها وتراكيبها ، أنها أصوات معتمدة على مخارج . موزعة على جهاز النطق . وقد وهب اللّه للانسان القدرة على تأليف هذه الأصوات .. ليجعل منها أداة يعبر بها عن أغراضه ، وما أصدق ابن جِنّي عندما حدّ اللغة فقال : « انها أصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم »(١٤٥) .

---

(١٤٥) الخصائص ١ / ٣٣ .

(٥)

الفارابي وآراؤه اللغوية
في كتابه الحروف

الفارابي هو ابو نصر محمد بن محمد بن طرخان ، كان يحسن اليونانية واكثر اللغات الشرقية المعروفة في عصره ، ولد في (فاراب) على نهر (جيحون) سنة (٢٦٠ هـ)(١) ، وانتقل الى بغداد ، وفيها نشأ ، والف اكثر كتبه فيها ايضا ، ورحل الى مصر والشام ، واتصل بسيف الدولة الحمداني ، ومات بدمشق سنة (٣٣٩(٢) هـ)

ويعد الفارابي من أكابر الفلاسفة الاسلاميين(٣) ، وعرف بالمعلم الثاني . لشرحه كتب ارسطو المعروف بالمعلم الاول(٤) . وكان زاهدا في امور الدنيا وزخارفها ، ويميل الى الانفراد بنفسه(٥) . وله مايقرب من مائة مؤلف في الفلسفة والمنطق والموسيقى ، وغيرها من علوم عصره(٦) . ويقال : ان الآلة الموسيقية المعروفة بالقانون هي من وضعه .(٧)

وكتابة (الحروف) هو تفسير لكتاب ما بعد الطبيعة لارسطو(٨) ، والكتب التي تناولت منطق ارسطو وما يتصل به من دراسات زاخرة بالمباحث اللغوية الا ان الباحثين اللغويين العراقيين لم يستفيدوا من هذه المباحث الاستفادة التي تتناسب وقيمتها العلمية .

وعلى الرغم من ان هناك باحثين معاصرين قد اطلعوا على نص من نصوص كتاب (الحروف) يتصل بتقويم لغات القبائل العربية ، الا انهم لم يأخذوا هذا النص من (كتاب الحروف) نفسه ، بل اخذوه من كتابي السيوطي (الاقتراح والمزهر)(١٩١) ، وذلك لانهم لم يطلعوا على هذا الكتاب ، اذ لم ينشر الا في سنة ١٩٧٠ . وجل هذه الكتب الحديثة التي ورد فيها هذا النص قد نشرت قبل هذا التاريخ ، فلم يكن في مقدور مؤلفيها الاطلاع على هذا الكتاب ، ولاسيما ان نسخة

---

(١) معجم البلدان ٣ / ٨٣٤ ـ ٨٣٥ وانظر وفيات الاعيان ٥ / ١٥٣ .
(٢) معجم البلدان ٣ / ٨٣٤ ، وفيات الاعيان ٥ / ١٥٧ .
(٣) وفيات الاعيان ٥ / ١٥٣ .
(٤) الاعلام للزركلي ٧ / ٢٠ .
(٥) عيون الانباء في طبقات الاطباء ٢٠٤ .
(٦) انظر قائمة كتبه في عيون الانباء في طبقات الاطباء ٦٠٨ ـ ٦٠٩ .
(٧) وفيات الاعيان ٥ / ١٥٦ .
(٨) انظر مقدمة تحقيق كتابة الحروف ٢٧ .
(٩) انظر مثلاً ، فقه اللغة للدكتور علي عبدالواحد وافي ١٩٦٥ ، دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ١١٢ ـ ١١٣ .

المخطوطة غير متيسرة في خزائن الكتب العربية . اذ لم يعثر محققه الا على نسخة ، واحدة فريدة في المكتبة المركزية لجامعة طهران .(١٠)

ووهم قسم من العلماء المتأخرين والمحدثين فنسبوا كتاب (الحروف) هذا الى غير الفارابي الفيلسوف ، فنسبه محمد بن الطيب الفاسي المتوفى سنة (١١٧٠ هـ) في شرحه اقتراح السيوطي الى صاحب (ديوان الادب) اسحق بن ابراهيم الفارابي المتوفى سنة (٣٥٠ هـ)(١١) ووافقه في هذه النسبة من المحدثين كل من الدكتور ابراهيم انيس والدكتور احمد مختار عمر .(١٢) ونسبه الى الجوهري صاحب الصحاح المتوفى سنة (٣٩٨ هـ) كل من الدكتور علي عبد الواحد وافي . والدكتور صبحي الصالح(١٣) ـ رحمه الله ـ . وقد كان في نشر الكتاب محققا قول جازم في نسبته الى الفارابي الفيلسوف فقد ورد في مباحثه ذكر لكتب مبثوث في نسبتها اليه مثل . كتاب القياس . وكتاب (باري ارميناس) وكتاب (الجدل) .(١٤)

وقد سمى السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) كتاب الفارابي هذا بـ (الالفاظ والحروف)(١٥) الا ان محقق الكتاب قد قطع بان اسمه (الحروف) من غير ذكر لفظة (الالفاظ) . وذكر ان للفارابي كتابا آخر وردت فيه لفظة (الالفاظ) وهو كتاب (الالفاظ المستعملة في المنطق)(١٦) . سبق أن نشره المحقق نفسه سنة ١٩٦٨ ، اي قبل نشره كتاب الحروف .

ولم ينفرد السيوطي بتسمية كتاب الفارابي هذا بـ (الالفاظ والحروف) . فقد سبقه الى هذه التسمية ابن أبي أصيبعة المتوفى سنة (٦٦٨ هـ) عندما ترجم للفارابي .(١٧) والذي جعل المحقق يقطع بان اسمه (الحروف) امور منها : أن النسخة الخطية الوحيدة من هذا الكتاب تسميه (رسالة الحروف)(١٨) فقد جاء في

---

(١٠) انظر مقدمة محقق كتاب الحروف ٤٩ ـ ٥٠ .
(١١) انظر السيوطي النحوي ٢٦٠ هـ ٣ .
(١٢) انظر الدراسات النحوية والصرفية في صحاح الجوهري ١١ .
(١٣) فقه اللغة ١٦٥ هـ ١ . دراسات في فقه اللغة ١١٢ هـ ٣ .
(١٤) كتاب الحروف ١٢٧ ، ٢٠٨ وانظر عيون الانباء في طبقات الأطباء ٦٠٨ ـ ٦٠٩ .
(١٥) انظر الاقتراح ٥٦ . المزهر ١ / ٢١١ .
(١٦) كتاب الحروف / مقدمة المحقق ٣٥ .
(١٧) انظر عيون الانباء في طبقات الاطباء ٦٠٨ .
(١٨) كتاب الحروف / مقدمة المحقق ٣٤ .

آخرها : (تمت رسالة الحروف للفلسوف أبي نصر الفارابي)(١٩) . وان اقدم فهارس كتب الفارابي تسمية بهذا الاسم ، وكذلك سماه بهذا الاسم اقدم الذين اقتطفوا شيئا من نصوصه(٢٠) ، مثل : أبي الوليد محمد بن احمد حفيد ابن رشد المتوفى سنة (٥٩٥ هـ) وابي عمران موسى بن عبيد الله بن ميمون القرطبي المتوفى سنة (٦٠١ هـ) وفات المحقق ان يذكر ان ابن السيد البطليوسي المتوفى سنة (٥٢١ هـ) كان ضمن الذين سموا كتاب الفارابي هذا باسم (الحروف) فقد نقل منه في كتابه (المسائل والاجوبة)(٢١) رأياً للفارابي يتصل بحقيقة (رب) حيث قال : (ورأيت الفارابي قد ذكر في كتاب الحروف انها تكون تكثيرا وتقليلا) .(٢٢)

ولفظة (الحروف) التي جعلها الفارابي عنوانا لكتابه هذا قد استعملتها علماء العربية للدلالة على معان مختلفة ، وهي : حروف الهجاء ، وحروف المعجم ، وحروف المباني التي تأتلف منها بنية المفردات العربية ، مثل : الزاي والياء والدال في زيد ، وحروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال في انماط الكلم العربي ،(٢٣) واستعملوها ايضاً مرادفة للقراءات ،(٢٤) واطلقوها كذلك على الالفاظ سواء أكانت حروف معان ام اسماء ام افعالا ، وقد تردد مثل هذا الاستعمال في كتاب سيبويه وغيره من كتب العربية .(٢٥) ويبدو لي ان الفارابي قد قصد هذا المعنى في تسمية كتابه هذا بالحروف ، لانه لم يقتصر فيه على تناول نمط واحد من انماط الكلم ، بل تناول فيه انماطا شتى من الكلم ، ففيه حديث عن قسم من الاسماء ، كما فيه حديث عن جملة من حروف المعاني ، ولم يخل كتابه ايضاً عن تناول مفردات هي افعال ، فقد تناول مثلا الحديث عن جملة من الاسماء مثل الذات والجوهر والعرض والموجود والهوية ، واين ومتى ، وكيف وما ، ولِمَ ، وأي ، وتحدث عن : هل والهمزة وأو وأم ونعم ولا وبلى ، وهي حروف ، وتتحدث كذلك عن بعض

---

(١٩) كتاب الحروف ٢٢٦ .

(٢٠) كتاب الحروف / مقدمة المحقق ٣٤ .

(٢١) نشر الدكتور ابراهيم السامرائي قسما من هذا الكتاب ضمن (رسائل في اللغة) .

(٢٢) رسائل في اللغة ١٣٨ ، وانظر تعليقات محقق كتاب الحروف على نص الكتاب ٢٣٤ ، وهذا النص ساقط من كتاب الحروف المنشور ولم يذكر ذلك محقق الكتاب .

(٢٣) الايضاح في علل النحو ٥٤ ، وانظر الاشباه والنظائر ٢ / ١٠ .

(٢٤) انظر كتاب السبعة في القراءات ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ ، سر صناعة الاعراب ١ / ١٤ .

(٢٥) الكتاب ١ / ٤٣ و ١٦٠ و ١٦٨ و ٢ / ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٩٠ ، الاصول في النحو ٣ / ٢١٢ و ٢٢٦ و ٢٥١ .

من افعال الكون (كان _ يكون)(٢٦) . فهو اذن ليس كتابا خاصا بحروف المعاني كما ذهب الى ذلك محقق الكتاب .(٢٧) بل هو كتاب يتصل بدراسة الالفاظ سواء أكانت حروف معان ام اسماء . والالفاظ التي بحثها كلها مرتبطة بمقولات ارسطو العشر . ومما يقطع في دلالة هذه اللفظة عند الفارابي . وان معناها غير منحصر بحروف المعاني بل يشمل انماط الكلم الثلاثة . الاسماء والافعال وحروف المعاني . هو ان الفارابي نفسه قد صرح في : (كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق) : ان هناك فرقا بين معنى الحروف عند اهل المنطق ومعناها عند علماء العربية فقال : (وليس « يعني الفعل ليس » يرتبه كثير من اصحاب النحو في الكلم(٢٨) لا في الحروف وكذلك كثير مما سنعده في الحروف يرتبه كثير من النحويين لا في الحروف . لكن اما في الاسم . واما في الكلم . ونحن انما نرتب هذه الاشياء بحسب الانفع في هذه الصناعة التي نحن بسبيلها)(٢٩) وقد عد الضمائر واسماء الاشارة والاسماء الموصولة كلها حروفا . ودرسها ضمن هذا المصطلح في كتابه (الالفاظ) . بل جعل قسما من الالفاظ التي لايختلف في اسميتها ضمن الحروف . مثل : كل وبعض . فقال : (ومنها الحروف التي تقرن بالاسم فتدل على ان الحكم الواقع على المسمى هو حكم واقع على جميع اجزاء المسمى . وهو مثل : كل . ومنها مايدل انه حكم على شيء من اجزائه لاكله . وهو قولنا : بعض وما يقام مقامه)(٣٠)

وقد نبغ الفارابي في اواخر القرن الثالث واوائل القرن الرابع الهجريين .(٣١) . وكانت بغداد في هذه الحقبة موئل علماء العربية ، وفيها جمهرة من مشاهير فنونها . الا ان الذين ترجموا للفارابي لم يذكروا انه اتصل باحد من هؤلاء العلماء . سوى ماذكروه عن صلته القوية بابي بكر بن السراج صاحب كتاب (الاصول في النحو) والمتوفى سنة (٣١٦ هـ) فقد صرح الذين ترجموا لكل من الفارابي وأبي بكر بن السراج انهما كانا يجتمعان . فيقرأ كل منهما على صاحبه فنه . فقرأ ابن

---

(٢٦) انظر كتاب الحروف ٦٢ و ٦٣ و ٨٨ و ١١٣ و ١٦٠ و ١٦٤ و ١٨٢ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ .

(٢٧) كتاب الحروف / مقدمة المحقق ٣٦ .

(٢٨) يسمي المناطقة الافعال (الكلم) والفعل (الكلمة) . وهو مصطلح خاص بهم . انظر كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق ٤١ .

(٢٩) كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق ٤٥ _ ٤٦ .

(٣٠) المصدر نفسه ٤٤ .

(٣١) وفيات الاعيان ٥ / ١٥٣ _ ١٥٧ .

السراج المنطق على الفارابي . وقرأ الفارابي العربية على ابن السراج .(٣٢) وقد استفاد كل منهما من صاحبه . والذين ترجموا لابن السراج اكدوا انه قد تأثر بفن المنطق. فجاء كتابه الاصول على وفق تقاسيم اهل الفن(٣٣). قال ابو عبدالله المرزباني : (صنف - يعني ابن السراج - كتابا في النحو سماه الاصول . انتزعه من ابواب كتاب سيبويه ، وجعل اصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين . فاعجب بهذا اللفظ الفلسفيون)(٣٤) . وقد صرح أبو بكر بن السراج بانه انشغل بالمنطق حقبة من الزمن ابعدته عن دراسة العربية(٣٥) الا انه لم يذكر في كتبه التي بين ايدينا اي مسألة نحوية او لغوية اخذها من الفارابي او غيره من علماء المنطق او الفلسفة. ويقابل هذا ان الفارابي لم يورد في كتابه الحروف اي نقل عن ابي بكر او غيره من علماء العربية . فالكتاب خال من الاشارة الى اي عالم من علماء العربية . الا ان فيه ذكرا للنحاة بلفظ عام في مواضع متفرقة(٣٦) ويرجح عندي ان جل ما اورده في كتابه من قضايا لغوية انما هو من تأملاته الفكرية في هدى من ثقافته المنطقية . ولكن هذا لايعني انه لم ينتفع بآراء النحاة واللغويين الذين عاصروه او سبقوه . ولاسيما آراء ابـي بكر بن السراج الذي جالسه كثيراً وقرأ عليه علم العربية . وينحصر هذا التأثر في المسائل الجزئية لاسيما مايتعلق باستعمال الادوات المرتبطة بمقولات ارسطو . مثل ادوات الاستفهام . وحروف النفي والجواب والعطف .

وكأن علماء العربية الذين عاصروا الفارابي او جاؤوا بعده قد اغفلوا كتابه هذا . فلم يصرحوا بانهم قد نقلوا منه . او انتفعوا به . ويترجح عندي ان ابن السيد البطليوسي المتوفى سنة (٥٢١ هـ) هو اقدم من صرح بالنقل منه(٣٧) ثم اعقبه في ذلك السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) . اذ نقل منه في كتابيه (الاقتراح والمزهر)(٣٨)

والذي يعنينا من كتاب (الحروف) هو ماورد فيه من آراء تتصل باللغة . فقد وردت فيه اقوال قيمة قلما يعثر الباحث على نظائرها في كتب النحو واللغة التي

---

(٣٢) انظر عيون الانباء في طبقات الاطباء ٦٠٦ .
(٣٣) انباه الرواة ٣ / ١٤٩ . وانظر مقدمة محققي كتابي ابن السراج ، الموجز في النحو والاصول في النحو .
(٣٤) انباه الرواة ٣ / ١٤٩ .
(٣٥) انباه الرواة ٣ / ١٤٨ - ١٤٩
(٣٦) انظر كتاب الحروف ١٣ و ٢٣ و ٧٧ و ٨٤ .
(٣٧) رسائل في اللغة ١٣٨ .
(٣٨) الافتراح ٥٦ - ٥٧ والمزهر ١ / ٢١١ - ٢١٢ .

سبقته او وضعت في عصره ، من امثال : كتاب العين ، وكتتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للاخفش ، والتصريف للمازني ، والمقتضب للمبرد ، والاصول لابن السراج . وهذه الكتب هي اصول المؤلفات النحوية واللغوية وكل منها كنز من كنوز التراث العربي الاسلامي .

وكتاب (الحروف) وغيره من كتب المنطق لاتعالج قضايا الاعراب او ما يتعلق به مما يتصل بمسألة العامل والمعمول ، التي تعد اساس البحث النحوي قديما وحديثا . وهذا يعني ان طبيعة البحث اللغوي والنحوي عند المناطقة تختلف عن طبيعة هذا البحث عند علماء العربية . فالبحث النحوي قائم على الاستقراء والوصف وتتبع كلام العرب في مظانه المختلفة ومن ثم وضع الضوابط والقواعد والقوانين التي تتدرج تحتها لغة العرب في جزئياتها وكلياتها . لتكون معالم يقاس عليها ، اما البحث النحوي واللغوي عند المناطقة فهوقائم في غالب امره على التأمل والنظر في القوانين الكلية التي تخضع لها اللغات في هدى من التفكير العقلي بعيدا عن الخوض في الجزئيات او تتبع القواعد التي تُستقرَى من النماذج اللغوية . فالبحث في اللغة عند علماء المنطق اذن يختلف عما هو عليه عند علماء العربية ، من حيث المنهج والغرض ، فمنهج علماء العربية قائم على الاستقراء والوصف في غالب امره . اما منهج المناطقة فهو قائم على التأمل العقلي في غالب الامر ، وغرض علماء العربية مقتصر ، في جل الامر ، على وضع القوانين والقواعد القياسية الكلية والجزئية ، التي تحصر كلام العرب ، من اجل الا يزيغ لسان العربي او المستعرب ، اوقلمهما ، عن سنن العرب في كلامها ، فهو غرض تعليمي في جوهره واصل وضعه . اما غرض المناطقة فهو في جل الامر منحصر في تتبع انماط اجزاء العبارة . ولهذا كانت مباحثهم لاتخرج عن المباحث اللغوية المرتبطة بمقولات ارسطو ، مثل : القضية والموضوع والمحمول ، والنسبة (الاضافة) ، والكمية ، والكيفية ، والسلب والايجاب ، والخبر الصادق والكاذب ، والجوهر والعرض ، والرابط .(٣٩) ودعاهم ذلك الى البحث في الادوات واجزاء الكلام والعلاقة بين تلك الاجزاء ، فضلاً عما تناولوه من حقائق لغوية عامة تتصل باصل اللغة ونشأتها وتدرجها ، وعوامل نموها واكتمالها واسباب قوتها وضعفها .(٤٠)

---

(٣٩) انظر كتاب الحروف ٦٢ و ٦٣ و ٨٢ و ٨٣ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٧ و ١١٣ و ١١٦ ـ ١٢٧ .

(٤٠) انظر مثلا هذه الفصول من كتاب الحروف مثلا (حدوث حروف الامة واكتمالها ١٣٧ ـ ١٤٢) وفصل (حدوث الصنائع العامية ١٤٢ ـ ١٤٩) .

واختلاف البحث اللغوي والنحوي عند علماء العربية عما هو عليه عند علماء المنطق يجعلنا نقرر أنّ النحاة واللغويين العرب قد سلكوا منهجا اصيلاً ابتدعوه لانفسهم ، ولم يتأثر هذا المنهج في وضعه العام بأي اصول فكرية وافدة . ولكن هذا لايعني ابداً ان علماء العربية لم يستفيدوا من مناهج البحث العلمي المنقول من الامم الاخرى . فهذا امر محال ومخالف لقوانين الحياة العامة التي تقضي بان التأثر والتأثير بين الامم المختلفة قائم ومستمر . وان تبادل المعرفة بين الامم لايقف دونه اي حاجز جنسي او فكري . وتبادل المعرفة هذا هو سبب من اسباب نمو الحضارة الانسانية وتقويمها . فعلماء العربية قد استفادوا قطعا مما نقل عن الامم الاخرى المحيطة بهم . الا ان هذا التأثر كان منحصراً في قضايا جزئية غالبها مأخوذ من كتب المنطق والفلسفة . ولاسيما ما يتصل منها بالتعليل والتقاسيم . وببعض من المصطلحات مثل : الحد والرسم والجنس والنوع والفصل والجوهر والعرض . والموضوع والمحمول . والقيد . والعام والخاص . فهذه كلها في الاصل مصطلحات منطقية نفذت الى كتب النحو واللغة . (٤١) ويعد كل من الفراء(٤٢) وابن السراج(٤٣) والرماني(٤٤) اقدم النحاة الذين نسب اليهم انهم تأثروا بالمنطق في مؤلفاتهم النحوية واللغوية .(٤٥)

ويعد كتاب (الحروف) للفارابي من امثل كتب الفلسفة والمنطق التي عالجت قضايا لغوية ذات بال . يحسن بالباحثين اللغويين المعاصرين أن يقفوا عليها . ففي الكتاب مسائل متفرقة تناول فيها الفارابي كثيراً من مباحث الدلالة المنطقية . وقد بث في اثناء ذلك آراء لغوية ابتدعها فكره النير . فضلا عما اكتسبه من صحبته لابي بكر بن السراج من ثقافة لغوية اعانته على تقليب النظر في لغة العرب لاستخلاص شيء ما من قوانينها وفواعدها وظواهرها اللغوية .

وتعد ظاهرة الاشتقاق من الظواهر اللغوية التي اولاها الفارابي عنايته في كتابه هذا . فقد تناول فيه مباحث متفرقة تتصل بهذه الظاهرة . ونثر فيها آراءه . فهو يرى ان الالفاظ بعضها مشتق وبعضها غير مشتق(٤٦) . وان اللفظ قد يأتي شكله

---

(٤١) انظر الايضاح في علل النحو ٤٦ و ٤٨ والخصائص ١ / ١٨٣ و ١٨٦ و ٢٠٨ ، وشرح اللمع ١ / ١ و ٢ و ٤١ وشرح اللمحة البدية ١ / ٢٠٠ ـ ٢٠٩ .

(٤٢) الفهرست لابن النديم ٦٦ وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٤٣) الفهرست لابن النديم ٦٢ وانباه الرواة ٣ / ١٤٩ .

(٤٤) معجم الادباء ١٤ / ٧٤ ـ ٧٥ .

(٤٥) الفهرست لابن النديم ٦٦ وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٤٦) كتاب الحروف ٧٧ . وانظر الاشتقاق لابن السراج ٣١ .

شكل المشتق الا ان معناه ليس مشتقا ، ومثل له بلفظة (حي)(٤٧) واحسب ان الفارابي قد وهم في تمثيله هذا ، لأن المعنى الذي تدل عليه هذه اللفظة من المعاني الاشتقاقية ، لانها صفة مشبهة باسم الفاعل ، فاللفظ والمعنى مشتقان . ولو مثل لذلك بـ (الميسور والمعسور) لكان تمثيله صحيحا ، فلفظهما لفظ المشتق فهما على صيغة (اسم المفعول) الا ان معناهما معنى المصدر ، وهو غير مشتق .(٤٨)

وذهب الفارابي الى ان اللفظ قد يأتي غير مشتق الا ان معناه معنى المشتق(٤٩) مثل لفظة (عدل) في قولنا (هذا رجل عدل) ، فعدل مصدر غير مشتق الا ان معناه معنى (عادل) وهو اسم فاعل مشتق ، ومثل ذلك لفظة (خلق) في قوله (هذا خلق الله) ، فلفظة (خلق) غير مشتقة لانها مصدر الا ان معناها معنى المشتق ، فهي في معنى (مخلوق) ، وهو اسم مفعول ، واسم المفعول مشتق .(٥٠)

ويرى الفارابي ان المصدر هو اصل المشتقات(٥١) ولم يرسل هذا الرأي ارسالا بل احتج له بحجة عقلية قوية فقال : « ... يجب ان تكون التسمية التي تدل على تركيب بتغيير شكل متأخرة ومأخوذة من لفظ ما علم وحده بسيطا بلا تركيب .. فلذلك يجب ان يجعل الدالة عليها (اي على المعاني) وهي مفردة مثالات اول وباقيها مشتقة منها ، مثل : الضرب ، فانه مثال اول ، والضارب ويضرب وضرب وسيضرب ومضروب واشباه ذلك مشتقة . »(٥٢)

فالمصدر عند الفارابي هو الاصل ، لانه يدل على معنى مفرد بسيط ، وغيره يدل على معنى مركب ، والمفرد البسيط اصل للمركب(٥٣) لأن المركب يدل على مايدل عليه البسيط مع زيادة معنى ، وهذه الزيادة هي التي جرى تغيير اللفظ من اجلها ، وقد اختص كل معنى زائد على معنى المصدر بصيغة ، فاختلفت الصيغ باختلاف المعاني ، ولكن الصيغ كلها تبقى دالة على المعنى الاول الذي دل عليه المصدر . فكل مشتق يدل على معنيين ، هما ، المعنى الاول الذي دل عليه المصدر ، والمعنى الآخر هو : المعنى الذي اشتق بسببه ذلك اللفظ ، وجاءت بنيته دالة

---

(٤٧) كتاب الحروف ٨١ .
(٤٨) اللسان (عسر) .
(٤٩) كتاب الحروف ٧١ و ٨١ .
(٥٠) كتاب الحروف ٧١ ، وانظر اللسان (خلق) .
(٥١) كتاب الحروف ٧٤ و ٧٨ . وانظر الاصول في النحو ٣ / ٨٥ ، والاشتقاق لابن السراج ٣٧ ـ ٣٨ .
(٥٢) كتاب الحروف ٧٣ ـ ٧٤ وانظر الايضاح في علل النحو ٥٩ والتفسير الكبير ١ / ١٠ .
(٥٣) ٦٤ ، ٧٣ .

عليه (٥٤) كدلالة اسم الفاعل ـ مثلا ـ على المعنى المجرد الذي دل عليه المصدر ، وعلى الذات المتلبسة بهذا المعنى .

والاشتقاق عند الفارابي قد لايكون من المصادر وحدها ، بل يكون ايضاً من الاسماء الأوَل التي لامصادر لها ، ولاتصريف(٥٥) ويعني بهذه الاسماء ، اسماءالذوات ، مثل الانسان والرجل ، فقد اشتقوا منهما ألفاظاً على هيئة المصادر ، فقالوا : الانسانية والرجولية .(٥٦)

وقد يكون الاشتقاق من الفاظ جامدة غير متحملة للاعراض او من الادوات ، مثل اشتقاق (الهوية) من (هو)(٥٧) و (الإنيّة) من (إنّ)(٥٨)، وهذا النوع من الاشتقاق خاص بالمناطقة ، وعلماء المنطق والفلسفة اجرأ على الاشتقاق من علماء العربية . ويترجح عندي ان الالفاظ المشتقة من الادوات ، مثل : الكيفية والكمية ، والماهية والهوية(٥٩) ، قد انتقلت الى العربية من كتب المنطق والفلسفة ، وهي في حقيقة امرها الفاظ مولدة ، وليست من صميم كلام العرب ، وقد شاع استعمالها بعد عصر الترجمة والنقل ، فتردد ذكرها في كتب العربية وآدابها .(٦٠) ولكن اصحاب المعجمات العربية احجموا عن ذكر قسم من هذه الالفاظ ، فليس في اي معجم من المعجمات المتداولة ذكر للفظة (الماهية) المشتقة من (ماهو) وليس في جلها ذكر للفظة (الهوية) المشتقة من (هو) واول من ذكرها من اصحاب المعجمات هو الزبيدي .(٦١)

والفارابي لم يقف عند مسائل اللغة الجزئية في كتابه (الحروف) قدر وقوفه عند المسائل اللغوية العامة ، المتصلة باللغة ونشأتها ونموها واكتمالها وضعفها ، فقد تحدث عن هذه المسائل حديثا واسعا ، وبث في اثناء ذلك آراء قيمة ، فهو يرى ـ مثلاً ـ ان اللغة تنشأ بالتدريج شيئاً فشيئاً ، وانها لاتقع مرة واحدة ، وان اللغة تنمو وتتسع باتساع الحاجة والادراك ، وان الالفاظ الاول التي نطق بها

---

(٥٤) كتاب الحروف ١١٣ وانظر الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٢٧ .
(٥٥) كتاب الحروف ١١٢ .
(٥٦) المصدر نفسه ٧٨ و ٨٠ و ١١١ و ١١٢ .
(٥٧) المصدر نفسه ١١٢ و ١١٤ .
(٥٨) قال الفارابي ، (تسمي الفلاسفة الوجود الكامل انية الشيء) كتاب الحروف ٦١ .
(٥٩) كتاب الحروف ٦٢ و ١١٢ .
(٦٠) انظر البيان والتبيين ١ / ١٣٩ .
(٦١) تاج العروس (هوو) .

الانسان هي الالفاظ المعبرة عن الاشياء القريبة منه ، والمحيطة به ، والتي يدركها نظره(٦٢) فقد عقد لهذه المسائل فصلا سماه : (اصل لغة الامة واكتمالها)(٦٣) قال فيه : (ويكون ذلك اولا لما عرفوه ببادىء الرأي المشترك . وما يحس من الامور التي هي محسوسات من الامور النظرية مثل : السماء والكواكب والارض وما فيها . ثم لما استنبطوه عنه ، ثم من بعد ذلك للافعال الكائنة عن قواهم التي هي لهم بالفطرة ، ثم للملكات الحاصلة عن اعتياد تلك الافعال من اخلاق او صنائع . وللافعال الكائنة عنها بعد ان حصلت ملكات عن اعتيادهم ، ثم من بعد ذلك لما تحصل لهم معرفته بالتجربة ، اولا ولما يستنبط عما حصلت معرفته بالتجربة من الامور المشتركة لهم اجمعين ، ثم من بعد ذلك للاشياء التي تخص صناعة من الصنائع العملية من الآلات وغيرها ، ثم لما يستخرج ويوجد بصناعة صناعة ، الى ان يؤتى على ماتحتاج اليه تلك الامة)(٦٤) .

ولا اظن ان احدا من اللغويين السابقين للفارابي او المعاصرين له او المتأخرين عنه ، قد تناول موضوع تدرج وضع اللغة بهذا الاسلوب المتين المبني على التأمل الصرف لاوضاع نشأة اللغة ، واتساعها ، ولاسيما ما يتصل بأثر الصناعة في وضع المفردات . وها نحن نلمس ذلك في عصرنا. حيث ادت الصناعة الى ظهور مفردات كثيرة وضعت بازاء المعاني التي استحدثت بسبب اتساع الآلات الصناعية ومايتصل بها من اغراض .

واذا كان ابن جنّي المتوفى سنة (٣٩٢ هـ) قد نص في كتابه الخصائص على أن اللغة لم تقع مرة واحدة ، بل وقعت بالتدريج .(٦٥) فهو لاحق بالفارابي المتوفى سنة (٣٣٩ هـ) ، واحسب انه قد تأثر به ، بل ارجح انه قد اطلع على كتابه (الحروف) فقد عاشا في عصر واحد ، وادرك كل منهما زمن الآخر ، الا انه لم يذكر أحد ممن ترجم لهما أنهما التقيا . وهذا لايمنع تأثر المتأخر منهما بالمتقدم . لاسيما ان هناك مايرجح هذا التأثر . ويتمثل هذا الترجيح عندي في امرين . احدهما : ان ابن جني قد تردد على بلاط سيف الدولة الحمداني عند ذهابه الى

---

(٦٢) كتاب الحروف ١٣٨ .
(٦٣) المصدر نفسه ١٣٧ .
(٦٤) المصدر نفسه ١٣٨ .
(٦٥) انظر الخصائص ٢ / ٨ وما بعدها ، فقد عقد ابن جني بابا سماه (باب في هذه اللغة ، أفي وقت واحد وضعت ام تلاحق تابع منها بفارط ؟) .

حلب مع شيخه أبي علي .(٦٦) والفارابي كان من المنتسبين لهذا البلاط .(٦٧) . ويفترض ان كتبه كانت في خزائنه . وابن جني من رواد المعرفة . فغالب الظن انه قد اطلع عليها . والامر الثاني : هو ان أبا علي شيخ ابن جني قد اخذ العربية عن أبي بكر بن السراج . الذي قرأ المنطق على الفارابي . وتأثر بهذا الفن . وسرى هذا التأثر الى ماكتبه في العربية . فلا استبعد ان أبا علي قد تأثر ايضا بالفارابي . او اطلع على كتبه . ومنها كتاب (الحروف) . وابن جني تابع لشيخه ينهل من فكره . ويغترف من موارده . فليس بمستبعد ان يكون هو ايضا قد تأثر بالفارابي . ويقوى هذا الظن عندي ان الناظر في كتاب الخصائص يلمح عظيم تأثر ابن جني بالمنطق وعلم الكلام . في مواضع متفرقة من هذا السفر العظيم .(٦٨)

وتناول الفارابي في كتابه (الحروف) مسألة وضع اللغة . فذهب الى ان التواضع والتواطؤ اصلان مكينان في ذلك الامر .(٦٩) وهو في هذا ينهج نهج اهل المنطق والكلام . واحسب ان ماأورده ابن جني في كتابه الخصائص مما يتصل بالتواطؤ والتواضع في وضع اللغة قد اخذه عن علماء المنطق . ومنهم الفارابي . وقد كان ابن جني منصفاً . فهو لما تحدث في كتابه الخصائص عن هذه المسألة لم ينسب القول بالمواضعة والاصطلاح لنفسه . بل نسبه الى غيره فقال : (... ان اكثر اهل النظر على ان اصل اللغة انما هو تواضع واصطلاح . لا وحي ولا توقيف)(٧٠) وارجح ان ابن جني يقصد بقوله (اهل النظر) الفلاسفة واهل المنطق .

وحديث الفارابي عن وضع اللغة حديث رائق . خال من التكلف . وقريب الى النفس . وقد عقد لذلك فصلاً سماه : (حدوث حروف الامة والفاظها)(٧١) قال فيه : (واذا احتاج ـ يعني الانسان ـ ان يعرف غيره ما في ضميره او مقصوده بضميره استعمل الاشارة أولاً في الدلالة على ما كان يريد ممن يلتمس تفهيمه . اذا كان من يلتمس تفهيمه بحيث يبصر اشارته . ثم استعمل بعد ذلك التصويت واول التصويتات النداء . فانه بهذا يلتمس تفهيمه انه هو المقصود بالتفهيم لاسواه . وذلك حينما يقتصر في الدلالة على ما في ضميره بالاشارة الى المحسوسات . ثم من بعد

---

(٦٦) الخصائص ٣ / ٢٦٢ . والمحتسب ١ / ٨٣ و ١٣٣ و ٢ / ٢٣٥ .

(٦٧) عيون الانباء في طبقات الاطباء ٦٠٣ ـ ٦٠٤ .

(٦٨) انظر مثلا . الخصائص ١ / ٤٩ و ٥٣ و ٥٥ و ٨٨ و ١٣٣ و ١٤٥ و ١٤٩ و ١٦٥ و ١٧٤ و ١٨١ و ١٨٣ و ١٩٧ .

(٦٩) كتاب الحروف ١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٧٠) الخصائص ١ / ٤٠ .

(٧١) كتاب الحروف ١٣٧ .

ذلك يستعمل تصويتات مختلفة . يدل بواحد واحد منها على واحد واحد مما يدل عليه بالاشارة اليه والى محسوساته . فيجعل لكل مشار اليه محدود تصويتا ما محدودا . ولا يستعمل ذلك التصويت في غيره)(٧٢) وقد تناول هذا الموضوع في فصل آخر سماه : (اصل لغة الامة واكتمالها)(٧٣) قال فيه وهو يعقب على المبحث السابق : (وهكذا تحدث اولا حروف تلك الامة والفاظها الكائنة عن تلك الحروف . ويكون ذلك اولا ممن اتفق منهم . فيتفق ان يستعمل الواحد تصويتاً او لفظة دالة على شيء ما عندما يخاطب غيره . فيحفظ السامع ذلك . فيستعمل السامع ذلك بعينه عندما يخاطب المنشيء الاول لتلك اللفظة . ويكون السامع الاول قد احتذى بذلك فيقع به . فيكونان قد اصطلحا وتواطآ على تلك اللفظة . فيخاطبان بها غيرهما الى أن تشيع عند جماعة . ثم كلما حدث في ضمير انسان منهم شيء ان يفهمه غيره ممن يجاوره اخترع تصويتا فدل صاحبه عليه . وسمعه منه فيحفظ كل واحد منهما ذلك وجعلاه تصويتا دالاً على ذلك الشيء)(٧٤)

لقد كان الفارابي رائعا في تصويره نشأة اللغة . ولا اظن أن أحداً من اللغويين الذين عاصروه او سبقوه قد صور هذه المسألة في هذه الصورة . القريبة من حقيقة تعامل الانسان مع من يختلط بهم . فيما يتصل بالتعبير عن المعاني التي يريد ان ينقلها اليهم . فالاشارة والتصويت والنداء هي الوسائل الاولية التي يستعين بها الانسان في مخاطبة غيره . وشاهد الحال يعزز ذلك . فهي مازالت الى الآن من جملة الدوال التي يتوصل بها الانسان الى الإبانة عن اغراضه .

واذا كان اهل النظر وقسم من اللغويين قد قالوا بان اللغة اصطلاح وتواضع(٧٥) فان قولهم رائق للنفس . ولكنه يصطدم بحقيقة عقلية يسميها علماء المنطق الدور والتسلسل اذ كيف تسنى للانسان الاول ان يتواطأ ويصطلح على وضع الالفاظ بازاء المعاني . مالم يكن قادراً على الوضع والاصطلاح مسبقا .(٧٦) وهذا يعني ان كل تواضع واصطلاح لابد ان يكون مبنيا على تواضع واصطلاح سابق . وفي هذا ما فيه من التسلسل والدور .(٧٧)

---

(٧٢) المصدر نفسه ١٣٦ .
(٧٣) المصدر نفسه ١٣٧ .
(٧٤) كتاب الحروف ١٣٧ ـ ١٣٨ .
(٧٥) الخصائص ١ / ٤٠ ـ ٤٧ . المزهر ١ / ٨ ـ ٢٨ .
(٧٦) المزهر ١ / ٢١ .
(٧٧) المصدر نفسه ١ / ١٨ .

والقول بالتوقيف المطلق وان اللغة كلها وحي من الله يصطدم بالمشاهدة ، ففي كل عصر تستجد معان، لم تكن معروفة فيما سبقه من عصور، فيضطر الانسان الى وضع الفاظ بازاء تلك المعاني الجديدة ، وهو اما ان يرتجلها ارتجالا ، واما ان ينقلها من دلالتها القديمة الى دلالة جديدة ، كالالفاظ المولدة قديما وحديثا ، وها نحن نرى في عصرنا هذا كيف تغيرت دلالة الفاظ كثيرة ، بسبب الحضارة والتقدم العلمي ، وكيف اضطررنا الى اضفاء معان جديدة على الفاظ لم تكن دالة عليها في ما نقل من كلامنا الموروث ، بل اصبح المعنى القديم مهجورا ، ولا يلتفت اليه ، وخير مثال على ذلك ، هذه الالفاظ المولدة حديثا ، مثل : القطار والسيارة ، والكلية والجامعة ، والاذاعة وقد جرى مثل هذا النقل في العهود الاولى من نهضة الامة العلمية ، بعد البعثة المحمدية ، فصار لكثير من الالفاظ مدلول لم يكن مقترنا به من اصل الوضع ، كالصلاة والزكاة والفقه والنحو والصرف والمنطق ، وغير ذلك من الالفاظ الدينية والفلسفية .(٧٨) وهذا كله يخدش في كون اللغة كلها توقيفا ووحيا ، ولعل اقرب رأى للحقيقة والعقل في هذه المسألة هو قول أبي اسحق الاسفراييني المتوفى سنة (٤١٨ هـ) حيث ذهب الى ان الاصل الاول توقيف ووحي من الله ، وذلك بالقدر الذي استطاع فيه الانسان إن يدعو غيره للتفاهم ، ثم بعد ذلك صار الانسان يصطلح ويتواضع ، فهو مذهب ملفق من مذهبي التوقيف والاصطلاح وخال مما اورد عليهما من اشكال وطعن(٧٩)

واذا كان ابن جني - رحمه الله - قد حد اللغة بانها اصوات ، فاني لأظنٌ أن الفارابـي هو الذي مهد له سبيل ذلك ، اذ نص على ان الانسان قد استعمل التصويت للابانة عن اغراضه ، وانه جعل لكل معنى صوتا ، اذا اطلقه فهم المخاطب قصده ، وكلما استجد له غرض وضع له تصويتا ليدل عليه(٨٠) وهذا هو مفهوم قول ابن جني في حد اللغة : (انها اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم)(٨١)

وقد سبق الفارابي غيره من علماء العربية في تقريره ان الانسان قد استعمل الاشارة للدلالة على الاشياء قبل استعماله الاصوات ، فالانسان (اذا احتاج ان يعرف غيره ما في ضميره او مقصود بضميره استعمل الاشارة اولا في الدلالة على ما كان يريد ... ثم استعمل بعد ذلك التصويت) .(٨٢)

---

(٧٨) انظر مبحث الالفاظ الاسلامية في المزهر ١/ ٢٩٤ - ٣٠٣ .

(٧٩) المزهر ١/ ١٦ و ٢٠ و ٢١ .

(٨٠) كتاب الحروف ١٣٧ - ١٣٨ .

(٨١) الخصائص ١/ ٣٣ .

(٨٢) كتاب الحروف ١٣٥ .

وعلماء العربية قد ذكروا الاشارة ضمن الدوال .(٨٣) . الا انهم لم يقولوا بانها قد سبقت الاصوات . ولم يغفل ابن جني عن قيمة الاشارة في وضع اللغة . الا انه لم يجعلها سابقة للاصوات . بل جعلها مقترنة بها . مفيدة تخصيص الصوت بالشيء المشار اليه . حيث قال : (فكأنهم جاؤوا الى واحد من بني آدم . فأومؤوا اليه . وقالوا : انسان انسان انسان)(٨٤) .

وتناول الفارابي في كتابه الحروف الحدث عن اسباب حدوث الاصوات اي الحروف . وقد عزا ذلك الى (القرع) فقال : (وظاهر ان تلك التصويتات انما تكون من القرع بهواء النفس بجزء او اجزاء من حلقة . او بشيء من اجزاء مافيه وباطن انفه او شفتيه . فان هذه هي الاعضاء المقروعة بهواء النفس . والقارع اولاً هي القوة التي تسرب هواء النفس من الرئة وتجويف الحلق اولاً فاولا الى طرف الحلق الذي يلي الفم والانف والى مابين الشفتين . ثم اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه الى جزء جزء من اجزاء باطن الفم . والى جزء جزء من اجزاء اصول الاسنان والى الاسنان. فيقرع به ذلك الجزء . فيحدث من كل جزء يضغطه اللسان عليه ويقرعه به تصويت محدود . وينقله اللسان بالهواء من جزء الى جزء من اجزاء اصل الفم . فتحدث تصويتات متوالية كثيرة محدودة)(٨٥) .

ويترجح عندي ان ابن سينا المتوفى سنة (٤١٨ هـ) قد اطلع على كتاب الحروف للفارابي(٨٦) لما وضع كتابه : (اسباب حدوث الحروف) . فجملة كلامه في بيان اسباب حدوث الاصوات لاتختلف عن كلام الفارابي السابق . لاسيما انه قد نص على ان (القرع) هو سبب حدوث الاصوات . ولكنه زاد عليه سبباً آخر هو (القلع)(٨٧) والفارابي لم ينص على (القلع) . لأن اسباب حدوث الاصوات اللغوية منحصرة بالقرع . ولا صلة لها بالقلع .

ويرى الفارابي ان الاصوات الصادرة عن جهاز النطق بسبب القرع محدودة . والمعاني التي يعبر عنها الانسان بهذه الاصوات كثيرة غير متناهية . ولهذا اضطر

---

(٨٣) البيان والتبين ١ / ٧٦ و ٧٧ . والايضاح في علل النحو ٤١ . والتفسير الكبير ١ / ٣٥ . وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٠٦ .

(٨٤) الخصائص ١ / ٤٤ .

(٨٥) كتاب الحروف ١٣٥ .

(٨٦) قال ابن خلكان وهو يترجم للفارابي : (والرئيس ابو علي ابن سينا .. بكتبه تخرج وبكلامه انتفع في تصانيفه) . انظر وفيات الاعيان ٥ / ١٥٣ .

(٨٧) اسباب حدوث الحروف ٨ ـ ٩ .

الانسان الى ان يركب الحروف بعضها مع بعض . لأن (هذه الحروف اذا جعلوها علامات اولاً كانت محدودة العدد . لم تف بالدلالة على جميع ما يتفق ان يكون في ضمائرهم . فيضطرون الى تركيب بعضها الى بعض بموالاة حرف حرفاً . فتحصل الفاظ من حرفين او حروف)(٨٨) .

وتأليف المفردات من الاصوات المركبة هو السبيل العام الذي سار عليه الناس مهما اختلفت اجناسهم . ويمثل ذلك القانون العام الذي يخضع له منطق اللغات كلها .

ويرى الفارابي ان من يدبر امر الجماعة البشرية قد يتدخل في وضع اللغة . فالالفاظ لاتزال تحدث واحداً بعد الآخر (الى ان يحدث من يدبر امرهم (اي امر الجماعة) . ويضع بالاحداث ما يحتاجون اليه من التصويتات (اي الالفاظ) للامور الباقية التي لم يتفق لها عندهم تصويتات دالة عليها .. فلا يزال منذ اول ذلك يدبر امرهم الى ان توضع الالفاظ لكل ما يحتاجون اليه في ضرورة امرهم)(٨٩) .

وهذه الحقيقة عند الفارابي متصلة بحقيقة اخرى . وهي ان النخبة المختارة من ابناء الامة كثيراً ما تشارك في اصلاح اللغة وفي وضع الفاظ لم تكن موضوعة . اقتضت الحاجة المستجدة الى وضعها . وتتمثل هذه النخبة بفصحاء الامة وبلغائها وحكمائها الذين يشتغلون (في الخطب والاشعار حتى يقتصوا بها الاخبار عن الامور السابقة والحاضرة التي يحتاجون اليها . فيحدث فيهم رواة الخطب ورواة الاشعار وحفاظ الاخبار التي اقتصت بها . فيكون هؤلاء هم فصحاء الامة وبلغاؤهم . ويكونون هم حكماء تلك الامة اولاً ومدبروهم والمرجوع اليهم في لسان تلك الامة . وهؤلاء ايضاً هم الذين يركبون لتلك الامة الفاظاً كانت غير مركبة قبل ذلك . ... وايضاً فانهم مع ذلك يعمدون الى الاشياء التي لم تكن اتفقت لها تسمية من الامور الداخلة تحت جنس او نوع . وربما شعروا باعراض فيصيرون لها اسماء . وكذلك الاشياء التي لم يكن يحتاج اليها ضرورة فلم يكن اتفق لها اسماء لاجل ذلك فانهم يركبون لها اسماء ... فهؤلاء هم الذين يتأملون الفاظ هذه الامة ويصلحون المختل منها ... وينظرون الى اصناف التركيبات الممكنة في الفاظهم والترتيبات فيها . ويتأملون ايها اكمل دلالة على تركيب المعاني في النفس وترتيبها

---

(٨٨) كتاب الحروف ١٣٧ .

(٨٩) المصدر نفسه ١٣٨ .

فيتحرون تلك وينبهون عليها ... فتصير عندها الفاظ تلك الامة افصح مما كانت . فتتكمل عند ذلك لغتهم ولسانهم)(٩٠) .

ولا اظن ان احداً ممن سبق الفارابي او لحق به من علماء العربية قد درس اللغة في هذه الصورة القائمة على التأمل الاجتماعي لاوضاع اللغة في نشأتها واكتمالها ، او اشار الى ما يسـ.ـيه مدبرو امر الامة وفصحاؤها وبلغاؤها من خدمة تتصل باصلاح اللغة والمحافظة على فصاحتها ، والسعي الى وضع الالفاظ التي تتطلبها الحاجة على وفق ما يستجد من امور تتصل بحياة الامة .

وان عمل المجامع العلمية واللغوية في عصرنا هذا يمثل افكار الفارابي هذه خير تمثيل ، وذلك لما تقدمه هذه المجامع من خدمة للغة تتصل بالمحافظة على اصولها وفصاحتها وسلامتها ، وبما تضعه من الفاظ جديدة مأخوذة من العربية الاصيلة ، لتضعها بازاء المعاني المستجدة التي اوجبتها الحضارة الانسانية المعاصرة .

ونظر الفارابي في تاريخ اللغة وما يتصل بذلك من علوم ، فرأى انها تبدأ بالخطابة ، اي النثر ، ثم ينشأ الشعر ، وبعد ذلك تحدث عند الامة قوة في حفظ الاخبار والشعر ، وبعد ذلك يحدث صناعة اللسان وصناعة الكتابة(٩١) .

والذي يهمنا هنا هو حديث الفارابي عن نشأة علم اللسان وصناعة الكتابة . لانهما الصق بالمباحث اللغوية من غيرهما ، فضلاً عن ان الفارابي – على ما يترجح عندي – هو اقدم من تحدث عن هذين الامرين ، وحديثه عنهما قائم على التأمل والتتبع والملاحظة الذاتية ، فهو يرى ان الناس (لا يزالون يتداولون الحفظ الى ان يكثر عليهم ما يلتمسون حفظه ويعسر ، فيحوجهم ذلك الى الفكر فيما يسهلونه به على انفسهم فتستنبط الكتابة . وتكون في اول امرها مختلطة الى ان تصلح قليلاً قليلاً على طول الزمان ، ويحاكى بها الالفاظ وتشبه بها ... فيدونون بها في الكتب ما عسر حفظه عليهم ، ولا يؤمن بأن ينسى على طول الزمان ، وما يلتمسون ابقاءها على من بعدهم وما يلتمسون تعليمها وتفهيمها من هو ناء عنهم ، في بلد او مسكن آخر ... ثم بعد ذلك يرى ان يحدث صناعة علم اللسان قليلاً قليلاً ، بان يتشوق انسان الى ان يحفظ الفاظهم المفردة الدالة بعد ان يحفظ الاشعار والخطب والاقاويل المركبة ، فيتحرى ان يفردها بعد التركيب ، او اراد التقاطها بالسماع من

---

(٩٠) كتاب الحروف ١٤٣ – ١٤٤ .

(٩١) كتاب الحروف ١٤٤ .

جماعتهم ومن المشهورين باستعمال الافصح من الفاظهم ... وممن عني بحفظ خطبهم واشعارهم واخبارهم او ممن سمع منهم ، فيسمعها من واحد واحد منهم في زمان طويل ، ويكتب ما يسمعه منهم ويحفظه ... فتؤخذ الفاظهم المفردة اولاً الى ان يؤتى عليها ، الغريب والمشهور منها ، فيحفظ او يكتب ، ثم الفاظهم المركبة كلها من الاشعار والخطب ، ثم بعد ذلك يحدث للناظر فيها تأمل ما كان منها متشابها في المفردة منها وعند التركيب ، ويؤخذ اصناف المتشابهات منها ، وما الذي يلحق كل صنف منها ، فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كلية . فيحتاج فيما حدث في النفس من كليات الالفاظ الى الفاظ يعبر بها عن تلك الكليات والقوانين ، حتى يمكن تعليمها وتعلمها فيعمل عند ذلك احد شيئين . اما ان يخترع ويركب من حروفهم الفاظاً لم ينطق بها اصلاً قبل ذلك ، واما ان ينقل اليها الفاظاً من الفاظهم التي كانوا يستعملونها قبل ذلك في الدلالة على معان اخر غيرها ... وكل ذلك ممكن شائع ، لكن الاجود ان تسمى القوانين ، بان ينظر اي معنى من المعاني الاول يوجد اقرب شبهاً بقانون من قوانين الالفاظ ، فيسمى ذلك الكلي وذلك القانون باسم ذلك المعنى ، حتى يؤتى من هذا المثال على تسمية جميع تلك الكليات والقوانين باسماء أشباهها من المعاني الاول التي كانت لها عندهم اسماء ، فيصيرون عند ذلك لسانهم ولغتهم بصورة صناعة يمكن ان تتعلم وتعلم بقول . وحتى يمكن ان تعطي علل كل ما يقولون . كذلك خطوطهم التي بها كانوا يكتبون الفاظهم ، اذ كانت فيها كليات وقوانين اخذت كلها فالتمس . حتى تصير ينطق(٩٢) عنها ويمكن ان تعلم وتتعلم بقول(٩٣))

فصناعة علم اللسان عند الفارابي تبدأ بالاستقراء والتتبع والحفظ والتدوين . ويشمل ذلك المفردات والتراكيب ، ثم يبدأ التأمل والدرس لوضع القوانين النحوية واللغوية . ويصاحب ذلك وضع المصطلحات العلمية ، وهي عنده اما ان ترتجل ارتجالاً واما ان تنقل من الفاظ موضوعة لمعان لغوية قريبة من المعاني الاصطلاحية المستحدثة والاسلوب الاخير عنده اجود من الاسلوب الاول ، وهذا هو معنى قوله : (.. لكن الاجود ان تسمى القوانين باسماء اقرب المعاني شبهاً بالقوانين)(٩٤) .

---

(٩٢) يقصد الفارابي بقوله (ينطق عنها) انها تصبح علماً يمكن ان يتحدث عنه ويعلم .
(٩٣) كتاب الحروف ١٤٤ ــ ١٤٨ .
(٩٤) المصدر نفسه ١٤٨ .

والالفاظ المستعملة في المصطلحات العلمية عند الفارابي لها معنيان ، الاول لغوي ، والثاني اصطلاحي . والمعنى اللغوي مرتبط بالدلالة الوضعية ، اما المعنى الاصطلاحي فهو معنى ثان نقل إليه اللفظ عن المعنى الوضعي الاول ، (٩٥) وذلك ليعبر به عن مصطلح ما من المصطلحات العلمية مثل : النحو ، والاعراب ، والصرف ، والبلاغة ، والبيان والبديع .

فهذه الألفاظ وغيرها من الفاظ المصطلحات لها معنيان ، الأول : لغوي مرتبط باصل الوضع . والثاني : اصطلاحي اكتسبته بنقلها اليه في مرحلة من مراحل تطور الدلالة اللغوية .

ولالفاظ المصطلحات عند الفارابي وضعان ، اول : وهو الوضع اللغوي ، وثان : وهو الوضع الاصطلاحي وقد عبر عن ذلك بقوله : (فتصير الالفاظ التي يعبر بها حينئذ عن تلك القوانين الالفاظ التي في الوضع الثاني ، والالفاظ الاول هي الالفاظ التي في الوضع الاول ، فالالفاظ التي في الوضع الثاني منقولة عن المعاني التي كانت تدل عليها(٩٦)) تلك الالفاظ في الوضع الاول .

ويرى الفارابي ان اللغة قد يطرأ عليها شيء من اللحن ، بسبب اختلاط اهلها باقوام ليسوا منهم ، فيعرض لألسنتهم شيءٌ من الخروج عن أصول لغتهم في مفرداتها وتراكيبها ، ومن هنا ، رأى الا تؤخذ اللغة الا عن الاقوام الذين لم يختلطوا بغيرهم من الامم الاخرى ، وقد صاغ سؤالاً يتصل بهذا الامر ، فقال : (من الذي ينبغي ان يؤخذ عنهم لسان تلك الامة ؟)(٩٧) ثم اجاب عن هذا السؤال اجابة مفصلة ، فقال : (... انه ينبغي ان يؤخذ عن الذين تمكنت عاداتهم لهم على طول الزمان في السنتهم وانفسهم ، تمكناً يحصنون به عن تخيل حروف سوى حروفهم **والنطق بها ... فإذا** كثر سماع هؤلاء ممن جاورهم من هذه الامم للخطأ وتعودوا ان يفهموه على أنه من الصواب لم يؤمن تغيير عاداتهم ، فلذلك ليس ينبغي ان تؤخذ عنهم اللغة ، ومن لم يكن فيهم سكان البراري اخذت عن اوسطهم) .(٩٨)

---

(٩٥) كتاب الحروف ١٤٨ .
(٩٦) المصدر نفسه .
(٩٧) كتاب الحروف ١٤٥ .
(٩٨) كتاب الحروف ١٤٦ .

والمتأمل في هذا النص يخلص الى، ان الفارابي قد سبق ابن جني في الدعوة الى اخذ اللغة من اهل (الوبر) اي البدو الضاربين في البداوة وترك اخذها عن اهل (المدر) اي سكان المدن والقرى(٩٩) ، ورب قائل يقول ان الفارابي قد سبق بهذا الرأي ، اذ ورد عن الرياشي المتوفى سنة (٢٥٧ هـ) قول يتضمن خلاصة ما اورده الفارابي ، اذ نقل عنه انه قال في معرض تفضيله ومذهب البصريين على مذهب الكوفيين (نحن ـ يعني البصريين ـ نأخذ اللغة من حرشة الضباب واكلة اليرابيع ـ اي : البدو ـ وانتم ـ يعني : الكوفيين ـ تأخذونها من اكلة الشواريز وباعة الكواميخ)(١٠٠) . ويعني بها اهل الامصار والمتحضرين ، والحق ان مانقل عن الرياشي لايخرج في مضمونه عما اورده الفارابي ، الا ان الفارابي قد تناول هذه المسألة بشيء من التفصيل وعززها بذكر حقائق مستندة على طبائع المجتمعات البشرية ، وما يحدث فيها من تأثير وتأثر بسبب الاختلاط الجاري بين الامم المتجاورة ، ولم يقف الفارابي عند هذا التقرير المتصل بالسبيل القويم الذي يجب اتباعه عند اخذ اللغة ، بل اعقبه ببيان ما قام به علماء اللغة الاوائل من استقراء وتتبع ، في بدء وضع علم العربية ، ثم حدد من قام بذلك من اهل الامصار ، وحصر القبائل التي اخذ عنها علماء اللغة ، فقال : (وانت تتبين ذلك ـ يعني اخذ اللغة ـ متى تأملت امر العرب في هذه الاشياء ، فان فيهم سكان البراري وفيهم سكان الامصار ، واكثر ماتشاغلوا بذلك ـ يعني تتبع اللغة ودراستها ـ من سنة تسعين الى سنة مائتين ، وكان الذي تولى ذلك من بين امصارهم اهل الكوفة والبصرة من ارض العراق ، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون اهل الحضر ، ثم من سكان البراري من كان في اوسط بلادهم ومن اشدهم ... جفاء ، وابعدهم اذعاناً وانقيادا . وهم : قيس وتميم واسد وطيىء ثم هذيل ، فان هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب ، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء ، لانهم كانو في اطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الامم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لالفاظ سائر الامم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين واهل الشام واهل مصر) .(١٠١)

والنص الاخير المتصل بتقويم لغات قبائل العرب ، وتحديد القبائل التي اخذ عنها علماء العربية قد اطلع عليه علماء العربية المعاصرون واعتمدوه في كتبهم

---

(٩٩) الخصائص ٢ / ٥ ـ ١٠ .

(١٠٠) اخبار النحويين البصريين ٦٨ . والكامخ ادم يؤكل لتشهي الطعام ، والشواريز جمع شيراز وهو اللبن الرائب .

(١٠١) كتاب الحروف ١٤٧ .

وبحوثهم ولكنهم لم يأخذوه من كتاب الفارابي نفسه . وانما نقلوه من السيوطي . وذلك لانهم لم يطلعوا على هذا الكتاب القيم . والسيوطي ـ رحمه الله ـ قد ذكر انه اخذه من كتاب الالفاظ والحروف للفارابي . الا انه ذيله بكلام يتضمن سرداً بالقبائل التي اعرض عنها علماء العربية . فلم يأخذوا عنها . مع ذكر سبب ذلك . حيث قال : (وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط . ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن اطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم . فانه لم يؤخذ لامن لخم ولا من جذام لمجاورتهم اهل مصر والقبط . ولا من قضاعة وغسان واياد لمجاورتهم اهل الشام . واكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية . ولا من تغلب والنمر . فانهم كانو بالجزيرة مجاورين لليونان . ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس . ولا من اهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشية . ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة . ولا من ثقيف واهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم . ولا من حاضرة الحجاز . لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت السنتهم ... انتهى(١٠٢))

ونص السيوطي هذا غير وارد في النسخة المنشورة من كتاب الحروف . مما جعل محققه يعتقد ان النسخة التي عوّل عليها في تحقيق الكتاب غير كاملة . وان السيوطي ـ رحمه الله ـ قد اطلع على نسخة من كتاب الحروف اتم من مخطوطته الفريدة التي نشر الكتاب اعتماداً عليها(١٠٣) . ومما يقوي هذا الاعتقاد عندي ان السيوطي قد انهى كلامه بقوله (انتهى) . وهذا يعني أن جميع ما اورده قد اخذه من كتاب الحروف للفارابي .

وقد وجدت نصاً في كتاب المغني لابن فلاح "يمني المتوفى سنة (٦٨٠ هـ) . يتضمن سردا باسماء القبائل التي سرى اليها اللحن, بسبب مجاورتها الامم الاعجمية(١٠٤) يشبه في عامته السرد الذي اورده السيوطي نقلاً عن الفارابي . فصرت ارجح ان ابن فلاح اليمني قد اطلع على كتاب الحروف واستفاد منه الا انه لم يشر اليه . ووجدت ايضاً في مقدمة ابن خلدون نصاً يتضمن اسماء القبائل التي اخذ عنها علماء العربية . والقبائل التي لم يأخذوا عنها . ونصه هذا يتضمن ذكر جل القبائل

---

(١٠٢) المزهر ١ / ٢١٢ .
(١٠٣) انظر كتاب الحروف / مقدمة المحقق ٤٠ ـ ٤١ .
(١٠٤) المغني لابن فلاح اليمني ٢ / ١١ ـ ١٢ .

التي وردت في كتاب الفارابي الحروف . مما يرجح عندي ايضاً ان ابن خلدون قد اطلع على كتاب الفارابي وان لم يشر اليه(١٠٥) .

وتحدث الفارابي عن التنظير اللغوي . فقرر أنه قائم على قصد من الواضع . وان هذا الواضع قد سعى الى جعل الالفاظ منحصرة في قانون عام يجمع النظائر في قوالب وصيغ واحدة مادامت دالة على معان متشابه ومتفقة ... وقرر ايضاً ان الالفاظ تأتي تبعاً للمعاني . فكلما (ان في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تتبدل عليها اعراض تتعاقب عليها . كذلك تجعل في الالفاظ حروف راتبة وحروف **فكما** اعراض متبدلة على لفظ واحد بعينه . كل حرف يتبدل لعرض يتبدل . **فإذا** كان المعنى الواحد يثبت وتتبدل عليه اعراض متعاقبة . جعلت العبارة بلفظ واحد يثبت ويتبدل عليها حرف حرف . وكل حرف منها دال على تغيير تغيير) .(١٠٦) وما اورده الفارابي هنا يتصل بظاهرة الاشتقاق في العربية . ويتصل أيضاً بالوظيفة الدلالية التي تقوم بها حرف الزيادة العشرة . التي جمعها علماء العربية بلفظة (سألتمونيها) فالمعنى العام دال عليه باللفظ الاول الموضوع بازائه . واي تغيير يطرأ على المعنى الاول يرتبط به تغييرفي شكل اللفظ وهيئته مع بقاء الحروف الاصلية في اللفظ الجديد ثابتة رتيبة ومرتبة على النسق الاول الي كانت عليه قبل التغيير العارض. وذلك لتبقى الدلالة الاولى للجذر اللغوي الاصلي متصورة ومقترنة بالمعنى الجديد . فصيغة (**استفعل**) الدالة على طلب الفعل ـ مثلاً تبقى محافظة على المعنى الساذج الذي دل عليه الجذر اللغوي (فعل) . مع دلالتها على المعنى العارض . الذي اوجبته زيادة (الهمزة والسين والتاء) . ويجري هذا الامر على القوالب اللفظية القياسية المصاغة للدلالة على المعاني الاشتقاقية العامة مثل : اسم الفاعل واسم المفعول واسم **التفضيل** . وغير ذلك من المشتقات . فهي تبقى دالة على المعنى الاول المتصور من الجذر اللغوي الثابت والمتمثل بالفاء والعين واللام . مع دلالتها على معنى المفعولية او الفاعلية او التفضيل او غير ذلك من المعاني المفهومة من الصيغ التصريفية المختلفة .

لقد تأمل الفارابي اللغة تأملا عاماً فقرر احكاماً ندر ان يجد المرء مثيلاً لها في كتب اللغة . ولاسيما مايتصل بنظام اللغة العام . فهو يرى ان اللغة قائمة على نظام يتوخى التناظر في الصيغ التي تتشابه فيها الاعراض الطارئة عليها . (فاذا كانت

---

(١٠٥) مقدمة ابن خلدون ٥٥٥ .

(١٠٦) كتاب الحروف ١٣٩ ـ ١٤٠ .

المعاني متشابهة بعرض او حال ما تشترك فيها . وجعلت العبارة عنها بالفاظ متشابهة الاشكال . ... وجعلت اواخرها كلها او اوائلها حرفاً واحداً . فجعل دالا على ذلك العرض . وهكذا يتطلب النظام في الالفاظ)(١٠٧)

والامثلة على هذا الذي قرره الفارابي كثيرة في العربية . فصيغة المضارع مبدوءة بحرف من اربعة احرف ، عبر عنها بلفظة (أنيت) . وكل حرف منها يدل على معنى رتيب لا يختلف في اي صيغة من صيغه . ويجري ذلك كله في نظام متلئب قياس لاتخرج عنه اي صيغة من صيغ هذا الفعل . ولا اظن ان هناك نظاما لتصريف لافعال في اي لغة يرقى الى هذا النظام اليسير الذي يخضع له تصريف الفعل في العربية . ولو انعمنا النظر في الفعل الماضي المجرد المسند للفاعل الظاهر لوجدناه ايضاً يخضع لنظام واحد . فكل صيغة تبدأ بحرف مفتوح وتنتهي بحرف مفتوح . تجمعه هاتان الصيغتان التصريفيتان (فعل وفعلل) . واذا ما اسند للمفعول جرى له تغيير قياسي على وفق نظام رتيب . وذلك بضم اوله وكسر ماقبل آخره في كلتا صيغتيه الثلاثية والرباعية . وقلما يجد الانسان مثل هذا التنظير في صيغ الافعال الماضية والمضارعة في غير العربية من اللغات الحية المعروفة .

ومن المؤكد عندي ان الفارابي قد استفاد مما اورده الخليل وسيبويه(١٠٨) وابن السراج(١٠٩) فيما يتصل باتفاق الالفاظ لاتفاق المعاني . الا ان الفارابي قد ذكر ما فات اولئك الاعلام ان يذكروه . فقد نص بصريح القول على ان اللغة تخضع لنظام تخراه الواضع وتطلبه في الالفاظ تحريا (لأن تكون العبارة عن معان بالفاظ شبيهة بتلك المعاني)(١١٠) . فالاوزان والصيغ المتشابهة تدل على معان متشابهة في الاعراض . وان اختلفت في اصل الدلالة الوضعية التي يحددها الجذر اللغوي . وهذا النظام هو الذي مكن علماء العربية من ان يحصروا المعاني المتشابهة في صيغ متماثلة . ويتمثل ذلك في جوانب كثيرة من ابنية المفردات العربية . مثل ابنية المصادر والصفات والافعال ومعاني حروف الزيادة .

وتحدث الفارابي في كتابه الحروف عن تلقي اللغة . وكيف يأخذها اللاحق عن السابق . والعلاقة بين الاعتياد على النطق وتمكن اللغة في السنة ابناء الامة مما

---

(١٠٧) المصدر نفسه ١٤٠ .

(١٠٨) الكتاب ٢ / ٢١٧ و ٢١٨ و ٢٢٠ .

(١٠٩) الاصول في النحو ٣ / ٨٩ ــ ٩٥ .

(١١٠) كتاب الحروف ١٤٠ .

يحول دون سريان اللحن اليهم (فينشأ من نشأ فيهم على اعتيادهم النطق بحروفهم والفاظهم الكائنة عنها. واقاويلهم .(١١١) المؤلفة عن الفاظهم. من حيث لا يتعدون اعتيادهم . ومن غير ان ينطق عن شيء الا مما تعودوا استعمالها. ويمكن ذلك اعتيادهم لها في انفسهم وعلى السنتهم حتى لا يعرفوا غيرها. حتى تحفوا السنتهم عن كل لفظ سواها. وعن كل تشكيل لتلك الالفاظ غير التشكيل الذي تمكن فيهم. وعن كل ترتيب للاقاويل سوى ما اعتادوا. وهذه التي تمكنت على السنتهم وفي انفسهم بالعادة على ما اخذوه ممن سلف منهم. واولئك ايضاً عمن وضعها لهم اولا. باكمال التي وضعها لهم اولئك. فهذا هو الفصيح والصواب من الفاظهم. وتلك الالفاظ هي لغة تلك الامة. وما خالف ذلك فهو الاعجم والخطأ من الفاظهم .(١١٢))

ويرى الفارابي ان الالفاظ اذا استقرت دلالتها الحقيقية صار الناطقون بها يسعون الى نقل معانيها الى دلالات جديدة قائمة على التجوز والاستعارة. فالدلالة الحقيقية للالفاظ هي الاصل. وغيرها تابع لها. (فاذا استقرت الالفاظ على المعاني التي جعلت علامات لها. فصار واحد واحد لواحد واحد ... وصارت راتبة على التي جعلت دالة على ذواتها. صار الناس بعد ذلك الى النسخ والتجوز في العبارة بالالفاظ. فعبر عن المعنى بغير اسمه الذي جعل له اولا. وجعل الاسم الذي كان لمعنى ما راتبا له دالا على ذاتــه. عبـارة عن شيء آخر. متى كان له به تعلق ولو كان يسيرا. اما لشبه بعيد. واما لغير ذلك. من غير ان يجعل ذلك راتباً للثاني دالا على ذاته. فيحدث حينئذ الاستعارات والمجازات والتحرر بلفظ ما عن التصريح بلفظ المعنى الـذي يتلوه متى كـان الثاني يفهم مـن الاول. وبالفاظ معان كثيرة يصرح بالفاظها عن التصريح بالفاظ معان آخر اذا كان سبيلها ان تقرر بالمعاني الاول متى كانت تفهم الاخيرة مع فهم الاولى. والتوسع في العبارة بتكثير الالفاظ وتبديل بعضها ببعض وترتيبها وتحسينها) .(١١٣)

ولعلي لا اعدو الحقيقة اذا ماقلت ان الفارابي في كلامه السابق هو اول من تحدث عن العلاقة بين الحقيقة والمجاز. ونص على ان الدلالة الحقيقية للالفاظ هي الدلالة الاولى. اي الاصل. وان الدلالة المجازية ثانية لها. اي : فرع عليها. وان

---

(١١١) يعني الفارابي بالاقاويل الكلام المركب.
(١١٢) كتاب الحروف ١٤١ ــ ١٤٢.
(١١٣) كتاب الحروف ١٤١.

نقل اللفظ من الحقيقة الى المجاز لا يتم الا بوجود علاقة . اذ لايحصل نقل اللفظ من المعنى الاول الى المعنى الثاني الا اذا(كان له به تعلق ولو كان يسيرا)(١١٤)

هذه هي اهم آراء الفارابي اللغوية التي بثها في كتابه الحروف . وهي تمثل جانبا من جوانب الجهود القيمة التي قدمها الفلاسفة الاسلاميون للدرس اللغوي والتي لم يلتفت اليها الباحثون اللغويون المعاصرون . ولعل بحثي هذا يدفع غيري من الباحثين للتنقيب في كتب المنطق والفلسفة بغية الكشف عما في هذه الكتب من مباحث لغوية ونحوية تشكل جزءاً من جهود علمائنا الاوائل في دراسة هذه اللغة الشريفة .

---

(١١٤) كتاب الحروف ١٤١ . وانظر نهاية الايجاز في دراسة دراية الاعجاز ٨١ .

مصادر البحث

١ ـ اخبار النحويين البصريين / للقاضي أبي سعيد السيرافي . تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي . طبع ونشر مكتبة ومطبعة البابي الحلبي واولاده بمصر . الطبعة الاولى ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

٢ ـ اسباب حدوث الحروف / للرئيس ابن سينا . راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد . الناشر مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م . القاهرة .

٣ ـ الاشباه والنظائر / للسيوطي . الطبعة الثانية ١٣٥٩ هـ . دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد الدكن . الهند .

٤ ـ الاشتقاق / لأبي بكر بن السراج . تحقيق الدكتور محمد صالح التكريتي . الطبعة الاولىٰ . مطبعة المعارف . بغداد ١٩٧٣ .

٥ ـ الاصول في النحو / لأبي بكر بن السراج . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي . الطبعة الاولى . بيروت . مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ .

٦ ـ الاعلام / لخير الدين الزركلي . الطبعة الرابعة . دار العلم للملايين . بيروت ١٩٧٩ .

٧ ـ الاقتراح في علم اصول النحو / للسيوطي . تحقيق الدكتور احمد محمد قاسم . الطبعة الاولى . مطبعة السعادة . القاهرة . ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ .

٨ ـ انباه الرواة على انباه النحاة / للقفطي . تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ .

٩ ـ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البركات بن الانباري . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . نشر المكتبة التجارية . القاهرة . ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ . الطبعة الرابعة .

١٠ ـ الايضاح في علل النحو / للزجاجي . تحقيق الدكتور مازن المبارك . وطبعة المدني . ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ . نشر مكتبة دار العروبة . القاهرة .

١١ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطي . تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . الطبعة الاولى . مطبعة عيس البابي الحلبي . القاهرة . ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ .

١٢ ـ البيان والتبيين / للجاحظ . تحقيق محمد عبد السلام هارون . مكتبة الجاحظ الطبعة الثالثة . نشر مكتبة الخانجي . القاهرة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ .

١٣ ـ تاج العروس من جواهر القاموس / لمحمد مرتضى الزبيدي . الطبعة الاولى . المطبعة الخيرية . مصر ١٣٠٦ هـ .
١٤ ـ التفسير الكبير / للفخر الرازي . الطبعة الاولى . ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ . مطبعة البهية المصرية . القاهرة .
١٥ ـ الخصائص / لابن جني . تحقيق محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة والنشر بيروت . الطبعة الثانية . مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
١٦ ـ دراسات في فقه اللغة / للدكتور صبحي الصالح . الطبعة السابعة . دار العلم للملايين . بيروت . ١٩٧٨ .
١٧ ـ الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري / رسالة ماجستير اعداد السيد عبد الرسول سلمان ابراهيم . كلية الآداب . جامعة بغداد . ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ .
١٨ ـ رسائل في اللغة / حققها وقدم لها الدكتور ابراهيم السامرائي . مطبعة الرشاد . بغداد . سنة ١٩٦٤ .
١٩ ـ سر صناعة الاعراب / لابن جني . دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الاولى . ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ .
٢٠ ـ السيوطي النحوي / الدكتور عدنان محمد سلمان . دار الرسالة . بغداد . ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ .
٢١ ـ شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية / لابن هشام الانصاري . تحقيق الدكتور هادي نهر . مطبعة الجامعة . بغداد ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ .
٢٢ ـ شرح اللمع / لابن برهان العكبري . تحقيق الدكتور فائز فارس . الطبعة الاولى . الكويت ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ .
٢٣ ـ عيون الانباء في طبقات الاطباء / لابن أبي اصبعة . منشورات مكتبة الحياة . بيروت . شرح وتحقيق الدكتور نزار رضا . ١٩٦٥ .
٢٤ ـ فقه اللغة : الدكتور علي عبد الواحد وافي . الطبعة الرابعة . لجنة البيان العربي . القاهرة . ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ .
٢٥ ـ الفهرست / لابن النديم . نشرة مكتبة خياط . بيروت . سنة ١٩٤٦ .
٢٦ ـ الكتاب / لسيبويه . الطبعة الاولى . بولاق ١٣١٧ هـ .
٢٧ ـ كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق / للفارابي . تحقيق محسن مهدي . دار المشرق . المطبعة الكاثوليكية . بيروت ١٩٦٨ .
٢٨ ـ كتاب الحروف / للفارابي . تحقيق محسن مهدي . دار المشرق . المطبعة الكاثوليكية . بيروت ١٩٧٠ .

٢٩ ـ كتاب السبعة في القراءات / لابن مجاهد . تحقيق الدكتور شوقي ضيف . مطبعة دار المعارف . مصر ١٩٧٢ .
٣٠ ـ كتاب معجم البلدان / لياقوت الحموي . طبعة لايبزك ١٨٦٨ .
٣١ ـ اللسان / لابن منظور . طبعة دار صادر . بيروت .
٣٢ ـ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات / لابن جني . تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي . نشر المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية . القاهرة ١٣٨٦ هـ .
٣٣ ـ المزهر في علوم اللغة / للسيوطي . تحقيق محمد احمد جاد المولى وعلي محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل ابراهيم . دار احياء الكتاب العربية . القاهرة .
٣٤ ـ معجم الادباء / لياقوت الحموى . مطبوعات دار المأمون . مصر .
٣٥ ـ المغني / لابن فلاح اليمني . رسالة دكتوراه . اعداد الشيخ عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي . كلية اللغة العربية . جامعة ام القرى . مكة المكرمة . سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ .
٣٦ ـ مقدمة ابن خلدون / لابن خلدون . دار احياء التراث العربي . الطبعة الرابعة . بيروت .
٣٧ ـ الموجز في النحو / لأبي بكر بن السراج . تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي . طبع ونشر مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر . بيروت ١٩٦٥ .
٣٨ ـ نهاية الايجاز في دراية الاعجاز / لفخر الدين الرازي . تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتو والدكتور محمد بركات حمدي ابو علي . دار الفكر . عمان .
٣٩ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع / للسيوطي . تحقيق عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية . الكويت . ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ .
٤٠ ـ وفيات الاعيان / لابن خلكان . تحقيق الدكتور احسان عباس . دار صادر بيروت .

(٦)

بحث في اللهجات العربية
« لغة أكلوني البراغيث »

مذهب جمهور العرب ان الفعل اذا اُسند الى ظاهر مثنى او جمع وجب تجريده من علامة تدل على تثنيته او جمعه . فيكون حكمه مع المثنى والجمع كحكمه مع المفرد(١) . فيقولون : قام الرجلان ، وقام المحمدون ، وقامت النساء ، كما يقولون : قام الرجل ، وقام محمد وقامت المرأة ، قال ابن مالك في الألفية :

وجرد الفعل اذا ما أسندا لاثنين او جمع كفاز الشهدا(٢)

وبهذا تفرق العرب بين اسناد الفعل الى الظاهر المتعدد واسناده الى المؤنث ففي الاول يجردون الفعل من علامة تدل على تعدد الفاعل ، وفي الثاني يلحقون الفعل علامة تدل على تأنيث الفاعل و ي التاء ، وذلك لان احتياج الفعل الى علامة التأنيث أقوى من احتياجه الى علامة التثنية او الجمع ، لان الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ، وقد يكون الاسم مشتركاً بين المذكر والمؤنث ، فان ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث الفاعل أم مذكر ؟ .

واما المثنى والجمع فانه لايمكن الالتباس فيهما اذ ليس فيهما احتمال المفرد(٣) .

وهناك من العرب من يخالف الجمهور فيلحقون الفعل المسند الى الظاهر المثنى أو الجمع علامة تدل على تثنية الفاعل او جمعه ، فيجعلون علاقة الفعل بالفاعل من حيث العدد كعلاقته به من حيث التذكير والتأنيث(٤) ، قال سيبويه : « واعلم ان من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني اخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالت فكأنهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة(٥)

وقد اطلق النحاة على هذه اللغة « لغة أكلوني البراغيث(٦) ولعل اول من استعمل عبارة « اكلوني البراغيث » الخليل وسيبويه ، وذلك لان اقدم نص نحوي وردت فيه هذه العبارة هو كتاب سيبويه(٧) .

---

(١) اوضح المسالك لابن هشام ١ / ٣٤٥
(٢) شرح الفية ابن مالك للاشموني ٢ / ٤٦
(٣) حاشية الصبان على الاشموني ٢ / ٤٨
(٤) شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٢ / ٤٨
(٥) الكتاب لسيبويه ١ / ٢٢٦
(٦) همع الهوامع للسيوطي ١ / ١٦٠ وانظر شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٢ / ٤٧ .
(٧) الكتاب لسيبويه ١ / ٣٩ .

وعلى هذه اللغة يكون (الواو) في « أكلوني البراغيث » علامة أي : حرفا دالاً على الجمع . ولم يجعله النحاة اسما لئلا يجتمع للفعل فاعلان . الواو والاسم الظاهر (البراغيث) .

ولعل الذي دعا النحاة الى تسمية هذه اللغة « لغة أكلوني البراغيث » هو انهم سمعوا اعرابياً ممن يتكلمون هذه اللغة قد نطق بهذه العبارة فاختاروها لطرافتها **ولو** جاءت هذه العبارة على لغة عامة العرب لكان ينبغي ان يقال : « أكلتني البراغيث » أو « أكلني البراغيث » دون واو الجماعة .

واختار ابن مالك لهذه اللغة اسماً آخر . فسماها « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة »(٨) اخذ هذه التسمية من حديث رواه مالك في الموطأ(٩) والبخاري في صحيحه(١٠) وقد انكر النحاة المتأخرون على ابن مالك تسميته هذه محتجين بانه قد استدل لها بجزء من حديث . وان اصل الحديث هو « ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة في الليل وملائكة في النهار » وهي رواية البزاز(١١) . والحديث على هذه الرواية قد جاء على اللغة العامة وليس فيه حجة لابن مالك . لان (واو) الجماعة في الفعل (يتعاقبون) عائد الى لفظة (ملائكة) المتقدمة على الفعل (يتعاقبون) فالواو هنا ضمير الفاعل وليست علامة تدل على عدد الفاعلين . وان كلمة (ملائكة) المتأخرة عن (يتعاقبون) أما ان تعرب بدلاً من (واو) الجماعة واما ان تعرب خبراً لمبتداء محذوف تقديره (هم) ولا يجوز أن تعرب فاعلاً لفعل (يتعاقبون) .

ولعل عذر ابن مالك هو انه لم يطلع على نص الحديث المطول ؛ وانه قد اطلع على رواية مالك والبخاري فقط . ولم تقع بين يديه رواية البزاز . مع كون ابن مالك ممن يشهد لهم بسعة الحفظ والاطلاع على النصوص سواء أكانت شعراً ام قرآناً ام حديثا .(١٢)

---

(١) اوضح المسالك لابن هشام ١ / ٣٤٥
(٢) شرح الفية ابن مالك للاشموني ٢ / ٤٦
(٨) همع الهوامع للسيوطي ١ / ١٦٠ وانظر الاقتراح للسيوطي ١٩ .
(٩) الموطأ الامام مالك ١٣٢ .
(١٠) صحيح البخاري ١ / ٤٥ ـ ١٤٦ .
(١١) شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٢ / ٤٨ . وانظر حاشية الصبان على الاشموني ٢ / ٤٨ .
(١٢) بغية الوعاة للسيوطي ١ / ١٣٤ .

وانكار النحاة على ابن مالك تسميته هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » لايعني ان الحديث قد خلا من نصوص يمكن ان تحمل على « لغة أكلوني البراغيث » وانما كان انكارهم عليه منصبا على تسميته هذه اللغة بـ « يتعاقبون فيكم ملائكة » فقط . اذ ان كتب الحديث لم تخل من نصوص يمكن ان تحمل على هذه اللغة . قال السهيلي : « ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح مايدل على كثرة هذه اللغة ... نحو ماجاء في قول وائل بن حجر في سجود النبي صلى الله عليه وسلم : ووقعتا ركبتاه قبل ان تقعا كفاه ، ونحو قوله : يخرجن العواتق وذوات الخدور . (١٣)

وقد عزا النحاة « لغة أكلوني البراغيث » الى طيّىء ، ومنهم من عزاها الى ازد شنوءة(١٤) ونسبها الصفار في شرح الكتاب الى بني الحارث بن كعب .(١٥)

واذا ما رجعنا الى الشواهد الشعرية التي اوردها النحاة مستدلين بها على هذه اللغة فاننا لانجد فيها الا شاهدا واحدا منسوبا الى شاعر طائي هو عمرو بن ملقط في قوله :

ألفيتا عيناك عند القفا　　　اولى فأولى لك ذا واقية(١٦)

أما بقية الشواهد فهي لشعراء منسوبين الى قبائل عربية تتكلم باللغة العامة منهم عروة بن الورد العبسي الملقب بعروة الصعاليك في قوله :

فاحقرهم واهونهم عليه　　　وان كانا له نسب وخير(١٧)

ومنهم احيحة بن الجلاح الاوسي في قوله :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم(١٨)

---

(١٣) شرح الشواهد الكبرى للعيني مطبوع على هامش خزانة الادب البغدادي ٢ / ٤٦٠

(١٤) اوضح المسالك لابن هشام ١/ ٣٤٥ ، وانظر همع الهوامع للسيوطي ١ / ١٦٠

(١٥) شرح الفية ابن مالك لابن عقيل ١ / ٤٦٨ .

(١٦) اوضح المسالك لابن هشام ١ / ٣٤٦ ، وانظر السان لابن منظور مادة (صير)

(١٧) شرح الشواهد الكبرى للعيني مطبوع على هامش خزانة الادب للبغدادي ٢ / ٤٦٣ ، وانظر معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ١ / ١٦٨ .

(١٨) شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٧٨٣

ومنهم عبيد الله بن قيس الرقيات القرشي في قوله :

تولى قتال المارقين بنفسه — وقد اسلماه مبعد وحميم(١٩)

ومنهم أبو عبد الرحمن محمد بن عبدالله العتبي القرشي في قوله :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي — فأعرضن عني بالخدود النواضر(٢٠)

ومنهم الفرزدق التميمي في قوله :

ولكن دبافيّ أبوه وأمه — بحور أن يعصرن السليط أرقاربه(٢١)

ويبدو ان الذي دعا النحاة الى الحكم بأن « لغة اكلوني البراغيث » هي لغة طيّىءوازد شنوءة وبني الحارث بن كعب هو انهم وجدوا هذه اللغة شائعة في هذه القبائل عندما اختلطوا بها أبّان تدوينهم اللغة في القرون الاولى . واما انتقال هذه اللغة الى غير هذه القبائل فتفسيره هو ان العرب كانوا متداخلين فيما بينهم اذ لم تكن هناك حواجز قوية تفصل بين هذه القبائل وسائر القبائل العربية ، وان بعضهم يتأثر ببعض . وقد تنبه ابن جني الى هذه الظاهرة فأشار اليها بقوله :« ... وذلك لأن العرب وان كانوا كثيراً منتشرين وخلقاً عظيماً في ارض الله غير متحاجزين ولامتضاغطين . فانهم بتجاورهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة »(٢٢)

وذهب كثير من النحاة الى ان هذه اللغة ضعيفة لقلتها ومن هؤلاء سيبويه . لذا لم يجوز حمل شيء من القرآن على هذه اللغة . فاذ ماورد شيء من القرآن ظاهره انه محمول على هذه اللغة وجدوا له تفسيراً مناسبا بعيداً عن هذه اللغة . قال سيبويه : « واما قوله تعالى : « واسروا النجوى الذين ظلموا »(٢٣) فانه يجيء على البدل أو كأنه قال : انطلقوا فقيل له : من ؟ فقال : بنو فلان . فقوله واسروا النجوى الذين ظلموا على هذا فيما زعم يونس(٢٤) فسيبويه يحملَ الاية على وجه من وجهين . اولهما : ان يجعل (الذين بدلاً من (الواو) في (واسروا) وثانيهما : ان يجعل (الذين) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هم) .

(١٩) شرح الشواهد الكبرى للعيني مطبوع على هامش خزانة الادب البغدادي ٢ / ٤٧٣ .
(٢٠) شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٧٨٥
(٢١) الكتاب لسيبويه ١ / ٢٣٦
(٢٢) الخصائص لابن جني ١ / ٤١٥ . وانظر دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ١ / ١٠٤ ــ ١٠٥ .
(٢٣) الانبياء : (١ــ ٣)
(٢٤) الكتاب لسيبويه ١ / ٢٣٦ .

وافق سيبويه كثير من النحاة فمنعوا حمل القرآن على (لغة اكلوني البراغيث) اذكر منهم ابا حيان الاندلسي (المتوفى سنة٧٥٤ هـ) فقد صرح بذلك في تفسيره قوله تعالى (عموا وصموا كثير منهم(٣٥) وعلة ذلك عنده هو ان هذه اللغة قليلة .(٣٦)

وهناك من النحاة من اجاز حمل القرآن على هذه اللغة . منهم مثلا الاخفش الاوسط (المتوفى سنة ٢١٠ هـ) وأبو عبيدة (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ) نقل ذلك عنهما أبو حيان الاندلسي (٢٧) وظاهر كلام الفراء (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ) انه يجيز ذلك . قال في تفسير قوله تعالى : « عموا وصموا كثير منهم » : « فقد يكون رفع الكثير من جهتين ، احدهما ان تكرر الفعل عليها تريد عمي وصم كثير منهم . وان شئت جعلت (عموا وصموا) فعلا للكثير . كما قال الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم ألوم

وهذا لمن قال : قاموا قومك ... ومثله قول الله تبارك وتعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا(٢٨)

وفي الكشاف مايشير الى ان الزمخشري يجيز حمل القرآن على هذه اللغة . وذلك واضح في تفسيره قوله تعالى « وأسروا النجوى الذين ظلموا » حيث قال : « أبدل الذين ظلموا من (واو) واسروا اشعاراً بانهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما اسروا ، او جاء على لغة اكلوني البراغيث »(٢٩)

وليس في القرآن ماظاهره انه محمول على هذه اللغة الا آيتان . هما : قوله تعالى « واسروا النجوى الذين ظلموا(٣٠) وقوله تعالى : « ثم عموا وصحوا كثير منهم(٣١) وهناك آية ثالثة انفرد الزمخشري في جواز حملها على هذه اللغة . وهي قوله تعالى :

---

(٢٥) المائدة (٧١) .
(٢٦) البحر المحيط لابي حيان الاندلسي ٣ / ٥٣٤ . وانظر مغني اللبيب لابن هشام ١/ ٤٠٥ .
(٢٧) البحر المحيط لابي حيان الاندلسي ٦ / ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .
(٢٨) معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٦ .
(٢٩) الكشاف للزمخشري / ٣٢٠ ـ ٣٢١
(٣٠) الانبياء ، (٣)
(٣١) مريم (٨٧)

« لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهداً(٣٢) . فقد جوز ان تكون (من) فاعلاً للفعل يملكون) وان (الواو) علامة للفاعلين(٣٣) .

ولم اجد احداً من المفسرين او النحاة قد وافق الزمخشري فيما ذهب اليه ، وكلهم مجمعون على ان (الواو) هي الفاعل ، وان في (من) وجهين الرفع على البدلية من (الواو) ، والنصب على الاستثناء(٣٤) .

وهناك آية اخرى حملها احد الباحثين المعاصرين على لغة «اكلوني البراغيث»(٣٥) وهي قوله تعالى : فأصبحوا في دارهم جاثمين الذين كذبوا شعيباً(٣٦) ولدى مراجعتي الآية في كتاب الله تعالى اتضح لي انه لا يمكن حمل هذه الاية على « لغة اكلوني البراغيث » ، ويبدو لي ان الباحث الفاضل لم يطلع على الآية في موضعها من القرآن بل عوّل على حفظه ، وبالرجوع الى القرآن الكريم يتبين ان الآية قد جاءت فيه على اللغة العامة وليس فيها اي احتمال اخر . ولعل في سرد الآية والآيات التي معها خير دليل يوضح هذا الذي نذهب اليه . قال تعالى « وقال الملأ الذين كفروا من قومه لئن اتبعتم شعيباً انكم اذا لخاسرون . فأخذتهم الرجفة فأصبحوا في دارهم جاثمين ، الذين كذبوا شعيبا « كأن لم يغنوا فيها الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين » . فواضح من سياق الآيات ان (الواو) في (فأصبحوا) راجعة على الاسم المتقدم وهو : (الملأ الذين كفروا) وواضح ايضاً ان قوله تعالى : « الذين كذبوا شعيبا » كلام مستأنف ، وان الاسم الموصول (الذين) مبتدأ خبره قوله تعالى : (كأن لم يغنوا فيها) ، وعلى هذا التوجيه حمل الزمخشري وغيره من المفسرين الآية الكريمة(٣٧)

ويبدو لي ان مذهب النحاة الذين منعوا حمل القرآن على « لغة أكلوني البراغيث » صحيح ، وذلك لأمرين : أولهما اننا اذا وافقنا النحاة الذين يجيزون حمل القرآن على هذه اللغة لترتب على ذلك امر اخر ، وهو ان هذه اللغة تغدو لغة قياسية ، يجوز لنا أن نتحدث بها شعرا ونثراً قياساً على ماورد في القرآن . لان النحاة

---

(٣٢) المائدة (٧١) .
(٣٣) الكشاف للزمخشري ٢ / ٣٢٠ ـ ٣٢١ وانظر مغني اللبيب لابن هشام ١ / ٤٠٥ .
(٣٤) البيان في غريب اعراب القرآن لابن الانباري ٢ / ١٣٧ .
(٣٥) نحو الفعل . للدكتور احمد عبد الستار الجواري ٨٢ ـ ٨٣ .
(٣٦) الاعراف ٩٠ ـ ٩٢
(٣٧) الكشاف للزمخشري ٢ / ١٣١ . وانظر الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٧ / ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

مجمعون على صحة القياس على ماورد فيه(٣٨) ووجود آية واحدة كاف للقياس عليها . فكيف الأمر وقد وردت فيه اكثر من آية ظاهرها انها محمولة على هذه اللغة أليس بكاف لجعلها لغة قياسية ؟

ولا اظن احداً من الباحثين القدامى او المحدثين قد اجاز جعل هذه اللغة لغة قياسية . والامر الثاني هو ان لحوق الفعل المسند للظاهر المتعدد علامة تدل على تعدد الفاعلين انما يمثل مرحلة أولية من مراحل اللغة العربية . وقد أشار الدكتور سليم النعيمي الى هذه الظاهرة حيث قال : « ولا بد ان نشير هنا الى أن الفعل قد كان يطابق الفاعل في الجنس او العدد تقدم عليه او تأخر عنه . ثم اصبح بفعل التطور يطابقه اذا تأخر عنه فقط . ويدلنا على ذلك هذه البقية من اللهجات التي يسميها النحويون : لغة أكلوني البراغيث »(٣٩) .

وعلى الرغم من ذهابنا الى ان (لغة أكلوني البراغيث) لغة قديمة وان العربية الفصحى قد تخطتها في مراحلها المتطورة ، الا ان هذه اللغة قد بقي لها أثر في العربية وخاصة في لغة الشعر . وذلك واضح فيما ذكرناه من شواهد شعرية استدل بها النحاة على هذه اللغة . وهذه الشواهد لشعراء جاهليين واسلاميين من امثال عروة بن الورد وعبيد الله بن قيس الرقيات والفرزدق . ولم يقتصر أثر هذه اللغة على شعر شعراء الطبقات الاولى ممن دأب النحاة على الاستشهاد بشعرهم بل تعدى ذلك الى شعر الشعراء المولدين امثال أبي نواس والبحتري وأبي فراس الحمداني والشريف الرضي .

قال ابو نواس :

وكأن سعدى اذ تودعنا   وقد اشرأب الدمع ان يكفا
رشا تواصين القيان به   حتى عقدن بأذنه شنفا(٤٠)

وقال البحتري :

كدن ينهبنه العيون سراعاً   فيه لو امكن العيون انتهابه(٤١)

---

(٣٨) الاقتراح ١٤ ــ ١٥

(٣٩) مجلة المجمع العلمي العراقي . المجلد الرابع والعشرون . بحث للدكتور سليم النعيمي بعنوان « نقد الكتب » ص ٣٠٢

(٤٠) ديوان ابي نؤاس ، ص ٤٣٢ ، تحقيق احمد عبد المجيد الغزالي ، دار الكتاب العربي بيروت .

(٤١) ديوان البحتري ١ / ١١٦

وقال ابو فراس :

نتج الربيع محاسناً القحنها غرّ السحائب(٤٢)

وقال الشريف الرضي :

نهضت وقد قعدن بي الليالي فلاخيل أعن ولا ركاب(٤٣)

ومما تجدر الاشارة اليه ان « لغة أكلوني البراغيث » مازال لها أثر في لهجاتنا الحديثة . فنحن العراقيين مثلاً نلحق الفعل علامة تدل عدد الفاعلين سواء أكان الفاعل متقدماً على الفعل أم كان متأخراً عنه . كالذي يفعله أهل « لغة أكلوني البراغيث » فنقول مثلاً : (ذهبوا الاولاد)و (حضروا الضيوف) وهذا مما يجعلنا نذهب الى ان كثيراً من اللهجات العامية له اصل في العربية الفصحى اما اصل عربي قديم . واما اصل فصيح مستعمل .

وخلاصة القول : ان لغة « أكلوني البراغيث » هي لغة خاصة بأقوام من العرب هم طيّىء وازدشنوءة وبنو الحارث بن كعب وان المقصود بهذه اللغة ان الفعل المسند للظاهر تلحقه علامة تدل على عدد الفاعل . فان كان الفاعل مثنى لحق الفعل (ألف) نحو سافرا الرجلان . وان كان جمعاً لحقته (الواو) . نحو سافروا الرجال . وان هذه اللواحق علامات للعدد تشبه علامة التأنيث التي تلحق الفعل المسند الى المؤنث التي هي تاء التأنيث . وان هذه اللغة قد قلت في العربية الفصحى التي دون بها تراثنا وقلتها تمثل ظاهرة من ظواهر تطور اللغة العربية .

---

(٤٢) ديوان أبي فراس الحمداني ص ٢ /٥٢

(٤٣) ديوان الشريف الرضي ..

المصادر

١ ـ الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الطبعة الثانية ـ دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٥٩ هـ .
٢ ـ اوضح المسالك الى الفية بن مالك : جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . نشر المكتبة التجارية الكبرى ـ ط النصر القاهرة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦
٣ ـ البحر المحيط ـ أبو حيان اثير الدين محمد بن يوسف الاندلسي نشر مكتبة مطابع النصر الحديثة ـ الرياض ١٩٢٩ م .
٤ ـ بغية الوعاة : أبو الفضل جلال الدين عبد الحمن بن أبي بكر السيوطي : الطبعة الاولى ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤ .
٥ ـ البيان في غريب اعراب القرآن لابن الانباري . تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقا / القاهرة . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٦٩ .
٦ ـ الجامع لأحكام القرآن الكريم . أبو عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي . مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الثالثة ١٣٥٤ هـ ١٩٣٥ م .
٧ ـ حاشية الصبان على الاشموني . علي بن محمد الصبان . دار احياء الكتب العربية . عيسى البابي اليلبي القاهرة .
٨ ـ الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني : تحقيق محمد علي النجار مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة سنة ١٩٥٢ م .
٩ ـ دراسات في فقه اللغة / الدكتور صبحي الصالح / مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٦٠ .
١٠ ـ ديوان أبي فراس الحمداني / جمع وتحقيق سامي الدهان / بيروت سنة ١٣٦٣ هـ ـ ١٩٤٤ م .
١١ ـ ديوان أبي نؤ[illegible] قيق احمد عبد المجيد الغزالي . دار الكتاب العربي / بيروت سنة ١٩٧٢ .
١٢ ـ ديوان البحتري / تحقيق حسن كامل الصيرفي . دار المعارف . القاهرة . ١٩٦٣ م .
١٣ ـ ديوان الشريف الرضي . بيروت ١٣٠٧ .

١٤ ـ شرح الاشموني على الفية ابن مالك (منهج السالك على الغية ابن مالك) نور الدين علي بن محمد الاشموني / القاهرة / دار احياء الكتب العربية / عيس البابي الحلبي .
١٥ ـ شرح الشواهد الكبرى للعيني ، مطبوع على هامش خزانة الأدب للبغدادي . طبعة بولاق . القاهرة .
١٦ ـ شرح شواهد المغنى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي / لجنة التراث العربي بدمشق ، نشر دار النهضة العربية للتأليف والنشر .
١٧ ـ صحيح البخاري / أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ، دار مطابع الشعب ، القاهرة .
١٨ ـ الكتاب ، سيبويه ، المطبعة الكبرى الاميرية / ١٣١٦ هـ .
١٩ ـ الكشاف / أبو القاسم جار الله الزمخشري ، دار الكتاب العربي بيروت ١٣٦٦ ـ ١٩٤٧ م .
٢٠ ـ اللسان . جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور طبعة بولاق .
٢١ ـ مجلة المجمع العلمي العراقي ـ المجلد الرابع والعشرون ـ بحث للدكتور سليم النعيمي بعنوان نقد الكتب .
٢٢ ـ معاني القرآن ـ ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، طبعة دار الكتب المصرية .
٢٣ ـ معجم شواهد العربية ، عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الاولى ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م الناشر مكتبة الخانجي بمصر .
٢٤ ـ مغنى اللبيب ـ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام تحقيق مازن المبارك ومحمد علي عبد الله / دار الفكر بدمشق ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
٢٥ ـ الموطأ / لامام الأئمة مالك بن أنس رضي الله عنه ـ صححه ورقمه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي .
٢٦ ـ نحو الفعل ، الدكتور احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٧٤ م .
٢٧ ـ همع الهوامع ـ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي مطبعة السعادة الكبرى ١٣٢٧ هـ .

(٧)

بين التقييم والتقويم
« بحث في التصحيح اللغوي »

دأب كثير من الباحثين على استعمال: (التقييم)، و(قيّم) و(مقيّم) للدلالة على ماتدل عليه لفظة (التثمين) وما يشتق منها . فيقولون مثلاً : تقييم البحث ، او تقييم النتائج . فما صحة هذا الاستعمال .

ان الاجابة عن هذا السؤال تحتم علينا ان نرجع الى المعجمات اللغوية لنستقري ما فيها . لان السبيل الوحيد للبت في دلالة الالفاظ وصحة استعمالها انما يكون بالرجوع الى كلام العرب ، وذلك لان اللغة انما تؤخذ بطريق النقل(١) . فلا يجوز لنا ان نتسامح في استعمال الالفاظ للدلالة على المعاني المختلفة . فلا نجيز شيئا ما لم يثبت ان العرب قد اجازته . لاننا انما ننطق بلغتهم ، ونحتذي في جميع ذلك امثلتهم(٢) . فاي تسامح في هذا الباب يؤدي الى اضطراب اللغة . والبعد عن العربية الفصحى ، ويساعد على نفاذ الدخيل الى لغتنا .

والقول الفصل ، في حقيقة صحة استعمال (التقييم) ، وما يتصل به من الفاظ يحتم علينا ان نحدد مادته اللغوية مفترضين جدلا ان استعماله صحيح . ويتم ذلك بحذف مافيه من احرف مزيدة ، وذلك بعرضه على الميزان الصرفي . وظاهر الامر ان وزن (التقييم) هو (التفعيل) ، وهذا يعني : ان (التاء) و (الياء الثانية) مزيدتان ، وان مادته اللغوية هي : (ق . ي . م) . لان (القاف) تقابل (الفاء) ، و (الياء) تقابل (العين) ، و (الميم) تقابل (اللام) .

وسبق ان قررت ان الرجوع الى المعجمات اللغوية هو السبيل الوحيد الذي يفصل في صحة استعمال الالفاظ ، وهذه المعجمات كثيرة . وغالبها منشور . والرجوع اليها سهل وميسر . فاذا ثبت لنا وجود مادة (ق ي م) في اي منها . فعند ذاك نستطيع ان نقرر صحة استعمال لفظة (تقييم) وما يشتق منها .

ولنأخذ اي معجم من المعجمات ، ابتداء بالعين للخليل بن احمد الفراهيدي وانتهاء بتاج العروس للزبيدي ، ولننظر فيه بدقة وانعام النظر . فهل نجد هذه المادة بين مواده اللغوية ؟ ان الحقيقة التي لاجدل فيها تشير الى ان جميع المعجمات اللغوية على اختلاف اساليبها في تناول الابنية . قد خلت من تلك المادة . فهي ليست اصلاً من اصول ابنية المفردات العربية(٣) . واهمال العرب لاي اصل من الاصول كثيراً مايصاحبه اهمال فروع ذلك الاصل . وعلى وفق هذا الامر جاءت مادة (ق . ي . م) ايضا . فان المعجمات العربية على كثرتها وسعتها قد خلت من

ذكرها . وخلت ايضا من ذكرٍ اي مفرد يتصل بها . فليس فيها : (تقييم) ولا (قيَم) . للدلالة على اي معنى من المعاني . سواء اكان مرتبطا بمعنى (التثمين) ، ام كان مرتبطا بغيره من المعاني . وخلوا المعجمات جميعها من ذكر مادة من المواد . التي يصح ان تتألف من الاصوات العربية . يعني ان العرب قد اهملت تلك المادة . ولم تستعملها للدلالة على اي معنى من المعاني الموضوعة في لغتها . واذا كانت هذه المادة غير ثابتة في كلام العرب . حسن بمن يريد ان يتكلم بالعربية الفصحى ان يفر منها . وينفيها عن لسانه وقلمه .

وان شيوع اي لفظ لا يسوغ استعماله اذا كان ذلك لحنا وخطأ . والرجوع الى الثابت في اللغة احق واولى بالاتباع . قال ابن جني : « اذا اداك القياس الى شيء ما . ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء اخر على قياس غيره . فدع ماكنت عليه الى ماهم عليه . »(٤) .

اما لفظة (التقويم) وما يشتق منها . من مثل : (قوّم) و (مقوّم) . فان اصل مادتها اللغوية هو : (ق . و . م .) . وهذه المادة ثابتة في جميع المعجمات العربية . فهي اصل من اصول ابنية العربية المستعملة(٥) . وقد جاءت ضمن هذه المادة مفردات كثيرة . منها : (التقويم) . وما يتصل به من مثل : (قوّم) . و (مقوّم) .

وورد للتقويم ثلاث معان هي : التعديل . ومنه قولهم : « قوّم درأه » . اي : ازال عوجه . وتقوّم الرمح(٦) . اي . اعتدل . وقوّمته تقويما فتقوّم . بمعنى : عدلته فتعدل . وقال ابو زيد : اقمت الشيء . وقوّمته فقام بمعنى : استقام(٧) . وقوّمت الشيء فهو قويم . اي : مستقيم(٨) . وفلان اقوم كلاما من فلان . اي : اعدل . وتقويم اللسان : تثقيفه وتعديله(١٠) . بازالة مافيه من لحن وبعد عن الربية الفصيحة . وقد وردت لفظة (التقويم) في القرآن الكريم مرة واحدة . وجاء معنى (التقويم) فيها مأخوذا من التعديل . قال تعالى : « لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم(١١) » . وذلك اشارة الى ماخص به الانسان من بين سائر الخلق من العقل والفهم وانتصاب القامة(١٢) . قال الزمخشري في تفسير الآية : 9ي أحسن تقويم ، في أحسن تعديل لشكله وصورته وتسوية لأعضائه . »(١٣)

والمعنى الثاني : التسعير . ومنه ما جاء في الحديث : « قالوا يارسول الله لو قوّمت لنا . فقال : الله هو المقوم »(١٤) اي : لو سعرت لنا السلع وحددت قيمتها(١٥) .

والمعنى الثالث : التثمين ، اي : بيان القيمة . ومنه قولهم : قوّمت السلعة اي : قدرت قيمتها(١٦) . والقيمة : الثمن(١٧) . وقالوا : تقاوموه فيما بينهم اذا قدروا ثمنه(١٨) . ومنه : قوّمت المتاع : جعلت له قيمة معلومة . واهل مكة يقولون : استثمنته بمعنى : قوّمته (١٩) .

والذي يعنينا من هذه المعاني ، هو المعنى الاخير الذي يتصل ببيان قيمة الشيء ، وهذا المعنى قد تردد في جميع المعجمات . فهو معنى ثابت لهذه اللفظة . ولكن كانه قد استقر في اذهان كثير من الباحثين ان لفظة التقويم انما تدل على (التعديل) لاغير . ولهذا دأبوا على استعمال (التقييم) للدلالة على بيان قيمة الشيء ، وكأنه قد فاتهم ان هناك الفاظا كثيرة في اللغة قد وردت لتدل على اكثر من معنى . وقد ادرجت هذه الالفاظ في باب : (المشترك اللفظي)(٢٠) . وهو باب واسع في اللغة العربية تنبه له سيبويه وسمّاه : « اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين »(٢١) ومثل له بالفعل (وجد) قال : « واتفاق اللفظيين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، ووجدت ، اذا اردت وجدان الضالّة .(٢٢)

فلفظة « التقويم » اذن من باب المشترك اللفظي ، وقد اغفل ايرادها أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المشهور بكراع «المتوفي سنة ٣١٠ » ، فلم يدرجها في كتاابه « المنجد في اللغة »(٢٣) الذي يُعدّ اقدم كتاب عني بجمع المشترك اللفظي ، واهمال كراع هذه اللفظة ، وعدم ذكره إياها في كتابه ، لايعني انها ليست من باب المشترك اللفظي ، لان غير كراع قد ذكر لها اكثر من معنى(٢٤) ،ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

ووردت لفظة « قوّم » في كتب الحديث بمعنى (ثمّن) في مواضع كثيرة ، اذكر منها هذه المواضع الاربعة :

١ ـ جاء في الموطأ : « ان سارقا سرق في زمن عثمان اترجةً . فامر عثمان بن عفان ان تقوّم ، فقوّمت بثلاثة دراهم(٢٥) .

٢ ـ جاء في الموطأ ايضاً : « ان عمر بن الخطاب قوّم الدية على اهل القرى . فجعلها على اهل الذهب الف دينار ، وعلى اهل الورق ، اثني عشر الف درهم(٢٦) .

٣ ـ ورد في صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من اعتق شقيصا(٢٧) من مملوكه ، فعليه خلاصة في ماله ، فان لم يكن له مال ، قوّم المملوك قيمة عدل(٢٨) .

٤ ـ نقل البخاري في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه قال : « من اعتق عبدا بين اثنين ، فان كان موسرا قوّم عليه ، ثم يعتق . »(٢٩)

ووردت لفظة (تقويم) بمعنى (التثمين) في صحيح البخاري ، في موضع واحد وهي قوله : « باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقيمة عدل »(٣٠)

واذا كان استعمال (تقييم) خطأ ولحنا ، فمن اين دخل هذا الاستعمال على ألسنة الناس واقلامهم حتى اصبح مستساغا عندهم ؟ . الذي اعتقده هو ان ذلك قد دخل على الناس من التشابه بين لفظة (تقييم) ولفظة (قيمة) فلما وجدوا لفظة (قيمة) بمعنى : الثمن ، مستعملة كثيرا ، وهي فصيحة لاغبار عليها ، ابتدعوا لفظة (تقييم) ، ومما اشاع ذلك على ما يترجح عندي هو ان (الياء) اسهل من الواو وايسر في النطق(٣١) . فلفظة (تقييم) ايسر على اللسان واخف من لفظة (تقويم) .

والتشابه بين(قيمة) و (تقييم) الذي مبعثه وجود الياء في اللفظتين لا يصحح استعمال (تقييم) ، لان الياء في (قيمة) اصلها واو ثم اعلت ، فقلبت ياء ، فاصل (قيمة) هو : (قومة) ، وقد نص علماء اللغة على ان اصل الياء في هذه اللفظة هو الواو ، فقال الجوهري : « والقيمة واحدة القيم ، واصله واو . »(٣٢) وقال الزبيدي : « والقيمة واحدة القيم ، وهو ثمن الشيء بالتقويم ، واصله بالواو . »(٣٣)

واللغة العربية لغة قياس ، وما يحصل فيها من اعلال او ابدال ، انما يخضع لمقاييس دقيقة ، استقراها علماء اللغة ، وسجلوا قواعدها ، ومن هذه القواعد : ان الواو اذا كانت ساكنة ، وقبلها كسرة ، قلبت ياء(٣٤) ، فمثلا : ميزان ، وميعاد ، وميقات ، وميراث مأخوذة من : (وزن ، ووعد ، ووقت ، وورث) . وكان الاصل فيها : (موزان) و (موعاد) ، و (موقات) ، و(موراث)(٣٥) ، وذلك لان (فاء) الكلمة جاءت في اصل المادة اللغوية بالواو ، ثم اعلّت الواو ، فقلبت ياء ، لانها ساكنة وقبلها كسرة ، وكذلك فعل في (قيمة) ، اذ ان اصلها : (قِوْمة) على وزن (فعْلة) ، فأعلّت الواو فيها فقلبت ياء ، فصارت (قيمة) .(٣٦)

ولم تنفرد (قيمة) في هذا النوع من الاعلال ، فقد جاء في اللغة شيء كثير يماثلها ، نحو : (ديمة) ، واصلها : (دومة) ، لانها من (الدوم)(٣٧) . و (ميتة) . واصلها : (موتة) ، لانها من (الموت)(٣٨) ، و (لينة) ، واصلها : (لونة) ، لانها من (اللون)(٣٩) ، قال تعالى : « ماقطعتم من لينة »(٤٠) .

وكل لفظة جاءت مشتقة من (مادة : قوم) وعينها (ياء) ، يجب ان نحكم على الاصل في عينها (الواو) ، لان اصل المادة مأخوذ من (قوم)، وليس من (قيم)، وذلك لان المادة الاخيرة ليست من المواد المستعملة في ابنية مفردات العربية . فمثلا : (قيّم)، بمعنى : مستقيم ، ومنه : (امر قيّم)، وزنه : (فيعل)، واصله : (قيوم)(٤١) . فلما اجتمعت الياء والواو ، والسابق منهما ساكن ، ابدلوا الواو ياء ، وادغموا فيها الياء التي قبلها ، فصارتا ياء مشددة(٤٢) . وما طرأ على هذه اللفظة من اعلال وادغام ، يشبه تماماً ما طرأ على لفظة (ميّت) و (سيّد) ، فاصلهما عند سيبويه : (ميوت) و (سيود). (٤٣)

ووردت لفظة (قيّم) بمعنى مستقيم في القرآن الكريم في اكثر من اية ، ومنه قوله تعالى : « ذلك الدين القَيم »(٤٤) ، قال القرطبي في تفسير الاية : « القيّم القائم المستقيم ، من قام يقوم ، بمنزلة سيّد من : ساد يسود ، اصله : قيوم(٤٥) .

والالفاظ القرآنية التي وردت من مادة (قوم) كثيرة ، منها : (قيّمة) ، قال تعالى: « فيها كتب قيّمة »(٤٦) ، اي مستقيمة مستوية محكمة ، من قول العرب : قام يقوم ، اذا استوى وصح . واصل (قيّمة) هو (قيومة) على وزن (فيعلة) ولما كانت الواو مكسورة وقبلها ياء ساكنة ، قلبت الواو ياء(٤٧) ، وادغمت في الياء التي قبلها ، فاصبحت (قيّمة) .

ونخلص من هذا كله الى ان استعمال (تقييم) ليس صحيحا وهو لحن ، يجدر بالباحثين ان ينزهوا اقلامهم عنه ، والصواب في هذا هو ان نستعمل (التقويم) لانه هو الثابت في كلام العرب ، وعلى هذا يجب ان نقول : (قَومت البحث) ، و (قوّمت النتائج) ، و (تقويم البحث) ، و (تقويم النتائج) ، و (تقويم الشهادة) ولا يصح ان نقول ذلك بالياء ، فلانقول : (قَيمت البحث) ، ولا (قيّمت النتائج) ، ولا (تقييم البحث) ، ولا (تقييم النتائج)، ولا (تقييم الشهادة)، . واما قولنا (بحث قيّم) اي حسن ، فهو صحيح ، لانه مأخوذ من قوله تعالى : (ذلك الدين القيم).

الهوامش

(١) الاقتتراح في علم اصول النحو للسيوطي ٩٢ .

(٢) الخصائص لابن جني ١ / ١١٧ .

(٣) انظر باب الميم فصل (القاف) في الصحاح للجوهري . ولسان العرب لابن منظور ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي . وتاج العروس للزبيدي .
وانظر باب (القاف) في اساس البلاغة للزمخشري والمصباح المنير للفيومي .

(٤) الخصائص ١ / ١٢٥ .

(٥) انظر مادة (قوم) في الصحاح، واللسان، والقاموس . وتاج العروس . وانظر باب (القاف) في اساس البلاغة ومختار الصحاح للرازي والمصباح المنير .

(٦) اللسان والتاج (قوم) .

(٨) التاج (قوم)

(٩) اللسان (قوم)

(١٠) المفردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني ٤٤٨ ، واللسان (قوم) .

(١١) سورة الدين / ٤

(١٢) المفردات في غريب القرآن ٤١٨ .

(١٣) الكشاف ٤ / ٢٦٨ ، والجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٢٠ / ١١٤

(١٤) اللسان (قوم)

(١٥) اللسان (قوم)

(١٦) الصحاح ، والقاموس ، والمصباح المنير ، واللسان ، وتاج العروس (قوم)

(١٧) اللسان (ثمن)

(١٨) التاج (قوم)

(١٩) اللسان ، والتاج ، والمصباح المنير (قوم)

(٢٠) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ١ / ٣٦٩ .

(٢١) الكتاب ١ / ٧ .

(٢٢) الكتاب ١ / ٨

(٢٣) انظر فصل (القاف) من كتاب المنجد في اللغة ٣٠١ ـ ٣١٦ .

(٢٤) الصحاح ، واللسان والقاموس ، وتاج العروس ، والمصباح المنير (قوم)

(٢٥) الموطأ للامام مالك ٥١٩ .

(٢٧) الشقيص ، هو الشريك ، انظر القاموس المحيط (شقص)

(٢٨) صحيح البخاري ٣ / ١٨٣ .

(٢٩) صحيح البخاري ٣ / ١٨٩ .

(٣٠) صحيح البخاري ٣ / ١٨٣

(٣١) االكتاب ٢ / ٣٧١ ، والخصائص ١ / ٢٥٦

(٣٢) الصحاح (قوم) .

(٣٣) تاج العروس (قوم) ، وانظر مادة (قوم) في اللسان والقاموس والمصباح المنير

(٣٤) الكتاب ٢ / ٣٥٧ ، والموجز لابن السراج ١٥٣ ، وشرح الشافية للرضي الاستربادي ٣ / ٨٣ ، وهمع الهوامع للسيوطي

(٣٥) انظر (وزن) و (وعد) و (وقت) و (ورث) في الصحاح واللسان والقاموس والمصباح المنير وتاج العروس .

(٣٦) الموجز ١٥٤ ـ ١٥٥ .

(٣٧) اللسان (دوم)
(٣٨) الصحاح (موت)
(٣٩) اللون ، الدّقل وهو ضرب من النخل ، واحدته (لينة)
(٤٠) اللسان (قوم)
(٤١) الكتاب ٢ / ٣٧١ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٣٩ .
(٤٢) الكتاب ٢ / ٣٧١
(٤٣) يوسف / ٤٠ ، والروم / ٣٠
(٤٤) الجامع لاحكام القرآن ٨ / ١٣٤
(٤٥) البينة / ٣
(٤٦) الكتاب ٢ / ٣٧١ .
(٤٧) يوسف / ١٩٢

المصادر

١ ـ أساس البلاغة : للزمخشري / مطبعة الشعب / القاهرة / سنة ١٩٦٠
٢ ـ الاقتراح في اصول النحو : للسيوطي / تحقيق الدكتور احمد محمد قاسم / مطبعة السعادة / القاهرة / سنة ١٩٧٦ .
٣ ـ تاج العروس : للسيد محمد مرتضى الزبيدي / المطبعة الخيرية / مصر .
٤ ـ الجامع لاحكام القرآن : للقرطبي / دار احياء التراث العربي بيروت ١٩٦٥
٥ ـ الخصائص : لابن جني / تحقيق محمد علي النجار / دار الهدى للطباعة والنشر بيروت
٦ ـ شرح الشافية : للرضي الاسترابادي / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ومحد نور الحسن ومحمدالزفزاف .
٧ ـ الصحاح : للجوهري / تحقيق أحمد عبد الغفور العطار / مطابع دار الكتاب العربي / مصر / سنة ١٣٧٦ هـ ـ ١٣٧٧ هـ .
٨ ـ صحيح البخاري : للامام البخاري / مطبعة الشعب / القاهرة
٩ ـ القاموس المحيط : للفيروزآبادي / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / القاهرة / سنة ١٩٥٢
١٠ ـ الكتاب : لامام النحاة سيبويه / المطبعة الكبرى الاميرية ـ بولاق ـ مصر / سنة ١٣١٦ هـ .
١١ ـ الكشاف : للزمخشري/ دار الكتاب العربي بيروت .
١٢ ـ لسان العرب : لابن منظور / دار صادر / بيروت
١٣ ـ المزهر في علوم اللغة : للسيوطي / تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم وجماعته / الطبعة الاولى / مطبعة دار احياء الكتب العربية / القاهرة .
١٤ ـ المصباح المنير : للفيومي / تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوي دار المعارف / القاهرة
١٥ ـ المفردات في غريب القرآن : للراغب الاصفهاني / تحقيق محمد سيد كيلاني / طهران ١٣٧٣ هـ .
١٦ ـ المنجد في اللغة : لكراع النمل / تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي / مطبعة الامانة / القاهرة سنة ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م .
١٧ ـ الموطأ : للأمام مالك بن أنس / تصحيح وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة
١٨ ـ الموجز لأبي السراج / تحقيق مصطفى الشويحي وبن سالم دامرجي / بيروت ١٩٦٥
١٩ ـ همع الهوامع : للسيوطي / نشر مكتبة الخانجي / مطبعة السعادة / القاهرة ١٣٢٧ هـ .

(٨)

دخول (أل) على (كل) و(بعض)

« كل » و « بعض » من الاسماء الملازمة للاضافة(١) . وتضافان الى المفرد الظاهر أو المضمر . والامثلة على ذلك كثيرة . منها قوله تعالى : « وكل انسان ألزمناه طائرة في عنقه(٢) » .. وقوله : « ان الامر كله لله(٣) » .. وقوله : « يلتقطه بعض السيارة(٤) » . وقوله : « اضربوه ببعضها »(٥) .

وقد تقطعان عن الاضافة . فيلحقهما تنوين اطلق عليه تنوين العوض(٦) . ومثلوا له بقوله تعالى : « وكل في فلك يسبحون »(٧) . وقول الشاعر :

داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضاً وأدت بعضا(٨)

واذا كانت « كل » و « بعض » مضافتين فتعريفهما بالاضافة . ولا يجوز عند ذلك دخول « أل » عليهما . لان اضافتهما محضة(٩) . والاضافة المحضة و « أل » لاتجتمعان(١٠) . أما اذا كانت « كل » و « بعض » مقطوعتين عن الاضافة فمذهب سيبويه(١١) والجمهور انه لايجوز دخول « أل » عليهما(١٢) . قال السيوطي(١٣) : « ولزم الاضافة معنى ايضاً كل وبعض . والجمهور انهما عند التجرد منها معرفتان بنيتها . لانهما لايكونان أبداً الا مضافين ... ومن ثم أي : من هنا . وهو كونها عند القطع معرفتين بنيتها . أي : من اجل ذلك امتنع وقوعها حالاً وتعريفها بأل(١٤) »

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٨٣ . وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٥١

(٢) الاسراء ، ١٣

(٣) آل عمران ، ١٥٤

(٤) يوسف ، ١٠

(٥) البقرة ، ٧٣

(٦) أكثر النحاة اطلقوا عليه تنوين العوض ، وجعله قسم منهم تنوين تمكين ، انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٧ . وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣١ ـ ٣٢ . ومغني اللبيب لابن هشام ٢ / ٣٤١ ـ ٣٤٢ . والكشاف للزمخشري ١ / ١١٧ ، و ٣ / ١١٥

(٧) الانبياء ، ٣٣ .

(٨) البيت لرؤبة بن العجاج . أنظر مجموع اشعار العرب ٨٩

(٩) الايضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٢٦٧ وانظر المرتجل لابن الخشاب ص ٢٦٠ ، و ٢٦٣

(١٠) المقتضب للمبرد ٤ / ١٣٤ ، وانظر الموجز لابن السراج ٢٦٠ ، و ٢٦٣

(١١) سيبويه ، هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر أمام أهل البصرة في العربية بعد شيخه الخليل ، مات سنة ١٨٠ هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠

(١٢) التصريح على التوضيح للازهري ٢ / ٣٥ ، وانظر حاشية الصبان على الاشموني ٢ / ٢٥٠ .

(١٣) السيوطي ، هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، انظر ترجمته في حسن المحاضرة ١ / ٣٣٥ ـ ٣٣٩

(١٤) همع الهوامع للسيوطي ٢ / ٥١ ، وانظر املاء ما من به الرحمن للعكبري ١ / ٥٩ ـ ٦٠

ويبدو أن النحاة واهل اللغة كلهم مجمعون على أن العرب لم تستعمل « أل » مع « كل » و « بعض » . قال ابو حاتم السجستاني(١٥) : « قلت للاصمعي(١٦) رأيت في كتاب ابن المقفع : العلم كثير ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل . فأنكره اشد الانكار . وقال : الالف واللام لايدخلان في بعض وكل ؛ لانهما معرفة بغير ألف ولام(١٧) » .

ولم ينفرد الاصمعي بقوله : ان العرب لم تدخل « أل » على كل وبعض . بل شاركه في هذا جميع أهل اللغة . قال الجوهري(١٨) : « وكل وبعض معرفتان . ولم يجىء عن العرب بالالف واللام(١٩) . وقال الفيروزابادي(٢٠) : « كل وبعض معرفتان ولم يجىء عن العرب بالالف واللام(٢١) » . وقال السيوطي : وفي كتاب ليس لابن خالويه(٢٢) : العوام وكثير من الخواص يقولون : الكل والبعض . وانما هو : كل وبعض . لاتدخلهما الالف واللام ؛ لانهما معرفتان في نية الاضافة . وبذلك نزل القرآن . وحدثنا ابن دريد(٢٣) عن أبي حاتم عن الاصمعي قال : قرأت

---

(١٥) أبو حاتم السجستاني ، هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ، المتوفى سنة ٢٥٠ هـ انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ١ / ٦٠٦ – ٦٠٧ .

(١٦) الاصمعي ، هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الاصمعي ، المتوفى سنة ٢١٦ هـ ، أو ٢١٥ هـ . أنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ١١٤

(١٧) ابن المقفع ، هو عبد الله بن المقفع ، فارسي الاصل ، كان اسمه قبل اسلامه روزبه ، قتل في خلافة المنصور سنة ١٤٢ هـ ، انظر في ترجمته في الاعلام للزركلي ٤ / ٢٨٣ – ٢٨٤ .

(١٨) اللسان لابن منظور مادة (بعض) وانظر تهذيب اللغة للازهري ١ ٤٨٩ ، وتاج العروس للزبيدي مادة (بعض)

(١٩) الجوهري ، هو ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري ، صاحب معجم الصحاح ، المتوفى سنة ٣٩٨ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ١ / ٤٤٦ – ٤٤٧

(٢٠) الصحاح للجوهري مادة (كلّ) .

(٢١) الفيروزآبادي ، هو مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي صاحب القاموس المحيط ، المتوفى سنة ٨١٦ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ١ / ٢٧٣ – ٢٧٥

(٢٢) – القاموس المحيط للفيروز أبادي مادة (كل)

(٢٣) ابن خالويه ، هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاء للسيوطي ٢ / ٥٢٩ – ٥٣٠

(٢٤) ابن دريد ، هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الازدي صاحب كتاب الجمهرة المتوفى سنة ٣٢١ هـ . أنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ١ / ٧٦ – ٨١

اداب ابن المقفع فلم ار فيها لحناً الا قوله : العلم أكثر من ان يحاط بالكل منه . فاحفظوا البعض(٢٥) .

وعلى الرغم من أن أهل النحو واللغة مجمعون على أن العرب لم تستعمل « أل » مع « كل » و « بعض » الا ان قسماً كبيراً منهم أجاز ذلك . اما نصاً واما استعمالاً . فقد نقل عن الاخفش(٢٦) وابن درستويه(٢٧) والفارسي(٢٨) انهم اجازوا مجيء « أل » مع « كل » و « بعض » . قال السيوطي : « امتنع وقوعهما (يعني : كلا وبعضاً) حالاً وتعريفهما بأل . خلافاً للاخفش وأبي علي الفارسي وابن درستويه في قولهم : انهما نكرتان، وانهما معرفان بأل، ونيصبان على الحال. قياساً على نصف وسدس وثلث. فانها نكرات باجماع .. وهي في المعنى مضافات . وحكوا : مررت بهم كلا . بالنصب على الحال(٢٩) » . وقال الزبيدي(٣٠) « بعض كل شيء طائفة منه ... ولا يدخله اللام . أي : لام التعريف . لانها في الاصل مضافة . فهي معرفة بالاضافة . لفظاً أو تقديراً . فلا تقبل تعريفاً آخر . خلافاً لابن درستويه والزجاجي(٣١) . فانهما

---

(٢٥) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢ / ١٥٨ـ ١٥٩ . وقول ابن خالويه الذي نقله السيوطي غير موجود في كتاب ليس المنشور . لا في طبعة الشنقيطي ولا في طبعة أحمد عبدالغفور عطار . والراجح والراجح عندي أن هاتين الطبعتين ناقصتان . وكذلك عبارة ابن المقفع التي رددها الاصمعي والسجستاني غير موجودة في كتابي ابن المقفع الادب الصغير والادب الكبير . وانما توجد في آخر الادب الكبير عبارة قريبة المعنى من العبارة المذكورة ولكنها خالية من لفظه « الكل » و « البعض » وهي قوله : « ولكن أخذ القليل خير من ترك الجميع . أنظر الادب الكبير لابن المقفع ١٣٤ .

(٢٦) الاخفش : هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط . تلميذ سيبويه المتوفى سنة ٢١٠ هـ انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٥٩٠ ـ ٥٩١ .

(٢٧) ابن درستويه : هو عبد الله بن جعفر بن درستويه . المتوفى سنة ٣٤٧ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٣٦ .

(٢٨) الفارسي : هو ابو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي . المتوفى سنة ٣٧٧ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٤٩٦ ـ ٤٩٨ .

(٢٩) همع الهوامع ٢ / ٥١

(٣٠) الزبيدي : هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق . الشهير بالسيد محمد مرتضى الزبيدي بفتح الزاي . صاحب تاج العروس . المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ . أنظر في ترجمته الاعلام للزركلي ٧ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٣١) الزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحـ بن اسحاق الزجاجي . المتوفى سنة ٣٣٩ هـ انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٧٧ .

قالا البعض والكل(٣٢) » وقال ابن سيده(٣٣) : « واستعمل الزجاجي بعضاً بالالف واللام . فقال : وانما البعض والكل(٣٤) » .

ونقل الرضي الاستربادي(٣٥) عن بعض النحاة ـ ولم يسمه ـ انه اجاز دخول الالف واللام على بعض وكل . فقال : « واذا قطع كل وبعض عن الاضافة . فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما . وبعضهم جوزه(٣٦) » .

وأجازها ايضاً جل اصحاب المعاجيم اللغوية . فقد عزي لابي منصور الازهري أنه قال : « النحويون أجازوا الالف واللام في بعض وكل . وان أباه الاصمعي(٣٨) وأجازها كذلك الجوهري وابن منظور(٣٩) والفيروزأبادي . قال الجوهري : « وكل وبعض معرفتان . ولم يجيء عن العرب بالالف واللام . وهو جائز(٤٠) » .

وقد تعرض المعري(٤١) لمسألة دخول « أل » على كل وبعض في كتابه عبث الوليد فأجازها . وذلك عند كلامه على بيت البحتري(٤٢) :

وكنا نرى بعض الندى بعد بعضه ـــ فلما انتجعناه دفعنا الى الكل(٤٣)

---

(٣٢) تاج العروس للزبيدي مادة(بعض)

(٣٣) ابن سيده ، هو ابو الحسن علي بن أحمد بن سيدة الاندلسي ، صاحب المخصص في اللغة والمحكم والمحيط الاعظم في اللغة ، مات سنة ٤٥٨ هـ . انظر ترجمته في البغية ٢ / ١٤٣ .

(٣٤) المحكم والمحيط الاعظم في اللغة لابن سيده ١ / ٢٥٦

(٣٥) الرضي الاستربادي ، هو الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي المتوفى في حدود سنة ٦٨٦ هـ . انظر في ترجمته الاعلام للزركلي ٦ / ٣١٧

(٣٦) شرح الكافية للرضي الاستربادي ١ / ٢٧٠

(٣٧) الازهري ، هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الازهر ، صاحب كتاب تهذيب اللغة ، مات سنة ٣٧٠ هـ انظر ترجمته في البغية ١ / ١٩ ـ ٢٠

(٣٨) لسان العرب لابن منظور مادة (بعض) وعبارة الازهري المذكورة غير موجودة في نسخة التهذيب المنشورة ، وربما تكون هذه النسخة غير كاملة .

(٣٩) ابن منظور ، هو جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور صاحب معجم لسان العرب ، المتوفى سنة ٧١١ هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٢٤٨ .

(٤٠) الصحاح للجوهري مادة (كلّ) ، وانظر اللسان مادة (كلّ) ، والقاموس المحيط للفيروزأبادي مادة (كلّ) .

(٤١) المعري ، هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري المتوفى سنة ٤٤٩ هـ انظر في ترجمته الاعلام للزركلي ١ / ١٥٠ ـ ١٥١

(٤٢) البحتري ، هو أبو عبادة الوليد بن عبيد الشاعر العباسي المعروف المتوفى سنة ٢٨٤ هـ انظر في ترجمته الاعلام للزركلي ٩ / ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٤٣) عبث الوليد للمعري ١٩٥ ، وانظر ديوان البحتري ١ / ٤٠٩

ولم يكتف المعري بجوازها بل أورد لها شاهداً شعرياً من شعر سحيم عبد بني الحسحاس(٤٤) . فقال : « كان المتقدمون من اهل العلم ينكرون ادخال الالف واللام على كل وبعض ... وكان ابو علي الفارسي يزعم ان سيبويه يجيز ادخال الالف واللام على كل ، لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره، والقياس يوجب دخول الالف واللام على كل وبعض . وقد انشد بعض الناس قول سحيم عبد بني الحسحاس :

رأيت الغنيّ والفقير كليهما الى الموت يأتي الموت للكلّ معمدا(٤٥)

واذا ما رجعنا الى ديوان سحيم نجد ان هذه الرواية غير واردة فيه . ولهذا قال المعري : « وقد انشد بعض الناس » أما رواية الديوان فهي :

رأيت الغنيّ والفقير كليهما الى الموت يأتي منهما الموت معمداً(٤٦)

والبيت ـ كما هو واضح ـ خال من لفظة « الكل » . وعلى هذه الرواية يسقط الاحتجاج به .

وللمعري في المسألة رأي آخر ، أورده في رسالة الغفران . ذهب فيه الى كراهية دخول « أل » في بعض وكل . وذلك عند كلامه على بيت الحلاج(٤٧) :

ياجملة الكلّ لست غيري فما اعتذاري إذاً اليّ

فقال : « .... وكذلك قوله : الكلّ ، ادخاله الالف واللام مكروه . وكان أبو علي يجيزه ..... فأما الكلام القديم فيفتقد فيه الكل والبعضْ »(٤٨)

---

(٤٤) سحيم عبد بني الحسحاس ، شاعر ولد في أوائل عصر النبوة ، وعاش الى أواخر أيام عثمان رضي الله عنه ، انظر في ترجمته الاعلام للزركلي ٣ / ١٢٤ .

(٤٥) عبث الوليد ١٩٥

(٤٦) ديوان سحيم عبد بني الحسحاس تحقيق عبد العزيز الميمني ٤١

(٤٧) الحلاج ، هو الحسين بن منصور الحلاج ، من مشاهير الصوفية ، قتل في خلافة المقتدر سنة ٣٠٩ هـ انظر في ترجمته الاعلام للزركلي ٢ / ٢٨٥

(٤٨) رسالة الغفران لأبي العلاء المعري ٢٩٣ ، و ٢٩٥

وأجاز ادخال « أل » على بعض وكل من المتأخرين الخفاجي(٤٩) في شرحه درة الغواص(٥٠) . فذكر ان قوما منعوا دخول (أل) على غير وكل وبعض ، ثم صرح بجواز ذلك ، قياسا على دخولها في ما وافق معنى غير وكل وبعض ، فقال : « وقد يحمل الغير على الضد ، والكل على الجملة ، والبعض على الجزء(٥١) » واستدل لذلك ايضا بيت سحيم الذي اوردناه سابقا ، واورد لها شاهدا اخر من كلام مجنون بني عامر ، وردت فيه لفظة البعض ، وهو قوله :

لاتنكر البعض من ديني فتجحده ولا تحدثني أن سوف تقضيني(٥٢)

وقد ورد بيت مجنون بني عامر المذكور في رواية أخرى ليس فيها لفظة « كل » والرواية هي :

لا يبعد النقد من ديني فيذكره ولا يحدثني أن سوف يقضيني(٥٣)

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت على جواز ادخال « أل » على بعض .

ولا بد لنا من ان نوضح رأى سيبويه والزجاجي في هذه المسألة ، فقد نقل عنهما أنهما اجازا ادخال «أل» على كل وبعض، فقد نقل عن الفارسي(٥٤) أنه زعم ان سيبويه يجيز ذلك ، ونقل ايضا عن أبي حاتم السجستاني ايضا مثل ذلك ، فقد ورد في اللسان وغيره ان ابا حاتم قال : « ولا تقول العرب الكل والبعض ، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والاخفش في كتبهما ، لقلة علمهما بهذا النحو ، فاجتنب ذلك ، فانه ليس من كلام العرب »(٥٥) ، وكلام ابي حاتم هذا بعيد عن الصواب لان ظاهر كلام سيبويه واضح في عدم جواز دخول « أل » على « كل » و « بعض » قال في الكتاب : هذا باب ما يتنصب خبره لانه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولاتكون وصفا ، وذلك قولك : مررت بكل قائماً ومررت ببعض قائما ، وببعض جالساً ...

---

(٤٩) الخفاجي ، هو شهاب الدين احمد بن محمد بن عمر الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ . انظر في ترجمته الاعلام للزركلي ١ / ٢٢٧ – ٢٢٨ .

(٥٠) لم يعرض الحريري في درة الغواص لمسألة دخول (أل) على كلّ وبعض .

(٥١) شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجي ٦٩ – ٧٠ .

(٥٢) شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجي ٧٠ ، وانظر الاغاني لأبي الفرج ٢ / ٤٢ .

(٥٣) الاغاني لأبي الفرج ٢ / ٤٢ ، هامش رقم (٩) .

(٥٤) عبث الوليد للمعري ١٦٥ – ١٦٦ .

(٥٥) اللسان مادة (كل) ، وانظر تهذيب اللغة للازهري ١ / ٤٩١ ، وتاج العروس مادة بعض .

وصار معرفة لانه مضاف الى معرفة كأنك قلت : مررت بكلهم وببعضهم . ولكنك حذفت المضاف اليه ... ولا يكونان وصفا كما لم يكونا موصوفين . وانما يوضعان في الابتداء . أو يبينان على اسم . أو غير اسم . فالابتداء نحو قوله عز وجل : « وكل أتوه داخرين(٥٦) » . وأما جميع فيجري مجرى رجل . ونحوه في هذا الموضع ... يبتدأ به . أو يبني على غيره . لانه يكون نكرة تدخله الالف واللام . وأما كل شيء وكل رجل فانما يبنيان على غيرهما لانه لا يوصف بهما(٥٧) .

ولعل الذي جعل ابا حاتم يظن ان سيبويه قد اجاز دخول « أل » في بعض وكل أنه وجدت عبارات في الكتاب ظاهرها ذلك . مثل قوله : « ألاتراهم يقولون أتيتني لا يكون فلانة . وليس فلانة . يريد ليس بعضهن فلانة . فالبعض مذكر(٥٨) . وقوله في موضع آخر : « وربما قالوا في بعض الكلام ذهبت بعض اصابعه وانما أنث البعض لانه أضافه الى مؤنث(٥٩) » وواضح من النصين أن سيبويه قد أدخل « أل » في بعض ولكنه لم يرد من بعض في الموضعين معناها وانما اراد لفظها فأدخل (أل) فيها باعتبار لفظها . وهذا بلا شك جائز . ولا يعني أبداً انه قد اجاز دخول « أل » في بعض وكل . ومن هنا يتضح لنا ان ما نقله ابو حاتم عن سيبويه غير صحيح بل مخالف لمذهبه في هذه المسألة .

أما الزجاجي فقد نقل عنه أنه اجاز استعمال الكل والبعض ـ كما مربنا سابقا ـ وقد وردت عبارات في كتابه الجمل مثبت فيها ذلك . وهو قوله : في باب البدل : ويبدل البعض من الكل(٦٠) وقوله في(٦١) موضع آخر . فاما بدل البعض من الكل فقولك قبضت المال نصفه » وعلى الرغم من هذا فان للزجاجي رأيا صريحا في عدم جواز ذلك . وقد اعتذر لنفسه بانه استعمل « الكل والبعض » في باب المسامحة والتجوز فقال : « وانما قلنا الكل والبعض مجازا . وعلى استعمال الجماعة له مسامحة . وهو في الحقيقة غير جائز . وأجود من هذه العبارة (يعني قوله : بدل البعض من الكل) أن نقول : يبدل الشيء من الشيء وهو بعضه »(٦٢) .

---

(٥٦) اللسان لابن منظور مادة (بعض)

(٥٧) سورة النمل ، ٨٧ .

(٥٨) الكتاب لسيبويه ١ / ٣٧٧ .

(٥٩) الكتاب لسيبويه ١ / ٢٥ .

(٦٠) الجمل لابي القاسم الزجاجي ٣٥ .

(٦١) الجمل لابي القاسم الزجاجي ٣٧ .

(٦٢) الجمل لابي القاسم الزجاجي ٣٧ .

واذا ما صرفنا نظرنا عن آراء النحاة واللغويين في هذه المسألة ورحنا نتأمل كتبهم ومؤلفاتهم فاننا نجدهم قد دأبوا على استعمال لفظة « الكل » و « البعض » حتى أولئك الذين نصوا على عدم جواز ذلك مثل ابن سيده(٦٣) . فقد قال في المخصص : « فان قال قائل : لِمَ لَمْ يُبنَ كلّ حين حذفوا المضاف اليه ؟ قيل : ليس في كلّ من المعاني التي توجب البناء شيء . وأصل الاسماء الاعراب . وانما يحدث البناء لعارضٍ معنى . فكان اتباع الاصل اولى . ومن ههنا قالوا : انها لايجوز بناؤها ؛ لانها جزء . فاتبعنا الجزء الكل . اذ كان كلّ معربا . لانه أسبق لعمومه من اتباع الكل البعض »(٦٤)

وقد ترددت عبارة « الكل » و « البعض » في كتب النحاة واللغويين حتى المتقدمين منهم . فهذا الفراء(٦٥) المتوفى سنة (٢٠٧ هـ) يقول « من قد تكون لجميع ما وقعت عليه . ولبعضه . فأما البعض فقولك : اشتريت من عبيدك »(٦٦) ووردت عبارة « الكل » و « البعض » أيضاً في المقتضب للمبرد(٦٧) . وذلك في قوله : « ... ان كّلا عموم . لان الاعداد . قد يقتصر على الشي منها فيكون كلاما . فتقول : جاءني بنو فلان . فيجوز ان تعني بعضا دون الكلّ »(٦٨) . وقال في موضع آخر : « .. وكونها (يعني حرف الجر من) في التبعيض راجع الى هذا . وذاك أنك تقول : أخذت مال زيد فاذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله(٦٩) .

والنحاة الذين وردت في كتبهم عبارة « البعض » و كثيرون . نذكر منهم على سبيل المثال : أبا بكر محمد بن السري بن السراج(٧٠) (المتوفى سنة ٣١٦ هـ) وأبا بكر محمد بن الحسن بن دريد(٧١) (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) ومحمد بن القاسم

---

(٦٣) الحكم لابن سيده ١ / ٢٥٦ .

(٦٤) المخصص لابن سيده ١٧ / ١٣٢ . وانظر المحكم له ايضاً ١ / ٢٥٦ .

(٦٥) الفراء : هو ابو زكرياء يحيى بن زياد الفراء الكوفي . المتوفى سنة ٢٠٧ ٢٠٧هـ انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٦٦) معاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٧ .

(٦٧) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٢٦٩ ـ ٢٧١ .

(٦٨) المقتضب للمبرد ٣ / ٣٤٣ . وانظر اصول النحو لابي بكر بن السراج ٢ / ٣ . ورسالة في لفظة كل وما عليه تدل لتقي الدين السبكي الورقة ٢٠٧ / أ .

(٦٩) المقتضب للمبرد ١ / ٤٤ .

(٧٠) الاصول لابي بكر بن السراج ٢ / ٣ . وانظر ترجمة ابن السراج في بغية الوعاة ١ / ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٧١) جمهرة اللغة لابن دريد ١ / ٣٠٢ وانظر ترجمة ابن دريد في بغية الوعاة ١ / ٧٦ ـ ٨١ .

الانباري(٧٢) (المتوفى سنة ٣٢٨ هـ) وأبا الفتح عثمان بن جني(٧٣) (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) . واحمد بن فارس(٧٤) (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ) . وأبا بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(٧٥) (المتوفى سنة ٤٧٤ هـ) . وأبا البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الانباري(٧٦) (المتوفى سنة ٥٧٧هـ) وأبا البقاء عبدالله ابن الحسين العكبري(٧٧) (المتوفى سنة ٦١٦هـ) وأبا الحسن علي بن مؤمن بن عصفور(٧٨) (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ) وجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك(٧٩) (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ) مع نصه على عدم جواز ذلك حيث قال : « ولازمتها (يعني الاضافة) معنى لا لفظاً اسماء كـ « قبل » و « بعد » ... و كـ « كل » غير واقع توكيدا . وهو عند التجرد منوي الاضافة فلا يدخل عليه أل » .

ووردت عبارة « الكل » و « البعض » كذلك عند جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام (المتوفى سنة ٧٦١هـ)(٨٠) . وبهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل (المتوفى سنة ٧٦٩ هـ)(٨١) . والشيخ خالد بن عبدالله الوقاد الازهري (المتوفى سنة ٩٠٥ هـ)(٨٢) . والشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)(٨٣) والعلامة نور الدين علي بن محمد الاشموني (المتوفى سنة ٩٢٩ هـ)(٨٤) والشيخ محمد علي الصبان المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ)(٨٥) .

---

(٧٢) الاضداد لمحمد بن القاسم الانباري ١٨١ . وانظر ترجمة الانباري في بغية الوعاة ١ / ٢١٢ ـ ٢١٤ .
(٧٣) الخصائص لابن جني ١ / ٥٢ . وانظر ترجمة ابن جني في بغية الوعاة ٢ / ١٣٢ .
(٧٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥ / ١٢٢ . وانظر ترجمة ابن فارس في بغية الوعاة ١ / ٣٥٢ ـ ٣٥٣ .
(٧٥) الجمل لابي بكر الجرجاني ٣٣ . وانظر ترجمة الجرجاني في بغية الوعاة ٢ / ١٠٦ .
(٧٦) اسرار العربية لابي البركات ابن الانباري ٢٩٨ . وانظر ترجمة ابن الانباري في بغية الوعاة ٢ / ٨٦ ـ ٨٨ .
(٧٧) اللباب في علل البناء والاعراب لابي البقاء العكبري لوحة ٨٦ / ب . وانظر املاء ما منّ به الرحمن ٢ / ٦ . وانظر ترجمة العكبري في بغية الوعاة ٢ / ٣٨ ـ ٤٠ .
(٧٨) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٦٩ . وانظر ترجمة ابن عصفور في بغية الوعاة ٢ / ٢١٠ .
(٧٩) التسهيل لابن مالك ١٧٢ .
(٨٠) أوضح المسالك لابن هشام ٣ / ٦٦ وانظر مغني اللبيب له ايضا ٢ / ٥١٠ . و٥٨٨ . وانظر ترجمة ابن هشام في بغية الوعاة ٢ / ٦٨ ـ ٧٠ .
(٨١) شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ٢ / ٢٤٩ . وانظر ترجمة ابن عقيل في بغية الوعاة ٢ / ٤٧ ـ ٤٨ .
(٨٢) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهري ٢ / ١٥٦ . وانظر ترجمة الازهري في شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٨ / ٣٦ .
(٨٣) همع الهوامع للسيوطي ٢ / ١٢٦ ـ ١٢٧ .
(٨٤) شرح الالفية للاشموني ٣ / ١٢٦ ـ ١٢٧ . وانظر ترجمة الاشموني في شذرات الذهب ٨ / ١٦٥ .
(٨٥) حاشية الصبان على الاشموني ٣ / ١٢٦ ـ ١٢٧ . وانظر في ترجمة الصبان الاعلام ٧ / ١٨٩ ـ ١٩٠ .

ونستطيع ان نستلخص من جميع ماذكرناه أمرين اثنين . أولهما : ان العرب لم تدخل « أل » في بعض وكلّ . اذ لم يرد ذلك في شعر من يحتج بشعرهم . ولا في القرآن الكريم بقراءاته المختلفة . وأما استشهاد المعري ببيت سحيم فلاحجة فيه . وكذلك استشهاد الخفاجي ببيت مجنون بني عامر لايعتد به . لان رواية الاول قد جاءت في الديوان خالية من لفظة « الكل » . وان البيت الثاني قد جاء في احدى الروايات ليس فيه لفظة « البعض » . ومن المحتمل ان تكون هاتان الروايتان أصح من الروايتين المستشهد بهما . وقد قيل : اذا تطرق الى الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال(٨٦) . والامر الثاني : هو ان جل اهل اللغة والنحو قد أجازوا عبارة « الكل » و « البعض » عل الرغم من نصهم على أن ذلك غير وارد في كلام العرب .

والذي ارجحه بعد هذا كله . هو : انه لايجوز ادخال « أل » على « كل » و « بعض » وفاقا لرأي الاصمعي وأبي حاتم السجستاني : لان ذلك أوفق للسماع حيث لم يرد في كلام العرب « الكل » ولا البعض . وأوفق للقياس أيضا : لان كلا وبعضا معرفتان بنية الاضافة . واضافتهما محضة . والاضافة المحضة لايجوز ادخال « أل » فيها على المضاف . والذي يدل على تعريفهما وقوع الحال منهما . قال ابن يعيش(٨٧) : : (وأما كلّ وبعض فمحذوف منها المضاف اليه . وهو مراد . يدل على ذلك انهما معرفتان . ولولا ارادة المضاف اليه . فيهما لكانا نكرتين نحو : قولك غلام زيد . اذا أردت المعرفة . وغلام . اذا اردت النكرة . والذي يدل على تعريفهما وقوع الحال منهما . نحو قولك : مررت بكل قائما . وببعض جالسا . والحال انما تكون من المعرفة . ولاتكون الحال من النكرة . الا على ضعف وضرورة . وانما يحذف المضاف اليه اذا جرى ذكر قوم فتقول : مررت بكل . أي : بكلهم ومررت ببعض . أي : ببعضهم . وتستغني بما جرى من الكلام . وبمعرفة المخاطب عن اظهار الضمير المضاف اليه »(٨٨) .

---

(٨٦) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ٢٩ .
(٨٧) ابن يعيش . هو يعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ . انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٣٥١ .
(٨٨) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٠ . وانظر البحر المحيط لابي حيان الاندلسي ٧ / ٤٦٩ ــ ٤٧٠

مصادر البحث

١ ـ الادب الصغير والادب الكبير : عبدالله بن المقفع ـ دار صادر بيروت بدون تاريخ .

٢ ـ اسرار العربية : ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري . تحقيق محمد بهة البيطار . مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م .

٣ ـ الاصول لابن السراج : تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي . اطروحة دكتوراه . محفوظة في خزانة المكتبة المركزية لجامعة بغداد برقم ط. ٤١٥/ أ ٤٢٢ـ ف.

٤ ـ الاضداد : أبو بكر محمد بن القاسم بن الانباري ـ تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم ـ الكويت دائرة المطبوعات ١٩٦٠ م .

٥ ـ الاعلام : خير الدين الزركلي ـ الزركلي ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٥٤ ـ ١٩٥٩ ـ مطبعة ـ كوستاتسوماس القاهرة .

٦ ـ الاغاني : ابو الفرج الاصبهاني ـ دار الكتب المصرية مطابع كوستاتسوماس وشركاه ـ القاهرة .

٧ ـ الاقتراح في علم اصول النحو : جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي الطبعة الثانية ـ دائرة المعارف العثمانية مجيد وآباد الدكن سنة ١٣٥٩ هـ .

٨ ـ املاء ما منّ به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات : ابو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ـ تصحيح وتحقيق الاستاذ ابراهيم عطوة عوض . شركة وسطبعة البابي الحلبي بمصر . بدون تاريخ .

٩ ـ اوضح المسالك الى الفية بن مالك : جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . نشر المكتبة التجارية الكبرى ـ مطبعة النصر القاهرة سنة ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م .

١٠ ـ الايضاح العضدي : ابو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود . الطبعة الاولى ـ مطبعة دار التأليف القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .

١١ ـ البحر المحيط : ابو حيان اثير الدين محمد بن يوسف الاندلسي نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة ـ الرياض ١٩٢٩ م .

١٢ ـ بغية الوعاة : ابو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، الطبعة الاولى ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .

١٣ ـ تاج العروس : السيد محمد مرتضى الزبيدي ـ المطبعة الخيرية القاهرة سنة ١٣٠٦ هـ ـ ١٣٠٧ هـ .

١٤ ـ تتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين محمد بن مالك . تحقيق محمد كامل بركات ـ نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧ م .
١٥ ـ التصريح بمضمون التوضيح (شرح التصريح على التوضيح) : الشيخ خالد بن عبدالله الازهري دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي .
١٦ ـ تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن احمد الازهري تحقيق محمد هارون واخرون الدار المصرية للتأليف والنشر القاهرة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م
١٧ ـ الجمل : ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ـ نشر وتحقيق العلامة ابن أبي شنب ـ الطبعة الثانية مطبعة كلنكسيك ـ باريس ١٩٥٧ م ـ ١٣٧٦ هـ .
١٨ ـ الجمل : أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق علي حيدر ـ منشورات دار الحكمة دمشق ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .
١٩ ـ جمهرة اللغة : ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد ـ دائرة المعارف الهندية الطبعة الاولى ١٣٥٢ هـ .
٢٠ ـ حاشية الصبان على الاشموني : علي بن محمد الصبان ـ دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي القاهرة .
٢١ ـ حسن المحاضرة : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم ـ طبع دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٦٧ م ـ ١٣٨٧هـ
٢٢ ـ ديوان البحتري : نشر دار صادر ـ بيروت ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م .
٢٣ ـ ديوان سحيم عبد بن الحسحاس : تحقيق عبد العزيز الميمني الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥ م .
٢٤ ـ رسالة الغفران : ابو العلاء المعري ـ تحقيق بنت الشاطىء دار المعارف بمصر ١٩٥٠ م .
٢٥ ـ رسالة في لفظة كل وما عليه تدل : تقي الدين ابو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ـ مخطوطة ـ مكتبة المتحف العراقي ـ بغداد برقم ٥٥٣ .
٢٦ ـ شرح ابن عقيل : القاضي بهاء الدين عبدالله بن عقيل تحقيق محمدمحيي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة عشرة ـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر مطبعة السعادة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤ م .
٢٧ ـ شرح الجمل : ابو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور رسالة دكتوراه ـ تحقيق صاحب جعفر ابو جناح ـ كلية الاداب جامعة القاهرة ١٩٧١ م .

٢٨ ـ شرح درة الغواص : شهاب الدين الخفاجي ـ مطبعة الجوائب القسطنطينية ١٢٩٩هـ ـ ١٨٨١ م .
٢٩ ـ شرح المفصل : مؤفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ـ دار الطباعة المنيرية القاهرة .
٣٠ ـ شرح الكافية : رضي الدين الاستربادي طبعة استنبول ١٢٧٥ هـ .
٣١ ـ شذرات الذهب : ابن العماد نشر مكتبة المقدسي ـ القاهرة ١٣٤١هـ .
٣٢ ـ الصحاح : اسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق احمد عبد الغفور عطار مطابع دار الكتاب العربي بمصر ١٣٧٧ هـ .
٣٣ ـ عبث الوليد : ابو العلاء المعري ـ مطبعة الترقي بدمشق ١٩٣٦ هـ .
٣٤ ـ القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الناشر مؤسسة الحلبي وشركاه القاهرة .
٣٥ ـ الكتاب : سيبويه ـ المطبعة الكبرى الاميرية ١٣١٦هـ . الطبعة الاولى
٣٦ ـ الكشاف : ابو القاسم جارالله محمود الزمخشري الناشر ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧ م .
٣٧ ـ اللباب في علل البناء والاعراب : ابو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري مخطوطة ـ دار الكتب المصرية رقم ٤٢٣ نحو .
٣٨ ـ لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور طبعة بولاق .
٣٩ ـ مجموع اشعار العرب : تصحيح وليم بن الورد البروسي / لايبزك ١٩٠٣ م .
٤٠ ـ المحكم والمحيط الاعظم في اللغة : علي بن اسماعيل بن سيده . تحقيق مصطفى السقا والدكتور حسين نصار الطبعة الاولى ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨ م شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة .
٤١ ـ المخصص : علي بن اسماعيل بن سيده ـ المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق ـ القاهرة سنة ١٣٢١ هـ .
٤٢ ـ المرتجل في شرح الجمل : ابو محمد عبدالله بن احمد بن الخشاب تحقيق علي حيدر ـ دمشق ١٣٩٢ ـ ١٩٧٢ م منشورات دار الحكمة .
٤٣ ـ المزهر في علوم اللغة : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم جماعته مطبعة دار احياء الكتب العربية بالقاهرة ـ عيسى البابي الحلبي .
٤٤ ـ معجم مقاييس اللغة : ابو الحسين احمد بن فارس ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون الطبعة الاولى ١٣٦٩ هـ القاهرة ـ دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .

٤٥ ـ مغني اللبيب : جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة المدني ـ الناشر المكتبة التجارية الكبرى القاهرة .
٤٦ ـ المقتضب : ابو العباس محمد بن يزيد المبرد ـ المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية القاهرة ١٣٨٦ ـ ١٣٨٨ دار التحرير للطبع والنشر .
٤٧ ـ الموجز في النحو : ابو بكر محمد بن السراج ـ المكتبة اللغوية العربية باشراف رجيس تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي ـ بيروت ١٩٦٥ م ـ ١٣٨٥ هـ
٤٨ ـ منهج السالك الى ألفية ابن مالك (شرح الاشموني) : نور الدين على بن محمد الاشموني ـ دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي القاهرة ـ بدون تاريخ .
٤٩ ـ همع الهوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي مطبعة السعادة الطبعة الاولى ١٣٢٧ هـ .

(٩)

الاستقراء في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد اعتمد النحاة المنهج الاستقرائي في وضعهم أصول النحو العربي وقواعده، وهو منهج قويم يعتمد على تتبع كلام العرب من منابعه الأصيلة، وتسجيل القوانين النحوية التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبها المختلفة. وكان للجهد العظيم الذي بذله العلماء، وهم يدونون اللغة ويجمعون نصوصها، أثرٌ كبير في تذليل سبل استقرائهم اللغة، ومن ثَمَّ تيسّر لهم استنباط أحكامها، وضبط قواعدها، واستخلاص أوضاع نظمها، وبيان العلاقة القائمة بين مفرداتها في تراكيبها المختلفة، وسمات تلك المفردات وأنواعها وخصائص كلّ نوع منها، وما يطرأ عليها من تغيير بسبب المعاني المختلفة التي تعتورها في الكلام.

ولعظيم اعتماد النحاة على الاستقراء في ذلك كلّه، وجدناهم قد نصوا عليه في وصفهم النحو وحَدِّهِ. فهذا أبو بكر بن السراج المتوفي سنة (٣١٦ هـ) يصفه بأنه: «علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب»(١). وهذا أبو عليّ الفارسيّ المتوفَّى سنة (٣٧٧ هـ) يَحُدُّه بأنه: «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»(٢)، وحَدَّه ابن عصفور المتوفَّى سنة (٦٦٩ هـ) بأنه: «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»(٣).

وغرضي في هذا البحث هو أن أضع بين يَدَيِ الباحثين نماذج من استقراءات النحاة، لأثبت خطأ كثير من الباحثين المحدثين، ممن يشنعون على النحاة القدامى، فيزعمون أنهم لم يستقروا اللغة استقراءً تاماً، حينما أصدروا أحكامهم النحوية(٤)، وأنهم كانوا يرومون في عملهم النحويّ اخضاع اللغة العربية لقواعد المنطق والفلسفة والعلوم الكلامية الأخرى التي تأثروا بها(٥)، بعد اطلاعهم على ثقافات الأمم المختلفة. وإنّني لاأزعم أن النحاة لم يتأثروا بالمنطق أو الفلسفة أو العلوم الأخرى، فجاءت أحكامهم بعيدة عن ذلك، لأن كتب النحو زاخرة بما يدلّ

---

(١) كتاب الأصول في النحو ١ / ٣٧.
(٢) كتاب التكملة ١٦٣.
(٣) المقرب ١ / ٤٥.
(٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث / عباس حسن، ٦٨.
(٥) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي / المقدمة (هـ).

على ذلك التأثر . ولكن هذا التأثر لا يتصل بوضع القواعد والأحكام النحوية ، بل يتصل بتنظيم تلك الأحكام على وفق منهج قائم على تفكير عقلي يسعى الى ضم الأحكام المتشابهة في أبواب مترابطة . ويتصل أيضاً بالكشف عن أسرار العربية ، وحكمة نظمها . أما وضع الأحكام فقد كان اعتمادهم فيه على الاستقراء وحده .

ويستطيع الباحث أنّ يقرر . أنَّ علوم العربية ـ ومنها النحو ـ قد مرت بثلاث مراحل . فاتجهت جهود العلماء في المرحلة الأولى صوب جمع النصوص وتدوينها على وَفْق ضوابط التزموا بها . تتصل بجوهر النص . وسلامة عربية من يأخذون عنه اللغة(٦) . وفي المرحلة الثانية انصرف العلماء إلى استقراء تلك النصوص لاستخلاص الأحكام والقواعد منها . أمّا المرحلة الثالثة فقد كانت جهودهم فيها منصبة على تعرف أسرار اللغة . وتعليل أحكامها لمعرفة حكمة العرب في كلامها(٧) . وقد كان للمنطق والعلوم الكلامية الأخرى أثر كبير في هذه المرحلة . أمّا المرحلتان الأولى والثانية . فليس للعلوم الكلامية أثر فيها إلاّ فيما يتصل بتنظيم المعلومات وتبويبها .

ولا بُدَّ من التأكيد هنا أنّ هذه المراحل الثلاث كثيراً ماتكون متداخلة تجري في آن واحد . إلاّ أن لكل مرحلة غرضاً متميزاً عن غرض المرحلة الأخرى . فكان غرض المرحلة الأولى هو جمع اللغة والمحافظة عليها من الدخيل ، وغرض المرحلة الثانية هو وضع القواعد النحوية واللغوية ليتجنب الناطقون بالعربية اللحن . وغرض المرحلة الثالثة هو بيان عظمة هذه اللغة . ومعرفة أسرارها .

ولعل أول استقراء في النحو يقع بين أيدينا هوذلك الاستقراء الذي ينسب للامام عليّ (رضي الله عنه) فيما رواه عنه أبو الأسود الدؤليّ المتوفَّى سنة (٦٩ هـ) حيث قال : « دخلت على علّي بن أبي طالب رضي الله عنه . فرأيته مطرقاً متفكراً . فقلت : فيمَ تفكر ياأمير المؤمنين ؟ قال : إنني سمعت ببلدكم لَحْناً . فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية . فقلتُ : إنْ فعلت ذلك أحييتنا . وبقيَتْ فينا هذه اللغة . ثُمَّ أتيته بعد ثلاث . فألقى إليّ صحيفة . فيها : « بسم الله الرَّحْمن الرَّحيم . الكلام كلّهُ : اسم وفعل وحرف . فالاسم ما أنْبأ عن المُسَمّى . والفعل ما أنْبأ عن

---

(٦) الكتاب (لسيبويه) ١/ ٢٦ ، ٧٧ ، ١١٧ .

(٧) كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ، ١/ ٣٧ .

حركة المُسَمّى ، والحرف مأنبأ عن معنى ليس باسم ، ولا فعل » . ثم قال لي : تتبعه وزِدْ فيه ما وقع لك(٨) .

وفي قول الامام عليّ لأبي الأسود : (تتبعْه) إشارة لطيفة إلى المنهج الاستقرائي الذي ينبغي أن يسلكه النحويّ ؛ لأن الاستقراء إنما هو التتبع(٩) .

وكان لهذا الاستقراء الذي نقله أبو الأسود عن الإمام عليّ أثر واضح في جُلّ المصنفات النحوية ، فقد افتتحت فصولها بتسجيل هذه النتيجة الاستقرائية المتصلة بأنواع الكلم العربيّ . فسيبويه مثلاً بدأ كتابه القيّم بقوله : « هذا بابُ علم ما الكلم من العربية . فالكلم : اسم وفعل وحرف ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل »(١٠) . ثُمَّ تَحدَّثَ عن هذه الانواع الثلاثة حديثاً اعتمد فيه على الوصف والتمثيل فقال : « فالاسم : رجل وفرس وحائط . وأما الفعل : فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنِيَتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فامّا بناء مامضى فذهب وسمع ومكث ، وحمد . وأمّا بناء ما لم يقع ، فانه قولك آمراً : إذهَبْ ،واقْتُل واْضرِبْ . ومخبراً : يقتل ، ويذهَبُ ، ويضرِبُ . ويُقتْل ، ويُضْرَب .وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن ، اذا أخبرت ، ... ، وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثمَّ ، وسَوْف ، وواو القسم ، ولام الإضافة ، ونحو هذا »(١١) .

ولم يكتف النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه باستقراء أنواع الكلم ، بل تجاوزوا ذلك الى استقراء علامات كل نوع من انواع تلكم الكلم ، ليضعوا بين يدي الدارسين مقاييس وضوابط يستطيعون بها التفريق بين تلك الأنواع .وقد دعاهم ذلك إلى تتبع كلام العرب في مظانّه المختلفة ، ورصد سمات كلّ نوع من انواعه ، فوضعوا ضوابط في غاية السّداد ، يسرت للدارسين معرفة كلّ صنف من اصناف المفردات العربية ، فرسموا للاسم علامات تميّزه عن قسيميه : الفعل والحرف ، وتتبعوا علامات الفعل التي تفرق بينه وبين الاسم والحرف ، وحصروا علامة الحروف بكونه لايقبل أيّة علامة من علامات الأسماء أو الأفعال(١٢) .

---

(٨) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ٧ ، وأمالي الزجاجي ٢٧٨ ، وانظر مقدمة ابن خلدون ٥٤٦ .
(٩) لسان العرب (قرا) .
(١٠) الكتاب ١ / ٢ / وانظر المقتضب للمبرد ١ / ٣ ، وكتاب الأصول في النحو ١ / ٣٨ ، واللمع في العربية لابن جني ٥١ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / .
(١١) الكتاب ١ / ٢ .
(١٢) اللمع في العربية ٥٤ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١٠٦ ، واوضح المسالك لابن هشام ١ / ٢٠ وهمع الهوامع للسيوطي ١ / ٩ .

وإن تتبع النحاة علامات الاسم يمثل جانباً واضحاً في عملهم القائم على الاستقراء . واذا كان ابن مالك قد حصرها في الفيته بخمس علامات حين قال :

بالجر والتنوين والندا وأل
ومسندٍ للاسم تمييز حصل(١٣)

فانما أراد أن يشير بذلك إلى أهم تلك العلامات ، فقد تتبع غيره من النحاة هذه العلامات فأوصلها إلى أكثر من ثلاثين علامة ، قال السيوطيّ : « تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم ، فوجدناها فوق ثلاثين علامة »(١٤) .

وهذا التتبع كله قائم على استقراء أوضاع الاسم في الكلام ، ومن ثَمَّ الكشف عن سِماته ، ومايُميزه عن غيره من الكلم ، بعيداً عن التأثر بالمنطق أو غيره من العلوم ، لانه قائم على الوصف والملاحظة .

وقد أدرك النحاة الاستقراء ، وهم يسجلون ضوابط اللغة وقواعدها ، فنصوا عليه ، وجعلوه دليلاً قاطعاً على إثبات تلك القواعد والضوابط وخير مثال على ذلك ، ما أورده السيوطيّ ، وهو يتحدث عن أدلة النحاة التي عولوا عليها في حصرهم انواع الكلم بالاسم والفعل والحرف ، فذكر : أن الاستقراء من ائمة النحو واللغة كأبي عَمروٍ والخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم ، قد دلّ على أن كلام العرب منحصرٍ في هذه الانواع الثلاثة(١٥) .

ولا يخدش هذا الاستقراء زعمٌ من زعم أن الكلم العربي يقسم أربعة أقسام : اسم وفعل وحرف وخالفة ، ويعني بالخالفة اسم الفِعل . وقد نسب هذا التقسيم إلى نحويّ مغمور ، لم تورد له كتب النحو إلاّ هذا الرأي ، وهو أبو جعفر أحمد بن صابر(١٦) ، وليس له ترجمة ذات بال ، فيما وصل الينا من كتب التراجم(١٧) .

---

(١٣) شرح ابن عقيل .
(١٤) الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٤ .
(١٥) الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٢ ، وهمع الهوامع ١ / ٤ .
(١٦) الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٠٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٣ .
(١٧) بغية الوعاة ١ / ٣١١ .

والنحاة لم يغفلوا هذا النوع من الكلم الذي سماه ابن صابر بالخالفة . بل تنبهو لهُ ، ولكنهم اختلفوا فيه . فعدّه البصريون ضمن الأسماء(١٨) ، وأدرجه الكوفيون ضمن الأفعال(١٩) . ولكلّ منهم حجته التي عوّل عليها في ذلك .

وذهب باحث معاصر الى وضع تقسيم جديد لأنواع الكلم العربي فجعلها سبعة أقسام ، هي :

١ ــ الاسم ، ٢ ــ الفعل ، ٣ ــ الصفة ، ٤ ــ الخالفة ، ٥ ــ الضمير ، ٦ ــ الظرف ، ٧ ــ الأداة(٢٠) .

وكان غرض هذا الباحث نقض استقراء النحاة انواع للكلم العربيّ ، وقد حاكى في ذلك مذهب بعض الباحثين المحدثين ، ممن تأثروا بالدراسات اللغوية الغربية(٢١) . ومهما كانت حجته مقبولة او غير مقبولة ، فانه لن يستطيع هو أو غيره أنْ يمحو من أذهان الدارسين التقسيم الثلاثيّ الكلم العربيّ ، الذي وضعه النحاة منذ النشأة الأولى للدراسات النحوية ، لأنه تقسيم سديد ، حصر فيه النحاة جميع المفردات العربية في إطار ذلك التقسيم .

وإن المصطلحات التي وردت في تقسيم هذا الباحث ، لم يغفل عنها علماء العربية ، فقد تنبهوا لها منذ البداية الأولى للبحث النحوي ، ونصو عليها في كتبهم ، ولكنهم أدركوا منذ الوهلة الأولى أن هناك علاقةً وثيقة بين كثير من هذه الأقسام . فالصفة والضمير والظرف ، إنما هي أنماط مختلفة للاسم ، فهي لاتخرج عن نطاقه ومضمونه ، فالضمير مثلاً كناية عن متكلم أو مخاطب(٢١) أو غائب(٢٢) ، وكلٌّ من المتكلم والمخاطب والغائب اسم ، وقد جيء بهذه الكنايات ايجازاً واختصاراً ، ودفعاً للتكرار ، ورفعاً للالتباس(٢٣) ، فقولنا مثلاً : « جاء محمد فأكرمته » وردت فيه كنايتان ، الأولى : (التاء) وهي كناية عن المتكلم ، والمتكلم ذات ، والذات

---

(١٨) الكتاب ١ / ١٢٢ ، ١٢٣ ، وكتاب الاصول في النحو ١ / ١٦٧ .
(١٩) التصريح على التوضيح ٢ / ١٩٥ وانظر مدرسة الكوفة للمخزومي ٣٠٨ وأقسام الكلام العربي للدكتور فاضل الساقي ٩٣ .
(٢٠) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٦ .
(٢١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل وألوظيفة ٢٦ .
(٢٢) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاد ١ / ١٤٢ .
(٢٣) شرح الكافية ٢ / ٣ ، والمرتجل لابن الخشاب ٢٧٨ ــ ٢٧٩ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ٢ / ٩٢٠ ــ ٩٢١ .

اسم . والكناية الثانية : هي (الهاء) . وقد جاءت كناية عن (محمد) المذكور دفعاً للتكرار . ورفعاً للالتباس الذي قد يحصل من الاشتراك العالق في الأعلام . إذ لو قلنا : « جاء محمد فأكرمت محمداً » . يحتمل ان يكون المقصود بمحمد الثاني غير محمد الاول . بسبب الاشتراك الوارد في الاعلام . فلما عبرنا بالضمير كناية عنه . زال ذلك اللبس(٢٤) . ولما كان (محمد) اسماً بلا خلاف . فكل ما كُنّي به عنه اسم مثله(٢٥) . وهذا يسري على جميع الضمائر في صورها المختلفة .

والصفة اسم . لأنها تدل على معنى غير مرتبط بزمن محصل . ويسوغ أن تدخل عليها علامات الاسم . مثل الجر والتنوين وأل . وتضاف الى غيرها كما تضاف الأسماء .

وكذلك الظرف اسم . لأنه يدل على معنى غير مرتبط بزمن محصل . ويقبل علامات الاسم . ومنها مايتصرف في الكلام تصريف الأسماء . مثل : يوم وسَنَة وحِين (٢٦) .

والنحاة القدامى حينما صنفوا المفردات العربية الى ثلاثة اقسام : اسم وفعل وحرف . نظروا اليها من جهتين . جهة تتعلق باللفظ . وجه تتعلق بالمعنى . وكانوا كثيراً ما يغلبون اللفظ على المعنى في تقسيمهم للمفردات العربية(٢٧) . فربما اشتركت كلمتان في الدلالة على معنى واحد . ولكنهم يدرجون إحدى هاتين الكلمتين في الافعال . ويدرجون الأخرى في الحروف لسبب يتعلق باللفظ(٢٨) . فمثلا كلّ من (ليس) و (ما) تفيدان نفي الحال(٢٩) . والنفي فيهما يتسلط على خبر الجملة الاسمية . ولكنهم جعلوا (ما) ضمن الحروف . وجعلوا (ليس) ضمن الأفعال . والذي دعاهم إلى هذا التفريق أمر يتعلق باللفظ . فقد وجدوا (ليس) قد أشبهت الأفعال في قبولها علامات لاتتصل إلا بالأفعال . مثل : ضمائر الرفع المتصلة(٣٠) . أما لفظة (ما) فقد وجدوها لاتقبل أيّ علامة من علامات الأفعال أو

---

(٢٤) المرتجل في شرح الجمل . لابن الخشاب . ٢٧٨ .
(٢٥) المسائل العسكريات ٧٣ . وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ٢ / ٩٢٢ .
(٢٦) الموجز في النحو لابن السراج ٣٦ . والمرتجل في شرح الجمل . ١٥٨ . والتسهيل لابن مالك ٩١ .
(٢٧) شرح الكافية للرضي ٢ / ٦٦ .
(٢٨) الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ١١٢ .
(٢٩) أسرار العربية لأبي البركات الانباري ١٤٣ . وكتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ١٦٢ .
(٣٠) المرتجل ١٢٦ . وهمع الهوامع ١ / ١٠ .

الأسماء . ومن هنا حكم جمهور النحاة على (ليس) بأنها فعل . وعلى (ما) بأنها حرف . والذي جعلهم يصدرون هذا الحكم أمر قائم على استقراء علامات الفعل . وهذه العلامات جُلّها متعلقة باللفظ(٣١) . ولولا هذا الفرق في اللفظ بين (ليس) و (ما) ، لوضعوا (ليس) في الحروف لأنها أشبهت (ما) من جهة المعنى . فهي تفيد نفي خبر الجملة الاسمية . كما أنّ (ما) تفيد ذلك (٣٢) . والأصل في النفي أنّ يكون بالحروف ، لأنه معنى من المعاني التي تعبر عنها العرب بالحروف(٣٣) . مثل: النهي والايجاب والتمني والترجي والعرض والتحضيض والتعبير عن هذه المعاني انما جاء في العربية بالحروف ، ومن هنا سموا هذه الحروف « حروف المعاني »(٣٤) . ومما يقّوي هذا أن (ليس) قد جاءت قليلاً في بعض كلام العرب في معنى (ما) . فدخلت على الجملة الفعلية التي كان حقها ان تنفى بالحرف (ما) . قال سيبويه : « وقد زعموا ان بعضهم يجعل (ليس) كـ (ما) ، وذلك قليل . لا يكاد يُعرف . فقد يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله مثله اشعر منه . وليس قالها زيد »(٣٥) .

وربّما اختلف النحاة في تحديد نوع المفرد العربيّ ، فذهب فريق منهم إلى أنه فعل ، وذهب فريق آخر إلى أنه اسم ، وكانوا كثيراً ما يعتمدون على الاستقراء في اثبات صحة رأيهم . فقد اختلفوا مثلا في تحديد نوع كل من (نعم) و (بئس) ، فذهب البصريون إلى أنهما : فعلان ، وذهب الكوفيون إلى أنهما : اسمان ، وكان دليل كلٍ منهم في ذلك هو استقراؤهم العلامات التي تميز الاسم والفعل والحرف والتي ثبت اتصالها بهذين اللفظين . فقد وجد الكوفيون حرف الجر قد دخل على هذين اللفظين ، إذ جاء في بعض كلام العرب أنهم قالوا : « نعم السير على بئس العير »(٣٧) ، ونقل عن احدهم أنه قال : « ماهي بنعم الولد » ، وذلك بعدما بُشّر بمولود أنثى(٣٨) . فلو كانتْ (نعم) و (بئس) فعلين ، لما صح دخول حرف الجر عليهما(٣٩) . فقد ثبت بالاستقراء أنها لاتدخل إلاّ على الأسماء .

---

(٣١) اسرار العربية ١١ ، والمرتجل ١٥ – ٢٠ .
(٣٢) أسرار العربية ١٤٣ وهمع الهوامع ١ / ١٠ .
(٣٣) شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٩ ، والمرتجل ٢٣ .
(٣٤) الايضاح في علل النحو ٥٤ ، والاشباه والنظائر في النحو ٢ / ١٠ .
(٣٥) الكتاب ١ / ٧٣
(٣٦) اسرار العربية ٩٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٢ وهمع الهوامع ٢ / ٨٤ .
(٣٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٩٨ .
(٣٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور وشرح المفصل ٧ / ١٢٨ .
(٣٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٩٧ .

ولم ينكر البصريون رواية مثل هذه الأقوال التي ورد فيها حرف الجر داخلاً على (نعم) و (بئس) . إلاّ انهم لم يعتمدوها في تقرير اسمية هذين اللفظين . وذلك لأنهم وجدوا بالتتبع والاستقراء أن حرف الجر قد دخل على لفظ لم يختلف أحد في فعلتيه . وذلك الفعل هو : (نام) في قول الشاعر :

والله ما ليلي بنامَ صاحِبُه ولا مخالطِ الليّانِ جانبهْ(٤٠)

واذا كان الكوفيون يقولون باسمية (نعم وبئس) لدخول حرف الجر عليهما . فالقياس يقضي عليهم بأن يقولوا أيضاً باسمية (نامَ) لدخول حرف الجر عليها . وأنّى لهم أن يقولوا ذلك . وكلُّ المقاييس اللغوية تقرر فعلية هذا اللفظ ؟ ومن هنا تكون حجة الكوفيين ساقطة ؛ لأنها اعتمدت على استقراء ناقص . أمّا البصريون . فقد استدلوا على فعلية هذين اللفظين بدخول تاء التأنيث الساكنة عليهما(٤١) . في مثل قولنا : « نعمت الفتاة هند » . و « بئست الخصلة الكذب » . وقد ثبت بالأستقراء أن هذه التاء لاتدخل على الأسماء . وإنما تدخل على الأفعال المسندة الى مؤنث(٤٢) .

وأما تفسير دخول حروف الجر على هذه الافعال . فهو أن هذه الحروف لم تدخل عليها في الحقيقة . وإن جاءت متصلة بألفاظها(٤٣) . فهي في حقيقة الامر وأصله داخلةٌ على أسماء جاءت هذه الأفعال أوصافاً لها . فلماحُذِفَتْ تلك الأسماء . دخلت حروف الجر على هذه الافعال(٤٤) . والعرب قد تحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه . وهذا ثابت بالاستقراء . وعليه جاء قوله تعالى « أن اعمل سابغات وقدِّر في السرد »(٤٤) . والمعنى أن اعمل دروعاً سابغات . فَحُذِف الموصوف . واقيمت الصفة مقامه . وعلى هذا يكون الأصل في : « نعم السير على بئس العِير » هو : « نعم السير على عِيرٍ مقولٍ فيها : بئس العِير ». والأصل في : « ما ليلي بنامَ صاحبه » هو : « ما

(٤٠) أسرار العربية ٩٩ . وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٩ .
(٤١) الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٠٤ وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٨٢ وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣١٢ .
(٤٢) الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢٣٠ . وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٣
(٤٣) اسرار العربية لأبي البركات الانباري ١٠١
(٤٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٩ .
(٤٤) سبأ / ١١ . وانظر اعراب القرآن للنحاس ٢ / ٦٥٨ وكتاب اسرار العربية لأبي البركات الانباري ١٠٠ .

ليلي بليلٍ نامَ صاحبه »(٤٥) . فلما حذف الاسم الموصوف ، دخل حرف الجر على لفظ الفعل(٤٦) .

ورُبَّ قائل يقول : إن بعضاً مما استقراه النحاة ، قد جاء في كلام العرب ما ينقضه ، فمثلاً جعل النحاة أداة التعريف (أل) علامة خاصة بالأسماء ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن تدخل هذه العلامة على غير الاسماء ، ولكن ما جاء في كلام العرب قد ينقض قولهم هذا ، فقد وردت (أل) داخلة على الفعل في قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومتُهُ
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَل(٤٧)

فقد أدخل الشاعر (أل) على الفعل (ترضى) . وظاهر هذا انه يخدش في استقراء النحاة علامات الاسم .

والنحاة لم يغفلوا ذلك ، ولهذا نص كثير منهم عند تعرضهم للأداة (أل) في علامات الاسم على أن المقصود بها (أل) التي تفيد التعريف (٤٨) . وهناك من النحاة من لم ينص على (أل) في علامات الاسم ، واستعاض عن ذلك بالنص على التعريف على انه علامة من علامات الأسماء(٤٩) إذ لا يُعَرَّف غيره(٥٠) . وهناك من النحاة من نصوا على حرف التعريف على أنه علامة من علامات الأسم . ولم يصرحوا بذكر (أل) ، وممن فعل ذلك الزمخشري في « المفصَل »(٥١) .

وأما (أل) التي جـاءت متصلة بالفعل (تُرْضَى) في قول الفرزدق ، فهي (أل) الموصولية ، ولم يكتسب منها الفعل أيَّ تعريف ، وتختلف من حيث الوظيفة النحوية عن (أل) التي تدخل على الاسماء النكرات ، لتنقلها من التنكير إلى التعريف . وعلى هذا يسلم استقراء النحاة من أيّ خدش او نقض ، لأنهم خصوا (أل) في علامات الأسماء بتلك التي تفيد التعريف(٥٢) .

---

(٤٥) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٩ والانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١١٣ .
(٤٦) كتاب أسرار العربية ١٠١ .
(٤٧) خزانة الأدب للبغدادي ١ / ١٤ .
(٤٨) كتاب الأصول في النحو ١ / ٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٣ .
(٤٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٩٦ ـ ٩٧ .
(٥٠) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٥ .
(٥١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٤ .
(٥٢) كتاب الأصول في النحو ١ / ٣٩ .

وقدتتبع النحاة نظائر هذاالفعل مما دخلت عليه (أل) فألفوها أفعالاً قليلة، هي: اليجدَع ، واليتقصع ، واليتتبع ، واليروح ، والينذر ، واليري ، واليتعمل(٥٣) . وإن حصرهم هذه المواضع يشهد لهم بقوة الاستقراء ، والحرص على التتبع ، ومن الواضح أنَّ (أل) هنا في معنى الذي(٥٤) ، فكأنهم أرادوا : الذي ترضى حكومته ، والذي يُجدَع ، ويُتقصع ، ويتتبع ، ويروح ، وينذر ، ويرى ، ويتعمل(٥٥) .

ومما يسر دخول (أل) على الفعل هنا هو كون الفعل مضارعاً ، وهذا مما يعزز قول النحاة : إن الفعل المضارع فيه شبه بالاسم ، وهذا الشبه هو الذي سوغ لابن مالك أن يجيز دخول (أل) الموصولية على الفعل المضارع قليلاً في غير الضرورة ، ولكن جمهور النحاة لم يجّوزوا ذلك ، وعَدُّوا ما ورد منه خاصاً بالشعر ، أباحته الضرورة(٥٧) ، بل ذهب بعضهم الى أنه من اقبح الضرورات(٥٨) .

ولم تدخل (أل) في كلام العرب على الفعل المضارع في غير الشعر ، كما لم ترد داخلة على غير المضارع في الشعر أو غيره .

لقد بذل النحاة جهداً عظيماً في تتبعهم كلام العرب ، وكان غرضهم حماية العربية ، والسعي الى استقرارها ، ففزعوا الى ضبطها بالقوانين المستقراة من كلام العرب(٥٩) . ولما كان شيوع اللحن المتمثل في ضعف قدرة الناطقين بالعربية على ضبط أواخر الكلم هو الذي دعاهم الى وضع علم النحو(٦٠) ، رأيناهم يسارعون إلى حصر مجاري أواخر الكلم في ثنايا التراكيب المختلفة ، ولم يكتفوا بحصر هذه المجاري ، بل عمدوا الى استقراء أنواعها ، ومعرفة ما هومتغير منها وما هو ثابت . وقد هداهم منهجهم الوصفي القائم على التتبع والاستقصاء الى أن الكلم العربي يأتي في ثنايا التراكيب على نمطين : نمط ثابت آخرُه لايتغير وإن تغيرت وظيفته في

---

(٥٣) ليس في كلام العرب لابن خالويه ٧٠ ، والمسائل العسكريات٧٣ ، وخزانة الأدب ١ / ١٤ .
(٥٤) كتاب الأصول في النحو ٢ / ٢٧٥ ، وشرح المفصل ١ / ٢٥ .
(٥٥) ليس في كلام العرب ٧٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٣ .
(٥٦) التسهيل ٣٤ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٩٩ .
(٥٧) شرح الكافية للرضي ١ / ١٣ .
(٥٨) المقرب لابن عصفور ١ / ٦٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٨٥ .
(٥٩) أنظر مقدمة ابن خلدون ٥٤٧ .
(٦٠) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغ وي / ٥ ، وانظر إنباه الرواة النحاة للقفطي ١ / ٤ ـ ٦ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي / ١١ ، ٢١ .

التركيب ، ونمط آخر يتغير أخِره بتغيُّر وظيفته في التركيب . وسموا الأول ، مبنيّاً ، والثاني : مُعْرَباً . ثم عمدوا الى معرفة هذا التغيُّر والثبوت وأنواع كل منهما ، وبنوا مقدمات كتبهم على الكشف عن هذه المسألة . وكان سيبويه في مقدمة النحاة الذين قاموا بهذا الاستقراء ، فوضع باباً في مقدمة سِفره العظيم ، تناول فيه مجاري أواخر الكلم ، فقال : « هذا باب مجاري أواخر الكلم العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار ، على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف(٦١) ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك ثمانية مجارٍ لافرق بين مايدخله ضرب من هذه الاربعة لما يُحدِثُ فيه العامل ، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف(٦٢) بناء لايزول عنه »(٦٣) .

ونفهم مما أورده سيبويه في هذا الباب أن للاعراب أربعَ حالات ، هي : الرفع والنصب والجر والجزم ، وأن للبناء أربع حالات أيضاً ، هي : الضم والفتح والسكون والكسر . وهذه الحقيقة النحوية هي حصيلة استقراء عام للكلم العربي في التراكيب المختلفة ، وهي حقيقة ثابتة مستقرة لم يطرأ عليها أيُّ تغيير ، ولم يستطع أحد من العلماء الذين جاؤوا بعد سيبويه أن يستدرك على ذلك شيئاً .

ولقد كانت البحوث المتصلة بالاعراب والبناء مدار الدراسة في كتب النحاة ، وعليها تمَّ بناء أبواب الكتب النحوية المختلفة ، وكان للاستقراء أكبر الأثر في استخلاص النتائج التي توصلوا اليها فيما يتعلق بهذه القضية النحوية ، فقد تتبعوا مواطن الإعراب والبناء ، وبينوا مايجيء من الكلم مُعْرَباً ، وما يجيء منه مبنياً .

ولما كان الثابت بالاستقراء ان الغالب في الأسماء هو الاعراب ، قام النحاة بحصر الأسماء المبنية ، فثبت عندهم أنها لاتعدو هذه الأنواع السبعة(٦٤) ، ١ ـ الضمائر ، ٢ ـ أسماء الاشارة ، ٣ ـ الأسماء الموصولة ، ٤ ـ أسماء الاستفهام ، ٥ ـ أسماء الشرط ، ٦ ـ أسماء الأفعال والأصوات ، ٧ ـ قسم من الظروف ، مثل : إذ ، وإذا ، وحيثُ ، وأمسِ وقطُّ ، وعَوْضُ .

---

(٦١) يعني بالوقف البناء على السكون .
٦٢) يعني بالحرف هنا الكلمة سواء كانت اسماً ام فعلاً أم حرفاً .
٦٣) الكتاب ١ / ٢ ـ ٣ .
٦٤) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣ ـ ١٢٦ وأوضح المسالك ١ / ٢٢ ـ ٢٤ .

وتبين لهم عن طريق الاستقراء أن بعضاً من فروع هذه الأنواع يأتي معرباً مثل صيغة التثنية في أسماء الاشارة(٦٥) والأسماء الموصولة(٦٦) . ومثل (أيّ) شرطية واستفهامية وموصولية(٦٧) إلاّ في حالة واحدة من حالات أيّ الموصولية . تكون فيها مبنية . وذلك اذا جاءت مضافة لفظاً . وحذف صدر صلتها(٦٨) . ومنه قوله تعالى (ثُمَّ لننْزِعَنَّ من كُلِ شيعةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ على الرَّحْمن عِتِيّاً(٦٩) بضم (أيّ) . وهي مفعول به للفعل « ننزع ») .

وهداهم الاستقراء الى أن بعض القبائل العربية تُجري بعض الأسماء المبنية عند عامة العرب مجرى الأسماء المعربة . فمثلاً الاسم الموصول (الذين) مبنيّ عند عامة العرب . إلاّ أن هُذَيْلاً دون سائر العرب تُعْربه إعرابَ جمع المذكر السالم(٧٠) . وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

نحن الذوّنَ صَبّحُوا الصَّباحا يومَ النُّخَيْل غارةً ملْحاحا(٧١)

وثبت عندهم بالاستقراء أيضاً أن قسماً من الأسماء المعربة قد يطرأ عليه طارىء فيُبنى . فاذا زال ذلك الطارىء أُعربَ(٧٢) . وسموا هذا النوع من البناء البناءَ العارض أو الطارىء(٧٣) . وقد تتبع النحاة هذا النوع من الأسماء . فحصروها في المنادى المفرد المعرفة . مثل يازيدُ . ويا رجلُ(٧٤) . والظروف المركبة نحو « صباحَ مساءَ » و« بَيْنَ بَيْنَ »(٧٥) . والإعداد المركبة من « أحد عشر » إلى « تسعة

---

(٦٥) أوضح المسالك لابن هشام ١ / ٢٣ وشرح الأشموني ١ / ٥٥ وهمع الهوامع ١ / ١٧ .
(٦٦) اوضح المسالك لابن هشام ١ / ٢٤ . وهمع الهوامع ١ / ٨٣ .
(٦٧) الكتاب ١ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨ . وشرح المفصل ٣/ ١٤٥ . و ٤ / ٢١ وهمع الهوامع ١ / ١٦ .
(٦٨) شرح الكافية لرضي ٢ / ٥٦ . الكتاب ١ / ٣٩٨ . وهمع الهوامع ١ / ٩١ .
(٦٩) مريم / ٦٩ وانظر خلاف الخليل ويونس وسيبويه في توجيه (اي) الكتاب ١ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨ . والأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ١٦ ـ ١٧ وكتاب أسرار العربية لأبي البركات الانباري ٣٨٣ .
(٧٠) شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠ وهمع الهوامع ١ / ٨٣ .
(٧١) همع الهوامع ١ / ٨٣ . وانظر الدرر اللوامع شرح شواهد همع الهوامع ١ / ٣٦ . ونسبه لأبي حرب الأعلم . وقيل لليلى الاخيلية . وخزانة الأدب ٢ / ٥٠٦ ونسبة البغدادي لأبي حرب الأعلم وهو شاعر جاهلي .
(٧٢) كتاب شرح المقتصد ١ / ١٥١ .
(٧٣) الجمل لعبد القاهر الجرجاني ١١ . والمرتجل ١٠٦ ـ ١٠٧ .
(٧٤) أسرار العربية ٢٢٦ . والمقتصد في شرح الايضاح ١ / ١٢٧ .
(٧٥) شرح المفصل ٣ / ١١٨ .

عشر)(٧٦) عدا صيغة « اثني عشر » فإنها معربة(٧٧) والظروف المقطوعة عن الاضافة. مثل : « قبلُ وبعدُ » . وعلى هذا جاء قوله تعالى : (لِلّهِ الأمْرُ من قَبْلُ ومن بَعْدُ)(٧٨) . وبعض الأسماء المبهمة المقطوعة عن الإضافة . مثل « غير وحَسْب »(٧٩) . والأحوال المركبة . نحو : « شَذَرَ مَذر » و « بَيْتَ بَيْتَ » . في مثل قولنا : « تفرَّقوا شَذَرَ مَذَر » . و « هو جاري بَيْتَ بيتَ »(٨٠) . واسم (لا النافية للجنس في مثل قولنا : لارجل في الدار »(٨١) .

وثبت عندهم بالتتبع والاستقراء أيضاً أن بعض الأسماء المعربة إذا أضيف الى الجملة جاز فيه البناء والإعراب . مثل « يوم . وحين » . وعلى هذا جاء قول الشاعر :

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصّبا فقلتُ : ألّما أصْحُ والشَّيبُ وازعُ(٨٢)

فقد جاءت الرواية بفتح نون (حين) على البناء . وبجرها على الإعراب الذي هو الأصل فيها(٨٣) .

واستقروا الأسماء المعربة . فتبين لهم أن قسماً منها يقبل التنوين . اذا كان مجرداً من (أل) والإضافة . ويجر بالكسرة سواء أكان مضافاً أو محلى بأل . ام كان مجرداً من (أل) والإضافة . وأن قسماً أخر لايقبل التنوين في اختيار الكلام . ولايُجرّ بالكسرة . مالم يكن مضافاً . أو محلى بأل(٨٤) . وسمّوا القسم الأول : المنصرف . وسموا القسم الثاني : الممنوع من الصرف(٨٥) .

---

(٧٦) شرح الكافية ٢ / ٨٧ .
(٧٧) شرح المفصل ٤ / ١١٧ وشرح الكافية ٢ / ٨٨ شرح الجمل ٢ / ٣٣ .
(٧٨) الروم / ٤ وانظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٢ .
(٧٩) شرح الكافية ١ / ٢٩٢ . ٢ / ١٠٢ ـ ١٠٣ .
(٨٠) همع الهوامع ١ / ٢٤٩ .
(٨١) الكتاب ١ / ٣٤٥ وشرح المقدمة ١ / ٢٧٧ . شرح الجمل ٢ / ٩٤ .
(٨٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٤ / ٩١ والبيت للنابغة الذبياني انظر الكتاب ١ / ٣٦٩ وهمع الهوامع ١ / ٤١٨ شرح الكافية ٢ / ١٠٦ ـ ١٠٧ .
(٨٣) الدر اللوامع ١ / ١٨٧ .
(٨٤) أسرار العربية ٣١٣ . شرح الجمل ٢ / ٢٠٥ الفوائد الضيائية ١ / ٢٥٠ .
(٨٥) شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٠٧ شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢١ .

وتبين لهم عن طريق الاستقراء أنّ الغالب في الاسماءالصرف . فقرروا أن الأصل في الأسماء هوالصرف(٨٦) . ثّم طفقوا يتتبعون الأسماء الممنوعة من الصرف . فوضعوا لها ضوابط استقروها من كلام العرب . واستطاعوا أن يحصروا أسباب المنع من الصرف . وسموا كل سبب علة . واجتمعت عندهم تسع علل . وهي : ١ ـ تعريف العلمية . ٢ ـ التأنيث . ٣ ـ وزن الفعل . ٤ ـ العدل . ٥ ـ العجمة . ٦ ـ التركيب المزجي . ٧ ـ زيادة الألف والنون . ٨ ـ الوصفية . ٩ ـ صيغة منتهى الجموع(٨٧) .

وثبت عندهم بالتتبع والاستقصاء أن الاسم لايمنع من الصرف الا اذا كانت فيه علتان من هذه العلل التسع . أو فيه علة واحدة تقوم مقام علتين . وحددوا العلة التي تقوم مقام علتين . بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة . وبصيغة منتهى الجموع(٨٨) . أما في غير هاتين الحالتين . فلا يمنع الاسم من الصرف إلاّ اذا اجتمعت فيه علتان من العلل التسع المذكورة . فمثلاً تعريف العلمية وحدهُ لايمنع الاسم من الصرف إلاّ اذا انضمت اليه علة أخرى . مثل : التأنيث . أو وزن الفعل . أوالعدل . أو العجمة . أو التركيب المزجي . أوزيادة الألف والنون(٨٩) . ولهذا صرف مثل « محمد ،وزيد . وخالد . وسعيد » ومنع من الصرف مثل : « فاطمة . وأحمد . وعمر . وا براهيم . ومعديكرب . وعثمان » .

وعلى هُديً من هذا الاستقراء الذي أجروه في الأسماء . قسموها ثلاثة أقسام . وهي :

١ ـ أسماء معربة منصرفة . وسموا الاسم الذي يقع ضمن هذا النوع بـ (المتمكن الأمكن) . وقد ثبت عندهم بالاستقراء أن هذا النوع يضم الجمهرة الكبيرة من الأسماء . لهذا لم يقوموا بحصره أو إحصائه . وجعلوا له المرتبة الأولى بين الأسماء .

٢ ـ أسماء معربة غير منصرفة . وسموا هذا النوع بـ (المتمكن غير الأمكن) . وجعلوا له المرتبة الثانية بين الأسماء . ولما كان هذا النوع من الأسماء يقع

---

(٨٦) أسرار العربية ٣٠٨ وشرح الكافية ١ / ٦١ . والفوائد الضياعية ١ / ٢٥٠ .
(٨٧) المقتصد ٢ / ٩٦٣ .
(٨٨) الفوائد الضيائية للجامي ١ / ٢٠٨ . و ٢١٣ واسرار العربية ٣١١ ـ ٣١٢ .
(٨٩) شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٠٧ .

تحت الحصر ، قام النحاة بوضع ضوابط له ، استقروها من كلام العرب ، يستطيع أيّ ناطق بالعربية أن يُلِمّ بها ، ويجعلها مقياساً يضبط به هذا النوع ، وعقدوا لذلك باب الممنوع من الصرف ، أبانوا فيه أسباب المنع من الصرف ، وجاؤوا بأحكام استقرائية في غاية الصدق والسّداد .

٣ ـ أسماء مبنية ، لايدخلها الإعراب ، ولا التنوين ، وسّموا هذا النوع بـ (غير المتمكن)(٩٠) ، ويأتي هذا النمط من الأسماء في المرتبة الثالثة ، لأن نسبته في الأسماء قليلة ، اذا ما قيست بالأسماء المعربة ، المنصرفة وغير المنصرفة ، ولهذا قام النحاة بحصر هذا النوع ، وعقدوا له (باب المبني) ، وحصروا فيه أنواع الأسماء المبنية وأحوال بنائها .

إنّ جميع هذه الأحكام التي تتصل بالأسماء المعربة المنصرفة وغير المنصرفة ، وبالأسماء المبنية سواء أكان بناؤها لازماً أم عارضاً ، واجباً أم جائزاً ، قد توصل اليها النحاة عن طريق الاستقراء ، بعيداً عن التأثر بالفلسفة أو المنطق أو العلوم الكلامية الأخرى . وقد جاءت أحكام هذه الأبواب في غاية السداد ، ولم يستطع أحد من الباحثين المحدثين أن يستدرك عليها شيئاً .

وتَتَبّعَ النحاة مواضع الاسم في الكلام ، فحصروا المواضع التي يرفع فيها ، والمواضع التي ينصب فيها أو يجرّ . وعقدوا لذلك مُختلف الأبواب النحوية .. مثل : باب المبتدأ والخبر ، ونواسح الابتداء ، والفاعل ونائب الفاعل ، وأبواب المنصوبات مثل : المفعولات الخمسة ، وباب الاستثناء ، والحال ، والتمييز ، والنداء ، والاستغاثة والندبة ، والاختصاص والتحذير والإغراء ، ثم عرجوا الى مجرورات الأسماء ، فحصروها في باب الجر بالحروف والجر بالإضافة . ووجدوا أن قسماً من الأسماء يكون تابعاً لغيره في إعرابه ، فعقدوا لذلك باب التوابع . وكان رائدهم في ذلك كله الاستقراء ، وتتبع كلام العرب في مَظَانّه المختلفة من قرآن وأحاديث نبوية وأمثال وحكم وشعر ونثر .

وقاموا باستقراء الأفعال ، أنواعها ، وأحوالها ، فثبت عندهم أنها تأتي في العربية على ثلاث صيغ ، ومثلوا لهذه الصيغ بـ (فعل) (يفعل) (افعل) ، وسموا الأولى (الفعل الماضي) ، والثانية (الفعل المضارع ، أو فعل الحال والاستقبال) والثالثة

---

(٩٠) المقتصد ١ / ١١٣ ـ ١١٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٦ ـ ٥٧ ، أوضح المسالك ١ / ٢٢ ، الكتاب ١ / ٣ .

(فعل الأمر)(٩١) . ووجدوا أن الجمهرة الكبيرة من الأفعال يجري تصرفها على هذه الأمثلة الثلاثة . فلم يقوموا بحصرها . وسموها الأفعال المتصرفة(٩٢) . ووجدوا أن قسماً من هذه الافعال المتصرفة لاتتصرف تصرفاً تاماً . بل يأتي تصرفها ناقصاً . فقاموا بحصرها . مثل : مازال . ولا زال . وما برح وما يبرح . وما انفك وما ينفك وما فتىء وما يفتأ . ووجدوا أن هناك نوعاً ثالثاً من الأفعال يلزم صيغة واحدة . وسموا هذا النوع بالأفعال الجامدة . وقاموا بحصرها . أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : بئس ونعم وحبذا . وعسى . وفعلي التعجب « ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ » . وقولهم : تبارك الله . وما ينبغي لك أن تفعل كذا . وتعَلّمْ . بمعنى اعلم . وهَلُمّ في لغة بني تَميم(٩٣) .

وقاموا باستقراء الأفعال من حيث الاعراب والبناء . فتبين لهم أن قسماً منها معرب . وقسماً منها مبني . فالماضي مبني بالاتفاق . والمضارع معرب بالاتفاق ايضاً . أما الأمر فقد اختلفوا فيه . فذهب البصريون الى أنه مبنّي . وذهب الكوفيون إلى أنه معرب(٩٤) . ولا أريد أن اعرض لخلافهم هذا . لأن أدلتهم فيه لاتنحصر بالاستقراء فقط . وسأقف عندما اتفقوا عليه في باب المعرب من الأفعال . وهو : المضارع . واعرابه ثابت بالاستقراء . لأن أخره يتغير بتغير العوامل المؤثرة فيه . فيأتي مرفوعاً . نحو : هو يضربُ . ومنصوباً . نحو : لن يَضْربَ . ومجزوماً . نحو : لم يضربْ . فنجعل له ثلاثة أوجه من الاختلاف . كما كان ذلك في الأسماء المعرفة . نحو : جاءني زيدٌ . ورأيت زيداً . ومررت بزيدٍ(٩٥) .

والنحاة كلهم مجمعون على إعراب الفصل المضارع(٩٦) . على اختلاف مذاهبهم وأصْقاعهم وعصورهم . الا أن باحثاً معاصراً ذهب مذهباً خالف فيه إجماع النحاة .

---

(٩١) أسرار العربية ٣١٥ . و ٢٤ ــ ٢٥ .
(٩٢) شرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٠٥ وهمع الهوامع ٢ / ٨٣ .
(٩٣) همع الهوامع ٢ / ٨٣ ــ ٨٤ . المقتصد ١ / ٣٥٥ .
(٩٤) الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٢٤ وأسرار العربية . ومسائل خلافية في النحو للعكبري ١٢٤ .
(٩٥) المقتصد ١ / ١٠٨ .
(٩٦) في النحو العربي نقد وتوجيه . للدكتور مهدي المخزومي ١٢٩ .

المستند إلى الاستقراء ، فحكم على المضارع بأنه مبني . وحصر الإعراب بالأسماء فقال : « أما المعرب ، فهو الاسم ، وأمّا المبنيّ ، فهو الفعل بجميع أقسامه »(٩٧) .

وقد شبه هذا الباحث تَغَيّرَ حركات أخر الفعل المضارع بتغير حركات آخر الماضي ، فقال : « وأكبر الظن أن اختلاف أواخر الأفعال المضارعة ... لايعني إعرابه ، لأن هذه الأوجه المختلفة إنما جاءت لتشير الى معانٍ غير إعرابية تعاقبت عليه ، وتعاقبُ الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي ، فانه يفتح آخره ، نحو : كتب ، ويضم نحو : كتبوا ، ويسكن نحو : كتبْتُ ، ولم يقل أحد من النحاة إنه معرب ، وكتعاقبها في (حيث) وأشباهها ، وحيث هذه تبنى على الضم والفتح والكسر ، وقد رويت الأوجه الثلاثة كلها ، رواها الكسائي وغيره ، ولم يقل أحد إنها معربة(٩٨) .

وأعتقد أن قياس تغير حركات آخر الفعل المضارع على تغير حركات آخر الماضي ، وآخر الظرف (حيثُ) أمر بعيد ، فتغير آخر الظرف (حيث) لايمكن أن يقاس على تغير آخر الفعل المضارع ، فحيث ظرف مبني على الضم هذا هو الذي عليه أكثر كلام العرب ، وقد وردت في القرآن الكريم مبنية على الضم في المواضع التي وردت فيها كلها(٩٩) ، ولم ترد فيها أيّ قراءة بالفتح ، ولكن وردت قراءة واحدة بالكسر ، وذلك في قوله تعالى : (سَنَسْتَدْرِجُهُم من حيثُ لايَعْلَمُونَ)(١٠٠) . وقد أجمع النحاة على أنّ فتح (حيث) وكسرها ، مسألة تتصل باختلاف لغات العرب ، قال السيوطيّ : « من الظروف المبنية حيث ... وبُنيت على الضم ... ومن العرب من بناها على الفتح طلباً للتخفيف ، ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين »(١٠١) .

فتغير آخر (حيث) إذن مرتبط باختلاف لغات العرب ، فالقبيلة التي تضمها غير القبيلة التي تكسرها أو تفتحها ، والقبيلة التي تفتحها غير القبيلة التي تكسرها او تضمها ، أما تغير آخر المضارع بتغير العوامل الداخلة عليه ، فأمر تشترك فيه

---

(٩٧) في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي المخزومي ٧٩ ، وانظر بحثي الموسوم بـ الفعل المضارع صيغة واعرابه ، المنشور في مجلة آداب المستنصرية الجزء الأول سنة ٩٧٥ ــ ٩٧٦ ص ١٥٢ ــ ١٥٣ .

(٩٨) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ١٣٣ .

(٩٩) المعجم المفهرس ٢٢١ ــ ٢٢٢ ، وانظر بحثي الموسوم بـ (الفعل المضارع صيغة واعرابه المنشور في مجلة آداب المستنصرية العدد الأول سنة ٧٥ ــ ٧٦ ص ١٤٨ ــ ١٦٣ .

(١٠٠) القلم / ٤٤ ، وانظر همع الهوامع ١ / ٢١٢ ، والمقتصد ١ / ١٣٥ .

(١٠١) همع الهوامع ١ / ٢١٢ .

عامة العرب ، وليس لغة خاصة بقوم منهم . وعلى هذا يسقط حمل تغير آخر الفعل المضارع على تغير آخر (حيث) .

أمّا قياس تغير حركات آخر الفعل المضارع على تغير حركات آخر الماضي ، فأمر في غاية البعد أيضاً ؛ وذلك لأن تغير آخره مرتبط بأمور صوتية . فاتصاله مثلاً بواو الجماعة أوجب له الضم ، لينسجم آخره مع الواو(١٠٢) . ولئلا يحدث نفور صوتيّ يؤدي الى الثقل في النطق (١٠٣) . فمثلاً الفعل الماضي (كتب) مفتوح الآخر . فاذا اتصلت به واو الجماعة ، أصبح (كتبوا) بضم آخره ، وهو الباء . ولو لم يحرك آخره بالضم لحدث تنافر في الأصوات . وهذا التنافر يؤدي الى الثقل ، والعربُ تَفِرُّ من الثقل . أمّا تَسكينه مع (تاء) الفاعل ، ونون النسوة ، في « كتبْتُ ، وكتبْن » ، فهو أمر يتصل بالأصوات لا بالاعراب . ولهذا لم يقل أحد من النحاة بإعرابه . وقد تنبهوا الى سبب هذا التغير ، وهو الفرار من توالي الأمثال وتعاقب الحركات(١٠٤) . فلو بقي الفعل (كتب) المتصل بتاء الفاعل أو نون النسوة مفتوح الآخر ، لتعاقبت فيه أربع حركات ، والنطق بهذه الحركات الأربع المتوالية يسبب ثقلاً ، ولهذا فرت العرب مِنهُ ، فسكَّنَتْ آخر الفعل .

ويتضح لنا مما ذكرنا أن هناك فرقاً كبيراً بين تغيّر آخر الفعل الماضي وتغيّر آخر الفعل المضارع . فالأول سببه اتصال آخر الماضي بلواحق يقتضي الانسجام الصوتي وطلب الخفة أن يحدث ذلك التغيير . أما تغيّر آخر المضارع ، فليس سببه اتصاله بلواحق معينة ، وانما سببه كون المضارع مسبوقاً بأدوات معينة ، ثبت بالاستقراء أن دخولها عليه يوجب هذا التغيير(١٠٥) . ولو رجعنا إلى حدّ النحاة للاعراب ، لوجدناه ينطبق تمام الانطباق على ما يطرأ على آخر المضارع من تغيير . قال النحاة : « الإعراب لغةً : البيان ، واصطلاحاً : تغيير في أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها »(١٠٦) .

---

(١٠٢) أوضح المسالك ١ / ٢٧ ، وشرح الأشموني ١ / ٥٨.

(١٠٣) انظر (الفعل المضارع صيغة واعرابه) مجلة آداب المستنصرية العدد الاول سنة ٧٥ ـ ٧٦ ص ١٥٥ .

(١٠٤) الأشموني ١ / ٥٨ ، واوضح المسالك ١ / ٢٧ ، والاشباه والنظائر ١ / ١٨ .

(١٠٥) الفعل المضارع صيغه واعرابه ١٥٥ .

(١٠٦) الفوائد الضيائية ١ / ١٩٠ ، واسرار العربية ١٩ وشرح الأشموني ١ / ٤٨ المقتصد ١ / ٩٨ و ١ / ١٢٠ ، ومسائل خلافية في النحو ١١٠ ، والأشباه والنظائر ١ / ٧٣ .

وحكم النحاة على الفعل المضارع بأنه معرب ، حكم قائم على الاستقراء والتتبع ، ويُعدّ هذا الحكم من المبادىء النحوية الأولية التي ترسخت في أذهان الدارسين منذ نشأة الدرس النحوي إلى يومنا هذا . ولا أرى أية فائدة في نقض مثل هذا الحكم ، باسم تيسير النحو أو تجديده . أو باسم أيّ شعار آخر . لأن هذا يؤدي الى اضطراب التعليم ، وزعزعة ثقة الدارسين في كثير من الاحكام النحوية المستقرة في أذهانهم .

وبعد أن ثبت عند النحاة أن المضارع معرب راحوا يتتبعون أوجه إعرابه . ومواضع تلك الأوجه . فتبين لهم عن طريق الاستقراء أنه يأتي في الكلام مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً . وتوصلوا الى أنه إنما ينصب اذا سبقته أدوات سموها أدوات نصب المضارع . ويجزم اذا سبقته أدوات سموها الجوازم . ويرفع اذا لم يسبق بأي من أدوات النصب أو الجزم(١٠٧) .

والاحكام المتصلة باعراب المضارع أحكام استقرائية قائمة على التتبع المحض . وليس فيها أيُّ خلل . إلاّ أن باحثاً معاصراً أراد أن يهدم هذا الاستقراء الوصفي . القائم على تتبع مواقع الفعل المضارع في كلام العرب . ومعرفة عوامل تغير آخره في تلكم المواقع . فجاء هذا الباحث برأي جديد خالف فيه إجماع النحاة البصريين والكوفيين فيما يتعلق بإعراب الفعل المضارع . فذهب الى أن المضارع لاينصب بأدوات النصب . ولا يجزم بأدوات الجزم . إذ ليس للأدوات في الكلام ما ينسب اليها من عمل أو تأثير(١٠٨) وفسر نصب المضارع وجزمه ورفعه بأنه أثر من آثار تغير دلالته الزمنية . ويتلخص مذهبه هذا في أن المضارع يرفع إذا دلَّ على الحال . وينصب اذا امتحض للاستقبال . ويجزم اذا صرف للماضي . وهذا واضح في صريح قوله الذي جاء فيه أن : « يفعل وما على مثاله يرفع اذا تجرد مما يدل على الماضي أو المستقبل ... وينصب اذا اقترن به ما يخلص به للمستقبل ... ويجزم اذا سبقه ما يخلص به للماضي »(١٠٩) . وقال عند حديثه عن الأفعال الخمسة : « واذا لحقت يفعل علامة التثنية . نحو : يفعلان أو تفعلان . أو علامة الجمع . نحو : يفعلون وتفعلون . أو ياء المخاطبة . نحو تفعلين . فان كان للحاضر ثبتت النون . نحو : الرجلان يذهبان، والبنتان تذهبان، وانتم تذهبون، وأنت تذهبين، وإن كان للماضي أو المستقبل حذفت النون . نحو : لم يذهبا . ولم تسافرا . ولم يرجعوا . ولم تحضري

---

(١٠٧) شرح قطر الندى وبل الصدى ٧٨ .
(١٠٨) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٥ .
(١٠٩) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٥ .

« للماضي » ونحو : لن يذهبا ، ولن تذهبا ، ولن يذهبوا ، أو تذهبوا ، ولن تذهبي « للمستقبل »(١١٠) .

والذي دعا هذا الباحث الفاضل إلى هذا القول هو أنه وجد النحاة القدامى قد نصوا على أن أدوات نصب المضارع تصرف المضارع للاستقبال(١١١) . وأنهم نصوا أيضاً على أن بعضاً من هذه الأدوات لاينتصب المضارع بعدها إلا اذا كان ممتحضاً للاستقبال ، وخصّوا بهذا الشرط كُلّاً من (حتى) ، و (إذن)(١١٢) ، ووجد كذلك أن النحاة قد قرروا أن المضارع الموضوع للحال أو الاستقبال ، ينقلب معناه فيصير دالاً على المضي اذا دخلت عليه أداتا الجزم (لم) و (لمّا)(١١٣) . فأراد أن يعمم ذلك على تغير أحوال أخر المضارع ، فيربط هذا التغير باختلاف دلالته الزمنية . وغرضه من ذلك أن يهدم نظرية العامل التي بنى النحاة القدامى دراساتهم النحوية عليها .

إن الناظر الى هذا الرأي لأول وهلة دونما فحص ربما أعجبه ، ووجد فيه تفسيراً جديداً لإعراب المضارع ، إلاّ أن من يقلب النظر فيه ويستقري وظائف الأدوات التي تدخل على الفعل المضارع يجد أن هذا الرأي بعيداً عن الصواب . ويكتنفه التناقض(١١٤) .

إن قواعد اللغة لا توضع بالاستقراء الناقص ، وإن أيّة قاعدة نحوية لايمكن أن يركن اليها ما لم تكن شاملة لجميع الجزئيات التي تندرج تحتها تلك القاعدة ، وإن الحكم الفاصل في إقرار أيّ رأي في النحو إنما هو الاستقراء . فكلما كان الرأي موافقاً للاستقراء كان مقبولاً . وكلما كان الرأي بعيداً عن الاستقراء كان مرفوضاً ومردوداً .

ولو كان استقراء هذا الباحث صحيحاً لوجب أن تتقرر ثلاث قواعد ، تنحصر فيها أوضاع اعراب المضارع ، وهي :

---

(١١٠) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٦ ــ ٢٧ .
(١١١) أسرار العربية ٣٢٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٨ .
(١١٢) أوضح المسالك ٣ / ١٧١ .
(١١٣) الكتاب ١ / ٦٨ ، ٤٤٨ ، وكتاب الأصول في النحو ٢ / ١٦٢ وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٦٢ .
(١١٤) انظر البحث الموسوم بـ (الفعل المضارع صيغة واعرابه لكاتب البحث والمنشور في مجلة آداب المستنصرية العدد الأول سنة ٩٧٥ ــ ٩٧٦ ص ١٤٨ ــ ١٦٤ .

١ ـ لا يرتفع المضارع إلا إذا دلّ على الحال. ويبني على هذا الامر ان كل فعل مضارع مرفوع فدلالته الزمنية منحصرة بالحال.
٢ ـ لاينصب المضارع الاّ إذا دلّ على الاستقبال. وينبني على هذا الأمر أنَّ كُلَّ فعل مضارع دالّ على الاستقبال يجب ان ينصب.
٣ ـ لايجزم المضارع إلاّ اذا دلّ على المضي. وينبني على هذا الأمر أن كل فعل مضارع مجزوم يكون منصرفاً للمضي.

ولَعَلّي لا أعدو الحقيقة اذا قلت: إن استقراء أحوال الفعل المضارع. وموازنته بدلالته الزمنية في ضوء القواعد الثلاث المذكورة آنفاً يجعلنا نقرر أنّ ما أصّله لايرسم صورة صادقة لارتباط تغير آخر الفعل المضارع بتغير دلالته الزمنية.

لقد مثّلَ هذا الباحث الفاضل لارتفاع الفعل المضارع بقولهم: «الرجلان يذهبان. والبنتان تذهبان. وأنتم تذهبون. وأنت تذهبين»(١١٥). وليس في هذه الأمثلة دليل قاطع على أنّ الفعل المضارع هنا للحاضر فقط. بل هو محتمل للحاضر والمستقبل. لأن المضارع اذا تجرد مما يحدد زمنه كان محتملاً للحال والاستقبال. وان كان الحال فيه هو الراجح(١١٦). ولا ينصرف للحال إلاّ بقرينة. كأن يكون مقترناً بالظرف الآن. وما في معناه. كالحين. والساعة. أو كان منفياً بـ (ليس). أو (ما). لأن هذين اللفظين موضوعان لنفي الحال(١١٧).

والأمثلة التي أوردها الباحث الفاضل ليستدل بها على أن المضارع ارتفع لدلالته على الحال. ليس فيها أيّ قرينة تصرف الفعل الى الحال. والفعل فيها يحتمل الحال والاستقبال. والدليل اذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال. وعلى هدي من هذا نستطيع أن نقرر بكل اطمئنان: أن ارتفاع المضارع لايرتبط بدلالته على الحال. ومما يقوي رأينا هذا ويعززه أننا نجد المضارع مرفوعاً وهو دالٌ على غير الحال. كأن يكون دالاً على الاستقبال أو المضي. ودليلنا في ذلك الاستقراء. فقد ثبت باجماع الكوفيين والبصريين. والمتقدمين والمتأخرين. أن حرفي التنفيس (السين) و (سوف) تمحضان المضارع للاستقبال. لأنهما موضوعان لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال. والفعل المضارع معهما مرفوع باجماع

---

(١١٥) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٦.
(١١٦) همع الهوامع ١ / ٧.
(١١٧) همع الهوامع ١ / ٨.
(١١٨) همع الهوامع ١ / ٨.

العرب والنحاة . فلو كان المضارع مرتبطاً بدلالته على الحال لتغيرت حركة آخره بتغير دلالته الزمنية . وذلك بتمحضه للاستقبال دون الحال .

وربَما جاء المضارع دالاً على المضي . ولكنه يبقى مرفوعاً . وذلك إذا دخلت عليه (قد) التي تفيد التحقيق . قال سيبويه : « وقد تقع (نفعل) في موضع (فعلنا) في بعض المواضع »(١١٩) . ومثّلَ لذلك بقول الشاعر :

ولقد أمرّ على اللئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَتَ قلتُ : لا يَعْنِيني(١٣٠)

وفي القرآن الكريم شواهد كثيرة على ذلك منها قوله تعالى : (قد نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ في السَّماءِ)(١٣١) . وقوله تعالى : (قد يَعْلَمُ ما أنتم عليه)(١٣٢) . قال القُرْطُبِي : « ويعلم هنا بمعنى علم »(١٣٣) . ومثل ذلك قوله تعالى : (قد نعلَمُ أنّه لَيَحزُنُكَ الّذي يقُوُلِون)(١٣٤) : قال العُكْبري : « قوله تعالى : (قد نعلم) أي : قد علمنا . فالمستقبل بمعنى الماضي »(١٣٥) . والفعل المضارع في هذه المواضع كلها مرفوع . وهو منصرف للماضي . ومن هنا نقرر أنّ رفعه لاعلاقة له بالدلالة الزمنية . فقد يُرفع وهو دال على الحال . كما يُرفع وهو دالّ على غير الحال من مضيً أو استقبال .

وأمّا ربط نصب المضارع بتمحضه للدلالة على الاستقبال . فامر في غاية الوهن والخطأ . وقد مرّ بنا الحديث عن رفعه . وهو دالٌ على الاستقبال . وذلك عند اتصاله بحر في التنفيس (السين) و (سوف) . وهذا وحدهُ كافٍ لنقض ما أصّله الباحث الفاضل . فضلاً عن أننا نجد المضارع خالصاً للاستقبال وهو مجزوم . وذلك اذا دخلت عليه (لام) الطلب . أو (لا) الناهية . أو أدوات الشرط الجازمة . والنحاة مجمعون على أنّ هذه الأدوات تصرف المضارع للاستقبال(١٣٦) : ولم نجد أحداً من العرب قد نصب المضارع بعدها .

---

(١١٩) الكتاب ١/ ٤١٦ .
(١٣٠) الكتاب ١/ ٤١٦ .
(١٣١) البقرة / ١٤٤ . وانظر املاء ما منّ به الرحمن للعكبري ١/ ٦٧ . وروح المعاني للألوسي ٢ / ٨ .
(١٣٢) النور / ٦٤ .
(١٣٣) الجامع لاحكام القرآن ١٢ / ٣٢٣ . والجنى الداني للمرادي ٢٧٠ .
(١٣٤) الانعام / ٣٣ .
(١٣٥) املاء ما منّ به الرحمن ١/ ٢٤٠ .
(١٣٦) التسهيل ٥ . وهمع الهوامع ١/ ٨ .

وأمّا جعله جزم المضارع مرتبطاً بانصرافه للمضي فهو منقوص أيضاً . وقد مر بنا أنه يصرف للمضي مع (قد) التحقيقية ، ولكنه يبقى مرفوعاً . وأنه يصرف للاستقبال مع كثير من الأدوات التي تجزمه مثل : (لام) الطلب و (لا) الناهية ، وأدوات الشرط ، فهو إذن قد يجزم اذا كان دالاً على المضي ، كما يجزم وهو دالٌ على الاستقبال . وقد يرفع وهو منصرف للمضي فجزمه ليس مرتبطاً بدلالته على المضي فقط .

ونخلص بعد هذا كله الى أنه لاعلاقة لإعراب المضارع بدلالته الزمنية . وأن استقراء النحاة لمواضع إعراب المضارع استقراء صحيح ، إذْ حكموا بأنه ينصب اذا سبق بأدوات معينة ، ويجزم اذا سبق بأدوات أخرى ، استقروها وأحصوها . ويرفع اذا لم يسبق بأيّ أداة من أدوات النصب أو الجزم .

ولا بد لي من أن اشير هنا إلى حقيقة يتجاهلها كثير من الباحثين المحدثين ، وهم يتحدثون عن نظرية العامل والمعمول في النحو العربي ، وهي أن النحاة القدامى الذين عولوا على مسألة العامل والمعمول في درسهم النحو ، قد تنبهوا إلى انّ هذه العوامل ، ومنها أدوات نصب المضارع وجزمه ، ليست هي التي تعمل ، فتنصب ، أو تجزم ، أو ترفع ، أو تجر ، وإنما المتكلم هو الذي يفعل ذلك ، وهذا ابن جنيّ المتوفي (سنة ٣٩٢)، وهو من رُوّاد تلك المدرسة يقول : « وإنما قال النحويونَ » « عامل لفظي »، و « عامل معنوي » ، ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فامّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هوللمتكلم نفسه لالشيء غيره ، وإنما قالوا : «لفظيٌّ » و « مُعنويٌّ » لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ. أو باشتمال المعنى على اللفظ »(١٢٧) .

ويتضح لنا من نص ابن جني أن غرضهم من التأكيد على مسألة العمل والعامل والمعمول إنما هو غرض تعليميّ محض(١٢٨) . ولا يقلل من قيمة هذا الغرض مبالغة النحاة المتأخرين في الاعتداد بتلك المسألة وتقعرهم فيها ، لأنّ أصل الفكرة سليم ،

---

(١٢٧) الخصائص ١ / ١٠٩ ــ ١١٠ ، ومفتاح العلوم ٢٠٥ .

(١٢٨) انظر مقدمة ابن خلدون ٥٤٦ .

وهو قائم على وضع أسس مدروسة مستقراة من كلام العرب ، يستطيع المتعلم أن يضبط بها أواخر الكلم في التراكيب المختلفة ، إذا ما وضحت في ذهنه العوامل اللفظية والمعنوية التي تؤثر في الاسماء والأفعال ، فتجلب لها حركات الإعراب المختلفة .

ولم يكتفِ النحاة باستقراء وظيفة الأسماء والأفعال في الكلام ، بل استقروا أيضاً الحروف ، فقاموا باحصائها ، ومعرفة معانيها ، ومواضع ورودها في الكلام ، وربما أفردوا لها كتباً خاصة ، كما فعل الرُمّاني المتوفّي سنة (٣٨٤ هـ) في كتابه الحروف ، والهروي المتوفي سنة (٤١٥ هـ) في كتابه (الأزهية) ، والمرادي المتوفي سنة (٧٤٩ هـ) في كتابه (الجنى الداني) .

ولا يخلو كتاب من كتب النحو من التعرض لهذه الحروف ، فقد تناولوها في أبواب شتى ، مثل باب العطف ، والاستفهام ، والجر ، وإعراب الفعل المضارع والنواسخ ، والنداء ، والعرض والتحضيض ، ونصوصهم في هذا الباب كثيرة ، فمثلاً لما عرضوا لحروف النفي وجدوا ان قسماً منها يدخل على الجمل الاسمية ، مثل : لات ، ولا النافية للجنس ، ولا المشبه بليس ، وقسماً آخر يدخل على الجمل الفعلية فقط ، مثل : لم ، ولمّا ، ولـن ، وأن قسماً ثالثاً يدخل على الجمل الاسمية والفعلية مثـل : مـا ، وإن ، ووجـدوا عـن طريـق الاسـتقراء أن حـروف النفـي التـي تدخل على الافعال لها ارتباط بالدلالة الزمنية للفعل ، ولعل سيبويه هو أول من أشار الى ذلك حيث قال : « لن أضربَ نفي لقوله : سأضرب ، كما أن : لاتضربْ ، نفي لقوله : اضربْ ، ولم أضرب نفي : لضربت »(١٢٩) . وقال في موضع آخر: «هذا باب الفعل، اذا قال: فعل، فأن نفيه لم يفعل، واذ قال: قد فعل، فان نفيه، لمّا يفعلْ، واذا قال : لقد فعل ، فأن نفيه : مافعل ، لأنه كأنه قال : والله لقد فعل ، فقال : والله مافعل ، واذا قال : هو يفعل ، أيْ : هو في حال فعل ، فإن نفيه : ما يفعل ، واذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعاً ، فنفيه : لا يفعل ، واذا قال : ليفعلنّ ، فنفيه : لا يفعل ، كأنه قـال : والله ليفعلنَّ ، فقلت : والله لا يفعلُ ، واذا قال : سوف يفعل ، فان نفيه لن يفعل »(١٣٠) .

---

(١٢٩) الكتاب ١ / ٦٨ .
(١٣٠) الكتاب ١ / ٣٦٠ .

وقد أحصى النحاة الحروف التي تنفي الفعل ، فوجدوا انها ستة أحرف ، هي : لم ، ولمّا ، وما ، وإن ، ولا ، ولن ؛ وتبيّن لهم ان هذه تنقسم ثلاثة أقسام ، أحدها : ينفي الماضي ، والثاني : ينفي الحال ، والثالث : ينفي الاستقبال . قال السيوطي المتوفي سنة (٩١١ هـ) : « حروف النفي ستة ، إثنان لنفي الماضي ، وهما : لم ، ولمّا ، وإثنان لنفي الحال ، وهما : إنْ وما ، وإثنان لنفي المستقبل ، وهما : لا ، ولن »(١٣١) .

وفي كتاب سيبويه وحده نصوص كثيرة تتصل بالحروف والادوات التي تقوم مقامها ، أضع بين يدي البحث نصين منها : أحدهما يتصل بقسم من الحروف المختصة بالافعال ، ويتصل الآخر بالفرق بين (إنْ) و (إذا) الشرطيتين . قال في الاول : « هذا باب الحروف التي لايليها إلاّ الفعل ... فمن تلك الحروف (قد) ، لايفصل بينها وبين الفعل بغيره ، وهو جواب لقوله : (أفَعَلَ ؟) كما كانت (ما فعل) ، جواباً لـ (هل فعل) ؟ ، إذا أخبرت أنه لم يقع ، ولمّا يفعل ، وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً ، فمن ثَمَّ أشبهت (قد) (لما) ، في أنها لايفصل بينها وبين الفعل . ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل ، لأنها بمنزلة السين ، التي في قولك : سيفعل ، وإنما تدخل هذه السين على الافعال ، وإنما هي إثبات لقوله : لن يفعل ، ... ومن تلك الحروف رُبّما ، ... جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة هيَّؤوها ليذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل الى : ربّ يقول ... فألحقوها ما ، ... ومثل ذلك : هلاّ ، ولا ، وألاّ ، ألزموهن (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض »(١٣٢) .

وقال في النص الثاني : « (إذا) تجيء وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمرّ البُسْرُ ، كان حسناً ، ولو قلت : آتيك إن احمرّ البُسْرُ ، كان قبيحاً . فإنْ أبداً مبهمةٌ »(١٣٣) وعلى هدي من نصّ سيبويه هكذا قرر النحاة أنّ (إذا) تأتي للأمر المقطوع به ، وأنّ (إنْ) تأتي للأمر المظنون والمتوقع(١٣٤) .

---

(١٣١) الاشباه والنظائر في النحو ٢ / ١١٥ ، وقد نقل السيوطي هذا النص عن الاندلسي (المتوفي سنة ٦٦١ هـ) صاحب شرح المفصل انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٢٥٠ .

(١٣٢) الكتاب ١ / ٤٥٨ ـ ٤٥٩ .

(١٣٣) الكتاب ١ / ٤٣٣ .

(١٣٤) المقتضب ٢ / ٥٦ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٢٥٦ .

وهناك أمر يتصل بالحروف شغل النحاة أنفسهم به كثيراً . وهو معرفة الأثر الاعرابي لهذه الحروف . فيما بعدها من أسماء وأفعال . فقد تتبعوا ذلك وجاؤوا باحكام نحوية سديدة قائمة على الاستقراء . فتبين لهم مثلاً أن الحروف تقسم قسمين . حروف عاملة . وحروف غير عاملة(١٣٥) . ووجدوا بالتتبع والاستقراء أن الحروف غير العاملة لاتختص بأحد القبيلين . الأسماء والأفعال . بل تكون مشتركة . فتدخل على كل منهما . فمثلاً حرف الاستفهام (هل يدخل على الافعال . نحو : هل أتى زيد ؟ . ويدخل على الاسماء . نحو : هل أخوك منطلق ؟ ولكنه لا يؤثر في أيّ منهما(١٣٧) .

ووجدوا بالاستقراء أن الحروف العاملة تكون مختصة بأحد النوعين : الأسماء والافعال . وأن الحروف التي تعمل في الاسماء لاتعمل في الأفعال . وأن الحروف التي تعمل في الافعال لاتعمل في الاسماء . فمثلاً حروف الجر عملها خاص بالاسماء . وهي لاتعمل في الافعال شيئاً . وحروف الجزم ينحصر عملها في الافعال وهي لاتعمل في الاسماء شيئاً . قال سيبويه : « واعلم أن حروف الجزم لاتجزم الا الافعال . ولا يكون الجزم إلاّ في هذه الا فعال المضارعة للأسماء . كما أن الجر لا يكون إلاّ في الأسماء . والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . فليس للاسم في الجزم نصيب . وليس للفعل في الجر نصيب »(١٣٨) .

واذا كان النحاة قد قرروا أنه لا يعمل من الحروف إلاّ الحروف المختصة فانهم لم يقصدوا أن كل حرف مختص يجب أن يكون عاملاً بالضرورة .لأنهم تنبهوا الى أنّ هناك حروفاً مختصة ولكنها لاتكون عاملة . فمثلاً أداة التعريف (أل) حرف مختص بالأسماء . ولكنه غير عـامل فيها شيئاً(١٣٩) . وأداة التحضيض (هَلا) حرف مختص بالافعال . ولكنه غير عامل فيها شيئاً(١٤٠) .

وما استقراه النحاة مما يتصل بالحروف عمل واسع ومتشعب . ولم يكن غرضي أن أعرض لذلك كلّه . بل كان غرضي هو أن التقط منه نماذج أضعها بين يدي الباحثين المعاصرين لأبين لهم أن النحاة قد أفادوا من المنهج الاستقرائي الوصفيّ إيّما إفادة، وأنهم أسدوا للعربية في ذلك فضلاً كبيراً. إذْ قدموا لنا دراسة قيمة . ستبقى مناراً لكل من يريد أن يفهم قوانين العربية وأحكامها .

---

(١٣٥) المرتجل في شرح الجمل ٢٤ . (١٣٦) كتاب الأصول في النحو ١ / ٥٩ .
(١٣٧) سر صناعة الاعراب ١ / ١٤٥ . والمرتجل ٢٤ . (١٣٨) الكتاب ١ / ٤٠٩ .
(١٣٩) كتاب الأصول في النحو ١ / ٦٠ . وسر صناعة الأعراب ١ / ١٤٥ .
(١٤٠) الكتاب ١ / ٤٥٩ .

واذا كان النحاة قد شغلوا أنفسهم باستقراء أحوال الكلم في التراكيب وما يطرأ علـى المفـردات من إعراب وبناء حتى سموا النحو : « إعراباً »(١٤١) . فان ذلك لم يحُلْ دون تتبعهم المعاني المختلفة التي تنتظمها التراكيب ، ولم يحل كذلك دون استقرائهم أساليب الكلام ، فجاءت كتبهم حافلة في دراسة موضوعات تتصل بتلك المعاني والاساليب ، مثل : الأمر والنهي ، والاثبات والنفي ، والاستفهام ، والخبر ، والطلب ، والدعاء ، والنداء والأستثناء ، والحصر ، والتوكيد ، والقسم ، والتحضيض ، والعرض ، والاغراء ، والتحذير ، والاختصاص ، والمدح ، والذم ، والتعجب ، والشرط ، والجزاء ، والحذف ، والذكر ، والتقديم والتأخير ، والايجاز ، والاتساع .

وأعتقد أن النحويين كانوا أسبق من علماء البلاغة في استقراء تلك المعاني الأساليب ، بل هم الذين مهدوا لهم سبيل ذلك . ولا أريد هنا أن أضع بين يدي البحث جميع ماقدمه النحاة في هذا الباب ، بل سأكتفي بعرض نماذج من ذلك ، أستقيها من كتاب سيبويه الذي يعد رائد هذا النوع من الدراسة .

فقد تحدث مثلاً عن التقديم والتاخير في باب الفاعل والمفعول به ، فذكر أن الأصل هو تقديم الفاعل ، نحو : قولك : ضرب عبد الله زيداً ، « وإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيداً عبدُ الله ، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً .. فمن ثم كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدماً ، وهو عربيّ جيد كثير ، كأنهم انما يقدمون الذي بيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم »(١٤٢) .

وفي باب الأمروالنهي ذكرأن هذين الاسلوبين إنما هما خاصان بالأفعال، وشبههما بالاستفهام ، الا أن صلة الأمر والنهي بالفعل أقوى من صلة حروف الاستفهام به ، فقال : : « الامر والنهي إنما هما للفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيها أن يُبدأ بالفعل قبل الاسم ، فكذا الأمر والنهي ، لأنهما لايقعان إلاّ بالفعل ، مظهراً أو مضمراً ، وهما أقوى في هذا من الاستفهام ، لأن حروف الاستفهام قد تستعمل وليس بعدها إلاّ الأسماء ، كقولك : أزيدٌ أخوك ، ومتى زيد منطلق ، وهل عمرو ظريف ، والأمر والنهي لايكونان إلاّ بفعل ، وذلك قولك : زيداً اضربه ، وعمراً أمرر به ، ... وقد يكون في الامر والنهي أن يبنى الفعل على

---

(١٤١) الايضاح في علل النحو الزجاجي ٩١ .

(١٤٢) الكتاب ١ / ١٤ ـ ١٥ .

الاسم . وذلك قولك : عبدُ الله اضربْه . ابتدأت عبدالله . ورفعته بالابتداء . ونبهت المخاطب له ليعرفه باسمه . ثم بنيت الفعل عليه . كما فعلت ذلك في الخبر »(١٤٣)

وتحدث سيبويه عن الدعاء فقال : « واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي . وانما قيل دعاء . لأنه استعظم أن يقال : أمر ونهي . وذلك قولك : اللهم زيداً فاغفر ذنبه »(١٤٤)

وتحدث عن الاتساع والاختصار والايجاز في مواضع متفرقة من الكتاب . منها قوله : « ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى (وأسأل القرية التي كنا فيها ، والعِيَر التي أقبلنا فيها)(١٤٥) . إنما يريد : أهل القرية . فاختصر ... ومثله : (بل مكر الليل والنهار)(١٤٦) وإنما المعنى : بل مكركم في الليل والنهار . وقال تعالى : (ولكنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ بالله)(١٤٧) . انما هو : ولكنَّ البَرَّ برٌّ من آمن بالله . ومثله في الاتساع قوله عز وجل : (ومثلُ الذين كَفروا كمَثَل الّذي يَنْعِقُ بما لا يسمع إلّا دُعاءً ونِداءً)(١٤٨) . فلم يشبهوا بما ينعق . وانما شبهوا بالمنعوق به . وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والايجاز لعلم المخاطب بالمعنى . ومثل ذلك من كلامهم بنو فلان يطؤهم الطريق . وإنما يطؤهم أهل الطريق »(١٤٩) .

واعتقد أن في هذه النصوص دليلاً كافياً على عظيم اهتمام النحاة باستقراء معاني الكلام واساليبه وأنهم لم يشغلوا أنفسهم بالشكل بل اهتموا به كما اهتموا بالمضمون والمعنى .

ولم يكتف النحاة باستقراء اوضاع المفردات العربية في التراكيب . وما يطرأ عليها من تغيير يتصل باعرابها أو بنائها . بل قاموا ايضاً باستقراء الجملة في

---

(١٤٣) الكتاب ١ / ٦٩ .

(١٤٤) الكتاب ١ / ٧١ .

(١٤٥) يوسف / ٨٢ .

(١٤٦) سبأ / ٣٣ .

(١٤٧) البقرة / ١٧٧ .

(١٤٨) البقرة / ١٧١ .

(١٤٩) الكتاب ١ / ١٠٨ ــ ١٠٩ .

العربية . وكيف يتألف الكلام ، وعلام يعتمد ؟ وماذا ينبغي أن يتوفر في التركيب ليكون كلاماً ؟ فدلّهم الاستقراء والتتبع الى ان الكلام هو التركيب الذي يحسن السكوت عليه(١٥٠) ، المشتمل على فائدة يقدمها المتكلم بين يدي المخاطب . فليس كل تركيب يعد كلاماً . فشرط الكلام أن تتوفر فيه الفائدة(١٥١) . ويعد سيبويه أول من تنبه الى هذه المسألة . حيث قال : « واذا قلت كان رجل ذاهباً . فليس في هذا شيء تَعْلَمُهُ كان جهله (يعني المخاطب) ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارساً ، حَسُن لأنه قد يحتاج الى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان . قد يجهله . ولو قلت : كان رجل في قوم فارساً ، لم يحسُن لأنه لايستنكر أن يكون في الدنيا فارس ، وأن يكون من قوم »(١٥٢)

وتوصل النحاة عن طريق الاستقراء الى أن الكلام لابُدَّ أن يبنى من ركنين هما المسند والمسند اليه . وأن المسند اليه لايكون الااسماً . أما المسند . فقد يكون اسماً . وقد يكون غير اسم . قال سيبويه : « هذا باب المسند والمسند اليه . وهما ما لايستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُداً . فمن ذلك : الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك . وهذا أخوك . ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلابد للفعل منْ الاسم . كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء »(١٥٣)

وثبت عند النحاة بالاستقراء أنَّ الاسم لايمكن أن تخلو منه الجملة . أما الفعل فقد يُستغنى عنه في الكلام(١٥٤) . وذلك أن الاسم قد يبنى منه ومن اسم آخر تركيب يؤلف كلاماً ، ولا يشترط في هذا التركيب أن يضم فعلاً . نحو : « هذا أخوك » ، أمّا الفعل فلا يؤلف منه كلام إلاّ إذا أسند الى اسم . إذ لايمكن أن يسند الفعل الى فعل آخر(١٥٥) ، ومن هنا قرر النحاة أنَّ الفعل لايخلو من اسم مرفوع مسند

---

(١٥٠) الفوائد الضيائية ١/ ١٧٥ والمرتجل في شرح الجمل ٣٤٠ .

(١٥١) المقتصد في شعي الايضاح ١/ ٩٣ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٤٢ .

(١٥٢) الكتاب ١/ ٢٦ ـ ٢٧ .

(١٥٣) الكتاب ١/ ٧ .

(١٥٤) الكتاب ١/ ٦ .

(١٥٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ١/ ٩٥ ، والمرتجل ٢١ والفوائد الضيائية ١/ ١٨٨ .

اليه . قال سيبويه : « الفعل لابُدَّ له من فاعل »(١٥٦) . وقال في موضع آخر : « لايخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء »(١٥٧) .

واستقرى النحاة بعد سيبويه أنماط التراكيب التي تأتلف فتكون كلاماً تاماً . وكان ابو علي الفارسي المتوفى سنة (٣٧٧ هـ) من أقدم الذين تعرضوا لذلك . فقد قال في الايضاح : « فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً كقولنا : عمرو أخوك . وبشر صاحبك . ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك . كقولنا : كتب عبدالله . وسُرَّ بكر . ومن ذلك : زيد في الدار . ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا : إنّ عمراً أخوك . وما بشر صاحبك وهل كتب عبدالله . وماسُرَّ بكر . ولعل زيداً في الدار . وماعدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطَّرح الا الحرف مع الاسم في النداء(١٥٨) . نحو : يازيد . وياعبدالله . فان الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء »(١٥٩)

ويعني أبو علي بالتراكيب المطَّرحة هذه التراكيب الثلاثة : « الفعل مع الفعل . والفعل مع الحرف . والحرف مع الحرف »(١٦٠) . فهذه الأنماط من التراكيب لم يأت منها شيء في العربية . وذلك ثابت بالاستقراء .

وهذا الذي ذكره أبو عليّ الفارسيّ يمثّل أقلّ مايمكن أن يأتلف منه الكلام . وهو استقراء سديد وصادق(١٦١)

وقد توسع النحاة المتأخرون في تتبعهم أنماط التراكيب التي يأتلف منها الكلام . ويأتي ابن هشام المتوفَّى سنة (٧٦١ هـ) في مقدمة هؤلاء النحاة . فقد ذكر أن صور تأليف الكلام ست : « وذلك لأنه يتألف من اسمين . نحو : زيد قائم . أو من فعل واسم . نحو : قام زيد . وضُرِبَ زيد . وضَرِبَ زيدُ . أو من جملتين . وذلك في باب الشرط والجزاء . نحو : إن قام زيد قمت . وباب القسم وجوابه . نحو : أحلف بالله لزيد قائم . أو من فعل واسمين . نحو : كان زيد قائماً . أو من فعل وثلاثة أسماء .

---

(١٥٦) الكتاب ١ / ٤٠ .

(١٥٧) الكتاب ١ / ٤١ .

(١٥٨) جمهور النحاة ومنهم أبو علي يذهبون الى أن النداء جملة فعلية اضمر فعلها انظر الكتاب ١ / ١٤٧ ، والمسائل العسكريات لابي علي ٨٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١٧١ .

(١٥٩) الايضاح العضدي ٩ وانظر المقتصد في شرح الايضاح ١ / ٩٤ .

(١٦٠) المرتجل في شرح الجمل ٥٧ والمقتصد في شرح الايضاح ١ ــ ٩٤ ، والفوائد الضيائية ١ / ١٧٧ .

(١٦١) شرح قطر الندى وبل الصدى .

نحو : علمت زيداً فاضلاً . أو من فعل وأربعة أسماء . نحو أعلمت زيداً عمراً فاضلاً »(١٦٢)

وهذا الذي ذكره ابن هشام إنما يخص الجمل الصغيرة التي يكون فيها المسند مفرداً . اسماً أو فعلاً . ولا يشمل الجمل التي يكون فيها المسند جملة وهي التراكيب التي يبنى فيها الكلام على اسم مبتدأ . ثم يؤتى بخبره جملة اسمية . نحو : « زيد أبوه قائم » . أو جملة فعلية . نحو : « زيد يقوم » أو « زيد يقوم أبوه » . وسمىّ ابن هشام هذا النوع من التراكيب « الجمل الكبرى »(١٦٣) . لأنها تحتوي على اسنادين .

وللنحاة مباحث كثيرة تتصل بالجملة قائمة على الاستقراء . فقد قسموا الجمل الى جمل اسمية وجمل فعلية . وتتبعوا نواسخ الجمل الاسمية . وتحدثوا عن الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لامحل لها من الاعراب . وثبت عندهم بالاستقراء أن الجمل التي لها محل من الاعراب لابد أن يكون فيها رابط يربطها بما قبلها . فتتبعوا رابط جملة الخبر بالمبتدأ . ورابط جملة النعت بالمنعوت . ورابط جملة الحال بصاحبه . قال ابن الخشاب (المتوفى سنة ٥٦٧ هـ) : « واعلم أن هذه الجمل التي وقعت موقع المفردات . فحكم لها باعرابها في الموضع . لاتعرى من ذكر يرجع الى المذكور الذي كان ذلك المفرد الذي نابت هذه الجملة منابه تابعاً له . وثانياً . كخبر المبتدأ . فمثلاً في قولك : زيد أبوه خارج . فالهاء في قولك (أبوه) هي الذكر العائد . ولو قلت : زيد عمرو منطلق . لم يجز . لتعري الجملة من الذكر »(١٦٤)

وثبت عندهم بالاستقراء ان جملة الخبر قد تكون نفس المبتدأ في المعنى وعندئذ لاتحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ(١٦٥) . نحو قولنا : « نطقي الله حسبي » . لان المراد بالنطق المنطوق به(١٦٦) . وهو الخبر (الله حسبي) .

وتبين لهم بالاستقراء أيضاً أن رابط الجملة الحالية اما ان يكون ضميراً عائداً على صاحب الحال . وإما أن يكون واواً سمّوها (واو الحال) . وقد يجمع بين الواو

---

(١٦٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٤ .
(١٦٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢ / ٤٥ .
(١٦٤) المرتجل في شرح الجمل ٣٤٣ .
(١٦٥) المقتضب ٤ / ١٢٨ . والمقرب لابن عصفور ١ / ٨٣ .
(١٦٦) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ١ / ١٣٩ .

والضمير في جملة الحال(١٦٧) . نحو : خرج زيد وتحته فرس جواد . والواو هنا ليست لازمة . اذ تستطيع أن تقول : خرج زيد تحته فرس جواد . فيكون الذكر العائد على صاحب الحال هو الضمير الهاء في جملة الحال « تحته فرس جواد » . ولكن إذا خلت جملة الحال من ذكر يرجع الى صاحب الحال عندئذ تكون الواو لازمة لربط جملة الحال بجملة صاحب الحال . نحو : « خرج زيد وعمرو قائم » . ولا يصح أن تسقط الواو من مثل هذا الكلام لخلو الجملة الثانية « عمرو قائم » من أيّ رابط يربطها بالجملة السابقة(١٦٨) . والأصل في الكلام أن يكون آخره مرتبطاً بأوله .

والرابط لا يختص بالجمل التي لها محل من الاعراب . بل قد يشترط وجوده في بعض الجمل التي لا محل لها من الاعراب . مثل جملة الصلة . اذ لا بُدَّ لها من أن تحتوي على ضمير يعود على الاسم الموصول . وهذا الضمير هو الرابط الذي يربط جملة الصلة بالاسم الموصول . والأصل في هذا الضمير أن يكون مذكراً . ولكن قد يحذف(١٦٩) . وعلى هذا جاء قوله تعالى : (فَاقْضِ ما أنتَ قاضٍ)(١٧٠) . أيْ : فاقضِ ما انت قاضٍ به .

وحذف الرابط ليس منحصراً في جملة الصلة . فقد يقع في جملة الصفة وعلى هذا فسر قوله تعالى : (واتَّقُوا يوماً لاتَجْزِي نَفْسٌ عن نَفْس شيئاً)(١٧١) . ومعناها : لاتجزي نفس فيه عن نفس شيئاً . وقد يقع حذف الضمير الرابط في جملة الخبر أيضاً . نحو قولهم : « السّمنُ مَنَوان بدرهم » . أي « مَنَوان منه بدرهم »(١٧٢)

إن هذه المباحث المتصلة بالجملة وما يتعلق بها كلها قائمة على الاستقراء وحده . وليس للعلوم الكلامية أي أثر فيها . والأحكام التي أوردها النحاة في هذا الباب كلها أحكام صادقة وسديدة وشاملة . ولا اظن أنّ هناك من الباحثين المعاصرين من يستطيع أن يستدرك عليهم فيها شيئاً .

لقد كان استقراء كلام العرب هَمَّ النحاة . واستطاعوا عن ذلك الطريق أن يثروا المكتبة العربية بذلك التراث الضخم من المؤلفات التي سطروا فيها قواعد العربية

---

(١٦٧) المرتجل في شرح الجمل ٢٤٣ .
(١٦٨) المرتجل في شرح الجمل ٢٤٣ .
(١٦٩) الكتاب ١ / ٤٤ – ٤٥ .
(١٧٠) طه / ٧٢ وانظر اوضح المسالك الى ألفيه ابن مالك ١ / ١٢٣ .
(١٧١) البقرة / ٤٨ وانظر الكتاب ١ / ١٩٣ والبيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٨٠ .
(١٧٢) الفوائد الضيائية ١ / ٢٨٣ وهمع الهوامع ١ / ٩٦ – ٩٧ .

وأحكامها . وكانت كل طبقة منهم تكمل عمل الطبقة السابقة لها . فجاء استقراؤهم كلام العرب مكملاً بعضه بعضاً . فاذا فات أحد النحاة شيء ما . نرى نحوياً آخر أو أكثر من نحوي يستدركون عليه ما فاته . والناظر في كتب النحو كثيراً ما يرى أنّ بعض النحاة يستدرك على بعض آخر . إذْ من المتعذر على أيّ عالم أنّ يستوعب اللغة كلّها ولهذا لم يسلم نحوي من الاستدراك عليه وخاصة النحاة المتقدمين . أمثال : سيبويه . والفرّاء . والمبرّد .

ولعل أول استقراء ناقص وردت الاشارة اليه . هو ذلك الاستقراء الذي أجراه أبو الأسود الدؤلي والمتعلق بالأحرف المشبهة بالفعل . فقد ذكرت الأخبار أنه لما اراد إن يضع صحيفة في النحو تتبع هذه الأحرف فيما تتبع من مبادىء النحو الاولية. ثم عرضها على الإمام علي . رضي الله عنه . فوجد أنه ذكر خمسة من هذه الأحرف . وهي : إنّ . وأنّ وكأنّ . وليت . ولعلّ . وأغفل ذكر (لكنّ) . فقال له الإمام عليّ : لم تركتها ؟ فقال له أبو الاسود الدؤلي : لم أحسبها منها . فقال له : إنها منها . فزدها فيها(١٧٣)

ومن النحاة الذين استدرِكَ عليهم سيبويه . فقد فاته مثلاً أن يذكر (أيّان) في أدوات الشرط . واقتصر في ايرادها ضمن أدوات الاستفهام(١٧٤) فجاء النحاة من بعده فاستدركوها عليه . فذكروها في باب الشرط . قال السيوطي : « وممن لم يحفظ الجزم بها سيبويه . لكن حفظه أصحابه »(١٧٥) .

ولما عرض سيبويه لحرف الجر (من) ذكر أنها تدخل على المكان . ولم يذكر أنها تدخل على الزمان(١٧٦) . وهذا غريب منه . فقد جاءت في القرآن الكريم والشعر داخلة عليه . قال تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوَى من أوّل يوم أحَقُّ أنْ تَقُومَ فيهِ)(١٧٧) . وقال النابغة :

تُخُيِّرْنَ من أزمان يومِ حَليمةٍ ... إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كُلَّ التجارِبِ(١٧٨)

---

(١٧٣) الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٧ .
(١٧٤) الكتاب ٢ / ٣١٢ .
(١٧٥) همع الهوامع ٢ / ٥٧ .
(١٧٦) الكتاب ٢ / ٣٠٨ .
(٧٧) التوبة / ١٠٨ .
(١٧٨) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ٢ / ١٤ .

وقد نص كثير من النحاة غير سيبويه على أنها لاتختص بالمكان فقط . بل تدخل عليه وعلى الزمان(١٧٩) . وهو الصحيح لورودها كثيراً في كلام العرب داخلة على الزمان ، ومن حفِظ حجةٌ على من لم يحفَظْ .

وفات سيبويه أن يذكر النصب بـ (حاشا) على الاستثناء . فلم يشر إلاّ الى الجربها . وجاء النحاة من بعده . فذكروا أنها تجر الاسم بعدها كثيراً . وتنصبه قليلاً . وهي في كلا الحالين تفيد الاستثناء . وهي حرف جر اذا جُرّ الاسم بعدها . وفعل جامد اذا نصب الاسم بعدها(١٨١)

وفات الفراء المتوفّى سنة (٢٠٧ هـ) أن يذكر لفظة (هن) ضمن الأسماء التي تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً(١٨٢) . فاقتصر على ذكر هذه الأسماء : « أبوك ، وأخوك وحموك، وفوك وذو»،،فهي عنده خمسة أسماء . ولم يحفظ في لفظة (هن) إلاّ الإعراب بالحركات ، فجاء النحاة من بعده ، فذكروا أنّ هذه الأسماء ستة (١٨٣) ، وجعلوا لفظة (هن) منها . ومن هنا شاع في كتب المتأخرين مصطلح الأسماء الستة(١٨٤)

وزعم المبرد المتوفَّى (٢٨٥ هـ) أنه لم يرد في كلام العرب مثل « لولاي ، ولولاك ، ولولاه » ، وقرّر أنه لا يأتي من الأسماء بعد (لولا) الا ضمير الرفع المنفصل ، مثل « لولا أنتم ، ولولا أنا ، ولولا هو » ، أو اسم ظاهر مرفوع ، مثل : « لولا زيد »(١٨٥) . واعتمد المبرد في ذلك على ما استقراه في القرآن الكريم من استعمال (لولا) . اذْ لم يرد فيه مجيء ضمير الجر بعد (لولا) ، وما استقر اه المبرد في القرآن صحيح ، إذ لم يرد فيه بعد (لولا) ضمير سوى ضمير الرفع المنفصل ، ومنه قوله تعالى : (لوْلا أنتم لَكُنّا مؤمنين)(١٨٦) ، ولكن عدم ورود شيء من العربية في القرآن الكريم ، لايعني أبداً أنه غير وارد في غيره من كلام العرب ،

---

(١٧٩) الضيائية ٢ / ٣٢٠ ، والتسهيل ١٤٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٤ .
(١٨٠) الكتاب ١ / ٣٥٩ .
(١٨١) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ١ / ١١٠ والتسهيل ١٠٥ .
(١٨٢) شرح الأشموني ١ / ٦٩ .
(١٨٣) اللمع في العربية ٦٧ .
(١٨٤) أوضح المسالك ١ / ٢٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٦٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٨ .
(١٨٥) الكامل ٣ / ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ، وانظر المقتضب ٢ / ٧٣ ، و ٧٧ .
(١٨٦) سبأ / ٣١ .

فمثلاً لم يرد في القرآن الكريم استعمال (أيّان) اداة شرط ، إذ اقتصر استعمالها فيه على الاستفهام ، ومنه قوله تعالى : (يَسْألُونَكَ عن السّاعةِ أيّانَ مُرْساها)(١٨٧) ، فهل يعني هذا أنها لم تستعمل أداة شرط في العربية ؟ والصحيح أنها استعملت(١٨٨) ومنه قول الشاعر :

اذا النعجة العيناء كانت بقفرة
فأيّان ماتَعْدِلْ بهاالرّيحُ تنزلِ(١٨٩)

ولم يرد في القرآن الكريم استعمال (لَدُنْ) إلاّ مسبوقة بحرف الجر (من) ، ومنه قوله تعالى : (وعَلّمناهُ من لَدُنّا عِلْماً) ، ولكن هذا لايمنع استعمالها مجردة من حرف الجر (من) ، فقد جاءت على هذا النمط من الاستعمال في قول القطامي :

صـريعُ غـوانٍ راقهـنَّ ورُقنـه
لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سودُ الذوّائِبِ(١٩١)

فاحتجاج المبرد إذن قائم على استقراء ناقص ، لم يشمل أنماط كلام العرب كلها ، بل اقتصر على نمط واحد وهو ما ورد في التنزيل ، وما ورد فيه لايسع استعمال جميع المفردات العربية ، ولا صيغها المختلفة مع أنه بلا ريب ، يعد نموذجاً فريداً لأساليب العربية وصيغها وتراكيبها ، فضلاً عن أنه أوثق نص صيغت ألفاظه بلغة العرب الخالدة . ومن هنا أثبت غير المبرد من النحاة صحة استعمال مثل (لولاك ، ولولاي ، ولولاه) ، فجاؤوا بشواهد من كلام العرب تصحح مذهبهم ، ومنها قول يزيد بن أم الحكم :

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى
بأجرامه من قُلّةِ النّيقِ مُنْهَوي(١٩٢)

---

(١٨٧) الأعراف / ١٨٧ .
(١٨٨) أوضح المسالك ٣ / ١٨٩ .
(١٨٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٦٣ والبيت في ديوان الهذليين برواية مقاربة ٢ / ١٩٤ .
(١٩٠) الكهف / ٦٥ .
(١٩١) شرح الأشموني ٢ / ٢٦٣ .
(١٩٢) الكتاب ١ / ٣٨٨ ، وانظر كتاب الأزهية ١٨٠ ، ومغني اللبيب ١ / ٢١٦ وشرح الأشموني ٢ / ٢٠٦ .

فاذا كان سيبويه والفراء والمبرد وغيرهم من النحاة قد فاتهم شيء من كلام العرب . فأصدروا أحكاماً ناقصة أو غير سديدة . فان الله تعالى قد قيّض للعربية من استطاع أن يكمل مافات أولئك الأعلام على سعَة حفظهم وكثرة تتبعهم . فجاءت احكام العربية في غاية السّداد والكمال والشمول .

ويتضح مما أوردته في ثنايا هذا البحث أنّ النحاة قد اعتمدوا المنهج الوصفي القائم على الاستقراء . فبنوا أحكامهم النحوية على ما استخلصوه من ذلك الاستقراء الواسع لمختلف أنماط الكلام العربي . واستطاعوا أن يضبطوا قوانين النحو العربي وقواعده الكلية والجزئية . سواء أكان ذلك متعلقاً بمفرداتها أم كان متعلقاً بتراكيبها . وأنهم استوعبوا نظم العربية ولم يفتهم من أحكامها شيء ذو بال . ولم يكن للعلوم الكلامية أيّ أثر في وضعهم تلكم الأحكام والضوابط والقواعد التي بنوا عليها صرح النحو العربيّ . وسيبقى عملهم هذا من الأعمال العظيمة التي تعتزّ بها الأمة طبقة بعد طبقة . فجزاهم الله عنا وعن العربية خير الجزاء .

(١٠)

الفعل المضارع : صيغه واعرابه

قسم النحاة الفعل العربي الى ثلاثة اقسام هي :

الماضي والمضارع والأمر . ويبدو ان اقدم من نص على هذا التقسيم هو سيبويه حيث قال : « واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء . وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء مامضى : فذهب وسمع ومكث وحمد . واما بناء مالم يقع : فانه قولك آمرا : اذهب : واقتل واضرب ومخبراً يقتل ويذهب ويضرب ... وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن اذا اخبرت »(١) ويعني سيبويه ببناء مامضى الفعل الماضي . ويعني ببناء مالم يقع الأمر والمضارع الدال على الاستقبال . ويعني ببناء مالم ينقطع وهو كائن الفعل المضارع الدال على الحال .

والناظر الى تسمية النحاة لأقسام الفعل بالماضي والمضارع والأمر يجد ان هناك علاقة وثيقة بين اسم فعلين منهما وما يدلان عليه من زمن ومعنى . وهذان الفعلان هما : الماضي والأمر . فقد اطلق الماضي على صيغة (فعل) التي تدل على الحدث المقترن بالزمن الماضي . واطلق الامر على صيغة (افعل) التي تدل على طلب حصول حدث بصيغة الفعل المجرد من لام الطلب . اما الفعل الثالث وهو الفعل المضارع فلا علاقة بين اسمه وما يدل عليه من حيث الزمن او المعنى . وكان الاوفق ان يطلق عليه فعل الحال او الاستقبال . ولهذا نجد قسماً من النحاة يعبرون عنه . بفعل الحاضر والمستقبل اضافة الى عبارة المضارع وممن فعل ذلك الفارسي في الايضاح(٢) ومنهم من اطلق عليه فعل المستقبل والحال ولم يعبر عنه بالمضارع . مثل الزجاجي في الجمل . حيث قال : « الافعال ثلاثة فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم ... والمستقبل ما حسن فيه غد ... كقولك : أقوم وتقوم ونقوم .. واما الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك : زيد يقوم الآن(٣) » .

ويبدو أن أقدم نص نحوي وردت فيه عبارة (المضارع) هو كتاب . سيبويه(٤) . وقد لاقى هذا الاسم قبولا حسنا عند النحاة المتأخرين عليه فأنتشر في كتبهم(٥) ويبدو ان الذي جعل سيبويه يختار هذا الاسم لصيغة (أفعل ونفعل وتفعل

---

(١) الكتاب = ١ / ٢

(٢) الايضاح العضدي لابي علي الفارسي ص ٧ ، وانظر ص ١٣ .

(٣) الجمل للزجاجي ص ٢١ ــ ٢٢ ، وانظر ص ٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٦

(٤) الكتاب لسيبويه ١ / ٣ .

(٥) المقتضب للمبرد ١ / ٣ ، وانظر الاصول في النحو لابن السراج ١ / ٥٤١ .

ويفعل) هو انه وجد ان هناك شبها بين هذه الصيغة وصيغة اسم الفاعل . وذلك واضح في قوله : « فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الاعراب . وحروف الاعراب للاسماء المتمكنة وللافعال المضارعة لأسماء الفاعلين . التي أوائلها الزوائد الاربع الهمزة والتاء والياء والنون . وذلك قولك افعل انا وتفعل انت او هي ويفعل هو ونفعل نحن ... وانما ضارعت اسماء الفاعلين انك تقول : ان عبدالله ليفعل فيوافق قولك لفاعل حتى كأنك قلت : ان زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولاتلحق فعل اللام (اي لاتلحق هذه اللام الفعل الماضي) . وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الاسماء للمعرفة .(٦)

وقد توسع النحاة من بعد سيبويه في بيان اوجه الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل التي دعتهم الى تسميته بهذا الاسم(٧) . ونستطيع ان نستخلص مما ذكروه شبهين اثنين نضيفهما الى ماذكره سيبويه . وأحد هذين الشبهين يتعلق باللفظ والثاني يتعلق بالمعنى . أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه من حيث الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا . فمثلا الفعل (يضرب) متألف من اربعة احرف اولها متحرك والثاني ساكن والثالث متحرك والرابع متحرك في الوصل ساكن في الوقف . وكذلك اسم الفاعل (ضارب) متألف من اربعة احرف ايضا . واول هذه الاحرف متحرك والثاني ساكن والثالث متحرك والرابع متحرك في الوصل ساكن في الوقف . واما من حيث المعنى فلأن كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال(٨) .

ويبدو ان مصطلح (الفعل المضارع) خاص بالبصريين اما الكوفيون فقد ذكر الدكتور المخزومي انهم يطلقون عليه صيغة(يفعل)(٩) والناظر في كتاب معاني القرآن للفراء يجد عبارة (فعل يفعل) قد تكررت فيه كثيرا(١٠) . وربما استعمل مكانها عبارة الفعل الذي في اوله الياء او التاء او النون او الالف(١١) ولم اجد في

---

(٦) الكتاب لسيبويه ١ / ٣ وانظر المقتضب للمبرد ٢ / ١ ــ ٢ .

(٧) انظر اسرار العربية لابن الانباري ٢٧ والمفصل للزمخشري ٢ / ١٣٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦ والاصول في النحو لابن السراج ١ / ٤١ ــ ٤٢ ولسان العرب مادة (ضرع) .

(٨) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهري ١ / ٤٤ .

(٩) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور المخزومي ١١٥ .

(١٠) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨ . وانظر ١ / ٣٩ . ١ / ٣٨٦ .

(١١) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٣ . وانظر ١ / ٤٦٩ .

كتاب معاني القرآن عبارة (الفعل المضارع) ولكن فيه ماظاهره انه يطلق على هذه الصيغة اسم المستقبل(١٢) .

وقد ذهب جمهور النحاة الى ان الفعل المضارع محتمل للحال او الاستقبال . وان هناك ادوات تصرفه للاستقبال مثل حرفي التنفيس السين وسوف وادوات الشرط . او اذا أقترن بظرف مستقبل نحو : ازورك غداً او اقتضى طلبا نحو : « والوالدات يرضعن »(١٣) و « لينفق ذو سعة من سعته »(١٤) او دخلت عليه نون التوكيد نحو : والله لأذهبن معك . او سبقته اداة من ادوات النصب نحو : اودُّ ان اذهب معك . ولن اخرج من هنا . وجئت حتى اتحدث اليك . واذن أكرمك . جوابا لمن قال لك : سأزورك وان هناك ادوات تصرفه للحال وذلك اذا اقترن بالان وما في معناه كالحين والساعة . او نفي بليس او ما لأنهما موضوعان لنفي الحال(١٥) .

والفعل المضارع في العربية فعل قياسي وله صيغ مطردة فهو عبارة عن الفعل الماضي مع لواحق في اوله هي الهمزة والنون والتاء والياء . وقد جمعها النحاة بلفظة (أنيت) او لفظة (تأنيت) واطلقو عليها احرف المضارعة(١٦) . وكل حرف من هذه الاحرف يشير الى ما اسند اليه الفعل . فالهمزة تشير الى المتكلم المفرد والنون تشير الى المتكلم المشارك او المتكلم المعظم نفسه . والياء تشير الى الغائب والتاء تشير الى المفرد المخاطب . او الغائبة(١٧)

وبهذا يمتاز الفعل العربي عن غيره من الافعال في كثير من اللغات مثل الانكليزية والفرنسية بميزتين اثنتين . اولاهما كونه قياسيا مبنيا على قاعدة تصريفية مطردة ليس فيها شذوذ . فالاصل فيه الماضي ومنه يصاغ المضارع باضافة حرف من احرف (انيت) الاربعة على طريقة (فعل يفعل افعل نفعل تفعل) وهذا القياس يقابله في الانكليزية مثلا اضطراب في تصريف الفعل . فعلى الرغم من ان كثيرا من الافعال الماضية تتألف من اضافة لاحقة في آخر المضارع وهي (ed) نحو :

---

(١٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦١ ، ١/ ٢٦٢ ، ١/ ٣٠٠ .

(١٣) البقرة / ٢٣٣ .

(١٤) الطلاق / ٧ .

(١٥) همع الهوامع للسيوطي ٧ ـ ٨ .

(١٦) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ٣٤ .

(١٧) المقتضب للمبرد ٢/ ١ وانظر الاصول في النحو لابن السراج ١/ ٥٠ والايضاح العضدي لابي علي الفارسي ١٣ ، والمفصل للزمخشري ٢ / ١٣٧ وهمع الهوامع ١/ ٧ .

open : opened
wash : washed

ولكن هذه القاعدة غير مطرودة والشذوذ فيها كثير ومتشعب . فقد يكون بتغير حرف المد نحو :

write : wrote
begin : began

وقد يكون بتغيير ح. ف صحيح مثل :

make : made
have : had

وقد يكون باضافة حرف (T) في آخر الفعل المضارع نحو :

sleap : sleapt
learn : learnt

وقد يكون بتغيير تام في بنية الفعل وحروفه مثل :

go : went
Am : was

والميزة الثانية : ان اغلب صيغ المضارع العربية تدل على المسند اليه (الفاعل) بصيغتها ولا نحتاج معها الى ذكره ، لانه ـ كما يسميه النحاة ـ ضمير مستتر وجوبا وتشكل هذه الصيغ ثلاث صيغ من اربع صيغ ، هي : صيغة : أفعل ونفعل وتفعل التي للمخاطب وهذا الامر غير متوفر في غير العربية كالانكليزية مثلا . اذ لابد من ذكر المسند اليه مع الفعل في جميع الاحوال نحو :

I go we go , you go , he goes , she goes , they go.

وبهذا يكون الفعل المضارع في العربية اكثر ايجازا من الفعل المضارع في الانكليزية وغيرها من اللغات الاوربية .

وقد اجمع النحاة البصريون والكوفيون على ان الفعل المضارع معرب[١٨] . وعلل البصريون اعرابه بأنه مشابه للاسم ، قال المبرد « اعلم أن الأفعال انما دخلها الاعراب مضارعتها الاسماء . ولولا ذلك لم يجب ان يعرب فيها شيء .. وانما ضارع

(١٨) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ص ١٢٩ .

الاسماء من الافعال مادخلت عليه زائدة من الزوائد الاربع التي توجب الفعل غير ماض ولكنه يصلح لوقتين لما أنت فيه ولما لم يقع . والزوائد : الالف وهي علامة المتكلم . وحقها ان يقال : همزة . والياء وهي علامة الغائب والتاء وهي علامة المخاطب وعلامة الانثى الغائبة والنون وهي للمتكلم اذا كان معه غيره . وذلك قولك : افعل أنا وتفعل أنت او هي ونفعل نحن ويفعل هو(١٩)

اما الكوفيون فقد ذكر ابن الانباري انه انما اعرب عندهم لانه دخلته المعاني المختلفة والاوقات الطويلة ويعنون بالمعاني المختلفة انه يدل على الزمن الحاضر والزمن المستقبل . ويعنون بالاوقات الطويلة انه يدل فيما يدل عليه من زمان على المستقبل وهو زمن مستطيل مع الدهر(٢٠) .

وعلى الرغم من ان اجماع النحاة منعقد على اعراب الفعل المضارع الا ان باحثا معاصراً قد طلع علينا بقول خالف فيه النحاة كافة فنص على ان الفعل المضارع مبني وليس بمعرب . وقد خطأ الناس فيما ذهبوا اليه من انه معرب وحصر الاعراب بالاسماء . فقال : « أما المعرب فهو الاسم . واما المبني فهو الفعل بجميع اقسامه(٢١)

وقد شبه هذا الباحث تغير حركات آخر الفعل المضارع بتغير حركات آخر الماضي فقال : « أكبر الظن ان اختلاف اواخر الافعال المضارعة ... لايعني اعرابه لأن هذه الاوجه المختلفة انما جاءت لتشير الى معان غير اعرابية تعاقبت عليه . وتعاقب الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي فانه يفتح آخره نحو : كتب . ويضم نحو كتبوا . ويسكن نحو : كتبت . ولم يقل أحد من النحاة انه معرب . وكتعاقبها في (حيث) واشباهها وحيث هذه تبنى على الضم والفتح والكسر . وقد رويت الاوجه الثلاثة كلها . رواها الكسائي وغيره . ولم يقل احد انها معربة(٢٢) .

---

(١٩) المقتضب للمبرد ٢ / ١ .

(٢٠) الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري المسألة (٧٣) وانظر في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور المخزومي ١٣٠ وقد علق على ما نقله ابن الانباري فقال ، ولم اعثر فيما استطعت الوقوف عليه من اقوال الشيوخ الكوفيين على مثل هذا القول الذي أثبته ابن الانباري في مسائل الخلاف .

(٢١) في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي المخزومي ٧٩ .

(٢٢) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ١٣٣ .

واعتقد ان قياس حركات آخر الفعل المضارع على تغير حركات آخر الماضي وآخر الظرف (حيث) أمر بعيد وغير منطقي . فتغير آخر الظروف (حيث) لا يمكن ان يقاس على تغير آخر الفعل المضارع . فحيث ظرف مبني على الضم هذا هو الذي عليه اكثر كلام العرب وقد وردت في القرآن مبنية على الضم في المواضع التي وردت فيها كلها . ولم ترد فيها أي قراءة بالفتح . ولكن وردت قراءة واحدة بالكسر(٢٣) وهي قوله تعالى : « سنستدرجهم من حيث لا يعلمون »(٢٤) وقد اجمع النحاة على ان فتح حيث وكسرها مسألة لهجية . قال السيوطي : من الظروف المبنية حيث ... وبنيت على الضم ... ومن العرب من بناها على الفتح طلبا للتخفيف . ومنهم من بناها على الكسر على اصل التقاء الساكنين . ونقل عن طَيىء انهم يبدلون ياءها واوا . فيقولون (حوث) . وفي ثائها ايضا الحركات الثلاث(٢٦) . وقد نقل عن بعض العرب اعرابها . خلافا لما جزم به هذا الباحث من انه لم يقل احد باعرابها قال السيوطي « لغة فقمس اعرابها . يقولون : جلست حيث كنت . وجئت من حيث جئت . فيجرونها بمن وهي عندهم كعند »(٢٦) .

أما قياس تغير حركات آخر الفعل المضارع على تغير حركات آخر الماضي فأمر في غاية البعد . فتغير آخر الماضي مرتبط بامور صوتية تتعلق بأتصاله بضمائر في آخره فأتصاله بالواو مثلا أوجب له الضم لينسجم آخره مع الواو . ولئلا يحدث نفور صوتي يؤدي الى الثقل في النطق . فمثلا الفعل الماضي كتب مفتوح الآخر . فاذا اتصلت به الواو اصبح كتبوا بضم آخره وهو الباء . ولو لم يحرك آخره بالضم لحدث تنافر في الحركات . وهذا التنافر يؤدي الى الثقل والعرب تفر من الثقل . أما تسكينه مع التاء ونون النسوة في مثل : كتبت وكتبن . فهو امر يتعلق بالاصوات لا بالاعراب ولهذا لم يقل احد باعرابه . وقد نبه النحاة الى علة تسكين الفعل الماضي المتصل بضمائر الرفع المتحركة . وهذه العلة هي ان العرب تفرّ من توالي الامثال وتعاقب الحركات . فلو بقي الفعل كتب المتصل بتاء الفاعل مثلا مفتوح الآخر لتعاقبت فيه اربع حركات . والنطق بها يسبب عسرا وثقلا لهذا فرت العرب منه فسكنت آخر الفعل .(٢٧)

---

(٢٣) همع الهوامع للسيوطي ١ / ٢١٢ .

(٢٤) القلم / ٤٤ .

(٢٥) همع الهوامع / ٢١٢ . وانظر مغني اللبيب ١ / ١١٦ والتسهيل لابن مالك ٩٧ . والكتاب ٢ / ٤٤ . والمقتضب ٣ / ١٧٥ وص ١٧٨ .

(٢٦) همع الهوامع ١ / ٢١٢ وانظر شرح الكافية للرضي الاستربادي ٢ / ١٢٠ .

(٢٧) أوضح المسالك لابن هشام ١ / ٢٧ .

ويتضح مما ذكرنا ان هناك فرقا كبيرا بين تغير آخر الفعل الماضي وتغير آخر الفعل المضارع فالاول سببه امور تتعلق بالانسجام الصوتي . لاتصاله بضمائر في آخره . أما تغير اخر الفعل المضارع فهو ليس بسبب اتصال آخره بلواحق معينة وانما بسبب كونه مسبوقا بادوات معينة ، وهي ادوات النصب والجزم . ولو رجعنا الى حد النحاة للاعراب لوجدناه ينطبق تمام الانطباق على الفعل المضارع قال النحاة : « الاعراب لغة البيان . واصطلاحاً تغيير في أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها »(٢٨) وما ذكر النحاة من حد الاعراب ينطبق تماما على الفعل المضارع فآخره انما يتغير بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه . فهو يجزم اذا دخلت عليه اداة من ادوات الجزم نحو : لم يذهب اخوك معنا. وينصب اذا دخلت عليه اداة من ادوات النصب ، نحو : أحب ان يذهب اخوك معنا ويرفع اذا لم يدخل عليه ماينصبه او يجزمه نحو : يذهب اخوك معنا . وقد حكم الباحث نفسه بان تغير أخر الفعل المضارع مرتبط بدلالته الزمنية(٢٩) وتغير هذه الدلالة انما هو تغير المعاني ، وهذا هو الاعراب ولكن الباحث أبى ان يسميه اعرابا واصر على ان يسميه بناء .

وقد استقرى النحاة احوال اعراب الفعل المضارع وحكموا له بأنه يتقلب في ثلاثة من الاحوال الاعرابية هي الرفع والنصب والجزم . قال ابن مالك :

والرفع والنصب اجعلن اعرابا   لاسم وفعل نحو لن اهابا
والاسم قد خصص بالجر كما   قد خصص الفعل بان ينجرما(٣٠)

فالفعل المضارع يشارك الاسماء المعربة في الرفع والنصب ويختص بالجزم الذي يقابله في الاسماء الجر(٣١) . ولهذا قالوا . الجزم نظير الجر(٣٢) .

وللنحاة اقوال مختلفة في موجب رفع المضارع . فقد ذهب البصريون الى انه رفع لحلوله محل الاسم . قالوا : ولهذا اذا دخل عليه نحو (ان ولن ولم ولما) امتنع رفعه . لان الاسم لايقع بعدها ، وهو حينئذ ليس حالا محل الاسم(٣٣)

---

(٢٨) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهري ١ / ٥٩ . وانظر اوضح المسالك لابن هشام / ٢٩ .

(٢٩) في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي مخزومي ٢٥ .
(٣٠) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١ / ٤١ .
(٣١) شرح الأشموني ١ / ٦٦ ـ ٦٧ . وانظر همع الهوامع للسيوطي ١ / ٢ .
(٣٢) الكتاب سيبويه ١ / ٤٥٧ .

وذهب الكسائي الى انه مرفوع باحرف المضارعة أي انه مرفوع باحرف (انيت) . فمثلا : (أقوم) مرفوع بالهمزة . ونقوم مرفوع بالنون . وتقوم مرفوع بالتاء . ويقوم مرفوع بالياء(٣٤) . وذهب ثعلب الى انه ارتفع لمضارعته الاسم(٣٥) . وذهب الفراء الى انه مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم(٣٦) . وقد خطأ النحاة المتأخرون هذه الأقوال كلها عدا مذهب الفراء حيث اتخذوه لهم مذهبا . قال ابن مالك في الالفية :

ارفع مضارعا اذا يجرد　　　من ناصب وجازم كتسعد(٣٧)

وتلقى المعربون مذهب الفراء بالقبول الحسن فدأبوا على القول في اعراب المضارع بأنه : مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم(٣٨) . وقد تولى ابن هشام الرد على آراء النحاة في رفع المضارع عدا رأي الفراء فقال : « ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لايعمل فيه . وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه . ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل . يقتضيه ثم يلزم على المذهبين (يعني مذهب الكسائي ومذهب ثعلب) ان يكون المضارع مرفوعا دائما . ولا قائل به . ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو « هلا يقوم لان الاسم لايقع بعد حروف التخصيص(٣٩) » .

وقد انعقد اجماع النحاة على ان الفعل المضارع ينصب بادوات معينة سموها ادوات النصب نحو : (ان ولن واذن وكي)(٤٠) ويجزم اذا سبقته ادوات اخرى سموها ادوات الجزم نحو : (لم ولما . ولا الناهية ولام الطلب وادوات الشرط الجازمة)(٤١) ولم يقع بينهم خلاف ذوبال في ذلك الا ان استاذا من اساتذة النحو المعاصرين قد جاء برأي غريب يتعلق باعراب المضارع خالف فيه جمهور النحاة .

---

(٣٣) شرح قطر الندى لابن هشام . ٥٧ . وانظر الايضاح العضدي لأبي علي الفارسي ١٤

(٣٤) شرح قطر الندى لابن هشام ٥٧ . وانظر همع الهوامع للسيوطي ١ / ١٦٥ .

(٣٥) شرح قطر الندى لابن هشام ٥٧ وانظر شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهري ٢ / ٢٢٩ .

(٣٦) شرح قطر الندى لابن هشام ٥٧ . وانظر شرح الاشموني ٣ / ٢٧٧

(٣٧) شرح الاشموني ٣ / ٢٧٧ وانظر التسهيل لابن مالك ٢٢٨ واوضح المسالك لابن هشام ٣ / ١٦٢ .

(٣٨) شرح قطر الندى لابن هشام ٥٧ .

(٣٩) شرح قطر الندى لابن هشام ٥٧ .

(٤٠) اوضح المسالك لابن هشام ٣ / ١٧٢ .

(٤١) اوضح المسالك لابن هشام ٣ / ١٨٥ .

فزعم ان المضارع لاينصب بادوات النصب ولايجزم بادوات الجزم، اذ ليس للادوات في الكلام ماينسب اليها من عمل او تأثير(٤٢) وفسر نصب المضارع وجزمه ورفعه باختلاف دلالاته الزمنية فقال: « يفعل وما على مثاله يرفع اذا تجرد مما يدل على الماضي او المستقبل ... وينصب اذا اقترن به مايخلص به للمستقبل .. ويجزم اذا سبقه مايخلص به للماضي(٤٣) . وقال عند حديثه عن الافعال الخمسة: واذا لحقت بفعل علامة التثنية نحو: يفعلان وتفعلان او علامة الجمع نحو: يفعلون وتفعلان . او ياء المخاطبة نحو تفعلين ، فان كان للحاضر ثبتت النون نحو: الرجلان يذهبان ، والبتان تذهبان ، وانتم تذهبون ، وانت تذهبين . وان كان للماضي او المستقبل حذفت النون نحو: لم يذهبا ، ولم يسافرا و يرجعوا ، ولم تحضري « للماضي » ونحو: لن يذهبا ولن تذهبا ولن يذهبوا او تذهبوا ولن تذهبي (للمستقبل)(٤٤)

والذي دعا هذا الباحث الى هذا القول هو انه وجد النحاة القدامى قد نصوا على ان بعضا من هذه الادوات لايتنصب المضارع بعدها الا اذا دلت على الاستقبال مثل (اذن) و (حتى)(٤٥) ، وانه وجد كذلك ان النحاة القدامى قد نصوا على اداتي الجزم (لمْ ولما) تقلبان المضارع الى المضي(٤٦)؛ فأراد ان يعمم ذلك على نصب المضارع وجزمه وهو يهدف من ذلك كله الى هدم نظرية العامل التي بنى النحاة القدامى دراساتهم النحوية عليها .

وسبق ان ذكرت لهذا الباحث رأيا آخر ذهب فيه الى ان المضارع مبني وليس معربا وقد فندته في موضعه من هذا البحث ، وها انا في هذا الموضع افند رأيه فيما يتعلق بتفسير نصب وجزم ورفع المضارع .

ان الناظر الى رأيه هذا لاول وهلة دونما تدقيق ربما اعجبه ووجد فيه تفسيرا جديدا لاعراب المضارع ، الا ان من يدقق النظر ويستقري وظائف الادوات التي تدخل على المضارع يجد ان رأيه هذا في غاية الخطأ والبعد عن الصواب .

---

(٤٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي المخزومي ٢٥ .
(٤٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي المخزومي ٢٥ .
(٤٤) في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي المخزومي ٢٦ .
(٤٥) اوضح المسالك لابن هشام ٣ / ١٧١ ، وانظر ٤ / ١٧٤ .
(٤٦) همع الهوامع ١ / ٨ ، وانظر الكتاب لسيبويه ١ / ٦٨ ، ٤٤٨ وشرح الكافية للرضي الاسترابادي ٢ / ٢٧٨ ، والاصول في النحو لابن السراج ٢ / ١٦٢ .

ان قواعد اللغة لاتوضع بالاستقراء الناقص والا بالتعميمات التي لايسندها التطبيق . وان أية قاعدة نحوية لا يمكن ان يركن اليها مالم تكن شاملة لجميع الجزئيات التي تندرج تحتها تلك القاعدة وان الحكم الفاصل في اقرار أي رأي في النحو انما هو الاستقراء . فكلما كان الرأي موافقا للاستقراء كان مقبولا وكلما كان الرأي بعيداً عن الاستقراء كان مرفوضا ومردودا . واذا كان ما ذهب اليه هذا الباحث صحيحا ترتب عليه ان ينطبق على احوال المضارع انطباقا تاما . ولكن الامر على مايبدو ليس كذلك اذ ان استقراء احوال المضارع تشهد بنقض رأيه نقضاً قاطعا . فأرتفاع المضارع في الامثلة التي ذكرها . وهي (الرجلان يذهبان . والبنتان تذهبان وانتم تذهبون وانت تذهبين)(٤٧) ليس فيه دليل على ان المضارع هنا للحاضر فقط بل هو محتمل للحاضر والمستقبل لان المضارع اذا تجرد مما يحدد زمنه كان محتملا للحاضر والمستقبل(٤٨) .

وأما انصراف المضارع للاستقبال بدخول ادوات النصب عليه فهو لا يعني في اي حال من الاحوال ان انتصابه مرتبط بانصرافه للاستقبال . وذلك لأن هناك أدوات تدخل على المضارع وتصرفه للاستقبال ولكنه لاينصب بل يبقى مرفوعاً نحو حرفي التنفيس (السين وسوف) ، لانهما موضوعان لتخليص المضارع من ضيق الحال الى سعة الاستقبال(٤٩) ، وحكم (لا) النافية حكم حرفي التنفيس حيث تصرف المضارع للاستقبال ولكنه لاينصب بعدها بل يبقى مرفوعاً . قال سيبويه : واذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لايفعل(٥٠) وقال المبرد : اذا وقعت (لا النافية) على فعل نفته مستقبلاً(٥١) . ومثل ذلك حكم (لو) المصدرية اذا دخلت على المضارع . تصرفه للاستقبال ولكنه يبقى مرفوعاً . قال الشيخ خالد الازهري : ولو اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه ، او الفعل المضارع تخلص للاستقبال . كما ان (أن) المصدرية كذلك(٥٢) .

---

(٤٧) في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي المخزومي ٢٦ .

(٤٨) الايضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٢٧ . وانظر همع الهوامع للسيوطي ١ / ٨ وحاشية الصبان على الاشموني ١ / ٥٩ .

(٤٩) همع الهوامع للسيوطي ١ / ٨ .

(٥٠) الكتاب لسيبويه ١ / ٤٦٠ و ١ / ٤٤٨ .

(٥١) المقتضب للمبرد ١ / ٤٧ .

(٥٢) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهري ٢ / ٢٥٥ . وانظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٧٥ . الدراسات ص ٢٨٧ و ٢٨٧ ورقاء

ولعل ماذكرته كاف لدحض رأى هذا الباحث فيما ذهب اليه من ان المضارع ينصب اذا خلص للاستقبال وهو في الوقت نفسه يدعم رأى النحاة القدامى فيما ذهبوا اليه من ان المضارع ينصب اذا وقع بعد ادوات النصب المشهورة « ان ولن وكي واذاً » .

واما رأى هذا الباحث في جزم المضارع فهو ايضاً رأى بعيد كل البعد عن الصواب ، لأنه لو كان رأياً صائباً لكان منطبقاً على جميع الحالات التي ينصرف فيها المضارع للمضي ولم يجاوز ذلك ابداً . ولكن الاستقراء الدقيق لاحوال المضارع وأثر الادوات الداخلة عليه يشهد بخلاف ذلك فهناك مثلاً حالات ينصرف فيها المضارع للمضي ولكنه لايجزم بل يبقى مرفوعاً . من ذلك اذا سبق المضارع بقد في بعض المواضع قال سيبويه : « وقد نفعل في موضع فعلنا في بعض المواضع . ومثل ذلك قوله (لرجل من بني سلول مولد) :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لايعنيني(٥٣)

فلو كان مذهب هذا الباحث صحيحا لانجزم الفعل (أمر) في البيت المذكور لانه منصرف للمضي انصراف الفعل المضارع الواقع بعد (لم) و (لما) في مثل قولنا : (لم أفعل ولما أفعل) .

ومما يزيد رأي هذا الباحث بعدا عن الصواب أننا نجد المضارع في حالات كثيرة مجزوما ولكنه ليس مصروفا للمضي بل مصروفا للاستقبال . من ذلك المضارع المجزوم بأدوات الشرط نحو : (ان تدرس تنجح) . ففعل الشرط هنا وجوابه مصروفان للاستقبال وذلك لان ادوات الشرط من شأنها ان تصرف المضارع للاستقبال(٥٤) . فلو كان مذهب هذا الباحث في اعراب المضارع صحيحا لوجب نصب فعلي الشرط لاجزمهما .

وحكم (لا) الناهية حكم ادوات الشرط من حيث جزم المضارع وصرفه للاستقبال . قال ابن هشام « من أوجه (لا) ان تكون موضوعة لطلب الترك وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله(٥٥)

---

(٥٣) الكتاب لسيبويه ١ / ٤١٨ .
(٥٤) همع الهوامع للسيوطي ٢ / ٥٩ . وانظر شرح التصريح على التوضيح للازهري ٢ / ٢٤٧ .
(٥٥) مغني اللبيب لابن هشام ١ / ٢٧١ .

وكذلك حكم (لام) الطلب حكم ادوات الشرط و (لا) الناهية فهي تجزم المضارع ولكنها تصرفه للاستقبال(٥٦) لا للمضي .

ومما يقوي نقض رأى هذا الباحث في اعراب المضارع اننا نجد هذا الفعل قد تتعاقب عليه الحالات الثلاث (الضمة والفتحة والسكون) وهو يدل على حالة زمنية واحدة وهي الاستقبال . من ذلك الفعل المضارع (يغفر) في قوله تعالى : (وان تبدوا مافي انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء)(٥٧) فقد قرئت الآية برفع (يغفر) ونصبه وجزمه(٥٨) . ومثل الاية قول الشاعر :

فان يهلك ابو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام(٥٩)

فقد روي برفع ونصب وجزم الفعل نأخذ(٦٠) . وهو في الاحوال المذكورة كلها مصروف للاستقبال .

واظن ان هذه الادلة كافية لدحض رأى هذا الباحث فيما ذهب اليه من ان المضارع ينصب اذا انصرف للاستقبال ويجزم اذا انصرف للمضي ويرفع اذا تجرد للحال . وذلك لاننا وجدنا هذا الفعل قد يرفع وهو ليس متجردا للحال بل دال على الاستقبال . كما في الفعل المضارع المتصل بحرفي التنفيس . وقد يصرف للاستقبال ولا ينصب بل يرفع كما في الفعل المضارع المسبوق بلو المصدرية . وقد يجزم ولايكون منصرفا للمضي بل يكون منصرفا للاستقبال كما في الفعل المضارع المسبوق بادوات الشرط الجازمة او (لا) الناهية او (لام) الطلب . وقد يصرف للمضي ولا يجزم بل يرفع كما في الفعل المضارع المسبوق بقد التحقيقية . وقد يصرف للاستقبال ويجوز فيه الرفع والنصب الجزم كما في الفعل المضارع المسبوق بالفاء او الواو والواقع بعد تمام الشرط .

---

(٥٦) همع الهوامع للسيوطي ١ / ٨ .
(٥٧) البقرة ٢٨٤ .
(٥٨) أوضح المسالك لابن هشام ٣ / ١٩٥ شرح الاشموني ٤ / ٢٤ .
(٥٩) البيتان للنابغة الذبياني . انظر شرح الشواهد للعيني في حاشية شرح الاشموني ٣ / ١١ .
(٦٠) شرح الاشموني ٤ / ٢٤ .

والخلاصة :

ان الفعل المضارع انما سمي مضارعا لمشابهته الاسم وان هذا المصطلح قد شاع في كتب البصريين ، وان اول من عبر به سيبويه في كتابه . اما الكوفيون فلم يعبرو به ، وانما استعملوا صيغة (افعل ، ونفعل ، ويفعل ، وتفعل) واستعملوا ايضا عبارة فعل الاستقبال . وهذا الفعل معرب وليس مبنيا خلافا لمن زعم ذلك من الباحثين المعاصرين . وان تصريف الفعل في العربية تصريف قياسي مطرد . بخلاف ما عليه تصريف الفعل في كثير من اللغات الاخرى ، كالانكليزية مثلا ، وهو في الوقت نفسه أكثر ايجازا من صيغته في تلك اللغات . وانه لا علاقة بين تغير حركات اواخر هذا الفعل ودلالته الزمنية خلافاً لمن زعم ذلك من الباحثين المعاصرين . وان مذهب النحاة القدامى في توجيه اعراب المضارع مذهب صحيح حيث قالوا : انه ينصب اذا سبقته اداة من ادوات النصب . ويجزم اذا سبقته اداة من ادوات الجزم او وقع جوابا للطلب . ويرفع اذا تجرد من ذلك كله .

(المصادر)

١ ـ اسرا، العربية ـ ابو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الانباري ـ تحقيق محمد بهجت البيطار مطبعة الترقي دمشق .

٢ ـ الاصول في النحو ـ ابو بكر بن السراج النحوي البغدادي تحقيق عبد الحسين الفتلي جـ١ مطبعة النعمان بالنجف ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣ ج ـ٢ مطبعة سلمان الاعظمي بغداد ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣ .

٣ ـ الانصاف في مسائل الخلاف ـ ابو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الانباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الثالثة . نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ١٣٧٤ ـ ١٩٥٥ .

٤ ـ اوضح المسالك ـ جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الانصاري . الطبعة الرابعة . مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ ـ ١٩٥٦ .

٥ ـ الايضاح العضدي ـ ابو علي الحسن بن احمد عبد الغفار الفارسي تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود . الطبعة الاولى ـ مطبعة دار التأليف بمصر ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩

٦ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك . تحقيق محمد كامل بركات نشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨ ـ ١٩٦٨ .

٧ ـ التصريح على التوضيح ـ خالد بن عبدالله الازهري مطبعة محمد افندي مصطفى ـ القاهرة ١٣١٢ .

٨ ـ الجمل ـ ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي نشر ونحقيق ابن أبي شنب الطبعة الثانية مطبعة كلنكسيك باريس ١٩٥٧ ـ ١٩٥٦ .

٩ ـ حاشية الصبان على شرح الاشموني ـ علي بن محمد بن الصبان ـ دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي .

١٠ ـ شرح الاشموني دار الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١١ ـ شرح الشواهد للعيني في حاشية الصبان على الاشموني مطبوع ضمن كتاب حاشية البان ـ دار احياء الكتب العربية ـ مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٢ ـ شرح ابن عقيل ـ قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤ ـ ١٩٦٤ .

١٣ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى ـ ابو عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
١٤ ـ شرح الكافية ـ رضي الدين الاسترابادي طبعة استنبول ١٢٧٥ هـ .
١٥ ـ في النحو العربي قواعد وتطبيق ـ الدكتور مهدي المخزومي ـ الطبعة الاولى ١٣٨٦ ـ ١٣٦٦ ، شركة ومطبعة مصطفى الباري الحلبي واولاده بمصر .
١٦ ـ في النحو العربي نقد وتوجيه ـ الدكتور مهدي المخزومي منشورات المكتبة العصرية ـ لبنان ـ صيدا .
١٧ ـ الكتاب ـ مطبعة بولاق القاهرة سنة ١٣١٦ .
١٨ ـ لسان العرب ـ جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور طبعة بولاق
١٩ ـ معاني القرآن ـ ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء ـ طبعة دار الكتب المصرية .
٢٠ ـ مغني اللبيب ـ جمال الدين بن هشام الانصاري تحقيق الدكتور مازن المبارك وجماعة . نشر دار الفكر بدمشق .
٢١ ـ المفصل ـ جار الله ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري مطبعة حجازي بالقاهرة .
٢٢ ـ المقتضب ـ ابو العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . نشر المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية القاهرة ١٣٨٥ هـ .
٢٣ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ نشر دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت ـ لبنان .

(١١)

تعقيب على تحقيق
« كتاب الكُتّاب » لابن درستويه

يعد ابن درستويه(١) من النحاة واللغويين البارزين الذين نبغوا في أواخر المائة الثالثة للهجرة وأوائل المائة الرابعة . وقد أسهم اسهاماً محموداً في انماء التراث العربي . فوضع مؤلفات قيمة في النحو واللغة . ومن هذه المؤلفات كتاب سماه « كتاب الكُتّاب »(٢) . علج فيه مسائل تتعلق بالخط العربي وطريقة الكتابة . وما تواضع عليه االكتاب . وقد ضمن كتابه هذا مسائل لغوية جمة . وفوائد نحوية كثيرة . وأولع فيه بالتعليل . وتفسير أساليب الرسم . وقد أوضح ابن درستويه غرضه من تأليف هذا الكتاب فقال : « ... كتاب الكتّاب الجاري بين الخاصة والعامة في كتب علومهم وادابهم ومراسلاتهم . الذي لايستغني متأدب عن معرفته ولا يليق بذي المروءة جهله . وفيه اختلاف بين العلماء . فمنهم المقتفي خط المصحف والمكتفي بما نشأ عليه . إنْ مصيباً وإنْ مخطئاً . وقد ألّف كل امرئ منهم في ذلك كتاباً على رأيه . فاخترنا من مذاهبهم جيد ما وافق النظر وأوجبه قياس النحو . وبيّنّا فيه مواقع الزلل . من غير أن ننص الى عالم زلته . أو نُنعي عليه عثرته . وسمّيناه « كتاب الكُتّاب » اذ كان قصدنا فيه لما يكتب من تهج وقراءة . دون غيره . ولأن الهجاء يلحق غير المكتوب ايضاً . وان الخط قد يكون تصويراً أو نقشاً . ولم ننسبه الى الكتابة . لانها صناعة الكاتب . وهي تجمع اسباباً غير الكتابة . ووجدنا كتاب الله عز وجلّ ذكره لايقاس هجاؤه . ولايخلف خطه . ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف . ورأينا العروض انما هو احصاء ما لفظ به من ساكن ومتحرك . ليس يلحقه غلط . ولا فيه اختلاف بين أحد . فلم نعرض لذكرهما في كتابنا هذا »(١)

وقد قام الاب لويس شيخو بنشر الكتاب مرتين في بيروت، الاولى سنة ١٩٢١م(٢)، والثانيــة سـنة ١٩٢٧ م . وقد تم طبع النشرة الثانية في المطبعة الكاثوليكية ببيروت . واعتمد الأب لويس شيخو في نشره الكتاب على نسخة مخطوطة بقلم أحد ادباء حلب . وهو رزق الله حسون . نسخها لنفسه سنة ١٨٧٥ م . حينما كان بلندن

---

(١) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه المتوفي ببغداد سنة ٣٤٧هـ. انظر ترجمته في انباه الرواة ٢ / ١١٣ ووفيات الأعيان ١ / ٢٥١ ـ ٢٥٢ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢ / ٣٦ .

(٢) كشف الظنون ٢ / ١٤٥١ ـ ١٤٥٢ . وسماه : « كتاب الكتب المتمم » وقال : « إن الكتاب الثاني مخفف بمعنى الكتابة . فحينئذ يكون المعنى كتاب الكتابة . وفي رواية مشدد بمعنى المكتب . وهو الأنسب بحسب المعنى » .

وانظر الاختلاف الذي وقع في اسم الكتاب بين الذين ترجموا لابن درستويه مقدمة الكُتّاب كتاب تحقيق الاستاذين الفاضلين الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلى / ٩ .

(١) كتاب الكتاب لابن درستويه ١ / طبعة لويس شيخو الثانية ٦ ـ ٧ .

(٢) المصدر السابق / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٠ .

في قرية وندزر . وقد تبين للاب شيخو أن الأديب رزق الله نسخ هذه المخطوطة عن النسخة الوحيدة المعروفة آنذاك . والمحفوظة في خزانة الكتب الشرقية في اوكسفورد تحت رقم ٣٥٤ . وقد كتبت هذه النسخة سنة ٦٣٣ هـ . قال عنها الأب شيخو : « وهي غاية في الاتقان . مضبوط اكثرها بالشكل(٣) ».

وليس في مقدمة هذه النشرة ما يشير الى أن الأب شيخو قد أفاد من نسخة اكسفورد على الرغم من أنه قد اطلع عليها . واطلع أيضاً على وصف المستشرق اسكندر نيكول لها في القسم الثاني من فهرست مخطوطات اوكسفود العربية(٤) .

وقد قام مؤخراً الاستاذان الفاضلان الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي بنشر هذا الكتاب معتمدين على نسخة مغربية وقعت لهما ضمن مجموعة من المخطوطات اللغوية . وقد ذكرا في مقدمة نشرتهما الأسباب التي دعتهما الى اعادة نشر هذا الكتاب . وهي تصحيح : ما عرض للنشرتين السابقتين من وهم . واتمام ماوقع فيهما من سقط(١) .

ويبدوا أن الباحثين الفاضلين قد استعانا بنشرة شيخو ورمزا لها بالحروف (م) . ويعنون بها المطبوعة . ورمزا للنسخة المغربية بالحرف (خ) ويعنون بها المخطوطة(٢)

وقد قرأت هذه النشرة الجديدة قراءة تدبر ودراسة . وتطلبت طبعة الأب لويس شيخو فحصلت عليها . ثم قابلت النشرتين فتجمعت لديَّ ملاحظات موضوعية رأيت أن أضعها بين يدي الباحثين الفاضلين . مقدراً لهما عظيم عملهما . منوهاً بفضلهما في الاسهام في نشر كتب التراث . معترفاً لهما بافادتي مما نشرا سابقاً . راجياً لهما التوفيق كل التوفيق في خدمة هذه اللغة . وسأضع هذه الملاحظات على شكل مسائل . منفصلة . وقد جعلتها على قسمين . الأول يتضمن ملاحظات عامة والثاني يتضمن ملاحظات تتعلق بالنص المحقق .

---

(٣) المصدر السابق / طبعة لويس شيخو الثانية ٤ .

(٤) المصدر السابق / طبعة لويس سيخو الثانية ٣ ـ ٤

وقد قام الأب لويس شيخو بنشر الكتاب مرتين في بيرچت . الأولى سنة ١٩٢١

(١) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٠

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٢ .

أولاً : الملاحظات العامة

١ ـ لم يشر الاستاذان المحققان الى رقم المخطوطة المغربية التي اعتمدا عليها، ولا مكانها بالضبط، بل اكتفيا بالاشارة الى أنها مخطوطة مغربية ضمن مجموعة من المخطوطات اللغوية، ولم يعددا لنا مخطوطات هذه المجموعة. واعتقد أنهما قد أغفلا ذلك لانهما رأيا أنه لا يؤثر على عملهما في اخراج النص إخراجاً دقيقاً ومضبوطاً.

٢ ـ أغفل المحققان الفاضلان وصف المخطوطة التي اعتمدا عليها، فلم يبينا لنا نوع خطها، ولا تاريخ نسخها، ولم يقدما لنا أيّ وصف لشكلها، وهذه الامور ضرورية في التحقيق، ولها ارتباط بقيمة المخطوطة، وخاصة اذا كانت عليها تعاليق لعلماء مشهورين، أو اشارات تدل على أنها قرئت على مشايخ بارزين، أو أنها قوبلت على نسخة المؤلف أو نسخة أحد تلامذته.

٣ ـ أغفل المحققان نسخة اوكسفورد ولم يشيرا اليها، ولم يذكرا أنهما سعيا للحصول عليها. واعتقد أن تحقيق مثل هذا الكتاب النافع يفرض على المحققين الفاضلين أن يحاولا الحصول على هذه النسخة، واذا كانا قد حاولا ذلك فلم يفلحا في الحصول عليها يفترض فيهما أن يشيرا الى محاولتهما هذه، ولكنني لم أجد في مقدمتهما أي اشارة الى هذه النسخة.

٤ ـ لم يضع الباحثان المحققان أيَّ فهرست لنشرتهما، سوى فهرست بسيط للموضوعات. واعتقد أن نشر أيّ كتاب من كتب التراث يجب ان يكون مقترناً بنشر فهرس يتضمن الاعلام والاشعار والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال التي وردت فيه واذا كان الكتاب لغوياً ينبغي ان يلحق به فهرس آخر يتضمن المواد اللغوية التي وردت في الكتاب.

وقد أحسن لويس شيخو صنعاً عندما ألحق بنشرته الثانية لكتاب الكُتّاب فهرساً مفصلاً خاصاً بمواد الكتاب وفهرساً آخر ضمنه الشواهد والاعلام الواردة في الكتاب(١).

٥ ـ وردت في الكتاب شواهد قرآنية كثيرة أغفل المحققان الفاضلان تخريج أغلبها وأعتقد أن تخريج الشواهد الواردة في النص المحقق من ألزم اعمال المحقق. سواء أكانت هذه الشواهد شعرية أم قرآنية أم احاديث نبوية أم امثالاً عربية.

---

(١) كتاب الكتاب لابن درستويه / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية سنة ١٩٢٧، ص ١٠٧ ـ ١١٤.

والآيات التي لم تخرج كثيرة اذكر منها قوله تعالى« يسألون عن أنبائكم »(٢) وقوله « تـالله تفتأ تذكر يوسف(٣) » وقوله : « انما أنت منذر(٤) ».

واذا ما رجعنا الى نسخة لويس شيخو نجد أنه قد خرّج جميع الآيات القرآنية الواردة في النص ، وذكر مواضعها في القرآن الكريم في هامش الصفحة التي وردت فيها(٥) ، ولم يكتف بذلك بل وضع فهرساً في آخر نشرته ضمنه الآيات الواردة في النص ومواضعها في القرآن الكريم .

٦ ـ اعتقد أن ضبط الآيات القرآنية الواردة في النص المحقق من ألزم الأمور التي يجب ان يوليها المحقق عناية ، وقد سعى المحققان الفاضلان الى القيام بذلك ، ومع ذلك فقد فاتهما ضبط بعض الآيات فقد ورد تصحيف في آية وتحريف في آية أخرى، وخطأ في رسم آية ثالثة ، أما التصحيف ففي قوله تعالى : « قل لو كان البحر مداداً لكلمت ربي لنفد(١) البحر » حيث كتب الفعل (نفد) بالذال المعجمة ، لا بالدال المهملة ، وربما يكون هذا التصحيف قد وقع بسبب خطأ مطبعي ، ولكنني مضطر على التنبيه اليه لأمرين ، أولهما : إن الوهم كثيراً ما يقع في التفريق ما بين هذين الفعلين (نفد ونفذ). وثانيهما : إن النص القرآني يجب ان يحمى من كل تصحيف وتحريف ، لهذا يجدر بكل باحث أو محقق ان يبذل عناية فائقة في ضبط الآيات القرآنية ، ويحرص كل الحرص على تصحيح مايقع فيها من أخطاء مطبعية ، وان تعذر عليه تصحيح ذلك في النص فعليه ان يشير الى هذه الأخطاء في آخر الكتاب في قائمة الخطأ والصواب ومما تجدر الاشارة اليه أن هذه الآية قد جاءت في نسخة الأب لويس شيخو مضبوطة ضبطاً صحيحاً(٢) .

وأما الآية التي وقع فيها تحريف فهي في قوله تعالى : « بل لاتكرمون اليتيم »(٣) حيث كتبت في النص هكذا(٤) : « بل لا يكرمون اللئيم » والمحققان

---

(٢) كتاب الكُتّاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ض ٦٧٨ .
(٣) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ص ٤٨ .
(٤) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ص ٥١ .
(٥) انظر كتاب الكتاب / الطبعة الثانية ١٢ ، و ٢٣ ، و ٢٤ ، و ٢٦ ، و٢٧ ، ٢٨ ، و ٢٩
(١) الكهف / ١٠٩ وانظر كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٥٥ .
(٢) كتاب الكتاب نشر لويس شيخو الطبعة الثانية ٩٦ .
(٣) الفجر / ١٧ .
(٤) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٦١ .

الفاضلان لم يشيرا الى ان هذا النص آية قرآنية ، مع أنهما قد اشارا الى الاختلاف الوارد في هذا النص بين نسختهما ونسخة الأب لويس شيخو ، وقد وردت الآية في هذه النسخة(٥) مضبوطة ضبطاً صحيحاً ومخرجة في الهامش بحسب ورودها في القرآن الكريم ، وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يصححا نسختهما على ضوء نسخة شيخو ويشيرا في الهامش الى الخطأ الذي ورد في نسختهما

وأما الآية التي ورد في رسمها خطأ فهي قوله تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم(١) » حيث رسم المحققان الفاضلان الفعل (يؤلون) غير مهموز هكذا (يولون)(٢) ، وهو خلاف رسم اللفظة في المصحف . وقد وردت اللفظة مرسومة في نسخة الأب لويس شيخو رسماً صحيحاً ، وقد أشار المحققان الفاضلان الى اختلاف نسختهما عن نسخة شيخو وكأنّ مافي نسختهما(٣) أدق وأضبط مما في نسخته . ولولا هذه الاشارة لحسبت أن الخطأ في رسم الآية وقع بسبب رداءة الطباعة ولكن اشارتهما هذه جعلتني أرجح أنهما لم يرجعا الى القرآن الكريم لضبط الآيات الواردة في النص المحقق .

٧ ـ أغفل المحققان الفاضلان تخريج القراءات القرآنية الواردة في النص ، مع أن هذه القراءات كانت قليلة ، فلم يقع في النص غير ثلاث قراءات ، فقد استشهد ابن درستويه في باب الحذف وفصوله بقراءة الكسائي قوله تعالى : « ألا يـاالسجدوا لله »(٤) بتخفيف (ألا) وادخال حرف النداء (يا) بين (ألا) والفعل ، وصياغة الفعل (اسجدوا) على صورة فعل الامر . ومما جاء من الشعر على مثال هذه القراءة قول الشاعر ذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر(٥)

---

(٥) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ٣٢ .

(١) البقرة / ٢٢٦ .

(٢) كتاب الكتب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٧٠ وانظر هامش رقم ستة من الصفحة نفسها . وقد أورد المحققان الفاضلان هذه الآية ممزوجة مع آية أخرى هكذا « لله على الناس وللذين يولون من نسائهم » والجزء الاول منها جزء من آية مستقلة وهي لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » آل عمران / ٩١ .

(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٧٠ هامش رقم ٦

(٤) النمل ٢٥ وهي قراءة الكسائي انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٨٠ وكتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٧١ .

(٥) انظر الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ١ / ٨١ وانظر معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ١/ ١٥٠ .

ورسم الآية في المصحف على قراءة غير الكسائي من القراء السبعة بتشديد اللام من (ألاّ) ومن غير حرف النداء (يا) وصياغة الفعل على صورة المضارع (يسجدوا) . وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يخرّجا قراءة هذه الآية ويبيّنا صورة رسمها في المصحف .

واستشهد ابن درستويه في هذا الباب ايضاً بقراءة أبي عمرو بن العلاء قوله تعالى : « فأصدق وأكون من الصالحين »(١) بآثبات الواو في الفعل (أكون) . وقد أغفل المحققان الفاضلان تخريج هذه القراءة في كتب القراءات . كما فاتهما أن يبيّنا صورة رسمها في المصحف حيث وردت فيه بحذف الواو من الفعل (أكون) . وعلى هذا يكون رسمها فيه هكذا « فأصدق وأكنْ من الصالحين » وهي قراءة السبعة عدا أبي عمرو(٢) .

واستشهد ابن درستويه في باب إعراب العدد في التاريخ وغيره(٣) بقراءة قوله تعالى : : « ولبثوا في كهفهم ثلاثمائةٍ سنين(٤) » بتنوين (مائة) . وعلى الرغم من أن ابن درستويه قد نصّ على أنها قراءة بعض القراء إلاّ أن المحققين الفاضلين لم يخرجا هذه القراءة ولم يبينا قراءة من هي ؟ وما القراءة التي عليها الناس ؟ علماً بأن هذه القراءة هي القراءة المشهورة التي يقرأبها الناس . وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر(٥) وقرأها كل من حمزة والكسائي(٦) من غير تنوين أي بالاضافة « ثلاثمائةِ سنين » باضافة مائة الى سنين .

ثانياً : الملاحظات المتعلقة بالنص

قال المحققان الفاضلان في مقدمة نشرتهما المحققة : « ثم عثرنا على نسخة مغربية ضمن مجموعة من مخطوطات لغوية . فكان ذلك حافزاً لنا على تحقيقه تحقيقاً جديداً . مصححين ما عرض للنشرتين السابقتين من وهم ... وان من خصائص هذه النشرة أنها صححت أوهام ما عرض للنشرتين السابقتين المشار اليهما

(١) المنافقون ١٠ وانظر كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسن الفتلي ٨٢ .
(٢) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣١٩ .
(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٤١ .
(٤) الكهف ٢٥ .
(٥) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٨٩ .
(٦) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٨٩ .

من خطأ . كما أنها أتمت ما سقط من تلك النشرة . وهو يتجاوز الكلمات بل السطور »(١) .

ومما لامراء فيه أن نشرة الاستاذين المحققين قد صححت كثيراً من الأخطاء التي وقعت في طبعة شيخو الثانية وأتمت ما فيها من نقص . أما نشرة شيخو الأولى فيبدو لي أنهما لم يطلعا عليها اذ لم يشيرا اليها في هوامش نشرتهما . وعلى الراجح أن تلك النشرة لا تختلف عن طبعة شيخو الثانية . لان أصلهما واحد .

والتصحيح الذي أجراه المحققان الفاضلان على طبعة شيخو ليس بقليل فمثلاً ورد في هذه الطبعة ان ابن درستويه قال : « هذا كتاب ألّفناه في خلافة أمير المؤمنين المعتصم بالله »(٢) وعلى الرغم من أن شيخو قد أشار في الهامش الى أن المعتصم تقلد الخلافة من سنة ٢١٨ هـ الى سنة ٢٢٧ هـ وأشار في ترجمته لابن درستويه أنه ولد سنة ٢٥٨ هـ(٣) هـ اي بعد وفاة المعتصم باحدى وثلاثين سنة . إلا أنه لم ينتبه الى هذا الوهم الذي وقع فيه ناسخ الاصل الذي اعتمد في طبعه الكتاب . فجاء المحققان الفاضلان فانتبها لهذا الوهم فصححاه اعتماداً على ماورد في نسختهما المخطوطة حيث ورد فيها : « هذا كتاب ألفّناه في خلافة المعتضد بالله(٤) . والمعتضد تولى الخلافة سنة ٢٧٩ هـ وتوفي سنة ٢٨٩ هـ(٥) . وقد عاصره ابن درستويه .

وفي (ص ١٢) من طبعة شيخو الثانية جاءت هذه العبارة : « فان كانت ألف الوصل أسقطت من الكتاب . كما تسقط من اللفظ لمجيء حرف الاستفهام . وضعف ألف الوصل يلتبس الاستفهام بالخبر ههنا لانفتاح همزة الاستفهام » .

وهذا النص فيه سقط . وقد ورد في نسخة المحققين الفاضلين تاماً من غير سقط . حيث وردت لفظة (لأنه) قبل عبارة (لايلتبس) والنص بصورته الصحيحة يكون هكذا : « وان كانت ألف وصل أسقطت من الكتاب . كما تسقط من اللفظ لمجيء حرف الاستفهام وضعف ألف الوصل . وأنه لايلتبس الاستفهام بالخبر ههنا

(١) كتاب الكتاب الكُتّاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٠ .
(٢) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ٧ .
(٣) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية هامش رقم (١) .
(٤) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٥ .
(٥) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢ / ١٩٩ . وانظر الاعلام للزركلي ١/ ١٤٠ .

لانفتاح همزة الاستفهام . وأن ألف الوصل لاتكون مفتوحة(١) » وفي (ص ١٠) من طبعة شيخو الثانية وردت هذه العبارة : « والتثنية والجمع في أثناء الشهور » وواضح أن لفظة (أثناء) محرفة . والصواب : (أسماء) وهكذا جاءت في نسخة المحققين الفاضلين(٢) .

وفي (ص ١٠) من طبعة شيخو الثانية وردت هذه العبارة : « واذا لحقت (رب) التاء فهي كذلك ايضاً مثل (ربتما) موصولين على كل حال لأن (ما) بعدها تكون بمعنى الذي » . وحديث ابن درستويه هنا يتعلق باتصال الحرف (ما) برب المتصلة بالتاء ، وواضح أن العبارة فيها سقط لأن معناها غير مستقيم اذ كيف تكون (ما) هذه بمعنى الذي . والصواب أن تكون العبارة هكذا : « واذا لحقت (رب).التاء فهي كذلك أيضاً مثل (ربتما) موصولين على كل حال لأن (ما) لاتكون بمعنى الذي » . وقد تنبه المحققان الفاضلان الى أن الحرف (لا) قد سقط فأشارا الى ذلك في الهامش(٣) .

وهناك ملاحظات كثيرة أوردها المحققان الفاضلان ليبررا عملهما في اعادة نشر « كتاب الكتاب » وقد وجدت أن قسماً كبيراً من هذه الملاحظات لا تعدو أن تكون ابدال لفظ مكان لفظ يقاربه في المعنى فمثلاً في (ص ١٦) وردت هذه العبارة : « ولا ينقطـون ولا يشـكلون الا ما ألبس » وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن لفظة (ألبس) وردت في نسخة شيخو (التبس) وفي (ص ٢١) وردت عبارة « وما هو زيادة يؤتى بها للفروق » فأشار المحققان الفاضلان الى أن لفظة (للفروق) قد وردت في نسخة شيخو (للفرق) . وفي (ص ١٥) وردت عبارة « ولا يجمل بذي مروءة جهله » فأشار الى أن لفظه (ولا يجمل) وردت في نسخة شيخو (ولا يليق) وفي (ص ٢٦) وردت هذه العبارة « لما استثقلوهما مجتمعتين » فأشارا الى أن لفظة (مجتمعتين) وردت في نسخة شيخو (مجموعتين) . وفي (ص ٢٧) وردت هذه العبارة « وذلك مثل قول الله عزوجل » فأشارا الى أن الذي ورد في نسخة شيخو « وذلك مثل قول الله عز ذكره »

---

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٢٦ .
(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٢٣ .
(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٥٢ هامش رقم ٨ . وانظر طبعة شيخو الثانية ٢٧ .

وقد قمت بمقابلة نسخة المحققين الفاضلين على نسخة شيخو . فتبين لي أن هذه النسخة قد جاءت في مواضع كثيرة ادق وأضبط من نسخة الأستاذين الفاضلين . وسأذكر امثلة كثيرة على ذلك أضعها بين يدي الباحثين الفاضلين وما رائدي في ذلك الاخدمة اللغة والوصول الى الحقيقة .

١ - في (ص ١٩) وردت هذه العبارة : « وما توصل بحرف التنبيه (وهو هاء) وما يفصل منه » . وقد أشار المحققان الى أن عبارة (وهو هاء) ساقطة من نسختهما وقد اكملاها من نسخة شيخو . وقد أخطأ المحققان في النقل حيث رسما حرف التنبيه هكذا (هاء) والصواب (ها) كما ورد في نسخة شيخو (ص ٨) .

٢ - وفي (ص ١٩) أيضاً وردت هذه العبارة « وما يوصل من المبهمة بهاء وما يفصل منها » . وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن لفظة (بهاء) ساقطة من نسخة شيخو . وهذا وهم وقع فيه الباحثان المحققان اذ لا لزوم للفظه (بهاء) هنا . لأن هذا الموضع من الباب لاعلاقة له بحرف التنبيه (ها) وذلك لأن الحديث فيه يتعلق بلفظة (ما) واتصالها بالأسماء المبهمة من ظروف واسماء استفهام وشرط مثل أين وكيف ومتى . ولو رجع المحققان الفاضلان الى أصل المبحث في نصهما المحقق في الموضع الذي بدأ فيه ابن درستويه يشرح هذه المسألة لوجدا العنوان قد اثبت هكذا « ما يوصل من المبهمة بما وما يفصل منها »(١) وهو يمثل تماماً النص الذي ورد في نسخة شيخو (ص ٢٨) . ومن هنا يتبين أن ما ورد في هذه النسخة في هذا الموضع أدق مما ورد في نسخة المحققين الفاضلين .

٣ - وفي ص ٣١ ورد عنوان مبحث من مباحث الكتاب هكذا : « معرفة تقليب القلم في مجالسه » وتكررت هذه العبارة في (ص ١١٩) وقد وقع في هذه العبارة خطأ والصواب أن تكون اللفظة الأخيرة (مجاله) بدلاً من (مجالسه) . ومما يؤكد هذا قول ابن درستويه في (ص ١١٩) من النسخة المحققة : « وللقلم المحرف مجال في كل ذلك غير مجال القلم المستوي القطر . » وقد وردت هذه اللفظة في نسخة شيخو (مجاله) وهو الصواب(١) .

---

(١) كتاب الكتاب / طبعة شيخو الثانية ٩

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٥٣ .

٤ ـ وفي (ص ٢١) أيضاً وردت عبارة « وما يحسن من رد الياء وتعريتها وما يقبح » . وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن لفظة (تعريتها) قد وردت في نسخة شيخو (تعريفها) ، وعلقا في هامش رقم (٥) على ذلك فقالا : « في (م) (يعنون : نسخة شيخو) تعريفها ، ولا معنى له » . وقد رجعت الى موضع اللفظة في نسخة شيخو(٢) فوجدتها (تعريقها) بالقاف لا (تعريفها) بالفاء كما ذكر الفاضلان . وما ورد في هذه النسخة أدق واضبط مما أثبته المحققان الفاضلان . لأن هذه العبارة عنوان مبحث من مباحث الكتاب وقد تكرر هذا العنوان مرتين مرة في سرد ابن درستويه لمباحث الكتاب ومرة في شرحه هذه المباحث ، ولو رجع المحققان الفاضلان الى عنوان هذا المبحث في نسختهما المحققة في (ص ١٣٢) عندما بدأ المؤلف يشرح هذا الفصل في مباحث كتابه لوجدا أن العبارة موافقة لما فـي نسخة شيخو(٣) وأن عبارتهما التي أثبتاها في سرد مباحث الكتاب خطأ اذ لا معنى لها ، وأن الصواب أن يثبتا هذه العبارة هكذا « ما يحسن من رد الياء وتعريقها وما يقبح » . وكان الأمثل بهما أن يصححا نسختهما على نسخة شيخو ويشيرا في الهامش الى أن تصحيفاً قد وقع في نسختهما .

٥ ـ وفي (ص ٣١) وردت عبارة « واذا سكنت (أي الهمزة) المتوسطة فهي متحرك ما قبلها ويجب اثباتها على صورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها اتباعاً لتخفيف اللفظ » وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن عبارة (فهي متحرك) وردت في نسخة شيخو(٤) بصيغة (وهي متحرك) أي إن (الواو) في نسخة شيخو قد جاءت بدلاً من الفاء وظاهر عبارة المحققين تشير الى أن ما في نسختهما أدق وأصح ، والصواب على ما يترجح عندي أن تكون بالواو ، ولا مبرر للفاء هنا لان المعنى معنى الحال هنا ، وأن المقصود أن تكون الهمزة ساكنة وما قبلها متحرك والفاء لا تفيد هذا المعنى ، واثبات الفاء يعني أن يكون تحرك ما قبل الهمزة مترتب على سكون الهمزة وعبارة ابن درستويه لاتدل على ذلك . ومن هنا تكون نسخة شيخو في هذا الموضع ادق من النسخة المحققة .

---

(٢) كتاب الكتاب / طبعة شيخو الثانية ٩ .
(٣) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ٩ .
(٤) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ٩ .

٦ ـ في (ص ٣٣) عند الحديث عن الهمزة المتطرفة ورد عنوان فصل وهو « المتطرفة الساكن ما قبلها المتصل بما بعدها علاقة ضمير أو تثنية او جمع أو تأنيث » . وقد أشار المحققان الفاضلان في هامش (رقم ٧) الى أن عبارة نسخة شيخو(١) جاء فيها لفظة (المتصلة) بدلاً من لفظة (المتصل) ولو دقق الباحثان الفاضلان النظر في عبارة نسختهما لوجداها مضطربة ولاتفي بالغرض الذي قصده ابن درستويه . فهو يتحدث هنا عن الهمزة الساكن ما قبلها المتصلة بعلامة الضمير أو التأنيث مثل (هذا جزءك) وعبارة نسخة المحققين توحي بان الضمير متصل بحرف بعد الهمزة « المتصل بما بعدها علامة ضمير » فهذه العبارة توحي بان الضمير متصل بحرف بعد الهمزة . ولما رجعت الى نسخة شيخو وجدت عبارتها دقيقة وتعبر عما يريد ابن درستويه من غير ليس ولا غموض . فقد جاء فيها : « المتطرفة الساكن ماقبلها المتصلة بما بعدها من علامة ضمير أو تثنية أو جمع أو تأنيث(٢) » وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يصححا هذه العبارة على وفق ما جاء في نسخة شيخو علماً بأن هذه العبارة هي عنوان مبحث سبق أن ورد في سرد ابن درستويه لمباحث الكتاب في مقدمته . ولو راجع المحققان الفاضلان هذا السرد لوجدا أن ما في نسخة شيخو يطابقه تماماً وأن ما اثبتاه في (ص ٣٣) يخالف ما اثبتاه في (ص ١٨) .

٧ ـ وفي (ص ٣٣) أيضاً وردت هذه العبارة « واذا وقعت (أي : الهمزة) بعد ساكن حذفت من الكتاب على كل حال لسقوطها من اللفظ في التخفيف اذا ادرجت لالتقاء الساكنين في الوقف » .

وهذا النص مضطرب . وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن هناك اختلافاً بين هذا النص وبين ماورد في نسخة شيخو . فوضعا رقماً فوق لفظة (لالتقاء) . ولكنهما عادا في الهامش فكررا اللفظة نفسها . انظر هامش رقم(٣) قال المحققان « في (م) لالتقاء » . وقد رجعت الى نسخة شيخوفوجدت العبارة هكذا : « واذا وقعت (اي : الهمزة) بعد ساكن حذفت من الكتاب على كل حال لسقوطها من اللفظ في التخفيف اذا وقف عليها لالتقاء الساكنين في

---

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ١٥ .

(٢) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ١٦ .

الوقف(١) » والعبارتان مختلفتان . واعتقد أن عبارة نسخة شيخو ايضاً مضطربة . والاضطراب منحصر في عبارة « لسقوطها من اللفظ في التخفيف اذا وقف عليها لالتقاء الساكنين في الوقف » . والراجح عندي هو أن عبارة نسخة المحققين الفاضلين أقرب إلى الصحة والسداد اذا ما أضفنا حرف العطف (الواو) بين لفظتي (أدرجت و (لالتقاء) ، لتكون هكذا : « واذا وقعت بعد ساكن حذفت من الكتاب على كل حال لسقوطها من اللفظ في التخفيف اذا أدرجت ولالتقاء الساكنين في الوقف » .

٨ ـ وفي (ص ٣٥) ورد عنوان مبحث من مباحث الكتاب وقد اثبته المحققان اعتماداً على نسختهما هكذا « باب المد وفصوله » . وأشارا في هامش رقم(١) الى أنه ورد في نسخة شيخو بصورة مغايرة حيث جاءت لفظة الممدود فيه بدل المدّ . وذلك على هذه الصورة « باب الممدود وفصوله »(٢) . واعتقد ان عبارة طبعة شيخو اضبط بدليل أن ابن درستويه لما بدأ يتحدث عن الفصل قال : « شروط الممدود وفصوله » ولم يقل شروط المد . وقد اتفقت النسختان على ذلك ، أعني طبعة شيخو وطبعة المحققين الفاضلين . ومما يقوّي رأيي ويؤكده هو أن الحديث عن الاسم الممدود وليس عن ظاهرة المدّ . وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يصححا نسختهما على ضوء طبعة شيخو ويشيرا الى ذلك في الهامش .

٩ ـ وفي (ص ٣٥) أيضاً ، وردت عبارة فيها سقط . وهذا السقط أدى الى اضطراب معناها واختلاله وهذه العبارة هي : « وما كان من الممدود مصدراً كالدعاء والعواء اعتبر بنظيره من المصادر الصحيحة كالصراخ والنباح فاذا وجد آخر مصدر الصحيح ألف كان نظيره من مصدر المعتل ممدوداً » . وهذه العبارة ليست سديدة اذ لايصح في قول أحد من الناس أن يكون « آخر مصدر الصحيح ألف » لأن ما أخره ألف يعدّ معتلاً عند جميع أهل اللغة . وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد اطلعا على طبعة شيخو ووجداها تختلف في هذا الموضع عن نسختهما فأشارا في هامش رقم (٦) من الصفحة نفسها أنه ورد فيها : « وجد قبل آخر مصدر الصحيح » . وبناء على هذه الاشارة تصبح العبارة هكذا : « وما كان من الممدود مصدراً كالدعاء والعواء اعتبر بنظيره من المصادر الصحيحة كالصراخ والنباح . فاذا وجد قبل آخر مصدر الصحيح ألف

---

(١) كتاب الكتاب / نشر الأب اويس شيخو / الطبعة الثانية / ١٦ .
(٢) كتاب الكتاب / نشر الأب لويس شيخو / الطبعة الثانية / ١٧ .

كان نظيره من المعتل ممدوداً »(١) . وهذه العبارة هي المثبتة في طبعة شيخو . وهي عبارة سليمة . لأنها خالية من السقط الذي وقع في النسخة المغربية . وليس فيها اضطراب ولا اختلال . وابن درستويه قد أوضح المعنى المراد فقال عقب تلك العبارة : « وما كان كالاشتراء والاستعداء اعتبر بمثل الاشتراك والاستعطاف لأنهما على بنائهما ». وقد كان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يصححا نسختهما على ضوء ما جاء في طبعة شيخو ويشيرا في الهامش الى السقط الذي وقع في نسختهما .

١٠ ـ وفي (ص ٣٧) وردت عبارة « كقولك رأيت عطاءاً وشمعت نداءاً » وكتب الفعل (شمعت) بالشين . ولولا أن المحققين الفاضلين قد أشارا في هامش رقم (١٣) أن ما ورد في نسخة شيخو (سمعت)(٢) بالسين لقلت ان هذا خطأ مطبعي . والغريب أن المحققين الفاضلين قد أقرا بأن ما في طبعة شيخو هو الصواب ولكنهما مع ذلك أثبتا في نصهما المحقق ما ألفوه في مخطوطتهم وإن كان خطأ . وهذا منهج في التحقيق ليس بسليم . واعتقد أن الأصل هو اخراج نص أقرب ما يكون الى نص المؤلف . وهذا يستدعي من المحقق أن لايتمسك بنص المخطوطة التي اعتمدها في التحقيق تمسكاً يضفي عليها شيئاً من القدسية . فلا يجري اي تعديل عليها . وان كان التصحيف او التحريف أو الخطأ ظاهراً فيها . لايحتاج الى امعان نظر أو تدقيق . كما هو الأمر في النص المذكور سابقاً . وستمر بنا نصوص أخرى تماثله . سأشير اليها في مواضعها .

١١ ـ وفي (ص ٤١) وردت هذه العبارة : « فكل كلمة على ثلاثة احرف ثالثها ألف منقلبة من واو يجب كتابها بالألف على لفظها دون معناها استثقالاً للواو اسماً كانت أو فعلاً . نحو : دعا وغزا وشاء وفاء . من شأوت وفأوت » وقد أشار المحققان الفاضلان في هامش رقم (٥) الى أن لفظة (كتابها) الواردة في نصهما المحقق . قد جاءت في طبعة شيخو بهذه الصيغة (كتابتها)(١) وعلقا على ذلك في الهامش فقالا : « كذا في نسختنا (أي : كتابهما) وفي (م)

---

(١) كتاب الكتاب / نشر الأب لويس شيخو / الطبعة الثانية / ١٧ .

(٢) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ١٩ .

(١) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٤١ هامش ٥ وانظر طبعة شيخو الثانية ٢١ .

كتابتها . وهو الصواب . » وعلى الرغم من أنهما اعترفا بأن ما في طبعة شيخو هو الصواب الا انهما أثبتا في النص المحقق ما وجداه في نسختهما المخطوطة . وكان الأمثل أن يصححا اللفظة على وفق ما ورد في طبعة شيخو ويشيرا الى هذا التصحيح في الهامش .

١٢ـ وهناك أمر آخر في هذا النص يتعلق بلفظتي (شاء وفاء) . ولا أدري كيف أثبت المحققان الفاضلان هذين اللفظين في نصهما المحقق . مع أن الخطأ فيهما واضح . فحديث ابن درستويه هنا يتعلق بكتابة الألف المقصورة . ولا علاقة له بكتابة الألف الممدودة . وعنوان المبحث يؤكد ذلك وهو « ذوات الألف المنقلبة من الواو »(٢) . وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن ينتبها الى أن الترابط في الرسم مفقود بين (دعا وغزا) من جهة و (شاء وفاء) من جهة أخرى . وأن ينتبها الى تصريف الفعلين الاخيرين وخاصة ان ابن درستويه قد أشار الى أنهما من (شأوت وفأوت). ولو كانا (شاء وفاء) لقال من (شئت وفئت). وعلى الرغم من هذا الاضطراب والخلل في النص إلا ان المحققين الفاضلين اثبتا ما جاء في نسختهما واكتفيا بالاشارة في هامش رقم (٥) الى أن الفعلين رسما في طبعة شيخو هكذا (شاءا) و (فاءا). ولما رجعت الى هذه الطبعة وجدت أن الناشر قد رسمهما كما قال المحققان الفاضلان الا أنه وضع هذه العلامة (٥) فوق الألف الذي بعد الشين والالف الذي بعد الفاء . فجاء رسم الفعلين على هذه الصورة (شأءا)(١) و (فأءا) . وهذه العلامة (٥) في مصطلح الرسم القرآني اذا وضعت فوق الألف تعني أن الألف لا يلفظ(٢) . وبموجب هذا الرسم يقرأ الفعلان بهذه الصورة (شأا) و (فأا) . وعلى هذه الصورة ينبغي أن يرسما على وفق قواعد الخط المعمول بها في رسم الهمزة والألف . لأن الهمزة مفتوحة وما قبلها مفتوح فيجب أن تكتب على الألف مثل (سأل). والألف المتطرفة أصلها (واو) والكلمة ثلاثية فيجب ان تكتب بالألف القائمة(٣) .

وبناء على ماذكرته يكون ما في النسخة المحققة خطأ من جهة الرسم وخطأ من جهة التصريف . وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان ينتبها الى ذلك

---

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٤١ .

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / ٢٠ .

(٢) انظر/رسم الألف التي بعد واو الجماعة في القرآن الكريم .

(٣) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٤١ .

ويصححا ما في نسختهما على وفق ماذكرته مستعينين بطبعة شيخو ، فيرسما الفعلين هكذا (شأا) و (فأا) ، وينبها في الهامش الى الخطأ الذي وقع في نسختهما .

١٣ـ وردت في هذه الصفحة أيضاً عبارة أخرى وهي : « فاذا اتصلت بها في الاستفهام »(٤) والضمير (ها) المتصل بحرف الجر (الباء) لامعنى له في العبارة ، والحديث هنا عن ألف (على) وكيف تكتب ، فقد ذكر ابن درستوية أن هذه الألف تقلب ياءً اذا اتصلت (على) بالضمائر نحو : عليك وعليَ وعليه ، قال ابن درستويه : « وان كان شيء من ذلك (يعني الكلمات المنتهية بالألف المقصورة) بمنزلة (على) الخافضة لم تكتب الا يـاءً من أجل أنها تصير في اللفظ مع المضمرات ياءً ، كقولك عليك وعليّ وعليه ». وبعد أن أنهى ذلك أراد أن يتحدث عن ألف (على) اذا اتصلت بأداة الاستفهام ، ولو اثبتنا عبارة طبعة المحققين الفاضلين وقلنا « فاذا اتصلت بها في الاستفهام » عقب العبارة السابقة ، فعلى أيّ شيء يعود الضمير (ها) ؟ والضمير لابد له من اسم يعود عليه . ولو رجعنا الى هامش رقم (١١) من الصفحة نفسها لوجدنا المحققين الفاضلين يشيران فيه الى انه ورد في طبعة شيخو لفظة (بما) بدلاً من (بها)(١) ، ولو دقق النظر هذان الباحثان الفاضلان في العبارة ومدلولها لأيقنا أن ما في طبعة شيخو في هذا الموضع أدق في طبعتهما وكان عليهما أن يثبتا هذه العبارة في نسختهما هكذا : « فاذا اتصلت (يعني على) بما الاستفهام كتبت على لفظها ألفاً ». ويشيران في الهامش الى ان هذه العبارة من طبعة شيخو وأن ما ورد في نسختهما محرف حيث حرفت فيه (بما) الى (بها) .

١٤ـ وفي ص ٤٥ وردت عبارة مضطربة وهي « فأما كلاّ فانما خولف بها الباب وكتبت بالألف لأنه لا إمالة فيها ، ولأنها حرف لفظه كلفظ ما كان من كلمتين كهلاّ وبل ، لا منهما معنى لا » .

وقد حرصت أن أنقل النص كما هو ، وان كنت متيقناً أن فيه خطأ مطبعياً يتصل بعلامة الترقيم (،) ، فان موضعها الصحيح هو بعد (لا) لابينها وبين (بل) ، وهذا الخطأ المطبعي قد أثر على النص وزاد في اضطرابه ولهذا يجب أن

---

(٤) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٤١ .

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٤١ هامش رقم (١١) وانظر طبعة شيخو الثانية / ٢٠ .

يحرص المحقق كل الحرص على وضع علامات الترقيم في مواضعها الصحيحة لأن لها تأثيراً قوياً في توضيح النص وربط عباراته بعضها ببعض .

والاضطراب الذي في النص لا يتعلق بهذا الخطأ المطبعي المتصل بموقع علامة الترقيم فقط ، وانما يتصل كذلك بلفظة (ومنهما) الواردة بعد (بل لا) . ولولا أن الباحثين الفاضلين قد أشارا في هامش رقم (١٠) الى أن هذه اللفظة وردت في طبعة شيخو بهذه الصورة (فيهما) لقلت ان في النص خطأ مطبعياً آخر . جعل النص يضطرب . ولكن اشارة المحققين الفاضلين في الهامش الى ما ورد في طبعة شيخو جعلني اعتقد أنهما قد اثبتا هذه اللفظة عن قصد منهما واصرار . وكأنهما لم ينتبها الى أي تحريف أو خطأ وقع فيها . وكان الأمثل بهما أن يصححا عبارة النص المحقق على وفق ما جاء في طبعة شيخو ويجعلاها هكذا : « فأما كلاّ فانما خولف بها الباب وكتبت بالألف ؛ لأنه لا امالة فيها ؛ ولأنها حرف لفظه كلفظ ما كان من كلمتين كهلاّ وبل لا . وفيها معنى (لا) . وهي مع ذلك تشبه كلا التي تُؤكّد بها التثنية . »(١)

ومما يؤكد أن ما في طبعة شيخو في هذا الموضع أدق واضبط مما في نشر المحققين الفاضلين هو أن الحديث هنا عن لفظة (كلاّ) . وكيفية رسم ألفها . وأنها تشبه (بل لا) لأن فيها معنى (لا) .

١٥ ـ وورد عنوان فصل في (ص ٤٧) هكذا : « باب الوصل والفصل وشروطه » وقد أشار المحققان الفاضلان في هامش رقم (١) الى أن لفظة (شروطه) وردت في نسخة شيخو بهذه الصورة (شروطهما) وعلى هذا يكون عنوان الباب « باب الوصل والفصل وشروطهما »(٢) . وأعتقد أن هذه العبارة أدق واضبط من عبارة نسخة المحققين الفاضلين وكان الأمثل بهما أن يصححا نسختهما على ضوئها ويشيرا إلى ذلك في الهامش .

١٦ ـ ووردت في (ص ٤٧) أيضاً هذه العبارة « شرط الوصل والفصل الذي يُبنيانِ عليه » . وقد أشار المحققان الفاضلان في هامش رقم (٢) الى أن نسخة شيخو وردت فيها زيادة فجاءت هذه العبارة هكذا « شرط الوصل والفصل والأصل الذي يبنيان عليه(٣) » وذلك بزيادة لفظة (الأصل) بعد الوصل والفصل .

---

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ٢٣ » وانظر طبعة الاستاذين المحققين ٤٥ هامش رقم (١٠)

(٢) كتاب الكتاب نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ٢٤ .

(٣) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ٢٤ .

وهذه العبارة هي عنوان مبحث من مباحث الكتاب وقد وردت في مقدمة الكتاب عندما سرد ابن درستويه مباحث كتابه هذا(٤). وقد رجعت الى ذلك السرد فوجدت العبارة في النص المحقق تماثل عبارة طبعة شيخو(١). وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان يراجعا هذا السرد ويثبتا في طبعتهما المحققة عناوين الكتاب على ضوئه، وخاصة اذا وجدا أن ما في طبعة شيخو يوافقه ويخالف ماورد في مخطوطتهما التي اعتمدا عليها في تحقيق هذا الكتاب القيم.

١٧ – ووردت عبارة في (ص ٤٧) أيضاً وهذه العبارة هي: «اعلم ان كل حرف من حروف المعجم يوصل بما بعده من الكلمة التي هو فيها ويفصل مما في غيرها الا ستة أحرف من المعجم. لاتتصل بما بعدها البتة. وان كانت في كلمة واحدة. وهي: الألف الدال والذال والراء والزاي والفاء. الكلام مؤلف من جميع الحروف وحق كل كلمة أن تقع مفصولة في الكتاب مما قبلها وما بعدها».

هذه العبارة فيها خطأ وتحريف وسقط. وقد تنبه الباحثان الفاضلان الى ذلك بعض التنبه. ولكنهما لم يجريا اي تصحيح في نسختهما وانما اكتفيا بالاشارة الى ذلك في الهوامش. فمثلاً لفظة (كانتا) خطأ. والصواب (كانت) وبهذه اللفظة وردت في طبعة شيخو. وقد تنبه المحققان الفاضلان الى ذلك فأشارا في هامش رقم (٤) الى هذا الاختلاف بين النسختين. ورجحا ما في طبعة شيخو فقالا: «كذا في الأصل (يعني: كانتا) ولعله كانت كما في م»(٢) وكان الأمثل بهما أن يصححا نسختهما على ضوء ما ورد في طبعة شيخو لأن النص لايحتمل الا لفظة (كانت) ولا موجب مطلقاً لالحاق ألف الاثنين للفعل (كانت) وورد في هذه العبارة تحريف حيث ورد فيه (الفاء) ضمن الاحرف التي لاتتصل بما بعدها من أحرف الكلمة التي تقع فيها(٣). وهذا خطأ واضح لأن (الفاء) تتصل بما بعدها من أحرف الكلمة التي تقع فيها. كما في هذه الألفاظ: (الفهم. لفظ. شفة). والصواب أن يكون

---

(٤) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ١٨.

بدل الفاء (الواو). كما ورد في طبعة شيخو(١) . وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد تنبها الى ذلك فاشارا اليه في الهامش(٢) الا أنهما اثبتا ما في نسختهما من خطأ وتحريف . وكان الأمثل بهما أن يصححا طبعتهما على ضوء ماورد في طبعة شيخو وخاصة في المواضع التي لاتتحمل أيّ تأويل . كما في هذا الموضع .

ووقع في هذه العبارة سقط قبل لفظة (الكلام) . والصواب أن يقال (والكلام) باضافة حرف (الواو) قبل لفظة (الكلام) . وذلك ليرتبط آخر الكلام بأوله . وسقوط حرف العطف من العبارة جعلها عبارة مفككة، وقد أشار المحققان الفاضلان الى أن هذه (الواو) قد وردت في طبعة شيخو(٣) . وكان الامثل بهما أن يصححا طبعتهما على ضوء ما ورد في تلك الطبعة . ولو فعلا ذلك لأخرجا لنا طبعة جديدة تفوق طبعة شيخو . وعند ذاك يحق لهما أن يقولا إنهما صححا كثيراً من الأوهام التي وقعت في تلك الطبعة .

١٨ – وفي (ص ٥٢) عند الحديث عن طريقة كتابة (ما) التي بمعنى الذي وردت عبارة فيها سقط . وهذه العبارة هي : « ومثل قولك : ليت ما عند زيد عندنا . وكأنّ ما يكفيك لايرضيك . ولعل ما تريد لايكون . كل هذا يفصل . لانها ها هنا اسم تام صلة » .

والسقط الذي وقع في العبارة هو في الجزء الأخير منها في قوله : « لأنها ها هنا اسم تام صلة » . وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد اطلعا على طبعة شيخو ولاحظا الفرق بينها وبين نسختهما واشارا الى هذا الفرق في الهامش(٤) الا أنهما لم ينتبها الى أن في عبارة نسختهما سقطا أخلّ بمعنى العبارة . وأن ما في طبعة شيخو هو الصواب . حيث وردت فيها هذه العبارة هكذا : « لأنها ها هنا أسم تام له صلة » . (١) ومن موازنة العبارتين نجد أن لفظة (له) قد سقطت من عبارة طبعة الاستاذين المحققين . وكان الأمثل بهما أن يضيفا هذه اللفظة الى نصهما المحقق ويشيرا في الهامش الى أن ما أضافاه هو من

---

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية ٢٤ .

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٤٧ هامش رقم (٧) .

(٣) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٤٧ هامش رقم (٨) وانظر طبعة شيخو الثانية ٢٤ .

(٤) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٥٢ .

(١) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ٣٩ .

طبعة شيخو . لا أن يتركا العبارة على الصورة التي وردت في نسختهما ويكتفيا بالاشارة الى ما ورد في طبعة شيخو في الهامش .(٢)

١٩ ـ وفي (ص ٥٥) ورد عنوان فصل من فصول الكتاب بهذه الصورة : « ما يوصل من المتمكن بها وما يفصل منها »
وقد أشار المحققان الفاضلان الى انه ورد في نسخة شيخو (بما) بدلاً من (بها) . وعلقا على هذا الفرق في هامش رقم (١) فقالا : « في (م) بما بدلاً من بها . وعبارة (م) هي الصحيحة » .

وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد أقرا في الهامش بان ما في طبعة شيخو هو الصحيح الا انهما لم يصححا نسختهما على ضوء ذلك وكان الأمثل بهما أن يفعلا ذلك . ويجعلا العنوان هكذا : « ما يوصل من المتمكن بما وما يفصل منها »(٣) . وذلك لأن الحديث في هذا الموضع من الكتاب يتعلق بلفظة (ما) وما يتصل بها ويُفصل عنها .

٢٠ ـ ووردت في (ص ٥٥) أيضاً عبارة أخرى فيها خطأ وهي : « فاذا عمل فيه ما بعده وجوزئ به وكان ظرفاً أو ضارع الظرف وصل كقولك : كلما جئتني أكرمتك » . وواضح أن لفظة (جوزئ) بالهمزة خطأ . والصواب (جوزي) من غير همزة . لأنه من الفعل (جازى) وهوغير مهموز . وهو على وزن (فاعَلَ) والمبني للمفعول منه يكون على وزن (فوعل) مثل (قاتل) (قوتل) . وربما يكون الأمر الذي دعا المحققين الفاضلين الى اثبات الهمزة هو انصراف ذهنهما الى المصدر (الجزاء) . علماً بأن هذه الهمزة التي في المصدر ليست أصلية بل منقلبة عن (ياء) . لأن كل (ياء) او (واو) متطرفة بعد ألف مدّ وزائدة تقلب همزة . مثـل : قضـاء . وعـاء . . وجزاء . ولولا أن المحققين الفاضلين قد اشارا في هامش الصفحة(١) الى أن هذه اللفظة وردت في طبعة شيخو (جوزى) من غير همزة لحملت الأمر على أنه خطأ مطبعي . ولكن هذه الاشارة جعلتني أتيقن أنهما قد اثبتا هذه اللفظة في النص

---

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٥٢ هامش رقم (٣) .
(٣) كتاب الكتاب / نشر لويس شيخو / الطبعة الثانية / ٢٩ .

(١) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٥٥ هامش رقم (٤) وانظر طبعة شيخو الثانية / ٢٩ .

٢١ ـ ووردت في الصفحة السابقة أيضاً عبارة ثالثة فيها خطأ وهي : « واذا أعمل فيه ماقبله أو ابتدئ به لم يكن فيه مجازاة ولا مضارعة للظروف ولا كانت (ما) لغواً أفصل . كقولك : كل ما سألتني مبذول لك »

وحديث ابن درستويه هنا عن (كل) ومتى تتصل بلفظة (ما) ؟ ومتى تنفصل عنها ؟ . واذا ما نظرنا الى عبارة النص السابقة نجد فيها لفظة (أفصل) وهذه اللفظة خطأ والصواب (فصل) . وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد اشارا في الهامش(٢) الى أن هذه اللفظة قد وردت في طبعة شيخو بهذه الصورة (فصل) الا انهما اكتفيا بهذه الاشارة فقط . وكان الأمثل بهما ان يصححا عبارة نصّهما المحقق على ضوء ذلك لا أن يثبتا اللفظة الخطأ في النص المحقق ويشيرا في الهامش الى ما ورد في طبعة شيخو من غير تعليق .

٢٢ ـ وفي (ص ٥٩) وردت عبارة : « ... كقولك ألاّ تفعل . وأسألك ألاّ تعود . فهذه توصل بأنّ للادغام الذي يلحقها في لفظها » .

وقد عمد المحققان الفاضلان الى تشديد نون (أنّ) في قول ابن درستويه : « بأنّ للادغام » . ولولا انهما أشارا في الهامش (١) الى أنها وردت في طبعة شيخو (أنْ) مخففة(١) لقلت أن خطأ مطبعياً قد وقع في النص المحقق أدى الى تشديد نون (أنّ) . ولكن اشارتهما تدفع ذلك . وتجعلني أقرر أنهما قد اختارا التشديد عن عمد وقصد . واعتقد أن الصواب هو تخفيف أن) كما ورد في طبعة شيخو . ومما يقوي ذلك ويؤكد سياق العبارة السابقة حيث قال ابن درستويه : « وأما لا ... فهي توصل بأشياء وتفصل من أشياء . كما فعل ذلك بما . فمن ذلك أن تقع بين (أن) الناصبة للفعل وبين الفعل . كقولك أريد ألاّ تفعل وأسألك ألاّ تعود . فهذه توصل بأن للادغام الذي يلحقها في لفظها » .

فالحديث اذاً يتعلق بأن التي تنصب الفعل . وهي مخففة باجماع أهل العربية وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن ينتبها الى ذلك ويصححا

---

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٥٥ .هامش رقم (٧) . وانظر طبعة شيخو الثانية / ٢٩.

(١) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٥٩ هامش رقم (١) . وانظر طبعة شيخو الثانية / ٣١ .

نسختهما على ضوء طبعة شيخو ويشيرا في الهامش الى أن ما في مخطوطتهما في هذا الموضع خطأ .

٢٣ - ووردت عبارة في (ص ٦٠) وهي : « وقوم من العرب يصيرون الهاء همزة فيقولون : ألاّ فعلت (يعني : يقلبون (هاء) هلاّ همزة فيقولون : ألاّ) ... ولا يقولون : (أل) في هل وحدها . إذ لم تكن معها ألاّ . وهذا يدل على أنهم حولوها كلمة واحدة » .

ولو رجعنا الى طبعة شيخو(٢) لوجدنا أن العبارة جاءت بهذه الصورة : « وقوم من العرب يصيرون الهاء همزة . فيقولون : ألاّ فعلت ... ولا يقولون : (أل) في (هل) وحدها . اذ لم تكن معها (لا) . هذا يدل على أنهم جعلوها كلمة واحدة »

ويظهر لنا من موازنة النصين أن بينهما ثلاثة اختلافات . فقد جاء في الطبعة المحققة لفظة (اذ) وفي طبعة شيخو (اذا) . وجاء في الطبعة المحققة (ألا) وفي طبعة شيخو (لا) . وجاء في الطبعة المحققة (حولوها) وفي طبعة شيخو (جعلوها) . وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد أشارا إلى هذه الاختلافات في هوامش (ص ٦٠)(١) إلا أنهما اثبتا ما جاء في النسخة التي اعتمدا عليها في التحقيق . وكأن ما جاء فيها هو الصحيح . وأن ما جاء في طبعة شيخو خطأ . وأرى أن ما ذهبا اليه ليس بصحيح : لأن سياق العبارة ومعناها لا يحتمل من الألفاظ الا ماجاء في طبعة شيخو . وذلك ان (اذا) أصح من (إذ) لان الكلام شرط وتعليق ولا تصح له اذ . بل الذي يصلح له هو (اذا) ؛ لأن مراد ابن درستويه هو أن (هاء) هل لاتقلب همزة الا اذا ركبت (هل) مع (لا) وجعلت كلمة واحدة . ولا أظن أن اثبات (ألا) بدلاً من (لا) كما ورد في النص المحقق صحيح . اذ لم يقل احد من الناس بأن (هلاّ) مركبة من (هل) و (ألا) . بل الجميع يقولون بأنها مركبة من (هل) و (لا)(٢) . ومما يقوي قولي ويؤكده هو أن ابن درستويه يتحدث

---

(٢) كتاب الكتاب / طبعة شيخو الثانية / ٣٢ .

(١) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٦٠ - ٩ هامش رقم ١٣ . ١٤ . وانظر طبعة شيخو الثانية .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٤ والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ٩٧ .

في هذا الموضع عن الألفاظ التي تتصل بالأداة (لا) أو تنفصل عنها . وقد صدر كلامه بهذا العنوان : « ما يوصل بلا خاصةً وما يفصل عنها(٣) ».

٢٤ ــ ووردت عبارة أخرى في (ص ٥٩) ليست بسديدة وهي « يجوز (يعني أن) أن يكون مخففة من الثقيلة . وأن تكون التي بمعنى أي » . وقد رسم الفعل (يكون) بالياء . وأشار المحققان الفاضلان الى أن هذا الفعل ورد في نسخة شيخو بالتاء(٤) . وكان الأمثل بهما أن يجعلاه بالتاء ويشيرا في الهامش الى أنهما قد صححا عبارة نسختهما المخطوطة على ضوء ما ورد في طبعة شيخو ومما يؤكد أن طبعة شيخو في هذا الموضع أصح واضبط من النسخة التي اعتمد عليها المحققان الفاضلان في تحقيق الكتاب هو أن الخبر في العبارة جاء مؤنثاً وأن الكلام كله جاء على التأنيث . قال ابن درستويه : وهو يتحدث عن وصل (أن) المخففة ب (لا) أو فصلها : « ويجوز ان تكون مخففة من الثقيلة وأن تكون التي بمعنى أي . وكلتاهما لاتوصل(١) .

٢٥ ــ ووردت عبارة في (ص ٦٧) فيها وهم من الناسخ . وهي « وأمّا اثباتهم الواوين في قولهم : ذوو مالٍ . فللفصل بين الجمع والتثنية » وابن درستوريه يتحدث هنا عن سبب عدم ادغام الواوين في قولهم (ذوو) في الجمع في حالة الرفع وعبارة الكتاب تشير الى أن الكتاب فعلوا ذلك ليفرقوا بين صيغتي الجمع والتثنية . واعتقد أن لفظة (التثنية) هنا خطأ من الناسخ لأن التفريق بين الجمع والتثنية في حالة الرفع يكون باختلاف علامة الرفع ففي الجمع تكون (بالواو) نحو (جاء ذوو مال) أما في التثنية فتكون بالألف (جاء ذوا مال) وعلى هذا يجب ان تكون العبارة هكذا « فللفصل بين الجمع والافراد » لان المفرد في هذه الأسماء يرفع بالواو كما ان الجمع يرفع بالواو . فلو كتب الجمع بواو واحد لالتبس بالمفرد في حالة الرفع . ومن هنا كتبوه بواوين ولم يكتبوه بواو مدغمة . وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان ينتبها الى هذا الوهم ويشيرا اليه في الهامش .

---

(٣) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٥٩ .

(٤) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي / ٥٩ هامش رقم (١٣) وانظر طبعة شيخو ص ٣٢ .

(١) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٣٢ .

٢٦ ـ ووردت عبارة في (ص ٦٩) فيها خطأ في الرسم وهي قوله : « ومثل الياءات في النبيين والعليين وتجيئين وتفئين » وقد رسمت لفظة (تفئين) بياء واحدة بعد الهمزة والصواب أن ترسم بياء قبل الهمزة وياء بعد الهمزة على هذه الصورة (تفيئين) .وليس في الأمر خطأ مطبعي لأن المحققين الفاضلين أشارا في هامش رقم (٤) الى أن هذه اللفظة قد وردت في طبعة شيخو بصورتها الصحيحة (تفيئين)(٢) وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان يصححا نسختها على ضوء ما جاء في طبعة شيخو لا أن يكتفيا بالاشارة في الهامش الى ماورد فيها من الفاظ تختلف عن ألفاظ نسختهما التي اعتمدا عليها من غير ان يوازنا بين النسختين وينتقيا الألفاظ التي تتفق وما أراده المؤلف . واعتقد أن الغرض الأساس من مقابلة النسخة المعتمدة على غيرها من النسخ المخطوطة أو المطبوعة هو اخراج نسخة أقرب ما تكون الى نسخة المؤلف وأن اخراج النص وفق قواعد الخط العربي من ألزم واجبات المحققين وخاصة اذا كان النص المحقق يعالج قضية ترتبط بالخط والكتابة كما هو الأمر في كتاب ابن درستويه « كتاب الكتاب » .

٢٧ ـ ووردت عبارة أخرى في ص (٦٩) وهي قوله : « فمن ذلك الألف واللام اذا وقعت قبلهما لام القسم او لام الاضافة حذفت الألف لأنها تقارب اللام في النسبة »

ولفظة (النسبة في النص قلقة ولم يستطع المحققان الفاضلان أن يجدا لها تفسيراً . وقد أشارا في هامش رقم (٦) الى أنه قد ورد في طبعة شيخو(١) بدلاً منها لفظة (النصبة) وأشارا أيضا الى انه قد ورد في هامش نسختهما المغربية (النصبة) كذلك . واعتقد أن لفظة (النسبة) التي اثبتها المحققان الفاضلان في طبعتهما هي محرفة عن (النصبة) ومعنى النصبة الفتحة وعلى هذا يكون النص هكذا : « فمن ذلك الألف والام اذا وقعت قبلهما لام القسم او لام الاضافة حذفت الألف لأنها تقارب اللام في النصبة » ومما يقوي هذا عندي هو ان ابن درستويه قال بعد ذلك : « ... وكذلك الف الوصل في أيم الله وأيمن الله . لأنهما مفتوحة كألف اللام » .

---

(٢) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٣٩ .

(١) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية / ٣٨ .

٢٨ ـ وفي (ص ٧٤) وردت هذه العبارة : « النسوة الثلاث والقوى الثلاث » وقد أشار المحققان الفاضلان في الهامش الى أنه ورد في طبعة شيخو (القرى الثلاث)(٢) بدلاً من (القوى الثلاث) . وكان الأمثل بهما ان يثبتا في النص المحقق هذه العبارة . ويشيرا في الهامش الى أنهما أجريا هذا التصحيح على وفق ماورد في طبعة شيخو . لا أن يكتفيا بالاشارة في الهامش الى الفرق بين النسختين . من غير ان يفيدا من هذا الفرق في تصحيح نسختهما التي اعتمدا عليها في تحقيق النص .

٢٩ ـ وفي (آخر ص ٧٤ وأول ص ٧٥) وردت هذه العبارة « ولم يحذفوا ألف ثمانية لاجتماع مثلين ولكن تخفيفاً . ولأن فيها تأنيثاً يكون خلفاً من الألف ومعناها معلوم مفردة أو مضافة . وكذلك ثمنون وثمنول . ومن المؤكد أن الكلمة الاخيرة (ثمنول) مصحفة عن (ثمنوك) . لأن حديث ابن درستويه هنا منصب على رسم (ثمانية) و (ثمانون) و (ثمان) مفردة ومضافة . وأن الكتاب قد يحذفون الفها للتخفيف . وأرجو أن لايظن القارىء أن في النص خطأ مطبعياً . لأن المحققين الفاضلين أشارا في الهامش الى أن هذه اللفظة قد وردت في طبعة شيخو (ثمنوك)(١) (أيْ ثمانوك) . وكان الأمثل بهما أن يصححا هذه اللفظة في نسختهما على وفق ما وردت في طبعة شيخو ويشيرا في الهامش الى أنهما أجريا هذا التصحيح اعتماداً على ماورد في تلك الطبعة . والتصحيف في هذا الموضع واضح وجلي . ولا يحتاج الى امعان نظر او اجهاد فكر اذ لا معنى للفظة (ثمنول) . ومن المؤكد أن اللام فيها مصحفة عن الكاف .

٣٠ ـ ووردت عبارة أخرى في (ص ٧٥) وهي : « ... والكتاب يحذفون في العدد والحساب ذلك (يعني ألف ثمان) فيكتبون : ثمن مائة وهو ردئ »

وقد رسمت لفظة (ثماني مائة) من غير ياء ولا ألف . ولا أظن أن هناك اي موجب لحذف الياء . وذلك لأن العدد (ثمان) تحذف منه الياء عندما يكون غير مضاف ولا محلى بأل ولا منصوباً مثل مررت بنسوة ثمانٍ . أما اذا حلى بأل أو أضيف أو جاء منصوباً فتثبت الياء . وقد جاء هذا العدد في النص

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٧٤ هامش رقم (١٣) وانظر طبعة شيخو الثانية ٤١ .

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٧٥ رقم (١) وانظر طبعة شيخو الثانية ٤١ .

مضافاً الى مائة . فكان الأمثل أن يرسم هكذا (ثماني مائةِ) علماً بأن المحققين الفاضلين أشارا في الهامش الى أنه ورد في طبعة شيخو على هذه الصورة (ثمني مائة)(٢) ولكن المحققين الفاضلين قد دأبا على تثبيت ما جاء في نسختهما وان كان خطأ لا يقبل التأويل .

٣١ ـ وردت عبارة ثالثة في (ص ٧٥) فيها تصحيف وهي قوله : « ... فمن ذلك كل ياء آخر اسم وما قبلها مكسور وهي منوية في حال رفع أو جر او ما أشبه ذلك لأنها تحذف في اللفظ لالتقاء الساكنين في حال الادراج » .

والتصحيف الذي نوهت عنه قد وقع في لفظة (منوية) والصواب (منونة) ومما يؤكد ذلك كلام ابن درستويه نفسه حيث قال عقب ذلك : « ... فان أضيف شيء من ذلك أو دخلته الألف واللام أثبتت فيه الياء لأن التنوين قد ذهب ».

وقد أشار المحققان الفاضلان في الهامش(١) الى أن لفظة (منونة) وردت في طبعة شيخو بدلاً من لفظة (منوية) التي وردت في نسختهما وكان الأمثل بهما أن يصححا هذه اللفظة على وفق ما ورد في طبعة شيخو ويشيرا في الهامش الى أنه وقع في مخطوطتهما تصحيف في هذه اللفظة .

٣٢ ـ وفي (ص ٧٦) وردت هذه العبارة : « ... ومنه الياءات التي تتصل بها الضمير بعد حرف الجر » وقد ورد الفعل تتصل بالتاء واعتقد أن المحققين الفاضلين يشاركاني الرأي في أن الفعل هنا مسند الى الضمير ، والضمير مذكر فلا موجب لتأنيث الفعل ، وكان الأوفق ان يكون الفعل بالياء (يتصل) وخاصة انهما قد أشارا في الهامش (رقم ٢) الى أنه في طبعة شيخو ورد (يتصل)(٢) وهو الصواب . وكان الأجدر بهما أن يصححا نصهما المحقق على وفق ما جاء في هذه الطبعة ويشيرا في الهامش الى هذا التصحيف البسيط الذي ورد في نسختهما وعندئذ يكونان قد أفادا من مقابلتهما نسختهما على طبعة شيخو في إخراج هذا النص اخراجاً علمياً خالياً من مثل هذه الأخطاء البسيطة .

---

(٢) كتاب الكتاب / تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٧٥ هامش رقم (٦) وانظر طبعة شيخو الثانية ٤١ .

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٧٥ هامش رقم (٨) وانظر طبعة شيخو الثانية ٤١ .

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسن الفتلي ٧٦ هامش (٢) وانظر طبعة شيخو الثانية ٤١ .

٣٣ ـ وفي (ص ٧٧) وردت عبارة فيها تحريف وهي قوله : « والواو لا تنفرد ».

وحديث ابن درستويه هنا يتعلق برسم همزة الوصل اذا سبقت بالفاء أو الباء أو لام القسم . وبعد أن انتهى ذلك تحدث عن الحرف (ثم) اذا وقع قبل هذه الهمزة فقال : « ويكتب ثم ايتجرْ زيداً وثم أيتمنْ زيداً ... لأن ثم تنفرد والواو لاتنفرد » واعتقد ان النص قد ورد فيه تحريف في آخره . والصواب أن يقال : « والفاء لاتنفرد » . ومما يؤكد ذلك أمران أولهما أن الحديث السابق يتعلق بالفاء والباء والامر الثاني هو أن الواو من الحروف التي تنفرد في الرسم ولاتتصل بما بعدها بخلاف الفاء فانها من الحروف التي تتصل بما بعدها فمثلاً نقول : (أقبل زيد فخالد) . فكتب الفاء متصلة بالاسم المعطوف أما اذاقلنا أقبل زيد وخالد) فتكتب الواو منفصلة عما بعدها . وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن ينتبها الى هذا التحريف الذي وقع فيه ناسخ مخطوطتهما ويصححا ويشيرا في الهامش الى هذا الوهم .

٣٤ ـ ووردت في (ص ٧٧) عبارة أخرى فيها خطأ وربما يكون هذا الخطأ خطأ مطبعياً وهي قوله : « ... فتجري مجرى (يا) الاضافة وكافها » . والصواب أن يقال : « ... فتجري مجرى (باء) الاضافة وكافها » لأن الحديث هنا يتعلق بأحرف الجر وهي اللام والباء والكاف . وليست (يا) من أحرف الاضافة البتة . وقد جاءت هذه اللفظة في طبعة شيخو صحيحة حيث رسمت هكذا (باء الاضافة)(١) .

٣٥ ـ وفي (ص ٧٩) وردت عبارة فيها كلمة محرفة وكلمة زائدة وهي قوله : « ومنه سبحن الله . تحذف ألفه مادام مضافاً الى الله لأنه كثر استعماله في تنويه الله به . جاء عند كل حادثة »

واعتقد أن لفظة (تنويه) محرفة عن (تنزيه) . وذلك لأن التسبيح في اللغة هو التنزيه . ووردت في هذه العبارة كلمة زائدة وهي (جاء) . وقد أشار المحققان الفاضلان في الهامش(٢) الى أنها ساقطة من طبعة شيخو . ولو دققا النظر في النص جيداً لعلما أن عبارة نسختهما ليست دقيقة وان لفظة (جاء) وردت فيها وكأنها محشورة اذ لا معنى لها وكان الأمثل بالمحققين

---

(١) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٤٣ .

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٧٩ هامش رقم (٤) .

الفاضلين ان يجعلا العبارة على وفق ما جاء في طبعة شيخو فتكون هكذا : « ... لأنه كثر استعماله في تنزيه الله به عند كل حادثة »(٣) .

٣٦ - وفي (ص ٨٢) وردت عبارة فيها تحريف واضح وهي قوله : « والواو من كلمن وهو اسم بمنزلة قلمون والياء والألف من قر ليست وهو كجمع قرلسية تصغير قراسية » .

وأظن أن النظرة البسيطة للنص تؤكد لنا أن (قرليست وقرلسية وقراسية) كلمات محرفة عن (قريشيات وقريشية وقراشية) ، ولو أن المحققين الفاضلين أفادا من طبعة شيخو(١) في تصحيح نسختهما لما وقعا في مثل هذه الأخطاء البسيطة . علماً بأنهما قد أشارا الى الفرق بين النسختين في الهامش(٢) . وكان الأمثل بهما ان لا يكتفيا بالاشارة فقط ، بل يعمدا الى تصحيح هذه العبارة على ضوء طبعة شيخو ، وخاصة ان الالفاظ التي اثبتاها في النص لامعنى لها في اللغة ، وليس لها ارتباط بالألفاظ الأخرى التي وردت في هذا الموضع مثل : (أبجد وهوز وكلمن)(٣) .

٣٧ - ووردت عبارة في (ص ٨٥) فيها تحريف ، وذلك عند حديث ابن درستويه عن كتابة الف (حاشا) حيث قال : « والدليل على زيادتها (يعني زيادة ألف حاشا) قول الله عز وجل : (حاش لله)(٤) ، ولهذا اخترنا كتابتها بالألف لأنه الأصل لها عندنا في الياء والواو . » ، وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين قد أشارا في الهامش الى الاختلاف الحاصل بين نسختهما ونسخة شيخو في هذا الموضع من النص الا انهما اكتفيا بهذه الاشارة فقط من غير تعليق ، وكان الأمثل بهما ان يدققا النظر في عبارة مخطوطتهما ليلاحظا ما فيها من تحريف وهذا التحريف قد وقع في قوله (لأنه الأصل لها عندنا في الياء والواو)(٥) ، والصواب أن تكون العبارة هكذا (لأنه لا أصل لها عندنا

---

(٣) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٤٣ .

(١) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٤٥ .

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٨٢ هامش رقم (١) ورقم

(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٨١ - ٨٢ .

(٤) يوسف ٣١ .

(٥) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٨٥ هامش ٤ وانظر طبعة شيخو ، الثانية ٤٧ .

في الياء أو الواو) . وهكذا وردت هذه العبارة في طبعة شيخو . ومما يؤكد أن عبارة نسخة المحققين الفاضلين محرفة . هو ابن درستويه قد حكم أصلاً على ألف (حاشا) بأنها زائدة ؛ فكيف يأتي في آخر الكلام فيقول بأنها أصل . والتحريف هنا محتمل ومتوقع فقد حرفت عبارة (لأنه لا أصل لها) الى (لأنه الأصل لها) . ولو أن المحققين الفاضلين أفادا من طبعة شيخو لبادرا الى تصحيح نشرتها المحققة على ضوء تلك الطبعة . وأشارا في الهامش الى ذلك التصحيح ، وهذا هو الاسلوب السديد في التحقيق لا أن يثبت الخطأ في النص المحقق ويشار في الهامش الى ما في غير النسخة المعتمدة من فروق كما دأب عليه المحققان الفاضلان .

٣٨ ـ ووردت عبارة في (ص ٩٤) فيها كلام زائد محشور لامبرر له وذلك عند حديث ابن درستويه عن تنقيط الحروف ، حيث قال : « وإما أن ينقط أحدهما من علُ والآخر من تحت كالجيم والخاء . وكالتاء والياء . وكالباء والنون . وكالفاء والقاف في بعض المذاهب (ينقط واحده . وكذلك ينقط نظيرتها من تحت من لايغفل الحروف) وما نقط من تحت فلأنّ له نظيراً ينقط من عل . كالياء والتاء . والجيم والخاء . وكالباء والنون . واعلم ان من الكتاب من ينقط كل مشبهين من الحروف ولا يغفل واحداً منهما . كنقطهم الراء والسين والصاد والطاء والعين من تحت ؛ لأن نظائرها تنقط من عل . والجمهور على غير ذلك » .

وقد أشار المحققان الفاضلان في هامش رقم (٢) من الصفحة نفسها الى أن العبارة المحصورة بين القوسين ساقطة من طبعة شيخو . وهي (ينقط واحده . وكذلك ينقط نظيرتها من تحت من لايغفل الحروف) . ولو أمعن المحققان الفاضلان النظر في النص لتبين لهما أن هذه العبارة محشورة في النص . ولا مبرر لها . وان اسقاطها هو الصواب . وكان الأمثل بهما أن لايثبتاها في النص المحقق بل يحذفاها ويشيرا في الهامش الى ذلك . ويعززا عملهما بما ورد في طبعة شيخو(١) من اغفال هذه العبارة . ويكتفيا بما فعلاه من توضيح مذهب المغاربة في الهامش . حيث ذكرا أن مذهب المغاربة في الخط العربي يجري على نقط الفاء بنقطة واحدة من تحت

---

(١) كتاب الكتاب / طبعة شيخو الثانية ٥٤ . وانظر هامش رقم (١) من الصفحة نفسها .

ونقط القاف بنقطة واحدة من فوق ؛ وهذا هو الذي عناه ابن درستويه بقوله : « وكالفاء والقاف في بعض المذاهب »(١) .

٣٩ـ ووردت عبارة في (ص ١٠١) فيها كلمة مصفحة وهي قوله : « واعلم أن من شأن أهل النحو والشعر والغريب تقييد كل كلمة على ما يستحق كل حرف منها مبسوطاً ومركباً . واستبقاء الشكل والنقط احكاماً واستيثاقاً . لأن عملهم أغمض » .

واللفظة المصفحة هي (واستبقاء) والصواب أن تكون (واستيفاء) والمعنى لا يحتمل غير ذلك . وعلى الرغم من أن المحققين الفاضلين أشارا في الهامش الى أن هذه الكلمة وردت في طبعة شيخو(٢) (واستيفاء) إلا أنهما لم يصححاها . فأثبتا في نشرتهما لفظة (واستبقاء) مع أن النص لا يحتمل هذه اللفظة . وخاصة أن قول ابن درستويه : « احكاماً واستيثاقاً » يحتم ان تكون هذه الكلمة (واستيفاء) ليكون أول العبارة منسجماً مع آخرها .

٤٠ـ وفي (ص ١٠٣) ورد عنوان فصل من فصول الكتاب بهذه الصورة : « شروط القوافي والفصول » . وقد ذكر المحققان الفاضلان في الهامش أن هذا العنوان ورد في طبعة شيخو هكذا (شروط القوافي وفصولها) . واعتقد أن كلا العنوانين خطأ . والصواب ان تستبدل لفظة (الفصول) بلفظة (الفواصل) فيكون العنوان هكذا (شروط القوافي والفواصل) ؛ لأن هذا الفصل جزء من باب عنوانه : (هذا باب القوافي والفواصل وفصوله) . ولو رجع المحققان الفاضلان الى سرد ابن درستويه لابواب الكتاب في مقدمته لوجدا أن لفظة (الفواصل) قد جاءت فيه بدلاً من لفظة الفصول التي اثبتاها في النص . وقد جاء العنوان متشابهاً في مقدمة طبعة شيخو ومقدمة طبعة الاستاذين المحققين وكل من العنوانين نص على (الفواصل)(١) وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين أن يصححا نسختهما على ضوء ماورد في المقدمة . إذْ لامعنى هنا للفظة (الفصول) لان ابن درستويه يريد ان يبين شروط الفواصل لا

---

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٩٤ وانظر هامش رقم (١) من الصفحة نفسها .

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٠١ هامش رقم ٢ . وانظر طبعة شيخو الثانية ٥٩ .

(١) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ٢١ . وانظر طبعة شيخو الثانية ٩ .

الفصول . وما ورد في الفصل نفسه يؤكد ذلك ويقرره . من ذلك قول ابن درستويه : « وليس في الفواصل ما يضطره تمام الوزن الى الحذف » . وقوله : « ... قد بنى عليه السجع والفواصل المتقدمة » . وقوله : « ... لتتفق الفواصل والسجعات »(٢)

٤١ ـ وفي (ص ١٢٠) ورد عنوان فصل من فصول الكتاب وهو : (جدول الخط الذي يسمى الخفيف) . وبعد العنوان أدرج المحققان الفاضلان هذا النص : « يقسم كل من الخط الى قسمين : (ثقيل وخفيف) . ويقال فيه خفيف . وهو الذي يكتب به في قطع النصف . وصوره كصور الثقيل لاتختلف عنه الا أنه أدق منه قليلاً. وألطف مقادير منه بنزر يسير. قال الشيخ زين الدين عبد الرحمن ابن الصائغ : والفرق بينه وبين الثلث الثقيل أن الثقيل تكون منتصباته ومبسوطاته قدر سبع نقط على ما في قلمه . والثلث الخفيف يكون مقدار ذلك منه خمس نقط . فان نقص عن ذلك قليلاً سمي القلم اللؤلؤي » .

وقد ذكر المحققان الفاضلان في الهامش أنّ أصل هذه الصفحة مفقود من نسختهما التي اعتمدا عليها . وأنهما اضافا هذا النص نقلاً عن كتاب (صبح الأعشى حـ ٣ ص ١٠٠)(٣) .

وقد ظننت في باديء الامر أن زين الدين عبد الرحمن ابن الصائغ احد تلامذة ابن درستويه . وأن له كتاباً في الخط . وأنه نقل هذا النص من كتاب ابن درستويه واثبته في كتاب . ثم نقله عنه صاحب (صبح الأعشى) ولما وجد المحققان الفاضلان مخطوطتهما المغربية ناقصة في هذا الموضع هرعاً الى صبح الأعشى فنقلا منه النص المذكور ليكملا به ما فقد من نسختهما . ولكنني لمّا رجعت الى كتاب (صبح الأعشى) في الموضع المشار اليه لم أجد أي اشارة الى ابن درستويه . وفتشت كثيراً عن ترجمة ابن الصائغ هذا فلم اعثر له على ترجمة لا في كتب النحاة ولا الادباء ولم يدرجه المرحوم خير الدين الزركلي في أعلامه . فاستقر في ظني ان ابن الصائغ هو أحد الخطاطين فسألت عنه الخطاط الفاضل الاستاذ وليد الأعظمي فأفادني انه أحد اعلام الخط المصريين وأنه من علماء المائة

---

(٢) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٠٤ .
(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٠٤ .
(٣) كتاب الكتاب تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي ١٢٠ انظر هامش رقم (١) .

التاسعة . وقد أخرج لي ترجمته من(١) كتاب الضوء اللامع للسخاوي . وفيه أنه توفي سنة ٨٤٥ هـ . ولا أدري ما الذي ألجأ المحققين الفاضلين الى نقل هذا النص من كتاب صبح الأعشى . مع أن هذا النص لا علاقة له بابن درستويه . وأن زين الدين عبد الرحمن ابن الصائغ لاعلاقة له بابن درستويه . فهو ليس من معاصريه ولا من شيوخه ولا من تلامذته وليس في النص أيّ اشارة الى ابن درستويه أو كتابه (كتاب الكتاب) . ولو ان المحققين الفاضلين قد رجعا الى طبعة شيخو وأفادا منها لوجدا أن فيها جدولين هما : (جدول الخط الذي يسمى الخفيف) و (جدول الخط الذي يسمى الامساك) . وكان الأمثل بالمحققين الفاضلين ان ينقلا هذين الجدولين من طبعة شيخو (٢) ويشيرا في الهامش الى ان هذين الجدولين قد سقطا من نسختهما . لا ان يذهبا الى كتاب (صبح الاعشى) . فينقلا منه النص الآنف الذكر الذي لاعلاقة له بالموضوع البتة .

٤٢ – وفي (ص ١٣٧) وردت عبارة فيها خطأ وهي قوله : « ولا أحد رجل ولا إثنان رجل » والصواب « ولا اثنا رجل » لأن نون المثنى والملحق به تحذف عند الاضافة . وقد جاءت هذه العبارة في طبعة شيخو صحيحة(٣) بحذف نون (إثنان) ويبدو لي أن المحققين الفاضلين لم يرجعا الى هذه الطبعة في هذا الموضع ولو رجعا لذكرا في الهامش مافي النسختين من فرق .

٤٣ – ووردت عبارة في (ص ١٥٦) فيها كلمة محرفة وهي قوله : « ... ولكن سبيل الجازم للفعل كسبيل الجار للاسم لايحذفان ولا يفصل بينهما وبين ما عهد فيه بشيء ليس منهما » .

واعتقد أن لفظة (عهد) في العبارة ليس لها معنى . ولو أمعن المحققان الفاضلان النظر في النص لما اثبتاها . علماً بأنه قد جاء بدلاً منها في طبعة شيخو (عملا)(١) وهو الصواب . وعلى هذا تكون الجملة الأخيرة من العبارة هكذا : « ... ولا يفصل بينهما وبين ماعملا فيه بشيء ليس منهما » . ومما يلفت النظر أن المحققين الفاضلين لم يرجعا الى طبعة شيخو في هذا الموضع

---

(١) الضوء اللامع في اعيان القرن التاسع للسخاوي ٤ / ١٦١ .
(٢) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٧٢ – ٧٣ .
(٣) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٨٣ .
(١) كتاب الكتاب طبعة شيخو الثانية ٩٩ .

ولو رجعا لاشارا الى الفرق بين هذه الطبعة ونسختهما في الهامش . وكان الأمثل بهما أن يفيدا من طبعة شيخو في هذا الموضع ويصححا عبارة نسختهما على ضوئها ويشيرا في الهامش الى هذا التصحيح

ولا بد لي في نهاية الأمر من الاعتراف بفضل الاستاذين المحققين جزاهما الله خير الجزاء على ما بذلا من جهد في تحقيق هذا النص اللغوي الفريد ونشره . وأملي كبير في أن يأخذا بملاحظاتي هذه فيما اذا أرادا أن يعيدا نشر الكتاب مرة أخرى والله ولي التوفيق .

الفهرس

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٢ لسنة ١٩٩١

مطابع
دار الحكمة للطباعة والنشر